

(فهرست الجزء الرابع من إمام الشافعي محمد بن إدريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
٢٣	٢ (كتاب الفرائض)
٢٤	٢ باب الموارث - من سمي الله تعالى له الميراث
٢٥	وكان يرث ومن خرج من ذلك
٢٦	٣ باب الخلاف في ميراث أهل الملل وفيه شيء
٢٧	يتعلق بميراث العبد والقاتل
٢٨	٤ باب من قال لا يرث أحد حتى يموت
٢٨	٦ باب رد الموارث
٢٩	٦ باب الخلاف في رد الموارث
٢٩	٧ باب الموارث
٣٠	١٠ الرد في الموارث
٣١	١١ باب ميراث الجدة
٣٢	١٢ ميراث ولاد الملاءنة
٣٣	١٢ ميراث المجوس
٣٣	١٣ ميراث المرتد
٣٤	١٦ ميراث المشتركة
٣٤	١٨ (كتاب الوصايا)
٣٥	١٨ باب الوصية وترك الوصية
٣٥	١٨ باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته
٣٦	ونحو ذلك وليس في التراجم
٣٦	١٩ باب الوصية بجزء من ماله
٣٦	١٩ باب الوصية بشيء مسمى بغير عينه
٣٧	١٩ باب الوصية بشيء مسمى لأهلكه
٣٧	٢٠ باب الوصية بشيء من ماله
٣٧	٢٠ باب الوصية بشيء مسمى فلهك بعينه أو غير عينه
٣٧	٢٠ باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى
٣٨	٢١ باب الوصية في المساكين والفقراء
٣٨	٢٢ باب الوصية في الرقاب
٣٩	٢٢ باب الوصية في الغارمين
٣٩	٢٣ باب الوصية في سبيل الله
٤٠	

صحيحة	صحيحة
١٠٥	تبديل أهل الجزية دينهم
١٠٦	ججاج الرضاء بالنذر والعهد ونقضه
١٠٧	ججاج نقض العهد بلا خيانة
١٠٧	نقض العهد
١٠٨	ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٠٩	ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضا
١٠٩	المهادنة
١١٠	المهادنة على النظر للمسلمين
١١١	مهادنة من يقوى على قتاله
١١٢	ججاج الهدنة على أن يرذ الامام من جاء بلده مسلما أو مشركا
١١٣	أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
١١٤	ججاج الصلح في الثؤنات
١١٥	تفريع أمر نساء المهادنين
١١٨	إذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية الخ
١٢٠	الصلح على أموال أهل الذمة
١٢٠	كتاب الجزية على شئ من أموالهم
١٢٢	الضيافة مع الجزية
١٢٤	الضيافة في الصلح
١٢٤	في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٢٥	ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة
١٢٥	تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار
١٢٧	ما يعطيهم الامام من المنع من العدو
١٢٧	تفريع ما يمنع من أهل الذمة
١٢٩	الحكم بين أهل الذمة
١٣٠	الحكم بين أهل الجزية
١٣٣	(كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)
١٣٣	باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي
١٣٥	باب السيرة في أهل البغي
١٣٦	باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي
١٣٩	حكم أهل البغي في الأموال وغيرها
١٤٢	الخلاف في قتال أهل البغي
١٤٥	الأمان
١٤٧	(كتاب السبق والنضال)
١٤٩	ما ذكر في النضال
١٥٥	(كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب)
١٥٨	الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ
١٦٢	مسئلة مال الحرب
١٦٤	الأسارى والغلول
١٦٥	المستأمن في دار الحرب
١٦٥	ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية
١٦٦	المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين
١٦٧	الغلول
١٦٩	الفداء بالأسارى
١٧٠	العبد المسلم يأتى إلى أهل دار الحرب
١٧٤	الخلاف في التحريق
١٧٤	ذوات الارواح
١٧٦	السبي يقتل
١٧٦	(سير الواقدي)
١٧٧	الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو
١٧٧	الرجل يسلم في دار الحرب
١٧٧	في السرية تأخذ العلف والطعام
١٧٧	في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الاسلام
١٧٨	الرجل يخرج من الطعام أو العلف إلى دار الاسلام
١٧٨	الجمعة في الاكل والشرب في دار الحرب
١٧٨	بيع الطعام في دار الحرب
١٧٨	الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب
١٧٨	ذبح البهائم من أجل جلودها

مصحفة	مصحفة
١٨٧ ولاء الامم بعد انتهت من ملك المؤمنين	١٨٧ كسب النكاح
١٨٧ التقدير بين ذوي الشكوك	١٨٧ توفيق ارباب من دفين العدو
١٨٨ الذي يشترى العبد المسلم	١٨٧ زواج النصرانية
١٨٨ اخبرني يدخل دار الاسلام بأمان	١٨٧ احلاف ما بينكم العدو
١٨٨ العبد الذي يكون بين المسلم والذي يسلم	١٨٧ ابايكم فيكم والنبي المفضل والمسلم
١٨٨ الاسير يؤخذ عليه العهد	١٨٧ في الحرب المستمرة
١٨٨ الاسير يأمنه العدو على أموالهم	١٨٧ في الادوية
١٨٩ الاسير يرسله المشركون على أن يبعث اليهم	١٨٠ اخبرني يسلم وعندنا من أربع نسوة
١٨٩ المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١ الحرب بعدد امرأتها
١٨٩ الرجل يدخل دار الحرب فتوشب له اخارته	١٨١ كراهية نساء أهل الكتاب الحربيات
١٨٩ الرجل يرهن اخارته ثم يسبها العدو	١٨١ من أسلم على شيء نخسه أو لم يغصبه
١٨٩ المدبرة تسبي فتوطأ ثم تلد ثم يقدر عليها صاحبها	١٨٣ المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته
١٨٩ المكاتبه تسبي فتوطأ فتلد	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذي
١٨٩ أم ولد النصراني تسلم	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها
١٩٠ الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠ ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز	١٨٣ نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١ الحرب يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم	١٨٤ ايلاد النصراني وطهاره
١٩١ الحرب يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله ثم رجع	١٨٤ في النصراني ينفذ امرأته
١٩١ في الحرب يعتق عبده	١٨٤ فيمن يقع على جارية من المغنم
١٩١ النكاح على الجزية	١٨٤ المسلمون يوجدون على العدو فيصيبون
١٩٢ فتح السواد	سبياتهم قرابة
١٩٣ في الذي اذا اختبر في غير بلده	١٨٤ المرأة تسبي مع زوجها
١٩٤ نصارى العرب	١٨٥ المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة
١٩٤ الصدقة	١٨٥ الحرب يخرج الى دار الاسلام
١٩٦ في الأمان	١٨٦ من قاتل من العرب والعجم ومن يجبرى عليه
١٩٧ المسلم أو الحرب يدفع اليه اخبري ما لا وديعة	الرقا
١٩٧ في الأمة يسبها العدو	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٧ في العلج يدل على القاعة على أن له جارية سميا	١٨٦ وطء المجوسية اذا سببت
١٩٨ في الأسير يكرمه على الكفر	١٨٦ ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٨ النصراني يسلم في وسط السنة	١٨٧ الرجل تؤسر جاريته أو تغصب
١٩٨ الزكاة في الخلية من السيف وغيره	١٨٧ الرجل يشترى اخارته ويوهن حائض
	١٨٧ عذبة الامم التي لا تخضع
	١٨٧ من ملك الأختين فأراد وطأهما

صحيفة	صحيفة
٢٠٢ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان ويشترى عبدا مسلما	١٩٨ العبد يأتى الى أرض الحرب
٢٠٢ عبد الحربى يسلم فى بلاد الحرب	١٩٨ فى السبي
٢٠٢ الغلام يسلم فى المرتد	١٩٩ العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال
	والأسرى هل ترى الحصون بالمنجنى
	١٩٩ فى قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١ الحربى اذا جأ الى الحرم

((تمت))

( فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر المزنى )

صحيفة	صحيفة
٤٤ باب الحال التى يختلف فيها حال النساء	٢ نكاح المتعة والمحلل
٤٥ القسم للنساء اذا حضر سفر	٣ باب نكاح المحرم
٤٦ باب نشوز المرأة على الرجل	٥ العيب فى المنكوحه
٤٧ باب الحكم فى الشقاق بين الزوجين	٩ باب الامة تغرم من نفسها
٥٠ ((كتاب الخلع))	١٠ الامة تعتق وزوجها عبد
٥٠ باب الوجه الذى تحل به الفدية	١٢ أجل العنين والخصى غير المجبوب والخنثى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأته	١٥ الاحصان الذى به يرحم من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل النكاح	١٦ الصداق
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها	١٨ الجعل والاجارة
٦٦ باب الخلع فى المرض	١٩ صداق ما يزيد بدنه وينقص
٦٧ باب خلع المشركين	٢٨ باب التفويض
٦٨ ((كتاب الطلاق))	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨ باب اباحة الطلاق ووجهه وتفريعه	٣١ الاختلاف فى المهر
٧٢ باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع الا بالنية	٣٢ الشرط فى المهر
٧٧ الطلاق بالوقت وطلاق المكروه وغيره	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٨١ باب الطلاق بالحساب والاستثناء	٣٦ باب الحكم فى الدخول واغلاق الباب وارخاء الستر
٨٣ باب طلاق المريض	٣٨ باب المنعة
	٣٩ الوليمة والنثر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة



صفحة	باب	صفحة	باب
١٣١	باب ما يجزئ من العيوب في الرقاب الواجبة	٨٤	باب الشك في الطلاق
١٣٣	من له الكفارة بالصيام	٨٦	باب ما يهدم الرجل من الطلاق
١٣٧	باب الكفارة بالطعام	٨٧	مختصر من الرجعة
١٤٢	مختصر من الجامع من كتاب لعان جديد وقديم	٩١	باب المطلقة ثلاثا
الح		٩٣	باب الإيلاء
١٥٠	باب أين يكون اللعان	١٠١	باب الإيلاء من نسوة
١٥١	باب سنة اللعان ونفي الوالد والحاقه بالأأم وغير ذلك	١٠٣	باب على من يجب التأقيت في الإيلاء ومن يسقط عنه
١٥٣	باب كيف اللعان	١٠٥	الوقف في الإيلاء
١٦١	باب ما يكون بعد التعمان الزوج من الفرقة ونفي الوالد وخذ المرأة	١١٣	باب إيلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب
١٦٩	باب ما يكون قسدا ولا يكون ونفي الوالد لا قذف وقذف ابن الملاعة وغير ذلك	١١٤	(كتاب الظهار)
١٨٥	باب في الشهادة في اللعان	١١٤	باب من يجب عليه الظهار ومن لا يجب عليه
١٩٣	الوقت في نفي الوالد ومن ليس له أن ينفيه ونفي والد الأمة	١١٩	باب ما يكون ظهارا وما لا يكون ظهارا
		١٤٣	باب ما يجب على المتطاهر الكفارة
		١٤٧	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ

(تمت)

## الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس  
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بر وایة  
الربیع بن سلیمان المرادی عنه  
تغمدهما الله بالرحمة والرضوان  
وأسکنهما قسج  
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل أبي ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۴)

### (تنبيه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط  
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروضة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب  
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما وربما كان في هذه الزادات تكرار لبعض  
ما اتفقت عليه النسخ ولكنهم مع ذلك لا تخلو عن فوائد من فروع وتوجيهات للامام رحمه الله ولهذا  
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والا جعلناه في الصلب بعد عبارة الأم مفصلاً  
بينهم ما وجدول وكذلك جرينا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته  
وان كان مخالفاً لسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معججه

### (طبع هذا الكتاب)

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد  
أحمد بك الحسيني المحامي الشهير بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

### (تنبيه)

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الام من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفاً  
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسؤولاً عن التعويض قانوناً  
أحمد الحسيني

### (الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ۱۳۲۲ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والمخل)

من الجاسع من كتب  
النكاح والطلاق ومن  
الاملاء على مسائل مالك  
ومن اختلف الحديث

(قال الشافعي رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهم ما عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجمر الأهلية

(قال) وإن كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتاً فهو مبين أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام الى يوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى إذا نكحتم

(1) قوله فكان

ظاهرة الى قوله فدل

سنة الخ كذا في التسخ

والعبارة لا تخلو من

سقط أو تحريف

فلتحرر كتبه صحيحه

ومن يتوكل على الله  
فحوسبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سمي الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والاخوة والزوجة والزوج (1) فكان  
ظاهرة أن من كان والداً أو أخاً محجوباً وزوجاً أو زوجة فإن ظاهره يحتمل أن يرثوا وغيرهم ممن سمي له ميراث  
إذا كان في حال دون حال فدل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقاويل أكثر أهل العلم على أن معنى  
الآية أن أهل الموارث انما يرثوا إذا كانوا في حال دون حال قلت للشافعي وهكذا نص السنة قال لا  
ولكن هكذا دلالتها قلت وكيف دلالتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن  
بعض من سمي له ميراث لا يرث فيعلم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من لزمه اسم الأبوة والزوجة  
وغيره عام لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بحال قيل للشافعي  
فأذكر الدلالة فمن لا يرث مجموعة قال لا يرث أحد ممن سمي له ميراث حتى يكون دينه دين الميت المورث  
ويكون حراً ويكون بريئاً من أن يكون قاتلاً للمورث فإذا برئ من هذه الثلاث انحصال ورث وإذا  
كانت فيه واحدة منهم لم يرث فقلت فأذكر ما وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن  
الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد  
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب  
عن علي بن الحسين قال انما ورث أباطالب عقييل وطالب ولم يرثه علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيننا

من الشعب (قال الشافعي) فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدينين إذا اختلفا بالشركة والاسلام لم يتوارث من سميت له فريضة أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبد الله مال فماله للبائع الآن يشترط المبتاع (قال الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مال العبد اذا بيع لسيدته دل هذا على أن العبد لا يملك شيئاً وأن اسم ماله انما هو اضافة المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا جبر في غنمه وداره وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الاضافة للمالك فان قال قائل ما دل على أن هذا ماله وهو يحتمل أن يكون المال ملكه قيل له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله للبائع دلالة على أن ملك المال للمالك الرقبة وأن المملوك لا يملك شيئاً ولم أسمع اختلافاً في أن قاتل الرجل عبداً لا يرث من قتل من دية ولا مال شيئاً ثم افرق الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية وروى ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث وقال غيرهم لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال وهو كفاتل العمدة وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عمد ولا خطأ شيئاً أشبه بعموم أن لا يرث قاتل من قتل

(باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عبداً ولا خطأ ولا كافراً شيئاً ثم عاد فقال إذا ارتد الرجل عن الاسلام فأتى الردة أو قتل ورثته وورثته المسلمون (قال الشافعي) فقيس لبعضهم أي بعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً قال بل كافراً قيل فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحداً فكيف ورثت مسلماً كافراً فقال انه كافراً قد كان ثبت له حكم الاسلام ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال بازالتة إياه فقد صار إلى أن يكون ممن قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلماً وان كان لم يرز بازالتة إياه أفرأيت أن من مات له ابن مسلم وهو مرتد أي رثته قال لا قلنا ولم حرمة قال للكفر قلنا فلم لا يحرم منه بالكفر كما حرمة هل يعدو أن يكون في الميراث بحاله قبل أن يرتد فيرث ويورث أو يكون خارجاً من حاله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يورث وقد قتلته وذلك يدل على أن حاله قد زالت بازالتة وحرمت عليه امرأته وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فإني انما ذهبت إلى أن علياً رضي الله تعالى عنه ورثته ورثته من المسلمين ماله قلنا قد رويته عن علي رضي الله تعالى عنه وقد زعم بعض أهل العلم بالحديث قبلك أنه غلط على علي كرم الله وجهه ولو كان نابتاً عنه كان أصل مذهبننا ومذهبك أنه لا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيحتمل أن يكون لا يرث الكافر الذي لم يرز كافراً قلنا فان كان حكم المرتد مخالفاً لحكم من لم يرز كافراً فوزرته وورثته المسلمين إذا ماتوا قبله فعلى لم ينهك عن هذا قال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لمزمك أن تترك قولك في أن ورثته من المسلمين يرثونه (قال الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمنين يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم كما تحلل اننا نسأوهم ولا تحلل لهم نسأونا فان قال لك قائل قضاء النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافراً من أهل الأوثان وأولئك لا تحلل ذبايحهم ولا نسأوهم وأهل الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتماداً على ما وصفتنا أو بعضهم لانه يحتمل لهم ما حتم لك بل لهم شبهة ليست لك بتحليل ذبايح أهل الكتاب ونسأوهم قال لا يحل له ذلك قلنا ولم قال لانهم داخلون

المؤمنات ثم طلقتموهن فلم يحترمهن الله على الأزواج الا بالطلاق وقال تعالى فامسك بعروف أو تسريحاً باحسان وقال تعالى وان أردتم استبدال زوج مكان زوج فجعل إلى الأزواج فرقة من عقدوا عليه النكاح مع أحكام ما بين الأزواج فكان بينا والله أعلم أن نكاح المتعة منسوخ بالقرآن والسنة لانه إلى مدة ثم ينفسخ بلا أحداث طلاق فيه ولا فيه أحكام الأزواج

(باب نكاح المحرم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب عن أبان ابن عثمان عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ينكح المحرم ولا ينكح وقال بعض الناس روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة رضي الله عنها وهو محرم قلت

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم جملة قلنا فكذلك المرتد داخل في جملة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد وقال عز وجل ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنكم ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العلم ببلدنا أن امرأ لا يكون موروثا أبدا حتى يموت فإذا مات كان موروثا وأن الأحياء خلاف الموتي فمن ورث حيادخل عليه والله تعالى أعلم خلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فقلنا والناس معنا بهذا لم يختلف في جلسته وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم

(١) زاد في نسخة السراج البلقيني مانصه

وفي الرسالة في ترجمة ما جاء في الفرض المنصوص الذي دللت السنة على أنه انما أراده الخاص قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون الى قوله مفروضا وقال عز وجل ولأولئك ولكل واحد منهن ما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فدللت السنة على أن الله عز وجل انما أراد بمن سمي له الموارث من الاخوة والاخوات والوالدان والاقارب والوالدين والازواج وجميع من سمي له فريضة في كليه خاصا بمن سمي وذلك أن يجتمع دين الوارث والموروث فلا يمتنعان ويكونان من أهل دار المسلمين أو ممن له عقد من المسلمين بأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتموارثان بالشرك أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الاسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فماله للبائع الا أن يشاء ترطه المتبايع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان بيننا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وأن ماله العبد فاعلمنا أن العبد ليس له مال وأن اسم المالك له انما هو إضافة اليه لانه في يديه لانه ماله ولا يكون ماله وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل انما نقل ملك الموتي الى الأحياء فقلنا كوا منهما ما كان الموتي مالكين وان كان العبد أبا أو غيره ممن سميت له فريضة وكان لو أعطيها ملكها سيده عليه لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثا سميت له فريضة فقلنا لو أعطينا العبد بأنه أب انما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوزنا غير من ورثه الله تعالى فلم نورث عبد الما وصفت ولا أحد الم تجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم نورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سخط الله تعالى أن يمنع ميراث من عصي الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم الا المسلم حري غير قاتل عدا مما لا اختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا في غيره

رواية عثمان بن ثابتة ويزيد بن الاصم ابن أختها سليمان بن يسار عتيقها أو ابن عتيقها يقولان تكسها وهو جلال وثالث وهو سعيد بن المسيب وينفرد عليك حديث عثمان الثابت وقلت أليس أعطيتني أنه اذا اختلفت الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم نظرت فيما فعل أصحابه من بعده فأخذت به وتركت الذي يخالفه قال بلي قلت فمصر بن الخطاب ويزيد بن ثابت يردان نكاح المحرم وقال ابن عمر لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا أعلم لهما مخالفا فلم لا قلت به (قال الشافعي) فان كل المحرم جازا حتى يرضى ويحلقي يطوف بالبيت يوم النحر أو بعده وان كان معتمرا حتى يطوف بالبيت ويسعى ويحلقي فان نكح قبل ذلك ففسوخ والرجعة والشهادة على النكاح ليسنا بنكاح

(العيب في المنكوحه)  
من كتاب نكاح الجديد  
ومن النكاح القديم  
ومن النكاح والطلاق  
إملاء على مسائل مالك  
وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا مالك  
عن يحيى بن سعيد عن  
سعيد بن المسيب أنه  
قال قال عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه  
أيما رجل تزوج امرأة  
وبها جنون أو جذام  
أو برص فسها فلها  
صداقها وذلك لزوجها  
غرم على ولها وقال  
أبو الشعثاء أربع  
لا يجوز في النكاح إلا  
أن تسمى الجنون  
والجذام والبرص  
والقرن (قال الشافعي)  
القرن المانع للجماع  
لأنها في غير معنى  
النساء (قال) فإن  
اختار فراقها قبل  
الميس فأنصف مهر  
ولامة عت وان اختار  
فراقها بعد الميس  
فصدقته أنه لم يعلم  
فله ذلك ولها مهر مثلها  
بالميس ولا نفقة عليه  
في عسنتها ولا سكتي

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في امرأته بأن تبرص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا وقد يفرق  
بين الرجل والمرأة بالعجز عن إصابتها وتفرق نحن بالعجز عن نفقتها وهاتان سببا ضررا والمفقود قد يكون  
سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشرقيين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا  
منما يقولون فيه بقولنا ويخالفونا وقالوا كيف يقضى لامرأته بأن يكون ميتا بعد مدة ولم يأت يقين موته  
ثم دخلوا في أعظم مما عابوا خلاف الكتاب والسنة وجملة ما عابوا فقالوا في الرجل يرتد في ثغر من ثغور  
المسلمين فيلحق بمسلحة من مسالح المشركين فيكون قائما فيها يترهب أوجاء اليها مقاتلا يقسم ميراثه بين  
ورثته المسلمين وتحل دينه ويعتق مذبوه وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتي في جميع أمره ثم يعود  
لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متناقضا خارجا كله من أقاويل الناس والقياس والمعقول (قال الشافعي)  
فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كأعلمهم فقلت له ما وصفت وقلت له أسألك عن قولك فقد  
زعمت أن حراما أن يقول أحد أبا قولنا ليس خبرنا لا زما أو قياسا أقولك في أن يورث المرتد وهو حي إذا لحق  
بدار الكفر خبرا أو قياسا فقال ما خبر فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه  
قال ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادر على قتله فقلت فإن لم تكن قادر على قتله أفقتول هو  
أم ميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموتي وهو غير ميت أو رأيت لو كانت عائله بأنك  
لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فجعلته في حكم الموتي فكان هاربا في بلاد الإسلام مقيما على الردة دهره  
من دهره أنقسم ميراثه قال لا قلت فأسمع عليك بأنك لو قدرت عليه قتله قال فإن لم تقدر عليه حكم  
عليه حكم الموتي كانت باطلا عندك فرجعت إلى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام  
وأنت لو قدرت عليه قتله ولو كانت عندك حقا فتركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الإسلام قلت  
فإنما قسمت ميراثه بلحوقه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالمسلم يلحق بدار الكفر أي قسم ميراثه إذا  
كان في دار لا يجزى عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تمت أحد أو لا تحييه فهو حي حيث كان حيا  
وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا أفتستدرك على أحد أبا شيء من جهة الرأي أقبح من أن تقول  
الحي ميت أو رأيت لو تابعك أحد على أن تزعم أن حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تابعك على  
هذا مغلوب على عقله أو غبي لا يسمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معا مع دلالة المعقول على  
خلافكما معا (قال الشافعي) وقلت له عتبتم على من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم في امرأة  
المفقود ومن أصل ما نذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولنا  
كان قوله غاية ينتهي إليها وقبلتم عن عمر أنه قال إذا أرخيت الستور وجب المهر والعدة وردت على من  
تأول الآيتين وهما قول الله عز وجل وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله فإلكنم عليهن من عدة  
تعتدونها وقد روى هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا إلى أن الارضاء والاغلاق لا يصنع شيئا إنما  
يصنعه الميس فكيف لم تجزوا لمن تأول على قول عمرو قال يقول ابن عباس وقلتم عمر في امامته أعلم  
بمعنى القرآن ثم امتنعتم من القبول عن عمر وعثمان القضاء في امرأة المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشيء  
علمناه وقلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتي قبل أن تستيقن وفاته وان طال زمانه ثم زعمتم أنكم  
تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين من حياته في طرفه عين فلقمنا رأيكم عتبتم على أحد في  
الأخبار التي انتهت إليها شيا فقط الأقلتم من جهة الرأي بثلثه وأولى أن يكون معييا فأى جهل أبين من أن  
تعيب في الخبر الذي هو عندك فيما تزعم غاية ما تقول من جهة الرأي ما عبت منه أو مثله وقلت لبعضهم  
أرأيت قولك لو لم يعب بخلاف كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكت لك عن هذا كله ألا  
يكون قولك معييا بلسانك (قال) وأئن قلت أرأيت إذا كانت الردة والحق بدار الحرب يوجب عليه  
حكم الموت لم زعمت أن القاضي ان فرط أو لم يرفع ذلك إليه حتى يقضى سنين وهو في دار الحرب ثم رجع

فبطل أن يحكم الشافعي مسلماً أنه على أصل ملكه ولم زعمت أن الشافعي أن حكمه في طريقة عين عليه بحكم الميراث ثم رجع مسلماً عن الحكم ما نصياني بعض دون بعض ما زعمت أن حكم الميراث يجب عليه بالردة وأنصوري بار الحرب لذلك لم زعمت ذلك قلت لورجع مسلماً أنفذ عليه الحكم لأنه وجب ولا زعمت أن الحكم إذا أنفذ عليه ورجع مسلماً ردة الحكم فلا ينفذ فأنتم زعمت أن ينفذ بعضاً ويرد بعضاً (قال) وما ذلك قلت زعمت أنه يعتق مدبره وأميات أولاده ويعتق غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسم ميراثه فيأتي مسلماً ومدبره وأميات أولاده وماله قائم في يدي غريمه يقرب ويضم عليه ولا يرد من هذا شيئاً وهو ماله بعينه فكل مال في يدي الغريم ماله بعينه وتقول لا ينقض الحكم ثم تنزع ميراثه من يدي ورثته فكيف تنقض بعض الحكم دون بعض قال قلت حرماً ماله بعينه لم يحلل له ومدبره وأميات أولاده بأعيانهم ثم زعمت أنه ينقض الحكم لورثته وأنه ان اسمك بعضهم ماله وهو موسر لم يغرمه إياه وإن لم يملكه بعضهم أخذته من لم يملكه هل يستطيع أحد كل عقله وعلمه لو تخاطأ أن يأتي بأكثر من هذا في الحكم بعينه أ رأيت من نسبتم إليه الضعف من أصحابنا وتعطيل النظر وقلم انما يتخصر فيلحق ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وستة فقد جعلتهم جميعاً أو خلاف معقول أو قياس أو تناقض قول فقد جعلته كله فإن كان أخرجك عند نفسك من أن تكون ملوماً على هذا أنك أبدته وأنت تعرفه فلا أحسب لمن أتى ما ليس له وهو يعرفه عذرنا عندنا لأنه إذا لم يكن لاجل أن يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب العالم غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي) فقال فما تقول أنت فقلت أقول اني أقف ماله حتى يموت فأجعله فياً أو يرجع إلى الاسلام فأرده إليه ولا أحكم بالموت على من يمدخل على بعض ما دخل عليه

### (باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وان كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذ كرمثل حظ الانثيين وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين وقال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن النصف مما تركن وقال عز اسمه ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا يأخذ منه الثلث فان كان له إخوة فلا يأخذ السدس (قال الشافعي) في هذه الآيات في الموارث كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى عن سمي له فريضة إلى شيء فلا ينبغي لأحد أن يريد من انتهى الله به إلى شيء غير ما انتهى به ولا ينقصه فذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) وإذا ترك الرجل أخته أعطيها نصف ما ترك وكان ما بقي للعصبة فان لم تكن عصبة فلو إليه الذين أعترفوه فان لم يكن له موال أعترفوه كان النصف مردوداً على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تزداد أخته على النصف وكذلك لا يرد على وارث ذي قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاوز يدي فريضة فريضة والقرآن ان شاء الله تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثرين لقيت من أصحابنا

### (باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس اذا ترك الميت أخته ولا وارث له غيرها ولا مولى أعطيت الأخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم قال ذهبنا إلى أن رويانا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهم ما فيها علمته بثابت ولو كان

ولا يرجع بها ور عليها ولا على ولها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في التي نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فان سما فلها المهر بما استحل من فرجها ولم يرد به عليها وهي التي غرت في هوى النكاح النكاح الذي لا زوج فيه الخيار أولى أن يكون للمرأة وإذا كان لها لم يجز أن يغرمه ولها وقضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي نكحت في عدها أن لها المهر (قال) وما جعلت له فيه الخيار في عقد النكاح ثم حدث بها فله الخيار لان ذلك المعنى قائم فيها لحقه في ذلك وحسب الوالد (قال المازني) رحمه الله وكذلك ما نسخ عقد نكاح الامه من الطول اذا حدث بعد النكاح فسخه لانه المعنى الذي يفسخ به النكاح (قال الشافعي) وكذلك هي فيه فان اختارت فراقه قبل المسيس فلا مير ولا متعة فان لم تعلم حتى

أصابها فاختارت فراقه  
فلها المهر مع الفراق  
والذي يكون به مثل  
الرتق بها أن يكون  
محبوباً فأخبرها ما كانها  
وأبهم ما تركه أو وطئ  
بعد العلم فلا خيار له  
(وقال) في القديم إن  
حدث به فلها الفسخ  
وليس له (قال المزني)  
أولى بقوله إنهم سواء  
في الحديث كما كانا  
فيه سواء قبل الحديث  
(قال) والجذام  
والبرص فيما زعم أهل  
العلم بالطب يعدي ولا  
تكاد نفس أحد تطيب  
أن يجامع من هو به ولا  
نفس امرأة بذلك منه  
وأما الولد فقلما يسلم  
فإن سلم أدرك ذلك نسله  
نسأل الله تعالى العافية  
والجنون والخبل لا يكون  
معهما تأدية لحق زوج  
ولا زوجة بعقل ولا  
امتناع من محرم وقد  
يكون من مثله القتل  
ولولها منعها من نكاح  
الجنون كما يمنعها من  
غير كفء فإن قيل فهل  
من حكم بينهما فيه  
الخيار أو الفرقة قيل نعم  
المولى يتمتع من الجماع  
بين لو كانت على غير

ثابتة كنت قد تركت عليهم ما أقاويل لهم في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف إن كان زيد  
لا يقول بقوله لا يرد المواريث لم تتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غير هذا من الفرائض (قال الشافعي)  
فقال فدع هذا ولكن أرايت إذا اختلف القولان في رد المواريث أليس يلزمنا أن نصير إلى أشبه القولين  
بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بلى قال فعسدهما خالفه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول  
زيد بن ثابت لا شئ إن شاء الله تعالى قال وأين الدلالة على موافقة قوله في كتاب الله عز وجل دون قولنا  
قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهالك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال  
فإن كانوا أخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكر الأخت منفردة فاتتهى به إلى النصف  
وذكر الأخت منفردة فاتتهى به إلى الكل وذكر الأخ والأخت مجتمعين فجعلها على النصف من الأخ في  
الاجتماع كما جعلها في الانفراد أفرأيت أن أعطيها الكل منفردة أليس قد خالف حكم الله تبارك وتعالى  
نصاً لأن الله عز وجل انتهى بها إلى النصف وخالف معنى حكم الله إذ سويتها به وقد جعلها الله تبارك  
وتعالى معه على النصف منه (قال الشافعي) فقلت له وأى المواريث كلها تدل على خلاف رد المواريث  
قال فقال أرايت أن قلت لأعطيها النصف الباقي ميراثاً قلت له قل ما شئت قال أراها موضعه قلت فإن  
رأى غيرك غير ما موضعه فأعطاها جارية محتاجة أو جارية محتاجة أو غيرها محتاجة قال فليس له ذلك قلت  
ولذلك بل هذا أعذر منك هذا لم يخالف حكم الكتاب نصاً وإنما خالف قول عوام المسلمين لأن عوامهم  
يقولون هو لجماعة المسلمين

### (باب المواريث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادي نوح ابنه وكان  
في معزل يابني وقال عز وجل وإذا قال إبراهيم لأبيه آزر فنسب إبراهيم إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن  
نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في زيد بن حارثة ادعوهم لآبائهم  
هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى وإذا تقول  
للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فنسب المولى إلى نسبين أحدهما إلى الآباء والآخري إلى الولاء وجعل الولاء  
بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان  
من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن  
أعتق فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء إنما يكون للعتق قال وروى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه قال الولاء لجهة الكلمة النسب لا لبيع ولا يوهب فدل الكتاب والسنة على أن الولاء إنما  
يكون بعتق فعل من المعتق كما يكون النسب بعتق ولا من الأب ألا ترى أن رجلاً لو كان لأب له  
يعرف جاعراً جلاً فسأله أن ينسبه إلى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له ابناً أبداً فيكون مدخله  
على عاقلة مظلة في أن يعقلوا عنه ويكون ناسباً إلى نفسه غير من ولد وإنما قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الولد للفراس وكذلك إذا لم يعتق الرجل الرجل لم يجز أن يكون منسوباً إليه بالولاء فيدخل على عاقلة  
المظلة في عقلهم عنه وينسب إلى نفسه ولا من لم يعتق وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء  
لمن أعتق فبين في قوله إنما الولاء لمن أعتق أنه لا يكون الولاء إلا لمن أعتق ألا ترى أن رجلاً لو أمر ابنه أن  
ينسب إلى غيره أو ينفق من نسبه وتراضيا على ذلك لم تنقطع أبوة عنه عما أثبت الله عز وجل لكل واحد  
منهما على صاحبه ألا ترى أنه لو أعتق عبداً له ثم أذن له بعد العتق أن يوالى من شاء أو ينفق من ولايته  
ورضى بذلك المعتق لم يكن لواحد منهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى  
في المعنى الذي فيه النسب ثبت الولاء بعتق المنة كما ثبت النسب بعتق الولادة لم يجز أن يفرق بينهما



ما تم كانت طاعة الله أن  
لا يحنث فأرخص له في  
الحنث بكفارة اليمين فإن  
لم يفعل وجب عليه  
الطلاق والعلم محيط بأن  
الضرر بمباشرة الأجدم  
والابرص والمجننون  
والمجنول أكثر منها  
بترك مباشرة المولى ما لم  
يحنث ولو تزوجها على  
أنها مسلمة فإذا هي  
كأبسية كان له فسخ  
النكاح بلا نصف  
مهر ولو تزوجها على  
أنها كأبسية فإذا هي  
مسلمة لم يكن له فسخ  
النكاح لانها خير من  
كأبسية (قال المزني)  
رجع الله هذا يدل على  
أن من اشترى أمة على  
أنها نصرانية فأصابها  
مسلمة فليس للشترى أن  
يردها وإذا اشتراها على  
أنها مسلمة فوجدتها  
نصرانية فله أن يردها

(١) قوله فان زعمت أن  
ذلك حكم الخ كذا في  
جميع السخ بدون ذكر  
الجواب الشرط ولعل  
واو الحكم محرفة عن  
الفاء فيكون هو الجواب  
أو غير ذلك وحرر كتبه  
مصححه

أبدا إلا بسنة أو أجماع من أهل العلم وليس في الفرق بينهم في هذا المعنى سنة ولا إجماع (قال الشافعي)  
قد حضرني جماعة من أصحابنا من الحجازيين وغيرهم فكل من رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على  
يدى رجل فله ولأوله إذا لم يكن له ولا نعمة وله أن يوالى من شاء وله أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فإذا عقل  
عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال لي فاجتنب في ترك هذا قلت خلافه ما حكيت من قول الله عز وجل  
ادعوهم لا بأثمهم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا الولاء على ما علمت فدل ذلك على أن النسب  
يثبت بتقدم الولاد كما ثبت الولاء بتقدم العتق وليس كذلك الذي يسلم على يدى الرجل فكان النسب شيئا  
بالولاء والولاء شيئا بالنسب فقال لي قائل انما ذهبت في هذا الى حديث رواه ابن موهب عن عويم الدار  
قلت لا يثبت قال أفرأيت إذا كان هذا الحديث ثابتا أن يكون مخالفا لما رويت عن النبي صلى الله عليه  
وسلم الولاء على ما علمت قلت لا قال فكيف تقول قلت أقول ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما  
الولاء لمن أعنتق ونهيه عن بيع الولاء وعن هبته وقوله الولاء لجة كاحمة النسب لا يباع ولا يوهب فمن أعنتق  
لان العتق نسب والنسب لا يحول والذي يسلم على يدى الرجل ليس هو المنهى أن يحول ولأوله قال فم هذا  
قلما فامنعك منه إذا كان الحديثان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه قلت منعني أنه ليس بثابت  
انما روي به عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن عويم الدار وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعلمه  
لقيتهما ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا نعلمه متصلا قال فان من جئنا أن عمر  
قال في المنبذ هو حر ولك ولأوله يعنى الذى التقطه قلت وهذا لو ثبت عن عمر حجة عليك لانك تخالفه قال  
ومن أين قلت أنت تزعم أنه لا يوالى عن الرجل الانفسه بعد أن يعقل وأنه إذا والى عن نفسه أن ينتقل  
بولائه ما لم يعقل عنه فان زعمت أن مولاة عمر عنه لانه وليه جازة عليه فهل لوصى اليتيم أن يوالى عنه  
قال ليس ذلك له قلت فان زعمت أن ذلك للوالى دون الوصى فهل وجدته يجوز للوالى شئ في اليتيم لا يجوز  
للوصى (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد إلا بشئ يلزمه نفسه أو فيما لا بد  
له منه مما لا يصلحه غيره واليتيم يذم الولاء فان قلت هو حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن  
يكون له أن ينتقل إذا عقد على نفسه عقدا ما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل ان عقده عليه غيره (قال)  
فان قلت هو أعلم فعنى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ونعارضك بما هو أثبت عن ميمونة وابن  
عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وهبت ميمونة ولأبني يسار لان أختها عبد الله بن  
عباس فاتهمه فهذه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهما اثنان قال فلا يكون في أحد ولو  
كانوا عددا كثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فكيف احتجبت بأحد على النبي صلى الله عليه  
وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت أبيت أن تقبل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين  
هذه حجة ثابتة قال فأنتم ان كنتم ترون ثابته فقد تخالفوها في شئ قالوا ما تخالفها في شئ وما تزعم  
أن الولاء يكون إلا لذي نعمة (قال الشافعي) فقال لي قائل اعتقد عنهم جوابهم فازعم أن السائبة أن  
يوالى من شاء قلت لا يجوز هذا إذا كان ما احتجبتنا به من الكتاب والسنة والقياس إلا أن يأتي فيه خبر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أجمع الناس عليه فنخرج به من جملة المعتقين اتباعا قال فهم يروون  
أن حاطبا أعنتق سائبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لا نمنع أحدا أن يعتق سائبة فهل  
رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولأه السائبة اليه يوالى من شاء قال لا قلت قد اخل هو في  
معنى المعتقين قال نعم قلت أفيجوز أن يخرج وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاء قال فانهم  
يروون أن رجلا قتل سائبة ففرضى عمر بعقله على القاتل فقال أبو القاتل أ رأيت لو قتل ابني قال إذا  
لا يغرم قال فهو إذا مثل الارقم قال عمر فهو مثل الارقم فاستبدلوا بأنه لو كانت له عاقلة بالولاء قضى  
عمر بن الخطاب على عاقلته قلت فأنتم ان كان هذا ثابتا عن عمر محجوج به قال وأين قلت تزعم أن ولأه

(باب الأمة تعز من نفسها) من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وكل بتزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدهما أنها حرة فتزويجها ثم علم فله الخيار فان اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وان أصابها فلها مهر مثلها كان أكثر مما سمي أو أقل لان فراقها فسخ ولا يرجع به فان كانت ولدت فهم أحرار وعليه قيمتهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم أسيد الأمة ولا يرجع بهما على الذي غره الأبعد أن يغرمها فان كان الزوج عبدا فولده أحرار لانه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعتق (قال المزني) وقيمة الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل بقتل خطأ أو

السائبة لمن أعتقه قال فأعفى من ذا فانما أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولاء له من لقيط ومسلم وغيره اذا قتل انسانا قضى بعقله على جماعة المسلمين لان لهم ميراثه وأنت تزعم أن عمر لم يقض بعقله على أحد قال وهكذا يقول جميع المفتين قلت أفيجوز لجميع المفتين أن يخالفوا عمر قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجبت به قال لأعلم لهم حجة غيره قلت فبئس ما قضيت على من قت بحجته اذا كان احتج بغير حجة عندك قال فعندك في السائبة شيء يخالف لهذا قلت ان قبلت الخبر المنقطع فنعم (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرفع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق أو إلى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا ان كان ثابتا يدلك على أن عمر ثبت ولاء السائبة لمن سببه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه بعت بعار الانصارية وكانت أعتقه سائبة وروى عن ابن مسعود أنه قال في السائبة شيء اعني ذلك فيما أظن حديث منقطع قال فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت ان الذي يسلم على يدي الرجل وينقل بولائه الى موضع انما ذلك برضا المنتسب والمنسوب اليه وله أن ينتقل بغير رضاه من انتسب اليه وان السائبة يقع العتق عليه بالارضائه وليس له أن ينتقل منه ولو رضى بذلك هو ومعتقه وانه من يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية يجررون البحيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصيلة ويعفون الحام وهذه من الابل والغنم فكانوا يقولون في الحام اذا ضرب في ابل الرجل عشر سنين وقبل نتجه عشرة حام أى حتى ظهره فلا يحل أن يركب ويقولون في الوصيلة وهي من الغنم اذا وصلت بطوناتها ونج نتاجها فكانوا يمنعونها بما يفعلون بغيرها مثلها ويسبون السائبة فيقولون قد أعتقناك سائبة ولا ولاء لنا عليك ولا ميراث يرجع منك ليكون أكل لتبرنا فيك فأنزل الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام الآية فرد الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم الغنم الى مالكها اذا كان العتق لا يقع على غير الأديمين وكذلك لو أنه أعتق بغيره لم يمنع بالعتق منه اذ حكم الله عز وجل أن يرد اليه ذلك ويبطل الشرط فيه فكذلك أبطل الشروط في السائبة ورده الى ولاء من أعتقه مع الجملة التي وصفناك (قال الشافعي) أخبرنا ابراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه الى الذي أعتقه (قال الشافعي) وان كانت الكفاية فيما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس فقال فما تقول في النصراني يعتق العبد المسلم قلت فهو حر قال فلن ولاؤه قلت للذي أعتقه قال فما الجملة فيه قلت ما وصفت لك اذ كان الله عز وجل نسب كافر الى مسلم ومسلم الى كافر والنسب أعظم من الولاء قال فالنصراني لا يرث المسلم قلت وكذلك الاب لا يرث ابنه اذا اختلف أديانهم وليس منعه ميراثه بالذي قطع نسبه منه هو ابنه بحاله اذ كان ثم متقدم الابوة وكذلك العبد مولاه بحاله اذ كان ثم متقدم العتق قال وان أسلم المعتق قلت يرثه قال فان لم يسلم قلت فان كان للمعتق ذو ورثه مسلمون فيرثونه قال وما الجملة في هذا ولم اذ دفعت الذي أعتقه عن ميراثه تورث به غيره اذ لم يرث هو فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من شبهك قال فأوجدني الجملة فيما قلت قلت أرايت الابن اذا كان مسلما فمات وأبوه كافر قال لا يرثه قلت فان كان له اخوة أو أعمام أو بنو عم مسلمون قال يرثونه قلت وبسبب من ورثه قال بقرابته من الأب قلت فقد منعت الاب من الميراث وأعطيتهم بسببه قال انما منعه بالدين فجعلته اذا خالف دينه كأنه ميت وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه قلت فما منعنا من هذه الجملة في النصراني قال هي لك ونحن نقول بها معك ولكننا احتجنا لمن خالفك من

أصحابك قلت أو رأيت فيما احتجبت به حجة قال لا وقال أ رأيت إذا مات رجل ولا ولاء له قلت فبرائه للمسلمين قال بأنهم مواله قلت لا ولا يكون المولى الامعتقا وهذا غير معتق قال فإذا لم تورثهم بأنهم موال وليسوا بذوي نسب فكيف أعطيتهم ماله قلت لم أعطهم ميرا ناولوا أعطيتهم موه ميرا ناولوا وجب على أن أعطيه من على الارض حين يموت كما أجعله لو كانوا معاً أعقبوه وأنا وأنت إنما نصير للمسلمين بوضع منهم في خاصة والمال الموروث لا يوضع في خاصة فكان يدخل عليك لو زعمت بأنه ورث بالولاء وهذا وأن تقول أنظر اليوم الذي أسلم فيه فأثبت ولاءه لجماعة من كان حيا من المسلمين يومئذ فيرثه وورثته أولئك الاحياء دون غيرهم ويدخل عليك في النصراني يموت ولا وراث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأي شيء تعطي المسلمين ميراث من لا نسب له ولا ولاء له من المسلمين وميراث النصراني إذا لم يكن له نسب ولا ولاء قلت بما أنتم الله تعالى به على أهل دينه فحقولهم من أموال المشركين إذا قدر وأعليها ومن كل مال لا مال له يعرف من المسلمين مثل الارض الموات فلم يحرم عليهم أن يحيوها فلما كان هذا المال لا مالاً لهم ما يعرف خولهم الله أهل دين الله من المسلمين

### (الرد في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كانت له فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو ما جاء عن السلف انتهى به إلى فريضته فان فضل من المال شيء لم يرد عليه وذلك ان علينا شيئين أحدهما أن لا ننقصه مما جعله الله تعالى له والاخر أن لا يزيد عليه والانهاء إلى حكم الله عز وجل هكذا وقال بعض الناس زرده عليه إذا لم يكن للمال من يستغرقه وكان من ذوى الارحام وان لا يرد على زوج ولا زوجة وقالوا وينا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم أنتم تتركون ما ترون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في أكثر الفرائض لقول زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما تتركون قالوا اننا سمعنا قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فقلنا معناه على غير ما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركتموه قالوا فممعناها قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فنزل قول الله عز وجل وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عزذ كره وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مطلقا هكذا ألا ترى أن الزوج برأ أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا رحم له ألا ترى أن ابن العم البعيد يرث المال كله ولا يرثه الخال والخال أقرب رحا منه فأنما معناه على ما وصفت لك من أنها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون ان الناس يتوارثون بالرحم وتقولون خلافه في موضع آخر تزعمون أن الرجل إذا مات وترك أخواله ومواليه فإله لمواليه دون أخواله فقد منعت ذوى الارحام الذين قد تعطيهم في حال وأعطي المولى الذي لا رحمه المال قال فما جئت في أن لا يرد الموارث قلنا ما وصفت لك من الانتهاء إلى حكم الله عز وجل وأن لا يزيدا سهم على سهمه ولا أنقصه قال فهل من شيء تثبته سوى هذا قلت نعم قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عزذ كره وان كانوا اخوة رجالا ونساء فالذ كرمثل حظ الاثنين فذكر الاخ والاخت منفردين فأنتهى بالأخت إلى النصف وبالأخ إلى الكل وذكر الاخوة والاخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فالذ كرمثل حظ الاثنين فجعلها على النصف منه في كل حال فمن قال برد الموارث قال أو رثت الاخت المال كله فخالف قوله الحكمين معا قلت فان قلتم نعطها النصف بكتاب الله عز وجل ونرد عليها النصف لاميرانا قلنا فبأي شيء ترد عليها قال ما زده أبدا الاميرانا أو يكون ما لاحكمه إلى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بمخيرين وعلى الولاية

يعتق حتى يفرم للشهود له (قال الشافعي) رحمه الله وان كانت هي الغارة رجع عليها به اذا اعتقت الآن تكون مكاتبه فيرجع عليها في كتابتها لانها كالجناية فان عجزت حتى تعتق فان ضربها أحد فألقت جنينا فيه ما في جنين الحرة (قال المزني) رحمه الله قد جعل الشافعي جنين المكاتبه كجنين الحرة اذا تزوجها على أنها حرة

(الأمة تعتق وزوجها عبد) من كذب قديم ومن املاء وكتاب نكاح وطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن برة أعتقت نفيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وفي ذلك دليل على أن ليس بيعها طلاقها اذ خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بيعها في زوجها وروى عن

أن يجعلوه لجماعة المسلمين ولو كانوا فيه بخيرين كان للوالي أن يعطيهم من شاء والله تعالى الموفق

### (باب ميراث الجدة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلنا إذا ورث الجد مع الاخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا أكثر الفرائض وقد روى هذا القول عن عمرو وعثمان أنهما قالاه في مثل قول زيد بن ثابت وقد روى هذا أيضا عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان وقد خالفنا بعض الناس في ذلك فقال الجد أب وقد اختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله ابن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه أب إذا كان معه الاخوة طرحوه وكان المال للجد دونهم وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفوا لم نصرا في قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالثبوت مع الحجة البينة عليه وموافقة للسنة وهكذا نقول وإلى الحجة ذهبنا في قول زيد بن ثابت ومن قال قوله قالوا فإن زعم أن الحجة في قول من قال الجد أب لحصل منها أن الله عز وجل قال يا بني آدم وقال ملة أبيكم إبراهيم فأقام الجد في النسب أبا وإن المسلمين لم يختلفوا في أن لم ينقصوه من السدس وهذا حكمهم للأب وإن المسلمين حججوا بالجد الأخ لأم وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يحجموا بين أحكامهم في هذه الخصال وأن يفرضوا بين أحكامهم وحكم الأب فيما سواها قلنا إنهم لم يحجموا بين أحكامهم فيها قياسا منهم للجد على الأب قالوا وما دل على ذلك قلنا أرايتم الجد لو كان غاميا رث باسم الابوة هل كان اسم الابوة يفارقه لو كان دونه أب أو يفارقه لو كان قاتلا أو مملوكا أو كافرا قال لا قلنا فقد نجد اسم الابوة يلزمه وهو غير وارث وانما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لا باسم الابوة قال فانهم لا ينقصونه من السدس وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا ننقص الجدة من السدس أقترى ذلك قياسا على الأب فتقفها موقف الأب فتجب بها الاخوة قالوا لا ولكن قد تجتمع الاخوة من الأم بالجد كما تجتمع موهم بالأب قلنا نعم قلنا هذا خبرا لاقياسا ألا ترى أنا نجحهم بابنة ابن متسقلة ولا نحكم لها بحكم الأب وهذا يبين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا بالأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن قلنا لاختلاف الابناء والاباء لانا وجدنا الابناء أولى بكثير الموارد من الاباء وذلك أن الرجل يترك أباه وابنه فيكون لابنه خمسة أسداس ولابيه السدس ويكون له بنون يرثونه معا ولا يكون أبوان يرثانه معا وقد نورث نحن وأتم الاخت ولا نورث ابنتها أو نورث الأم ولا نورث ابنتها إذا كان دونها غيرها وإن ورثناها لم نورثها قياسا على أمها وانما ورثناها خبرا لاقياسا قال فما حجتكم في أن أثبتتم فرائض الاخوة مع الجد قلنا ما وصفنا من الاتباع وغير ذلك قالوا وما غير ذلك قلنا أرايت رجلا مات وترك أخاه وجده هل يدلي واحد منهما إلى الميت بقرابة نفسه قالوا لا قلنا أليس انما يقول أخوه أنا ابن أبيه ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لمكانه من أبيه قالوا بلى قلنا أفرأيت لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى ميراثه قال يكون لابنه خمسة أسداسه ولابيه السدس قلنا وإذا كانا جميعا انما يدلان بالأب فإن الأب أولى بكثير ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقرابته بالذي هو أبعد منه قلنا ميراث الاخوة ثابت في القرآن ولا فرض للجد فيه فهو أقوى في القرآن والقياس في ثبوت الميراث قال فكيف جعلتم الجد إذا كثرت الاخوة أكثر ميراثا من أحدكم قلنا خبروا لو كان ميراثه قياسا جعلناه أبدا مع الواحد أو أكثر من الاخوة أقل ميراثا فنظرنا كل ما صار لآخر ميراثنا فجعلنا لآخر خمسة أسهم وللجد سهمان كورثناهما حين مات ابن الجد أبو الابن قال فلم تقولوا بهذا قلنا لم نتوسع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الآن يخالف بعضهم إلى قول بعض فنكون غير خارجين من أقوالهم

عائشة رضي الله عنها  
أنها قالت كان عبدا  
وعن ابن عباس أنه كان  
عبدا يقال له مغيث  
كأنني أنظر إليه يطوف  
خلفها يبكي ودموعه  
تسيل على لحية فقال  
النبي صلى الله عليه  
وسلم للعباس رضي الله  
عنه يا عباس ألا تعجب  
من حب مغيث بريرة  
ومن بغض بريرة  
مغيثا فقال لها النبي  
صلى الله عليه وسلم لو  
راجعت فأنما هو أبو  
ولدت فقالت يا رسول  
الله بأمرك قال انما  
أنا شفيع قالت فلا  
حاجة لي فيه وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما  
أنه قال كان عبدا  
(قال الشافعي) رحمه الله  
ولا يشبه العبد الحر  
لان العبد لا يملك نفسه  
ولان للسيد اخراجه  
عنها ومنعه منها ولا  
نفقة عليه لو ادها ولا  
ولاية ولا ميراث بينهما  
فهذا والله أعلم كان  
لها الخيار اذا اعتقت  
مالم يصبر زوجها بعد  
العتق ولا أعلم في تأقيت  
الخيار شيئا يتبع الا  
قول حفصة زوج

(ميراث والد الملائنة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا ذمامات والد الملائنة وورثنا ورثت أمه حقيقتي كذب الله عز وجل وأخوته لأمه حقيقين ونظرنا ما بيني فإن كانت أمه مولاة فحقه كان ما بيني ميراثا لوالد أمه وإن كانت عربية أو لولا ولديا كان ما بيني لجماعة المسلمين وقال بعض الناس بقولنا فيها إلا في خصلتين واحدة إذا كانت أم عربية أو لولا ولديا أو ما بيني من ميراثي على عصة أمه وكان عصة أمه عصبته واجتبهوا فيه برواية ليست بثابتة وأخرى ليست مما يقوم بها حجة وقالوا كيف لم يجعلا عصبته عصة أمه كما جعلتم مواله موالى أمه قلنا لا المر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرايتم المولادة العتيقة تلمن ممن لم يولد أو من لا يعرف أنيس يكون ولدا وحائبا ولولاهما حتى يكونوا كأنهم أعتقوا معاملة الميراث بولاء عشم قالوا بلى قلنا ويعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولياء في التزويج ليسم قالوا بلى قلنا فإن كانت عربية فتكون عصبته عصبته وأدناها فقلون عنهم ويرثون بناتهم قالوا لا قلنا فإذا كان موالى الأم يقومون مقام العصبه في ولدهم مولاة لهم وكان الأخوان لا يقومون ذلك المقام في بني أختهم فكيف أنكرت ما قلنا والأصل الذي ذهبنا إليه واحد

(ميراث المجرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا ذماما أسلم المجرى وابنة الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السببين فورثنا ما به وأنفينا الآخر وأعطيناهما ما ثبتهما بكل حال وإذا كانت أم أختا ورثنا ما بها أم وذنب أن الأم قد تثبت في كل حال والأخت قد تزول وهكذا جميع فرائضهم على هذه المنازل وقال بعض الناس أورتنا من الزوجتين معا فقلنا لا أرايت إذا كان معها أخت وحى أخت أم قال أجيها من الثلث بأن معها أختين وأورتنا من الزوجة الآخر لا نه أخت قلنا أرايت حكم الله عز وجل أن يجعل للأم الثلث في حال ونقصها منه بدخول الأخوة عليها أنيس إنما نقصها بغير حال لا بنقصها قالوا بلى بغيرها نقصها فقلنا وبغيرها خلافتها قال نعم قلنا فإذا نقصتها بنفسها أفليس قد نقصتها بخلاف ما نقصها الله عز وجل به وقتلنا أرايت إذا كانت أما على الكحل فكيف يجوز أن تعطى ما ينقص دون الكحل وتعطى أما كاملة وأختا كاملة وهما بائنان وهذا بين قال فقد دخل عليك أن عطيت أحدا الحقين قلنا لما لم يكن سبيل إلى استعمالها إلا بخلاف الكتاب وخلاف المعقول لم يجز إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرهما قال فيل تجد علينا شيئا من ذلك قلنا نعم قد نزعهم أن المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وإن كل من لم تكس في الحرية صار إلى حكم العبيد لأنه لا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يحد من قذفه ولا يحد هو إلا حد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قال أنى أحكم عليه أنه رقيق قلت أنى كل حاله أو في بعض حاله دون بعض قال بلى في بعض حاله دون بعض لأنى لو قلت ذلك في كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه وبأخذ ماله قلت فإذا كان قد اختلط أمره فلم يحض عبدا ولم يحض حرا فكيف لم تقل فيه بما رويته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يعتق منه بقدر ما أدى ويجوز شهادته بقدر ما أدى ويحد بقدر ما أدى ويرث ويرث بقدر ما أدى قال لا نقول به قلنا وتصير على أصل أحكامه وهو حكم العبيد فيما نزل به وفتنعه الميراث قال نعم قلنا فكيف لم تجزنا في فرض المجرى ما وصفنا وأما ميراث المجرى إلى أن أعطيناهاهم بأكرم ما يستوجبون فلم تمنعهم حقنا من وجه إلا أعطيناهاهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكم واحد معقولا لا متبعضا لأننا جعلنا بدنا واحد في حكم بدنين

التي صلى الله عليه وسلم ما لم ينها (قال) وإن أصابها ذلعت الجبهة فقها قولان أحدهما أن لا خيار لها ولا تحريم الخيار وهذا أحب إلينا (قلت أنا) وقد قطع بأن لها الخيار في كائين ولا معنى فيها لقولن (قال الشافعي) فإن اختارت فراقه ولم يمسها فلا صداق لها فإن أقامت معه فالصداق للسيد لأنه

وجب بالعقد ولو كانت في عدة طلقة فلها الفسخ وإن تزوجها بعد ذلك فهي على واحدة وعلى السلطان أن لا يزوجها أكثر من مقامها فإن كانت صبية حتى تبلغ ولا خيار لأمه حتى تكمل فيها الحرية ولو أعتق قبل الخيار فلا خيار لها

(أجل الذين وأخصى غير المجرى والخنثى) من الجامع من كتاب قديم ومن كتاب التعريض بالخطبة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا

## (ميراث المرتد) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وبهم هذا نقول فكل من خالف دين الاسلام من أهل الكتاب ومن أهل الاوثان وان ارتد أحد من هؤلاء عن الاسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين فوافقنا بعض الناس على كل كافر الا المرتد وحده فإنه قال ترثه ورثته من المسلمين فقلنا فعدو المرتد أن يكون داخل في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فإن قلت هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا أفيجوز أن يكون كافرا في حكم مؤمناني غيره فيقول لك غيرك فهو كافر حيث جعلته مؤمنا ومؤمن من حيث جعلته كافرا قال لا قلنا أفليس يجوز لك من هذا شيء الا جاز عليك مثله قال فانا انما صرنا في هذا الى أثر رويناه ان علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل المستورد وورث ميراثه ورثته المسلمين قلنا فقد زعم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتا فأرأيت حكمه في سوري الميراث أحكمهم مشركا أو مسلما قال بل حكمهم مشركا قلنا فان حبست المرتد لتقتله أو لتستبيته فمات ابن له مسلم أيرثه قال لا قلنا فأرأيت أحدا قط لا يرث ولده الا أن يكون قاتله ويرثه ولده انما أثبت الله عز وجل الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للآباء من الأبناء وقطع ولاية المسلمين من المشركين وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فان كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها

وفي اختلاف العراقيين باب الموارث. أخبرنا الربيع قال قال الشافعي واذا مات الرجل وترك أخاه لبيته وأمه وجدته فان أباه خيفه كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الاب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهما وعن عبد الله بن الزبير أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الاب اذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للاخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) واذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لبيته وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الاخ بالجد أبعد من القياس من اثبات الاخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الاخ بالجد لثلاث خصال أنتم مجتمعون معنا عليها منها أنكم تحجبون به بنى الأم وكذلك منزلة الاب ولا تنقصونه من السدس وكذلك منزلة الاب وأنتم تسمونه أبا فقال الشافعي فقلت انما تحجبنا به بنى الأم خبرا لا قياسا على الاب قال وكيف ذلك قلت نحن نجيب بنى الأم بينت ابن ابن متسغلة وهذه وان وافقت منزلة الاب في هذا الموضع فلم يحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الاب في غيره اذا وافقه في معنى وان خالفه في غيره فاما بالانقص من السدس فانما لنقصه خبرا ونحن لانقص الجدة من السدس فأرأيتنا وإياك أقنأنا مقام الاب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة فنحن وأنت نلزم من بيننا وبين آدم اسم الابوة واذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافرا والموروث مسلما أو قاتلا والموروث مقتولا أو كان الموروث حرا والاب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الابوة فقط ورثنا هؤلاء الذين حرمانهم كلهم ولكننا انما ورثناهم خبرا لا بالاسم فقال قاضي القبولين أشبه بالقياس قلت ما منهم ما =

سفيان بن عيينة عن  
معمر عن الزهري عن  
ابن المسيب عن عمر  
رضي الله عنه أنه أجل  
العنين سنة (قال)  
ولا أحفظ عن أفتيه  
خلافا في ذلك فان  
جامع والافرق بينهما  
وان قطع من ذكره  
فبقى منه ما يقع موقع  
الجامع أو كان خنثى  
يبول من حيث يبول  
الرجال أو كان يصيب  
غيرها ولا يصيبها  
فأثبت فرقته أجلته  
سنة من يوم ترافعا اليها  
(قال) فان أصابها  
مرة واحدة فهي  
امرأته ولا تكون  
إصابتها الا بأن يغيب  
الحشفة أو ما بقي من  
الذكر في الفرج فان  
لم يصبها خيرا السلطان  
فان شئت فراقه  
فسخ نكاحها بغير  
طلاق لانه اليها دونه  
فان أقامت معه فهو  
ترك لحقها فان فارقها  
بعد ذلك ثم راجعها في  
العدة ثم سألت أن  
يؤجل لم يكن ذلك لها  
(قال المزني) وكيف  
يكون عليها عدة ولم  
تكن أصابة وأصل

المرتد خارجا من معنى حكم الله تبارك وتعالى وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين بالاثرة  
الذي زعمت لزمل أن تكون قد خالفت الاثر لان علي بن أبي طالب رضى الله عنه لم يمنعه ميراث ولده لوما تورا  
وهو لو ورث ولده منه انبغى أن يورثه ولده اذا كان عنده مخالفا للغير من المشركين ولو جاز أن يرثوه ولا يرثهم  
كان في مثل معنى ما حكم به معاوية بن أبي سفيان وتابعه عليه غيره فقال نزل المشركين ولا يرثونا كما تحل  
لناساؤهم ولا تحل لهم نساؤنا أفرايت ان احتج عليك أحد بهما من قول معاوية ومن تابعه عليه منهم  
سعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما وقد روى عن معاذ بن جبل شبيهه وقد قاله معاوية  
ومعاذ في أهل الكتاب وقال لك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يحكم به على أهل الاوثان والنساء  
الا لا في محلن المسلمين نساء أهل الكتاب لانساء أهل الاوثان فقال لمعاذ بن جبل لمعاوية ولهم ما فقه وعلم فلم  
لم توافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون  
أراد به الكفار من أهل الاوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر ولا أورث  
الكافر من المسلم كما أقول في نكاح نسائهم قال لا يكون ذلك له لانه اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث  
المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم تستدل بقول من سميناهم أن الحديث تحتمله قال انه  
قل حديث الا وهو يحتمل معاني والا حاديت على ظاهرها لا تحال عنه الى معنى تحتمله الا بدلالة عن حدث  
عنه قلنا ولا يكون أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان مقدما حجة في أن يقول بمعنى تحتمله  
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلنا من هذا حجة عليك في ميراث المرتد

قوله لراستمتع رجل  
بامرأته وقالت لم يصني  
وطلق فلها نصف المهر  
ولاعدة عليها (قال  
الشافعي) ولو قالت لم  
يصني وقال قد أصبتها  
فالقول قوله لانها تريد  
فسخ نكاحها وعليه  
اليمين فان نكل وحلفت  
فرق بينهما وان كانت  
بكرا أريها أربعاً من  
النساء عدولا وذلك  
دليل على صدقها  
فان شاء أحلفها ثم فرق  
بينهما فان نكحت وحلف  
أقام معها وذلك أن  
العذرة قد تعود فيما  
يزعم أهل الخبرة بها  
اذا لم يبلغ في الاصابة  
(قال الشافعي) وللرأة  
الخيار في المجهوب وغير  
المجهوب من ساعتها  
لان المجهوب لا يجامع  
أبداً وانحصى ناقص  
عن الرجال وان كان  
له ذكر الا أن تكون  
علمت فلا خيار لها وان  
لم يجامعها الصبي أجل  
(قال المزني) معناه

== قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والاخ اذا طلبا  
ميراث الميت أي دليلان بقرباه أنفسهما أم بقرباه غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو  
أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فقرباه أي الميت يدلان معاً الى الميت قال بلى  
قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه ابنه أو أبوه قال بل ابنه لان له خمسة أسداس ولا يبه  
السدس قلت وكيف حجت الاخ بالجد والاخ اذا مات الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا  
أحدهما بالآخر انبغى أن تحجب الجد بالاخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس  
فيهما معاً يجوز ولو كان له معنى انبغى أن يجعل للاخ أبداً حيث كان مع الجد خمسة أسداس وللجد  
السدس وقلت أرايت الاخوة أمثبتين الفرض في كتاب الله عز وجل قال نعم قلت أفهل للجد في كتاب  
الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنة هم مثبتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضا الا من  
وجه واحد لا يثبت أهل الحديث قلت كل التثبيت فلا أعلم الا طرحت الأقوى من كل وجهه بالاضعف  
واذا أقرت الاخ وهي لاب وأم وقد ورث معها العصبه بالاخ لا بل فان أباً خفيفة كان يقول تعطيه  
نصف ما هو في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما منصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا  
يؤخذ وكان ابن أبي ليلى لا يعطيه مما في يدها شيئاً لانها أقرت بما في يدي العصبه وهو سواء في الورثة  
كلهم ما فالأجبع (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لابه وأمه وعصبه فأقرت الاخ  
بأخ فالقياس أن لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ  
شيئاً من قبل أنه انما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لانه اذا كان وارثا بسبب كان موروثا  
به واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا به لم يجز أن يكون وارثا به وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من  
رجل بألف فجده المقر به بالبيع لم يعطه الدار وان كان بائعها قد كان أقر بأنهم اقد صارت ملكه وذلك  
أنه لم يقر أنها كانت ملكه الا وهو مملوك عليه جهائش فلما سقط أن تكون مملوكه عليه بشئ سقط اقراره  
ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه (١) وقد تصادق على أنه ملك المالك الى ملك المشتري =



وفيمارويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقلنا لا يؤخذ مال المرتد عنه حتى يموت أو يقتل على رذته وان رجع الى الاسلام كان أحق بحاله وقال بعض الناس اذا ارتد فلحق بدار الحرب قسم الامام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبريه وجعل دينه المؤجل حالا وأعطى ورثته ميراثه فقليل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ماحكم في دار السنة والهجرة في امرأة المفقود الذي لا يسمع له بخبر والاغلب أنه قد مات بأن تنبص امرأته أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف نحكم بحكم الوفاة على رجل في امرأته وقد يمكن أن يكون حيا وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحياة انما حكموا به لمعنى الضرر على الزوجة وقد نفرق نحن وأنت بين الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فتزعم أنه اذا كان عينا فارق بينهما ثم صرت برأيل الى أن حكمت على رجل حتى لو ارتد بطرسوس فامتنع بمسحة الروم ونحن نرى حياته بحكم الموتى في كل شيء في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من عليك عندك اتباعه فيما عرفت وأتكرت قال وأين القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال جل وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فاتماثلوا له الموتي الى الاحياء والموتى خلاف الاحياء ولم ينقل بميراث قط ميراث حتى فنقلت ميراث الحى الى الحى وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى قال فاني أزعم أن رذته ولحقه بدار الحرب مثل موته قلت قولك هذا خبر قال ما فيه خبر ولكني قلته قياسا قلت فابن القياس قال ألا ترى أني لو وجدته في هذه الحال قتلته فكان ميتا قلت

فلما لم يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن يثبت المقر له بالتسبح وقد أحطنا أنه لم يقر له من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي اذا ثبت له ثبت أن يكون موروثا به واذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالتسب لم يثبت أن يكون وارثا به واذا مات الرجل وترك امرأة وولدا ولم يقر بحبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان أباحنيقة كان يقول لأقبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أورثه بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبهذا يؤخذ (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك ولدا وزوجة فأنكر ابنه وولداها فجاءت بأربع نسوة يشهدن أنها ولده كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لان الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزا النساء فيما تعبت عنه الرجال لم يجز أن يخير منهن الأربعا قياسا على ما وصفت وجهه هذا القول قول عطاء بن أبي رباح واذا كان لرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في محضه أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فان أباحنيقة قال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه تأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) واذا كان لرجل أمتان لزوج لواحدة منهما فولد وتولد من أمة فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أبهما فأقر به فانازيهما القافة فان ألحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلنا أمه أم ولد تعتق عبوته وأرققنا الآخر وان لم يكن قافة أو كانت فأشكل عليهم لم نجعل ابنه واحدا منهما وأقرعنا بينهما فابهما خرج سهمه أعققناه وأمهما بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمهما وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق واذا كانت الدار في يد رجل فأقام ابن عمه اليئسة أنها دار جد هما والذي هي في يديه منكر لذلك فان أباحنيقة كان يقول لأقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثا لابييه ولا يني صاحب له ولا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما لهذا ميراثا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي =

عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله (قال الشافعي) فان كان خنثى يقول من حيث يقول الرجل فهو رجل يستزوج امرأة وان كانت هي تبول من حيث تبول المرأة فهي امرأة تزوج رجلا وان كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأبهماشت أنك كنهك عليه ثم لا يكون للغيره أبدا (قال المزني) فبأيهما

تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لنقصه قياسا على قوله في الخصية الذكران لها فيه الخيار لنقصه

(الاحصان الذي به يرجم من زنى) من كذب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا أصاب الحر البالغ أو أصيبت الحرة البالغة فهو احصان في الشرك وغيره لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون محصنا



كما قال بعض الناس  
لما رجع صلى الله عليه  
وسلم غير محسن

(الصدّاق) مختصر  
من الجامع من كتاب  
الصدّاق ومن كتاب  
النكاح ومن كتاب  
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ذكر الله  
الصدّاق والاجرى كلبه  
وهو المهر قال الله  
تعالى لا جناح عليكم  
ان تطلقتم النساء ما لم  
تمسوهن أو تفرضا  
لهن فريضة فدل أن  
عقدة النكاح بالكلام  
وأن ترك الصدّاق  
لا يفسدها فلو عقد  
بجهول أو بجرام ثبت  
النكاح ولها مهر  
مثلها وفي قوله تعالى  
وأتيتهم أحداهن  
قطارا دليل على أن  
لا وقت للصدّاق يحرم  
به إستره انتهى عن  
النكاح وتركه حد  
القليل وقال صلى الله  
عليه وسلم أدوا العلائق  
قيل يا رسول الله وما  
العلائق قال ما تراضى  
به الاهلون (قال)  
ولا يقع اسم علق الا

فدعيت أنك اذا قتلته مات فأنت لم تقتله فأين القياس انما قتلته لو أمته فأنت لم تمته ولو كنت بقولك  
لوقدرت عليه قتلتك كالقاتل له لزمك اذا رجع الى بلاد الاسلام أن يكون حكمه حكم الميت فتنفذ عليه حكم  
الموتى قال ما أفعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أو لا وهو حي ثم زعمت أنك ان حكمت عليه بحكم  
الموتى فراجع تائب أو أم ولده فأنت ومدر بره قائم وفي يد غيره ماله بعينه الذي دفعته اليه وهو الى عشرين سنين وفي  
يد أبيه ميراثه فقال لا رد على مالي وهذا غربي يقول هذا مالك بعينه لم أغیره وانما هو الى عشرين سنين  
وهذه أم ولدي ومدر برى بأعيانها قال لا أردده عليه لان الحكم قد نفذ فيه قلنا فكيف رددت عليه ما في  
يدي وارثه وقد نفذ به الحكم قال هذا ماله بعينه قلنا والمال الذي في يد غيره وأم ولده ومدر بره ماله  
بعينه فكيف نقضت الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خبرا أو قياسا قال ما قلته خبرا ولكن قلته  
قياسا قلنا فاعلى أي شيء قسمته قال على أموال أهل البغي يصيبها أهل العدل فان تاب أهل البغي  
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانها لم يغرمها أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل  
العدل لاهل البغي قلنا فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فأما أهل العدل لو أصابوا  
لاهل البغي أم ولده أو مدر بره فرددتهما على صاحبهما وقلت لا يعتقان ولا يملكهما غير صاحبهما وليس هكذا  
قلت في مال المرتد

### (ميراث المشركة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا ان للمشركة زوج وأم وأخوان لاب وأم وأخوان لام فلزوج النصف  
واللام السدس وللأخوين من الام الثلث ويشركهم بنو الاب والام لان الاب لما سقط حكمه صار وبنى أم

= في يديه ولا يقسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي خنيفة ولا يقولان  
لانعلم في قول ابن أبي ليلى ولكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه  
ولا يقسمان (قال الشافعي) وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جد هما أبي  
أبيهما ولم تقل البينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار منكر قضيت به دار الجد هما ولم أقسمهما بينهما حتى  
تثبت البينة على من ورث جد هما ومن ورث أباهما لا في لأدري لعل معهما ورثة أو أصحاب دين أو وصايا  
وأقبل البينة اذا قالوا مات جد هما وتركهما ميراثا لا وارث له غيرهما ولا يكونون به ذا شهودا على ما يعلمون  
لانهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على  
العدل ولا أقبلهم اذا قالوا لانعلم وارثا غير فلان وفلان الا أن يكونوا من أهل الخبرة بالمشهود عليه الذين  
يكون الاغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خبرة  
بجوار أو غيره فاذا كانوا كذلك قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت وإذا توفي  
الرجل وترك امرأته وترك في بيته متاعا فان أباح خيفة كان يحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان  
للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة  
كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو خنيفة وأبو يوسف  
وقال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما تجهز به مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل باجر عنده متاع البيت من  
تجارته أو صانع أو تكون رهون عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فمتاع البيت  
كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن يقوم لاحدهما بيعة على دعواه ولو طاقها في دارها كان  
أمرهما على ما وصفت لك في قولهما جميعا (قال الشافعي) وإذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه  
قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل أو المرأة أو بعد ما يموتان واختلف في ذلك ورثتهما بعد  
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فمات ذلك كله في أقام البينة على =

معا وقال بعض الناس مثل قولنا ألا نهم قالوا لا يشركهم بنو الأب والأم واحتجوا علينا بأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا اخترنا قول من قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بنى الأب والأم قد يكونون مع بنى الأم فيكون الواحد منهم الثلثان وللجماعة من بنى الأم الثلث ووجدنا بنى الأب والأم قد يشركهم أهل الفرائض فيأخذون أقل مما يأخذ بنو الأم فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كلا على حكمه لا وإن جمعهم الأم لم نعظمهم دون الأب وإن أعطيناهم بالأب مع الأم فرقنا بين حكمهم فقُلنا إنا إنما أشركناهم مع بنى الأم لأن الأم جمعهم وسقط حكم الأب فإذا سقط حكم الأب كان كأن لم يكن ولو صار للأب موضع يكون له فيه حكم استعملناه قل نصيبهم أو كثر قال فهل تجرد مثل ما وصفت من أن يكون الرجل مستعلا في حال ثم تأتي حال فلا يكون مستعلا فيها قلنا نعم قال وما ذاك قلنا ما قلنا نحن وأنت وخالفنا فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فتحل للزوج قبله ويكون مستدثا لثلاثها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحدة ولا الثنتين كما يهدم الثلاث لأنه لما كان له معنى في إحلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه إذا كانت لا تحل إلا به ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل لزوجها بنكاح قبل زوج كما كانت تحل لولم يطلقها لم يكن له معنى فلم نستعمله قال أنالقول هذا خبرا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قلت وقياسا كما وصفنا لأنه قد خالف عمر فيه غيره قال فهل تجرد في هذا في الفرائض قلت نعم الأب يموت ابنه والابن أخوة فلا يرثون

== شئ من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عنه مدى بالغلة عنه على الإجماع عليه أن هذا المتاع في أيديهم ما معافوه بينهم ما نصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون للرجل الصنوج والحلوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أو رأيت لو أقام الرجل البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البينة فإذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشئ في يدي المتنازعين يثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما ثبتت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهى في أيديهما فان استعملت عليه الظنون وزكت الظاهر قيل لك فأتقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعياه معا فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعياهما فأتقول لو أنهما في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعياهما معا خالف مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباحنيغه كان يقول ميراثه بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه تبتنا بطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء إلا لذي نعمة الليث ابن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك ما لا فهو له وان أبي فليبس المال قال أبو حنيفة عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عمه فأت وترك ما لا فسألو ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل على يدي الرجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأتوا الولاء أعلن أعنتى وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون إلا لمن أعنتى والآخر أن لا يتحول الولاء عن أعنتى وهذا مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قيمة وان قلت مثل الفلاس وما أشبهه وقال صلى الله عليه وسلم لرجل التمس ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال هل معك شئ من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال قد زوجتكها بما معك من القرآن وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استحل بدرهم فقد استحل وأن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال في ثلاث قبضات زبيب مهر وقال ابن المسيب لو أصدقها سوطا جاز وقال ربيعة درهم قال قلت وأقل قال ونصف درهم قال قلت فأقل قال نعم وحنة حنطة أو قبضة حنطة (قال الشافعي) فما جاز أن يكون ثمنها لشيء أو مبيعا بشئ أو أجرة لشيء جاز إذا كانت المرأة مالكة لامرأها

مع الأب فإذا كان الأب قاتلا وورثوا ولم يورث الأب من قبله أن حكم الأب قد زال وما زال حكمه كان بمن  
لم يكن فلم تمنعهم الميراث به إذا صار لاحكامهم كما منعناهم به إذا كان له حكم وكذلك لو كان كافرا أو مملوكا  
قال فهذا اليرث بحال وأولئك لا يرثون بحال قلنا أو ليس انما تنتظر في الميراث الى الفريضة التي يدلون  
فيها بحقوقهم لا تنتظر الى حاله - قبلها ولا بعدها قال وما تعني بذلك قلت لو لم يكن قاتلا وورث وإذا صار  
قاتلا لم يرث ولو كان مملوكا فمات ابنه - لم يرث ولو عتق قبل أن يموت ورث قال هذا هكذا قلنا فنظرنا  
الى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في الفريضة أسقطناه ووجدناهم لا يخرجون من أن يكونوا الى  
نبي الأم

(الجعل والاجارة)  
من الجامع من كتاب  
المداد وكتاب النكاح  
من أحكام القرآن  
ومن كتاب النكاح  
القديم

(كتاب الوصايا)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده ولم نسمعه منه وذكر الربيع في أوله وإذا وصى الرجل لرجل فتل نصيب أحده ولده وذكر بعده تراجم وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدما وهو

(باب الوصية وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيأروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية ان قوله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ له مال يحتمل ما لا يرى أن يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده ويحتمل ما المعروف في الاخلاق الا هذا الامن وحده الفرض

(قال أنسافى) رحمه  
الله تعالى واذا أنكح  
صلى الله عليه وسلم  
بالقرآن فلو تسكها على  
أن يعلمها اقرأ أنا وبأيتها  
بعدها الآبق فعملها  
أوجاءها بالآبق ثم  
طلقها قبل الدخول  
رجع عليها بنصف  
أجر التعلیم (قال  
المرنى) ونصف أجر  
الجمیء بالآبق فان لم  
يعلمها أو لم يأتها بالآبق  
رجعت عليه بنصف  
مهر مثلها لانه ليس له  
أن يخدأها بها يعلمها  
(قال المرنى) وكذا  
لو قال نكحت على  
خطاة ثوب بعينه  
فذلك الثوب فلها مهر  
مثلها وهذا أصح من  
قرله لومات رجعت في  
ماله بأجر مثله في تعلمه

(باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته ونحو ذلك) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بمثل نصيب أحد ولده فإن كانوا اثنين فله الثلث وإن كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده وإن كان أوصى بمثل نصيب ابنه فقد أوصى له بالنصف فله الثلث كاملا إلا أن يشاء الابن أن يسلم له السدس (قال) وإنما ذهبت إذا كانوا ثلاثة إلى أن يكون له الربع وقد يحتمل أن يكون له الثلث لأنه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث وأنه لما كان القول محتملا أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده جعلت له الأقل فأعطيته إياه لأنه اليقين ومنعته الشك وهكذا الوفاة أعطوه مثل نصيب أحد ولدي فكان في ولده رجال ونساء أعطيته نصيب امرأته لأنه أقل وهكذا لو كان ولده ابنة وابن ابن فقال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطيته السدس ولو كان ولدا الابن اثنين أو أكثر أعطيته أقل مما يصيب واحدا منهم ولو قال له مثل نصيب أحد وراثتي فكان في وراثته امرأته ترثه وأنا ولا وارث له يرث أقل من عن أعطيته إياه ولو كان له أربع نسوة يرثه أنا أعطيته ربع الثمن وهكذا لو كانت له عصبية فورثوها أعطيته مثل نصيب أحدهم وإن كان سهمان ألف سهم وهكذا لو كانوا موالى وإن قل عددهم وكان معهم وارث غيرهم زوجة أو غيرها أعطيته أبدا لأقل مما يصيب أحد وراثته ولو كان وراثته أخوة لاب وأم وأخوة لأب وأخوة لأم فقال أعطوه مثل نصيب أحد إخوتي أوله مثل نصيب أحد إخوتي فذلك كله سواء ولا تبطل وصيته بأن الأخوة للاب لا يرثون يعطى مثل نصيب أقل أخوته الذين يرثونه نصيبا إن كان أحد أخوته لأم أقل نصيبا أو بنى الأم والأب أعطى مثل نصيبه (قال) ولو قال أعطوه مثل أكثر نصيب وارث لي نظر من يرثه فأيهم كان أكثره ميراثا أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث فإن جاوز نصيبه الثلث لم يكن له إلا الثلث إلا أن يشاء ذلك لورثته وهكذا الوفاة أعطوه أكثر مما يصيب أحدا من ميراثي أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى

(صدق ما يزيد بينه  
وينقص) من الجامع  
وغير ذلك من كتاب  
الصدق ونكاح القديم  
ومن اختلاف الحديث  
ومن مسائل شتى

(قال الشافعي) رحمه

الله وكل ما أصدقها  
فلكتمه بالعقدة وختمته  
بالدفع فلها زيادته وعليها  
نقصانه فان أصدقها  
أمة أو عبد صغيرين  
فكبرا أو أعميين فأبصر  
ثم طلقها قبل الدخول  
فعليها نصف قيمتهم ما يوم  
قبضهما إلا أن تشاء  
دفعهما ما زاد من فلا  
يكون له إلا ذلك الآن

تكون الزيادة غيرتهما  
بأن يكونا كبرا كبيرا  
بعيداً فالصغير يصلح  
لما لا يصلح له الكبير  
فيكون له نصف قيمتهما  
وان كانا ناقصين فله  
نصف قيمتهما الآن  
يشاء أن يأخذهما  
ناقصين فليس لها  
منعه إلا أن يكونا  
يصلحان لما لا يصلح له  
الصغير في نحو ذلك

وهذا كله ما لم يقض  
له القاضي بنصفه  
فتكون هي حيث شئ

يستكمل الثلث ولو قال أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيباً أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً  
ولو قال ضعفي ما يصيب ابني نظرت ما يصيب ابنه فان كان مائة أعطيته ثلثمائة فأكون أضعفت المائة  
التي تصيبه غير أنه مرة ثم مرة فذا الضعفان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف وأربعة لم أزد على أن أنظر  
أصل الميراث فأضعفه له مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من  
أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصى له لاني اذا أعطيته أقل فقد أعطيته ما أعلم أنه أوصى  
له به فأعطيته باليقين ولا أجاوز ذلك لانه شك والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بحجر من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لفلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا  
كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم لان كل شئ جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة  
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثر مما أعطاه ونعطيته وهكذا لو قال أعطوه جزءاً قليلاً من  
مالي أو حظاً أو نصيباً ولو قال مكان قليل كثير ما عرفت للكثير حداً وذلك أني لو ذهبت إلى أن أقول  
الكثير كل ما كان له حكم وجدت قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره  
فكان مثقال ذرة قليلاً وقد جعل الله تعالى لها حكم كبير في الخير والشر ورأيت قليل مال الأتيمين وكثيره  
سواء يقضي بأدائه على من أخذه غصباً أو تعدياً أو استهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلاً  
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلاً وفيها زكاة وذلك قد يكون قابلاً لكل ما وقع  
عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير فليام يكن للكثير حد يعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك  
إلى الورثة وكذلك لو كان حياً فأقر لرجل بقليل ماله أو كثيره كان ذلك اليه فتي لم يسم شيئاً ولم يحدده فذلك  
إلى الورثة لاني لا أعطيته بالشك ولا أعطيته إلا باليقين

### (باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبداً من رقيق أعطوه أي عبد شأوا وكذلك  
لو قال أعطوه شاة من غني أو بعير من ابلي أو حمار من حبري أو بغلاً من بغالي أعطاه الورثة أي ذلك  
شأوا مما سماه ولو قال أعطوه أحد رقيق أو بعض رقيق أو رأساً من رقيق أعطوه أي رأس شأوا من رقيقه  
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً مبيعاً أو غير مبيع وكذلك اذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شأوا أنثى  
أو ذكر أصغره كانت أو كبيرة وكذلك يعطونه صغيراً من الرقيق ان شأوا أو كبيراً ولو أوصى فقال أعطوه  
رأساً من رقيق أو دابة من دوابي فأت من رقيقه رأس أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى له به  
وأنا كرا الموصى له ذلك فقد ثبت للموصى له عبد أو رأس من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شأوا وليس عليه  
مات ما حل الثلث ذلك كالأوصى له بمائة دينار فهل من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه  
ما حل ذلك الثلث وذلك أنه جعل المشبهة فيما يقطع به اليهم فلا يبرؤون حتى يعطوه إلا أن يهلك ذلك كله  
فيكون كهلاك عبد أوصى له به بعينه وان لم يبق إلا واحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فهو له وان  
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية

### (باب الوصية بشئ مسمى لا يملكه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصى أعطوا فلان شاة من غني أو بعير من ابلي أو عبداً من رقيق  
أو دابة من دوابي فلم يوجد له دابة ولا شئ من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية لانه أوصى له بشئ

مسمى إضافة إلى ملكه لا يملكه وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فهلك أو باعه قبل موته بطلت الوصية له ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه شيء فمات ذلك الصنف الا واحدا كان ذلك الواحد للموصى له اذا حله الثلث ولو مات فلم يبق منه شيء بطلت وصية الرجل له بذهابه ولو تصادقوا على أنه بقي منه شيء فقال الموصى له استهلكه الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان القول قول الورثة وعلى الموصى له البينة فان جاء بها قيل للورثة أعطوه ما شئتم مما يكون مثله ثمنا لا قل ثمنا الذي أوصى له به والقول في ثمنه قواكم اذا جئتم بشيء يحتمل واحلفوا له الآن أي بينة على أن أقله ثمنا كان مبلغ ثمنه كذا ولو استهلك ذلك كله وارث أو أجنبي كان للموصى له أن يرجع على مستهلكه من كان بتمن أي شيء سلمه له الوارث منه فان أخذ الوارث منه غنم بعض ذلك الصنف وأقلس ببعضه رجع الموصى له على الوارث بما أصاب ماسلم له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كأنه أخذ نصف غنم فقال الوارث أسلم له أدنى شاة منها وقيمته درهمان فيرجع على الوارث بدرهم وهكذا في كل صنف والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بشاة من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشاة من ماله قيل للورثة أعطوه أي شاة شئتم كانت عندكم أو اشتريتموها له صغيرة أو كبيرة ضائنة أو ماعزة فان قالوا نعطيها طيبا وأرويه لم يكن ذلك لهم وان وقع على ذلك اسم شاة لان المعروف اذا قيل شاة ضائنة أو ماعزة وهكذا لو قالوا نعطيكم تيسا أو كداه لم يكن ذلك لهم لان المعروف اذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه بغير أو ثور من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة لانه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الانفراد وهكذا لو قال أعطوه عشرة أيتى من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكرا وهكذا لو قال أعطوه عشرة أجبال أو عشرة أنوار أو عشرة أتياس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الاصناف ولو قال أعطوه عشرة من غنمي أو عشرة من ابلي أو عشرة من أولاد غنمي أو ابلي أو بقري أو قال أعطوه عشرة من الغنم أو عشرة من البقر أو عشرة من الابل كان لهم أن يعطوه عشرة ان شاءوا انا ان شاءوا كلها وان شاءوا ذكورا وان شاءوا انثى لان الغنم والبقر والابل جاع يقع على الذكور والاناث ولا شيء أولى من شيء ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور والذكور والذكور والابل جاع يقع على الذكور والاناث لو كانت لرجل ولو قال أعطوا فلانا من مالي دابة قيل لهم أعطوه ان شئتم من الخيل أو البغال أو الخيول أو ذكرا لانه ليس الذكرا منها بأولى باسم الدابة من الانثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكرا من الدواب لم يكن له الا ما أوصى به ذكرا كان أو أنثى صغيرا كان أو كبيرا أعجب كان أو سمينا معيبا كان أو سليما والله تعالى الموفق

### (باب الوصية بشيء مسمى فيه لك بعينه أو غير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بثلاث شيء واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشيء أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلاثها أو أرض كذلك فالثلث الباقي للموصى له به اذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

### (باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلانا كلبا من كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لان الموصى له يملكه بغير غنم وان استهلكه الورثة ولم يعطوه لياه أو غيرهم لم يكن له غنم يأخذه لانه لا غنم للكلب

ضامته لما أصابه في يدها فان ملقها بالخل مطلعة فأراد أخذ نصفها بالخل لم يكن له ذلك وكانت كلابه الجبلية والنساء الماخض ومخالفة لهما في أن الاطلس لا يكون مغيرا للخل عن حالها فان شئت أن تدفع اليه نصفها وليس له الا ذلك وكذلك كل شجر الا أن يرقل الشجر فيصير قعما فلا يلزمه وليس له أن يترك الثمرة على أن تستجنبها ثم تدفع اليه نصف الشجر لا يكون محقه مجبلا فتؤخره الا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها إلى أن تجدد الثمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن النخل والشجر يزيدان إلى الجداد وأنه لما طلقها وفيها الزيادة كان محولا دونها وكانت هي المالكة دونه وحقه في قيمته (قال المزني) ليس هذا عندى بشيء لانه يميز بين النخل قد أبرت فيكون ثمرها للبائع حتى يستجنبها والنخل للشرى بمجلة ولو كانت مؤخره ماجاز

سبع عين مؤخرة فلما  
جازت معجلة والتمر  
فيها جاز رد نصفها  
للزوج معجلا والتمر  
فيها وكان رد النصف  
في ذلك أحق بالجواز  
من الشراء فإذا جاز  
ذلك في الشراء جاز في  
الرد (قال الشافعي)  
وكذلك الأرض تزرعها  
أو تغرسها أو تحرقها  
(قال المزني) الزرع  
مضر بالأرض منقص  
لها وإن كان لحصاده  
غاية فله الخيار في  
قبول نصف الأرض  
منقصة أو القيمة  
والزرع لها وليس غمر  
الخل مضرا بها فله  
نصف الخل والتمر لها  
وأما الغراس فليس  
بشيء لهما لأن لهما  
غاية يفارقان فيها  
مكانهما من جدداد

(١) قوله فإن اشترى  
له الطبل الذي يضرب  
به فكان يصلح إلى قوله  
وإن كان الطبل الذي  
يضرب به الخ كذا في  
جميع النسخ ولعل في  
العبارة سقطا وحرر  
كتبه معجحه

ولو لم يكن له كلب فقال أعطوا فلانا كلبا من مالي كانت الوصية باطللة لأنه ليس على الورثة ولا لهم أن يشتروا  
من ثلثه كلبا فيعطوه إياه ولو استوهوه فهو له لم يكن داخلا في ماله وكان مذكاهم ولم يكن عليهم أن  
يعطوا ملكهم للوصي له والموصي لم يملكه ولو قال أعطوه طبلا من طبلولي وله الطبل الذي يضرب به للهرب  
والطبل الذي يضرب به لهو فإن كان الطبل الذي يضرب به للهو يصلح لشيء غير اللهو قيل للورثة أعطوه  
أي الطبلين شتم لأن كلا يقع عليه اسم طبل ولو لم يكن له إلا أحد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من  
الآخر وهكذا لو قال أعطوه طبلا من مالي ولا طبل له ابتاع له الورثة أي الطبلين شأوا بما يجوز له فيه  
وإن ابتاعوا له الطبل الذي يضرب به للهرب فن أي عود أو صفر شأوا ابتاعوه ويتاعونه وعليه أي جلد  
شأوا بما يصلح على الطبول فإن أخذوه بجلدة لا تعمل على الطبول لم يجز ذلك حتى يأخذوه بجلدة يتخذ  
مثلها على الطبول وإن كانت أدنى من ذلك (١) فإن اشترى له الطبل الذي يضرب به فكان يصلح لغير الضرب  
واشترى له طبلًا فإن كان الجلدان اللذان يجعلان عليه ما يصلحان لغير الضرب أخذ بجلدته وإن كانا  
لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدتين وإن كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلده أخذته  
الورثة إن شأوا بلا جلد وإن كان الطبل الذي يضرب به لا يصلح إلا للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طبلًا  
إلا طبلًا للهرب كالأوصى له بأى دواب الأرض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه خنزيرا ولو قال أعطوه  
كبيرا كان الكبر الذي يضرب به دون مساواة من الطبول ودون الكبر الذي يتخذ النساء رؤسهن لأنهن  
اغناس من ذلك كبراً تشبه بهن هذا وكان القول فيه كما وصفت أن صلح لغير الضرب جازت الوصية وإن لم يصلح  
إلا للضرب لم تجز عندى ولو قال أعطوه عودا من عوداني وله عودان يضرب بهما وعيدان قسي وعصى  
وغيرها فالعود إذا وجه به المتكلم للعود الذي يضرب به دون مساواة مما يقع عليه اسم عود فإن كان العود  
يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الأقل مما يقع عليه اسم عود وأصغره بلا وتر وإن كان لا يصلح  
إلا للضرب بطلت عندى الوصية وهكذا القول في المزامير كلها وإن قال مزامير من مزاميري أو من مالي فإن  
كانت له مزامير شتى فأيهما شأوا أعطوه وإن لم يكن له إلا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وإن قال مزامير  
من مالي أعطوه أى مزامير شأوا أى أوقصة أو غيرها إن صلحت لغير الزمر وإن لم تصلح إلا للزمر لم يعط منها  
شيئا ولو أوصى رجلا رجلا بجمرة نحر بعينها بما فيها أهر بق النحر وأعطى طرف الجمرة ولو قال أعطوه  
قوسا من قسي وله قسي معمولة وقسي غير معمولة وأليس له منها شئ فقال أعطوه عودا من القسي كان عليهم  
أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شأوا صغيرة أو كبيرة عربية أو أى عمل شأوا إذا وقع عليها اسم قوس  
ترعى بالنبل أو الشباب أو الحسبان ومن أى عود شأوا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلاشق أو قوس نداف  
أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لأن من وجه بقوس فأنما يذهب إلى قوس رعى بما وصفت وكذلك لو قال  
أى قوس شتم أى قوس الدنبا شتم ولكنه لو قال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه  
إن شأوا قوس نداف أو قوس قطن أو ماشأوا مما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسي فقال  
أعطوه من قسي لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أيها شأوا كانت  
عربية أو فارسية أو دودانية أو قوس حسان أو قوس قطن

### (باب الوصية في المساكين والفقراء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي في المساكين فكل من لا مال له ولا  
كسب يغنيه داخل في هذا المعنى وهؤلاء حرار دون المماليك ممن لم يتم عتقه (قال) وينظر أين كان  
ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم فإن كثر حتى يغنيهم ينقل  
إلى أقرب البلد إن له ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا وهكذا لو قال ثلث مالي في الفقراء كان

مثل المساكين يسئل فيه الفقير والمساكين لان المسكين فقير والفقير مسكين اذا أفرد الموصي القول هكذا ولو قال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا يغنيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذين أظهرهم ماله وفقراء هم وان قل ومن أعطى في فقراء أو مساكين فانما أعطى لغنى فقرا ومسكنة فينظر في المساكين فان كان فيهم من يخرجهم من المسكنة مائة وآخر يخرجهم من المسكنة خمسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة مسكين والذي يخرجهم خمسون مسكينا وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذو قرابة على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنة أو فقره (قال) فاذا نقلت من بلد الى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته ولم يبين لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى لفقراء ومساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس لانا قد علمنا أنه أراد صنفين فحرم أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لان أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصة واحد ان كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس وان كان الثلث فثلث الثلث لانه حصة واحد وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة يضمن ان وضعه في أقل منهم حصة مابقي من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعهم ولا يضيئ عليه أن يحتجهم بفضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار اذا خص أن يخص قرابة الميت لان اعطاء قرابته يجتمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم وأنهم ذوو رحم على صلتهما وب

### (باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتبين ولا يتبدى منها عتق رقبة وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل مال له في بلد في مكاتب أهله (قال) وان قال يضعه منهم حيث رأى فكأقلت في الفقراء والمساكين لا يختلف فان قال يعتق به عني رقبا لم يكن له أن يعطي مكاتباً منه درهمين وان فعل ضمن (١) وان بلغ أقل من ثلاث رقاب لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فان فعل ضمن حصة من تركه من الثلث وان لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقبتي يجدهم أعتا وفضل فضل جعل الرقبتي أكثر من عتق يذهب في رقبتي ولا يجبس شيئا لا يبلغ رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقبتي وزاد على رقبة ويجزيه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكرا أو أنثى وأحب الى أركي الرقاب وخيرها وأحرأ أن يفك من سيده ملكه وان كان في الثلث سعة تحتل أكثر من ثلاث رقاب ففعل أيهم ما أحب اليك اقلال الرقاب واستغلاؤها أو اكثارها واسترخاها قال اكثارها واسترخاها أحب الى فان قال ولم قيل لانه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعنت الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ويزيد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

### (باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعدا كالقول في الفقراء والرقاب وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطي من له الدين عليهم أحب الى ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع

وحصاد وليس كذلك انعراس لانه ثابت في الارض ذله نصف قيمتها وأما الحرث فزيادتها فليس عليها أن تعطيه نصف ما زاد في ملكه إلا أن تشاء وهذا عندى أشبه بقوله وبالله الترفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الامه في يديه أو نتجت الماشية فنقصت عن حالها كان الولد لها دونه لانه حدث في ملكها فان شاءت أخذت أنصافها ناقصة وان شاءت أخذت أنصاف قيمتها يوم أصدقها (قال المزني) هذا قياس قوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الام وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وان بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بعد وبلغ أقل من رقبتي كذا في النسخ بزيادة لفظ أقل من في الموضوعين والظاهر أنهم ما من زيادة النسخ والمعنى على سقوطهما فتأمل كتبه معجحه



(باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد الغزو لا يجزى عندي غيره لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو وإن كان كل ما أريد الله به من سبيل الله والقول في أن يعطاه من غزاه من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم وأن يعطوا بقدر مغازيهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنتهم لا يختلف وفي أقل من يعطاه وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله أو في سبيل الخير أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء فأعطيه ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء والفقراء والمساكين وفي الرقاب والغارمين والغزاة وابن السبيل والحاج ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتريهم أو في الفقراء والمساكين لا يجزى عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل نصف منهم سهم فان لم يفعل الوصي ضمن سهم من منعه إذا كان موجودا ومن لم يجده حبس له سهمه حتى يجده بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب البلدان به من فيه ذلك النصف فيعطونه

(باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وكان قد حج حجة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فان بلغ ثلثه حجة من بلده أجزأه حجه من بلده وان لم يبلغ أجزأه حجه من حيث بلغ ثلثه (قال الربيع) الذي يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الاسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من المبيعات (قال الشافعي) ولو قال أجزأني فلانا بمائة درهم وكانت المائة أكثر من أجارته أعطيها لانها وصية له كان بعينه أو بغير عينه ما لم يكن وارثا فان كان وارثا فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من أجر مثله قيل له ان شئت فاحج عنه بأجر مثلك ويظل الفضل عن أجر مثلك لانها وصية والوصية لو ارث لا تجوز وان لم تشأ أجزأنا عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده والاجارة بيع من البيوع فاذا لم يكن فيها محاباة فليست بوصية ألا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لو ارث فيعتق فاشترى ببقية جاز وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا أجزأه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو قال أجزأني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أجزأني بثلثي وثلثه يبلغ حجنا فن أجزأنا أن يحج عنه متطوعا أجزأه بثلثه بقدر ما يبلغ لا يزيد أحد ويحج عنه على أجر مثله فان فضل من ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحد من بلده أجزأه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفذ ثلثه فان فضل درهم أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثا وكان كمن أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فان أوصى أن يحج عنه حجة أو حجبا في قول من أجزأنا أن يحج عنه فأجزأه ضرورة لم يحج فالحج عن الحاج لا عن الميت ويرد الحاج جميع الاجرة (قال) ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج رد جميع الاجارة لانه أفسد العمل الذي استؤجر عليه ولو أجزأه امرأه أجزأه وكان الرجل أحب إلى ولو أجزأه رجلا عن امرأه أجزأ عنها (قال) واحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فمات الرجل قبل أن يحج عنه أجزأه غيره كالأوصى أن يعتق عنه رقبة فابتيع فلم يعتق حتى ماتت أعتق عنه أخرى ولو أوصى رجل قد حج حجة الاسلام فقال أجزأني فلانا بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلانا وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فالوصى له بالثلث نصف الثلث لانه قد أوصى له بالثلث وللحاج وللوصى له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

فان أصدقها عرفا بعينه أو عبدا فهناك قبل أن يدفعه فلها قيمته يوم وقع النكاح فان طلبته فضعها فهو غاصب وعليه أكثر ما كان قيمة (قال المزني) قد قال في كتاب الخلع لو أصدقها دارا فأحترقت قبل أن تقبضها كان لها الخيار في أن ترجع بمهر مثلها أو تكون لها العرصة بحصتها من المهر وقال فيه أيضا لو خلعتها على عبد بعينه فمات قبل أن يقبضه رجعت عليها بمهر مثلها كما يرجع لو اشتراه منها فمات رجعت بالثمن الذي قبضت (قال المزني) هذا أشبه بأصله لانه يجعل بدل النكاح وبدل الخلع في معنى بدل البيع المستهلك فاذا بطل البيع قبل أن يقبض وقبل قبض البدل واستهلك رجعت بقيمة المستهلك وكذلك النكاح والخلع اذا بطل بدلها ما رجعت بقيمتها وهو مهر المثل كالبيع المستهلك



(باب العتق والرصة في المرض)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابه عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم وذكر الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لأن كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فإذا أعتق المريض عتق ببات وعتق بتدبير ووصية بدئي بعتق البتات قبل عتق التدبير والرصة بجميع الوصايا فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التدبير والوصايا وأنفذت الوصايا لأهلها وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان كمن مات لأماله وهكذا أكل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه لأن يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كالمزمنة بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله إن كانت له صحة والرصايا بعد الموت لم تلزمه إلا بعد موته فكان له أن يرجع فيها في حياته فإذا أعتق رقيقه لأماله غيرهم في مرضه ثم مات قبل أن يتحدث له صحة فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول انهم أحرار أو يقول رقيقني أو كل مملوك لي حر أقرع بينهم فأعتق ثلثه وأرق الثلثان وإن أعتق واحداً أو اثنين ثم أعتق من بقي بدئي بالأول ممن أعتق فإن خرج من الثلث فهو حر وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا أبداً لا يعتق واحداً حتى يعتق الذي بدأ بعتقه فإن فضل فضل عتق الذي يليه لأنه لم يمتعتق إلا في الثلث وأحدث عتق الثاني والأول خارج من ملكه بكل حال إن صح وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فاعلم أن عتق ولا ثلث له (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعبد له أتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيقني حر بدئي بالثلاثة فإن خرجوا من الثلث أعتقوا معاً وإن عجز الثلث عنهم أقرع بينهم وإن عتقوا معاً أو فضل من الثلث شيء أقرع بين من بقي من رقيقه إن لم يحمله ثم الثلث ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد وقال إن مات من مرضي فهم أحرار بدئي بالذين أعتق عتق البتات فإن خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر ولا موصى بعتقه بعينه ولا صفته وإن فضل من الثلث عتق المدبر والموصى بعتقه بعينه وصفته وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية لأن كلا وصية ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل في حياته ولو كان في المعتقين في المرض عتق ببات أماء أو أدنان بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث ولم يخرج الولد عتقوا والأماء من الثلث والأولاد أحرار من غير الثلث لأنهم أولاد حرائر ولو كانت المسئلة بمالها وكان الثلث ضيقاً عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق ببات قومنا الأماء كل أمة منهم معها وأدناها لا يفرق بينها وبينه ثم أقرع بينهم فأي أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها وأدناها من غير الثلث لا ما قد علمنا أنه ولد حر لا يرق وإذا ألغينا قيم الأولاد الذين عتقوا بعتق أمهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي فإن خرجت أمة معها وأدناها أعتقت من الثلث وعتق وأدناها لأنه ابن حر من غير الثلث فإن بقي من الثلث شيء أعدناه شككاً أبداً حتى نستوفيه كله (قال) وإن ضاق ما ييسق من الثلث فعتق ثلث أم ولد ممن عتق ثلث ولداتها معها ورق ثلثها كرق ثلثها ويكون حكم ولداتها حكمها فاعتق منها قبل ولادة عتق منه وإذا وقعت عليها قرعة العتق فاعلم أن عتقنا ما قبل الولادة وهكذا الولد منهم بعد العتق البتات وموت المعتق لأقل من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فإن مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصى فولدت مملوكاً لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لو شاء أرقها أو باعها وفي الحين الذي لو صح بطلت وصيتها ولو كان عتقها بتدبير كان فيه قولان أحدهما هذا لأنه يرجع في التدبير والآخرون ولداتها مملوكاً لأنه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه وقد

(قال) ولو جعل عمر التخل في قوارير وجعل عليها صقراً من صقر نخلها كان لها أخذه ونزعه من القوارير فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتفع به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه مثله ومثل صقره إن كان له مثل أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو ربه رب من عنده كان لها الخيار في أن تأخذه وتنزع ما عليه من الرب أو تأخذ مثل التمر إذا كان إذا خرج من الرب لا ييسق بإسباغ النمر الذي لم يصبه الرب أو بتغير طعمه (قال) وكل ما أصيب في يديه بفعله أو غيره فهو كالغاصب فيه الآن تكون أمة فيطأها فتلد منه قبل الدخول ويقول كنت أراها لاثماً لا نصفها حتى أدخل فيقوم الولد عليه يوم سقط ويلحق به ولها مهرها وإن شئت أن تسترقها فهي لها وإن شئت أخذت قيمتها منه أكثر ما كانت

خلف في الرجل يوصي بالعتق ووصايا غيره فقال غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من الثلث في الوصايا فان لم يكن في الثلث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) ولست أعرف في هذا أمراً يلزم من أثر ثابت ولا إجماع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا فقال مرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال لعبده اذمت فأنت حر وقال ان مت من مرضى هذا فأنت حر فأوقع له عتقا بعتقه بلا وقت بدئ بهذا على الوصايا فلم يصل الى أهل الوصايا وصية الا فضلا عن هذا وقال اذا قال أعتقوا عبدي هذا بعد موتي أو قال عبدي هذا حر بعد موتي بيوم أو بشهر أو وقت من الاوقات لم يبدأ به هذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتج بأنه قيل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما أعلمه قال يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يحاص العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحد من قولين إما أن يكون العتق اذا وقع بأي حال ما كان بدئ على جميع الوصايا فلم يخرج منها شيء حتى يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا يحاص بها المعتق أهل الوصايا فيصيبه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان وصية بعد الموت بوقت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خبر لازم أو إجماع ولا أعلم فيه واحدا منهما فن قال عبدي مدبر أو عبدي هذا حر بعد موتي أو متى مت أو ان مت من مرضى هذا أو أعتقوه بعد موتي أو هو مدبر في حياتي فاذا مت فهو حر فهو كله سواء ومن جعل المعتق يحاص أهل الوصايا فأوصى معه بوصية حاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم وورق منه ما لم يخرج من الثلث وذلك أن يكون غن العبد بخمسين دينارا وقيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق خمسين دينارا فيوصى بعتق العبد ويوصى لرجل بخمسين دينارا ولا يخرج بمائة دينار فيكون ثلثه مائة ووصيته مائتين فلكل واحد من الموصي لهم نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه ويكون لصاحب الخمسين خمسة وعشرون وللوصي له بالمائة خمسون

### (باب التكمالات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو بدار موصوفة بعين أو بوصفة أو بعبد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كما قال يعطى الموصى له بالشيء بعينه أو وصفته ما أوصى له به فان فضل من الثلث شيء كان للموصى له بما فضل من الثلث وان لم يفضل شيء فلا شيء له (قال الشافعي) ولو كان الموصى له به عبدا أو شيئا يعرف بعينه أو وصفة مثل عبدا أو دارا أو عرض من العروض فهلك ذلك الشيء هلك من مال الموصى له وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى له بتكملة الثلث ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لو سلم الهالك فدفع الى الموصى له به (قال) ولو كان الموصى به عبدا فأتى الموصى وهو صحيح ثم اعوز وقوم صحيحا بجاله يوم مات الموصى وبقيمة مثله يومئذ فأخرج من الثلث ودفع الى الموصى له به كهيئته ناقصا أو تاما وأعطى الموصى له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في جميع ما أوصى به بعينه يوم يموت الميت وذلك يوم تجب الوصية (قال الشافعي) واذا قال الرجل ثلث مالي الى فلان يضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيئا كما لا يكون له لو أمره أن يبيع له شيئا أن يبيعه من نفسه لان معنى يبيعه أن يكون مبايعا به وهو لا يكون مبايعا الا غيره وكذلك معنى يضعه يعطيه غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا لليت لانه انما يجوز له ما كان يجوز لليت فلما لم يكن يجوز لليت أن يعطيه لم يجوز لمن صيره اليه أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه فيما ليس لليت فيه نظر كاليس له لو وكله بشيء أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يحبس عند نفسه ولا يودعه غيره لانه لا أجر لليت في هذا وانما الاجر لليت في أن يسلك في سبيل الخير التي يرجي أن تقر به الى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار للموصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطى كل رجل منهم دون غيرهم فإن اعطاءهم أو أفضل من اعطاء غيرهم لما ينغردون به من صلة قرابتهم لميت ويشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم معا وليس الرضاع قرابة (قال) وأحب له أن كان له رضاء أن يعطيهم دون جيرانه لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم أحب له أن يعطى جيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوار فيها أربعون داراً من كل ناحية ثم أحب له أن يعطيه أفقر من يجده وأشدّه تعقفاً واستتاراً ولا يبقى منه في يده شيئاً يمكنه أن يخرج به ساعة من نهار

### (باب الوصية للرجل وقبوله ورده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل المريض لرجل برصية ما كانت ثممات فللموصي له قبول الوصية وردها لا يجبر أن يملك شيئاً لا يريد ملكه بوجه أبداً إلا أن يرث شيئاً فإنه إذا ورث لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكماً من الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى ورثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها بالخيار أن شاء قبلها وإن شاء ردها ولو أنأ أجبرنا رجلاً على قبول الوصية جبرناه أن أوصى له بعبودية منى أن ينفق عليهم فأدخاها الضرر عليه وهو لم يجبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصي له قبل موت الموصي كان له الرداد مات ولورث في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصي فأما في حياته فقبوله ورده وصحته سواء لأن ذلك فيما لم يملك (قال) وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية أن قبلهم بعدموت الموصي عتقوا وإن ردهم فهم بماليت تركهم الميت لا وصية فيهم فهم لورثته « قال الربيع » فإن قبل بعضهم ورد بعضها كان ذلك له وعتق عليه من قبل وكان من لم يقبل يملكها كالورثة الميت ولو مات الموصي ثم مات الموصي له قبل أن يقبل أو رد كان لورثته أن يقبلوا أو يردوا فمن قبل منهم فله نصيبه بغيره مما قبل ومن رد كان ما رد لورثة الميت ولو أن رجلاً تزوج جارية رجل فولدت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصي له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها أو ولداً كثيراً فإن قبل الوصية فن ولدت له بعد موت السيدة تملكهم بماله إلى به أمهم وإذا ملك ولده عتقوا عليه ولم تكن أمهم أم ولده حتى تلد بعد قبولها منه لستة أشهر فأكثر فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول انما كان وطء نكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولو مات قبل أن يرد أو يقبل قام ورثته مقامه فإن قبلوا الوصية فانما ملكوا لا بهم فأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصي أحرار وأمهم مملوكة وإن ردها كانوا بماليت كلهم وأكره لهم ردها وإذا قبل الموصي له الوصية بعد أن تجب له بموت الموصي ثم ردها فهي مال من مال الميت موروث عنه كسائر ماله ولو أراد بعد ردها أخذها بأن يقول انما أعطيتكم مالم تقبضوا جازاً أن يقولوا له لم تملكها بالوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت ملكتها وإن لم تقبضها لانها لا تشبه هبات الأحياء التي لا يتم ملكها إلا بقبض الموهوبة له لها جاز عليك ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وجاز لهم أن يقولوا ردها بطل لحقك فيما أوصى لك به الميت ورد إلى ملك الميت فيكون موروثاً عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدر كتم الفلان من بين الورثة أو كان له على الميت دين فقال قدر كتمه لفلان من بين الورثة قيل قولك تر كتم لفلان يحتمل معنيين أظهرهما تر كتمه تشفيعاً لفلان أو تقر بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا متروك الميت فهو بين ورثته كلهم وأهل وصاياه ودينه كما ترك وإن مات قبل أن تسأل فهو هكذا الآن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان لفلان ووضعت عن فلان حتى لفلان أي بشفاعة فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تمت فسألك فقلت تركت وصيتي أو تركت ديني

في الآخرة وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد مهرًا وما أصاب قدر الألف من العبد مبيعاً (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يجبره لأنه لا يجبر البيع إذا كان في عقده كراء ولا السكينة إذا كان في عقده مبيع ولو أصدقها عبداً فدبرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بأخراجها إياه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التدبير بغير إخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التدبير وصية له برقبته فهو كما لو أوصى لغيره برقبته مع أن رد نصفه إليه إخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حراً فعليه قيمته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول ولو تزوجها بشئ فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن إقامته لانها لم تملكه فهي من ملك قيمة الحر أبعد

(قال الشافعي) وإذا  
شاهد الزوج الولي  
والمرأة أن المهر كذا  
ويعلن أكثر منه  
فاختلف قوله في ذلك  
فقال في موضع السر  
وقال في غيره العلانية  
وهذا أولى عندي لأنه  
انما ينظر إلى العقود  
وما قبلها وعد (قال  
الشافعي) وإن عقد  
عليه النكاح بعشرين  
يوم الخيس ثم عقد عليه  
يوم الجمعة بثلاثين  
وطلبت مامعا فهما لها  
لأنهما نكاحان (قال  
المرزقي) رحمه الله للزوج  
أن يقول كان الفراق  
في النكاح الثاني قبل  
الدخول فلا يلزمه إلا  
مهر ونصف في قياس  
قوله (قال الشافعي)  
ولو أصدق أربع  
نسوة ألفا قسمت على  
قدر مهرهن كلوا شتري  
أربعة أعبد في صفقة  
فيكون الثمن مقسوما  
على قدر قيمتهن (قال  
المرزقي) رحمه الله  
نظيرهن أن يشتري من  
أربع نسوة من كل  
واحدة عبداً بثلث واحد  
فتجهل كل واحدة  
منهن ثمن عبدها كما

لغلان وهبته لغلان من بين الورثة فذلك لغلان من بين الورثة لأنه وهب له شيئاً يملكه وإذا أوصى رجل  
لرجلين بعبد أو غيره فقبل أحدهما ورد الآخر فالقبيل نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت  
ولو أوصى رجل لرجل بجارية فمات الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده حتى وهب أنسان الجارية مائة دينار  
والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيما وهب لها وفي ولدها ولده بعد موت السيد وقبل  
قبول الوصية وردها إلا واحداً من قولين أن يكون ما وهب للجارية أو ولدها ملكاً للموصى له بها لأنها كانت  
خارجة من مال الميت إلى ماله إلا أن له أن شاء أن يردها ومن قال هذا قال هو وإن كان له ردها فأنما ردها  
إخراج لها من ماله كماله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا كانت عبي وملاك ما وهب للامة وولدها لمن يملكها  
فالموصى له بها المالك لها ومن قال هذا قال فإن استهلك رجل من الورثة شيئاً مما وهب لها أو ولدها فهو  
ضامن له للموصى له بها وكذلك أن جنى أجنبي على مالها أو نفستها أو ولدها فالموصى له بها أن قبل الوصية  
الخصم في ذلك لأنه وإن مات الموصى له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون مقامه في ذلك كله  
والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصى وأن الموصى له أنما يملك إذا اختار قبول الوصية وهذا قول منكر  
لأنقول به لأن القبول أنما هو على شيء ملك متقدم ليس بملك حادث وقد قال بعض الناس تكون له الجارية  
وثلاث أولادها وثلاث ما وهب لها وإن كانت الجارية لا يخرج من الثلث فولدت أولاداً بعد موت الموصى  
ووهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غير هذا بقي في المسئلة الجواب

### (باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك  
خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه الآية (قال الشافعي)  
وكان فرضاً في كتاب الله تعالى على من ترك خيراً وأخيراً المال أن يوصي لوالديه وأقربيه ثم زعم بعض أهل  
العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين من الوارثين منسوخة واختلفوا في الأقربين غير الوارثين فأكثر  
من لقيت من أهل العلم ممن حفظت عنه قال الوصايا منسوخة لأنها أنما أمر بها إذا كانت أنما يورث بها فلما  
قسم الله تعالى ذكره الموارث كانت تطوعاً (قال الشافعي) وهذا إن شاء الله تعالى كله كما قالوا فإن  
قال قائل ما دل على ما وصفت قيل له قال الله تبارك وتعالى ولا يورثه لغيره لكل واحد منهما السدس مما ترك  
إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا له الثلث فإن كان له أخوة فلا له السدس أخبرنا ابن  
عينة عن سليمان الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت  
من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا عرف فيه عن أحد من لقيت  
خلفاً (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا بمن أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة بأي الموارث  
وكانت السنة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغيره يقرابة دل ذلك على نسخ الوصايا للورثة  
وأشبهه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما بمن يورث بكل حال  
إذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها أنما بطلت وصيته إذا كان وارثاً فإذا لم يكن  
وارثاً فليس يبطل للوصية وإذا كان الموصي يتناول من شاء بوصيته كان والده دون قرابته إذا كانا غير  
ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصلته الرحم فان قال قائل فأن الدلالة على أن الوصية لغير ذي  
الرحم جائزة قيل له إن شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له ليس له مال  
غيرهم فخرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة والمعتق عربي وإنما كانت  
العرب تلك من لا قرابة بينها وبينه فلم تجز الوصية إلا لذي قرابة لم تجز للمملوكين وقد أجازها لهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في الرصاية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن طارس عن أبيه (قال الشافعي) والخجة في ذلك ما وصفتنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر ممن لقينا حفظنا عنه والله تعالى أعلم

(باب الرصة للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية ركان فرض الزوجة أن يوصي لها الزوج بمتاع إلى الحول ولم يحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكنى فقال غيرنا خراج ثم قال فإن خرجنا فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن ان خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن ترك ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فزواجها كمت حقها فيه ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً أن من تركه حقه غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضى من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخ بآية الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فللكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فللن الثمن مما تركن من بعد وصية يوصون بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً فيما وصفت من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتمل سكتها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وأثبت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلية في جملة المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكنى وكانت المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكنى لأنها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن المتوفى عنها السكنى ولا نفقة فإن قال قائل فأين السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قيل أخبرنا مالك عن سعد بن اسحق عن كعب بن جعرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الخجة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين وهذا ثابت للراء وإنما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد وإن كان كما قال فقد أثبت لها الميراث كما أثبت لأهل الفرائض وليس في أن يكون ذلك بأخراً أبطل حقه وقال بعض أهل العلم إن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وثبت عليها العدة بأربعة أشهر وعشراً منصوصة في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأين هي في السنة قيل أخبرنا حديث الغيرة عن جابر بن نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق والأئي لم يحضن وأولات الاحال أجلهن أن يضعن حملهن فاحتملت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة لأنها ساقها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معتدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها إلا أنها جامعة ويحتمل أن يكون استئناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فأى معانيها أولى بها قيل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في كل معتدة ومستبرأة فإن قال ما دل على ما وصفت قيل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبداً وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة هادماً

جاءت كل واحدة منهن بغير نفسها رفساد الميرس ببوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولم أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فلا ابن النصف كما لو شبه له فقبحه ولم تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يتخير النكاح وإن أصابها فلا صداق لها ولا شيء تستحل به إذا كنت لا أجعل عليه في سلعة يشتريها فيتلفها شيألم أجعل عليه بالاصابة شيئاً

(باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ومن الاملاء على مسائل مالاك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوجه عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالكه لاصرها برضاها ويقول لها أتزوجك بغير مهر والنكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصحاحي طلقها فلها

المتعة وقال في القديم  
بدلا من العقدة ولا وقت  
فيها واستحسن بقدر  
ثلاثين درهماً وما رأى  
الوالي بقدر الزوجين  
فان مات قبل أن يسمى  
مهرأ أو مات فسواء  
وقد روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
«أبى هو وأبى» أنه قضى  
في بروع بنت واشقى  
وتكثت بغير مهر فأت  
زوجها ففضى لها مهر  
نسأها وبالميراث فان  
كان يثبت فلا حجة في  
قول أحد دون النبي  
صلى الله عليه وسلم  
يقال مرة عن معقل بن  
يسار ومرة عن معقل  
ابن سنان ومرة عن  
بعض بني أشجع وان  
لم يثبت فلا مهر ولها  
الميراث وهو قول علي  
وزيد وابن عمر (قال)  
ومتى طلبت المهر فلا  
يلزمه الا أن يفرضه  
السلطان لها أو يفرضه  
هولها بعد علمها بصدق  
مثلها فان فرضه فلم  
ترضه حتى فارقتها لم  
يكن لها الا ما اجتمع عليه  
فيكون كالأول كان في  
العقدة وقد يدخل  
في التفويض وليس

لاربعة الأشهر والعشر كان هكذا في جميع العدد والاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الحمل  
غاية براءة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدد والاستبراء  
وان كان ذلك براءة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

### (باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية توصون بها  
أودين ومن بعد وصية يوصين بها أو دين (قال الشافعي) فقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء  
الى من بقي من ورثته الميت فجعلهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد  
وصية توصون بها أو دين قال فكان ظاهر الآية المعقول فيها من بعد وصية توصون بها أو دين ان كان  
عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم فيه مخالفا وقد تحتل الآية معنى غير  
هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فيما علمت واجاعهم لا يكون عن جهالة بحكم الله ان شاء الله  
(قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أو دين معان سأذكرها ان شاء الله تعالى  
فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بمال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه  
وكان أهل الميراث انما على كون عن الميت ما كان الميت أملا له كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل  
ثم ما لم أعلم أهل العلم اختلفوا فيه أن الدين مبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا  
مقدما وفي قول الله عز وجل أو دين ثم اجاع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث الا بعد الدين دليل على أن  
كل دين في صحة كان أو في مرض باقرار أو بينة أو أي وجهه ما كان سواء لان الله عز وجل لم يخص دينادون  
دين (قال الشافعي) وقد روى في تبذرة الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت  
أهل الحديث مثله أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحارث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا سفيان عن هشام بن نجير عن طاوس عن ابن  
عباس أنه قيل له كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كيف تقرؤون  
الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فبأيهم ما تبذرون قالوا بالدين قال  
فهو ذلك (قال الشافعي) يعني أن التقدير جائز واذا قضى الدين كان للميت أن يوصي بثلث ماله فان فعل  
كان للورثة الثلثان وان لم يوص أو وصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك مالا من ماله تركته قال فكان للورثة  
ما فضل عن الوصية من المال ان أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عز وجل للورثة الفضل عن الوصايا  
والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبدأ على الورثة ويحتمل أن تكون كما  
وصفت لك من الفضل عن الوصية وأن يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لكل وارث غاية كانت  
الوصايا بما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابه وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أخبرنا مالك عن ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية متبهي الوصايا التي لو جاوزها الموصي كان للورثة  
رد ما جاوز ثلث مال الموصي قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين  
ردت وصيته الى الثلث ويدل على أن الوصايا تجوز لغير قرابة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد  
عتق المملوكين الى الثلث دل على أنه حكم به حكم الوصايا والمعتق عربي وانما كانت العرب تملك من لا قرابة  
بينها وبينه والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل فواسع له أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

عليه وسلم بعد الثلث والثلث كثيرا وكبير انك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون  
الناس (قال الشافعي) غيا كما قال من بعده في الرضايا وذلك بين في كلامه لأنه انما قصد قد اختيار أن  
يرك الموصي ورثته أغنياء فإذا تركهم أغنياء اختبرت له أن يستعرب الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت  
له أن يستعرب الثلث وأن يوصي بالشئ حتى يكون يأخذ بالخطا من الوصية ولا وقت في ذلك الا ما وقع عليه  
اسم الوصية لمن لم يدع كثير مال ومن ترك أقل مما يغني ورثته وأ كثر من التافه زاد شيئا في وصيته ولا  
أحب بلوغ الثلث الا لمن ترك ورثته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثلث  
والثلث كثيرا وكبير يستعمل الثلث غير قليل وهو أولى معانيه لأنه لو كره له سعد اقل له غض منه وقد كان  
يحتل أن له بلوغه ويحب له الغض منه وقل كلام الا وهو يحتل وأولى معاني الكلام به ما دل عليه الخبر  
والدلالة ما وصفت من أنه لو كره له سعد امره أن يغض منه قيل للشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال  
لم أعلمهم اختلفوا في أن جائز الكل موص أن يستكمل الثلث قل ما ترك أو كثر وليس بجائز له أن يجارزه  
نقيس للشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثلث أو بلوغه قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أغني عما سواه فقلت فإذا كراختلافهم فقال أخبرنا مالك عن نافع  
عن ابن عمر

### (باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما أعتق الرجل ستة مملوكين له لا مال له غيرهم في مرضه  
ثم مات فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة دل ذلك على أن كل ما أ تلف المرء من ماله  
في مرضه بلا عوض يأخذه مما يتعوض الناس ملكا في الدنيا فإت من مرضه ذلك فحكمه حكم الوصية  
ولما كان انما يحكم بأنه كالوصية بعد الموت فأ تلف المرء من ماله في مرضه ذلك فحكمه حكم الوصايا فان  
صح تم عليه ما يتم به عطية الصحيح وان مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته ومتى حدثت له صحة  
بعد ما أ تلف منه ثم عاوده مرض فإت تمت عطيته اذا كانت الصحة بعد العطية فحكم العطية حكم عطية  
الصحيح (قال الشافعي) وجماع ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيئا بلا عوض يأخذه الناس من  
أموالهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعنقات ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من هبة أو صدقة  
أو ما في معناها لغير وارث ثم مات فهي من الثلث فان كانت معها وصايا فانتهى مبدآ عليها لانها عطية بتات  
قد ملكت عليه مملوكا يتم بصحته من جميع ماله ويتم بموته من ثلثه ان جله والوصايا بخلافه لهذا الوصايا  
لم تملك عليه وله الرجوع فيها ولا تملك الاجرة وبعد انتقال الملك الى غيره (قال الشافعي) وما كان من  
عطية بتات في مرضه لم يأخذ بها عوضا أعطاه اياها وهو يوم أعطاه من رثته لو مات أو لا يرثه فهي موقوفة  
فإذ مات فان كان المعطى وارثا له حين مات أ بطلت العطية لاني اذا جعلت من الثلث لم أجعل لوارث في  
الثلث شيئا من جهة الوصية وان كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجزته لانه وصية لغير وارث  
(قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذه مما يأخذ الناس من الاموال في الدنيا  
فأخذه عوضا يتغابن الناس بمثله ثم مات فهو جائز من رأس المال وان أخذه عوضا لا يتغابن الناس بمثله  
فالزيادة عطية بلا عوض فهي من الثلث فن جازت له وصية جازت له ومن لم تجز له وصية لم تجز له الزيادة  
وذلك الرجل يشتري العبد أو يبيعه أو الامة أو الادارة وغير ذلك مما يملك الا دميون فاذا باع المريض  
ودفع اليه ثمنه أو لم يدفع حتى مات فقال ورثته جازت له فيه أو غبته فيه نظرا الى قيمة المشتري يوم وقع البيع  
والثمن الذي اشتراه فان كان اشتراه بما يتغابن أهل المصر بمثله كان الشراء جائزا من رأس المال وان  
كان اشتراه بما لا يتغابن الناس بمثله كان ما يتغابن أهل المصر بمثله جائزا من رأس المال وما جاوزه جائزا

بالتفريق المعروف  
وهو ثالث لما قبله  
وذكر أن تقول له أن تزوجك  
على أن تفرض لي  
مائت أنت أو سنت  
أنا فهذا كالصدق  
الفاقد قايما مهر مثلها  
(قال المزني) رحمه الله  
هذا بالتفريق أيضا

(تفسير مهر مثلها)

من الجامع من كتاب  
الصدق وكتاب الاملاء  
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه  
الله ومتى قلت لها مهر  
نساء فانما أغني نساء  
عصبتها وليس أمها من  
نساءها وأعني نساء  
بلدها ومهر من هو  
في مثل سنها  
وعقلها وحققها وجمالها  
وقبحها وشرها وعسرها  
وأدبها وصرها وحبها وكرا  
كانت أو ثيبا لان المهور  
بذلك تختلف وأجعله  
نقدا كله لان الحكم  
بالقيمة لا يكون بدين  
فان لم يكن ليهان نسب فقهر  
أقرب الناس منها شيئا  
فيما وصفت وان كان  
نساءها اذا تكفن في  
عشائرهن خففن  
خففن في عسرتها



(الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله

واذا اختلف الزوجان

في المهر قبل الدخول

أو بعده تخالفا

ولهامهر مثلها وبدأت

بالرجل وهكذا الزوج

وأبوالصبية البكر وورثة

الزوجين وأحدهما

والقول قول المرأة

ما قبضت مهرها لانه

حق من الحقوق فلا

يزول الا باقرار الذي له

الحق ومن اليه الحق

(١) قوله وان كانت

السلعة قائمة كذا في

جميع النسخ ولعله

وكذلك ان كانت الخ

(٢) قوله أو صحيح من

صحيح كذا في جميع

النسخ وانظر اهـ

(٣) قوله ولو اختلف

ورثة المريض الخ كذا

في النسخ جميعها بدون

جواب ولعله مما وقع

في كتاب الشافعي من

غير جواب عنه فنهله

الربيع وفاته التنبيه

على ذلك أو سقط من

النسخ وحرر كتبه

مصححه

من الثلث فان حله الثلث جازله البيع وان لم يحمله الثلث قبل لا يشتري الخ في رد البيع ان كان قائما وتأخذ منه الذي أخذ منك أو تعطى الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث فان كان البيع قائما رد ما بين قيمة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث وكذلك ان كان البيع قائما قد دخله عيب رد قيمته (قال الشافعي) فان كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما يتغابن الناس بمثله من رأس المال وبما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث فان لم يكن له ثلث أو كان فلم يحمله الثلث قبل له ان شئت سلمته بماسم لك من رأس المال والثلث وتركت الفضل والبيع جائز وان شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع ان كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وان كان مستهلكا ولم تطب نفس البائع عن الفضل فللبائع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعته وما حمل الثلث مما لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وان كانت السلعة قائمة قد دخلها عيب (قال الشافعي) وان كان المبيع عبدا أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عيب فأبرأ البائع من العيب فكان في ذلك غبن كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه غبن وكذلك لو اشتراه صحيحا ثم ظهر منه على عيب وهو مريض فأبرأه منه أو اشتراه وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط أو خيار صفقة فلم يسقط خيار الصفقة بالتفرق ولا خيار الرؤية بالرؤية ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق البائع أو رأى السلعة فلم يردّها أو مضت أيام الخيار وهو مريض فلم يردّه لان البيع تم في هذا كله وهو مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل ما ذهبنا اليه من أن الغبن يكون في الثلث وهكذا لو باع مريض من مريض (٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض فقال المشتري اشتريتهامنه وقيمتها مائة وقال الورثة بل باعكها وقيمتها مائتان ولو كان المشتري في هذا كله وارثا أو غير وارث فلم يمت الميت حتى صار وارثا كان بمنزلة من لم يرث وارثا له اذ مات الميت فاذا باعه الميت وقبض الثمن منه ثم مات فهو مثل الاجنبي في جميع حاله الا فيما زاد على ما يتغابن الناس به فان باعه بما يتغابن الناس بمثله جاز وان باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قبل للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس بمثله حكم الوصية وأنت فلا وصية لك فان شئت فاردد البيع اذ لم يسلم لك ما باعك وان شئت فأعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله ثم هو في فوت السلعة وغبنها مثل الاجنبي وكذلك ان باع مريض وارث من مريض وارث

### (باب نكاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعا وما دونهن كما يجوز له أن يشتري فاذا أصدق كل واحدة منهن صداق مثلها جازلها من جميع المال وأيتهن زاد على صداق مثلها فالزيادة محبابة فان صح قبل أن يموت جازلها من جميع المال وان مات قبل أن يصح بطلت عنها الزيادة على صداق مثلها وثبت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها تطليقة ثم ان عمر بن الخطاب تزوجها بعده فحدث أنها عاقرا لتلد فطلقها قبل أن يجامعها فشكت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لشرك نسائه في الميراث وكان بينها وبينه قرابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سيع عكرمة بن خالد يقول أرا دعبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى فنكح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأته منهن فأجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بينهما



في اثنين (قال الشافعي) أرى ذلك صدق مثلين ولو كان أكثر من صدق مثلين لجاز النكاح وبطل ما زاد حتى على صدق مثلين إذا مات من مرضه ذلك لأنه في حكم الزبية والوصية لا يجوز وارث (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجتي لا ألقى الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريحاً قضى في نكاح رجل نكحه عند موته فجعل الميراث والصدق في ماله (قال الشافعي) ولو نكح المريض فراذلت كوحدة على صدق مثلها ثم صح ثم مات جازت ميراثاً لأنه قد صح قبل أن يموت فكان بمنزلة نكاح وهو صحيح ولو كانت المسئلة بجعلها ثم لم يصح حتى ماتت المسكوحه فصارت غير وارثة كان لها جميع ما أصدقها صدق مثلها من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لاحتية فقبضته من الثلث فما زاد من صدق المرأة على الثلث إذا مات مثل المخروب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بجعلها والمتروجة بمن لا يرث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصدق صدق مثلها من جميع المال والزيادة على صدق مثلها من الثلث لأنها غير وارثة ولو أسلفت فصارت وارداً بطل عنها ما زاد على صدق مثلها (قال الشافعي) ولو نكح المريض امرأة نكاحاً فأسداً ثم مات لم يرثه ولم يكن لها مهر إن لم يكن أصابها فإن كان أصابها قبل ما ميراثاً كان أقل مما سعى لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه ثم نكحها وأصدقها صدقاً وأصابها - بنى الجواب - « قال الربيع » أنا أجيب فيها وأقول ينتظر فإن خرجت من الثلث كان العتق جائزاً وكان النكاح جائزاً بصدق مثلها إلا أن يكون الذي سعى لها من الصدق أقل من صدق مثلها فليس لها إلا ما ساءلها فإن كان أكثر من صدق مثلها ردت إلى صدق مثلها وكانت وارثة وإن لم يخرج من الثلث عتق منها ما احتل الثلث وكان لها صدق مثلها بحساب ما عتق منها ولم تكن وارثة لأن بعضها رقيق

### ﴿ شبات المريض ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتدأ المريض حبة في مرضه لو ارث أو غير وارث فدفع إليه ما وهبه فإن كان وارداً ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فإنيبة مردودة كلياً وكذلك إن وهبه له وهو غير وارث ثم صار وارداً فإن استغل ما وهبه ثم مات ألواهب قبل أن يصح ردانغية لأنه إذا مات استندنا على أن مال ما وهبه كان في مال الواهب ولو وهب وارث وهو مريض ثم صح ثم مرض فذفع إليه اليه في مرضه الذي مات فيه كانت اليه مردودة لأن اليه أمّا تم القبض وقبضه إياها كان وهو مريض ولو كانت اليه وهو مريض ثم كان يدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت اليه تامة من قبل أنها تم بالقبض وقد كان الواهب حبسها وكان دفعه إياها كيبته إياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت اليه لمن يراد برثته فحدثت دونه وارث فحبسه فمات وهو غير وارث أو لاجنبي كانت سواء لأن كليهما غير وارث فإذا كانت حبة فحبسه فحبسها أو مريضاً وقبضها اليه وهو صحيح فإنيبة إليه ما جازت من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت حبة وهو مريض ثم صح ثم مات كان ذلك كقبضه أو وهو صحيح ولو كان قبضها إنيبة وهو مريض فلم يصح كانت اليه وهو صحيح أو مريض فذلك سواء واليه من الثلث مبدأ على الوصايا لأنها عطية بتات وما جمل الثلث منها جاز وما لم يحصل رد وكان المخروب له شريكاً لورثته بما جمل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما انحس أو ما نصدق به على رجل بعينه فهو مثل النيات لا يختلف لأنه لا عمل من هذا الشيء إلا بالقبض وكل ما لا عمل إلا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الواهب والناسحل والمتصدق فومات قبل أن يقبض المخروب والمقبوض والمتصدق عليه ما صير له واحد منهم بطل ما صنع وكان ما لا من مال الواهب الناسحل المتصدق فورثته أو لا ترى أن جاز لمن أعطى هذا أن يرد على معضيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شرأؤ منه ووارثاته

فإن قالت المرأة الذي قبضت حدية وقال بل هو مير فقد أقسرت بمال وادعت ملكه فلتقول قوله (قال) وبرأ بدفع الميراث إلى أبي بكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلى أبوها بضعا ومالها

﴿ الشرط في الميراث ﴾  
من كتاب الصدق ومن كتب الطلاق ومن الأملاء على مسائل مات

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا انعقد النكاح بألف على أن لا يهبها ألفاً فالمرء فاسد لأن الألف ليس بتميرنيا ولا بحق له باشتراطه إياه ولو نكح امرأة على ألف وعلى أن يعطى أبداً ألفاً كان جائزاً وله ما منعته وأخذها منه لأنها هبة لم تقبض أو وكالة ولو أصدقها ألفاً على أن لها أن تخرج أو على أن لا يخرجها من بلد أو على أن لا ينكح عليها أو لا يتسرى أو شرطت عليه منع ماله

أن يفعله فلها مهر مثلها  
في ذلك كله فان كان  
قد زادها على مهر مثلها  
وزادها الشرط أبطلت  
الشرط ولم أجعل لها  
الزيادة لفساد عقد المهر  
بالشرط ألا ترى لو اشترى  
عبدا بمائة دينار ووزق  
خمر فقات العبد في يدي  
المشتري ورضى البائع  
أن يأخذ المائة ويبطل  
الزرق الخمر لم يكن له ذلك

لان الثمن انقصد بما  
لا يجوز فبطل وكانت له  
قيمة العبد ولو أصدقها  
دارا واشترط له أو لهما  
الخيار فيها كان المهر  
فاسدا (قال) ولو ضمن  
نفقتها أبو الزوج عشر  
سنين في كل سنة كذا لم  
يجز ضمان ما لم يجب  
وأنه مرة أقل ومرة  
أكثر وكذلك لو قال  
ضمنت لك مادا ينتبه  
فلانا أو ما وجب لك  
عليه لانه ضمن ما لم يكن  
وما يجهل

(عفو المهر وغير ذلك)  
من الجامع ومن كتاب  
الصداق ومن الاملاء  
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله  
قال الله تعالى فنصف

منه ويرثه أياه فملكه كما كان عليه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبده في  
يدي رجل يسكني أو أجارة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك وكنت قد أذنت لك في قبضه انفصل  
كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه ثم لم يحدث له منع الما وهب له حتى مات علم أنه لها  
قايض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا  
تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يرد لها القبض عما  
ولا ينقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجهما بأمر منعها به أن يكون ملكه منها متصرفا  
فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجهما من ملكه خروجا لا يحل له أن يعود اليه  
بحال فأشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم تخالفه إلا في أن المعتق يملك منفعة نفسه وكسبها وأن منفعة  
هذه مملوكة لمن جعلت له وذلك أنها لا تكون مالكة وإنما منعنا من كتاب الآثار في هذا أنه موضوع في  
غيره فإذا تكلم بالصدقة المحرمة صح ما مر من مرض أو مرضا ثم صح فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان  
تكلم بها مرضا ثم يصح فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازت له الوصية بالثلث ومردودة عن ترد  
عنه الوصية بالثلث

### (باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالزائد على الثلث وشئ يتعلق بالأجارة ولم يذكر الربيع ترجة تدل على الزائد على الثلث »

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا  
جاوز الثلث مما تركه فمن أوصى فجاوز الثلث ردت وصاياه كلها إلى الثلث إلا أن يتطوع الورثة فيجيزون له  
ذلك فيجوز باعطائهم وإذا تطوع له الورثة فأجازوا ذلك له فأنما أعطوه من أموالهم فلا يجوز في القياس  
الأن يكون يتم للعطي بما يتم به له ما ابتدأ به عطيته من أموالهم من قبضه ذلك ويرد بما ربه ما ابتدأ من  
أموالهم إن مات الورثة قبل أن يقبضه الموصي له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر  
بنصفه ولا آخر ربعه فلم تجز ذلك الورثة أقسم أهل الوصايا بالثلث على قدر ما أوصى لهم به بجزء الثلث  
ثلاثة عشر جزءا يأخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز  
الورثة أقسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول  
نصف سدس وصيته وأقسموا المال كله كما أقسموا الثلث حتى يكونوا سوا في العول (قال الشافعي)  
ولو قال لفلان غلامي فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان خمسمائة دينار فلم يبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج البلقيني وفي اختلاف العراقيين في آخر باب اليمين وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من  
ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحنيقة قال لا تجوز عليهم تلك الوصية  
ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الأجارة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود  
وشريح وبهذا يأخذ يعني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول إجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن  
يرجعوا إلى شئ منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم  
وكانت إجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل  
للرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن يموت فذلك جائز لهم لانهم  
أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم  
أجازوا ما لم يملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع  
لانهم في الحالين جميعا غير مالكين أجازوا ما لم يملكوا

الورثة وكان اثنتان أنثى والوصية ألفين وكانت قيمة العلام خمسمائة وقيمة داره ألفا والوصية خمسمائة دخل  
على كل واحد منهم في وصيته عرل النصف وأخذ نصف وصيته فكان للورثى له بالعلام نصف العلام  
وللورثى له ثلثه ونصف للورثى له ما خمسمائة مائتان وخمسون دينارا لا تجعل وصية أحد منهم  
أوصى له في شيء بعينه إلا فيما أوصى له به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها للورثة فإن قال الورثة لا نسلم له من  
الدار إلا ما زنا فليس له ثلث الدار شريك لكم بها إن شاء رشتكم أنفسكم ويضرب بقيمة سدس الدار الذي  
بأزله من وصيته في مال الميت يكون شريككم به وهكذا العبد وكل ما أوصى له به بعينه فلم تسلمه له الورثة  
والله تعالى الموفق (١)

(باب الوصية في الدار والشئ بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بدار فقال داري التي كذا ووصفها وصية لفلان  
فإن الدار له بجميع بنائها وما ثبت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بثابتة  
في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا آجر لم يربد لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عبارة الدار ثابتة  
فيها ولو أوصى له بالدار فأنه دمت في حياة الموصى لم يكن له ما أنهدم من الدار وكان له ما بقي لم ينهدم من  
الدار وما ثبت فيها لم ينهدم منها من خشب وأبواب وغيره ولو جاء عليه أسيل فذهب بها أو ببعضها بطلت  
وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعبد فأت أزا عور أو نقص منه شيء بعينه فذهب  
بعينه فيبقى من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا كل ما أوصى له به  
بعينه فيهلك أو ينقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصي بشيء بشراء أو هبة أو غصب بطلت الوصية  
لأنه أوصى له بما لا تملك

(باب الوصية بشئ بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعبد فقال له غلامي البربري أو غلامي الحبشي أو نسبه إلى جنس من الأجناس وسماه باسمه ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد فوصفه وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتختلف صفته صفة كان جائز له « قال الربيع »  
أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكتاب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندي أنه إن وافق اسمه أنه أن أوصى له بعلام وسماه باسمه وجنسه ووصفه فوجدناه غلاماً بذلك الاسم والجنس غير أنه يختلف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأصبنا ذلك الاسم والجنس أسود قصير اسم الوجه لم نجعله له (قال الشافعي) ولو كان سماه باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبد أن أو أكثر من ذلك الجنس فاتفق اسمهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفة ولم تثبت اليهود أيهما أراد « قال الربيع » ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة إذا لم يثبتوا العبد بعينه كالشاهد والرجل على رجل أن له هذا العبد أو هذه الحارية أن الشهادة باطلة لأنهم لم يثبتوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدن

(١) وفي اختلاف العراقيين في آخرباب اليمين (قال الشافعي) ربحه الله تعالى وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبمائة لا خرورد ذلك الورثة كله إلى الثلث فإن أباح خيفة كان يقول الثلث بينهم ما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من الثلث وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهم على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم. وهذا يأخذ يعني أبا يوسف

سأفرضه الآن يعنون  
أور يعقز الذي بيده  
عقدة السكاج (قال)  
والذي بيده عقدة  
السكاج الزوج وذلك  
أنه إنما يعقرو من ملك  
فجعل لهما مما وجب  
لها من نصف المهر أن  
تعقرو وجعل له أن يعقرو  
بأن يتم لها التداق  
و بلغنا عن علي بن أبي  
طالب رضي الله عنه  
أن الذي بيده عقدة  
السكاج الزوج وهو قول  
شريح وسعيد بن جبير  
وروي عن ابن المسيب  
وهو قول مجاهد (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ثأما أبو البكر وأبو المحجور  
عليه فلا يجوز عفوهما  
كما لا يجوز لهما حصة  
أموالهما وأى الزوجين  
عنى عما في يديه فله  
الرجوع قبل الدفع أو  
الرد والتمام أفضل (قال)  
ولو وهبت له صداقتها ثم  
طلقها قبل أن يمسا  
فقيها قولان أحدهما  
يرجع عليها بنصفه  
والآخر لا يرجع عليها  
بشيء ملكه (قال المزني)  
رحمه الله وقال في كتاب  
القديم لا يرجع إذا  
قبضته فوهبته له أو لم

تقبضه لان هبتها له  
ابراؤليس كاستهلا كهها  
ايادولو وهبت لغيره فبأى  
شئ يرجع عليها فيما  
صار اليه (قال) وكذلك  
ان أعطاها نصفه ثم  
وهبت له النصف الآخر  
ثم طلقها لم يرجع بشئ  
ولا أعلم قولاً غير هذا الا  
أن يقول قائل هبتها له  
كهبتها لغيره والاوّل  
عندنا أحسن والله أعلم  
ولكل وجه (قال  
المرزني) والاحسن أولى  
من الذي ليس بأحسن  
والقياس عندي على  
قوله ما قال في كتاب  
الاملاء اذا وهبت له  
النصف أن يرجع  
عليها بنصف ما بقي  
(قال الشافعي) رجه  
الله وان خالعه بشئ  
مما عليه من المهر فابقي  
فعليه نصفه (قال  
المرزني) هذا أشبه بقوله  
لان النصف مشاع فيما  
قبضت وبقي (قال) فأما  
في الصداق غير المسمى  
أو الفاسد فالبراءة في  
ذلك باطلة لانها أبرأته  
مما لا تعلم (قال) ولو  
قبضت الفاسد ثم ردت  
عليه كانت البراءة باطلة  
ولها مهر مثلها الا أن

(باب عطية الحامل وغيرها من يخاف)

(١) زاد السراج البلقيني في نسخته مانعه

(باب الوصية بالغلة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكركم في اختلاف العراقيين في باب اليمين فقال رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بغلة دار أو ثمرة بستان والثالث يحمله فذلك جائز وإذا أوصى له بخدمة عبد والثالث يحمل العبد فذلك جائز وإن لم يحمل الثالث العبد جاز ولزمه ما حمل الثالث ورده ما لم يحمل هذا ما ذكره هناك

(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز)

فيه وأخذت الصداق  
من زوجها فاذا دخلت  
دفعته اليها وجعلت  
لها النفقة اذا قالوا  
ندفعها اليه اذا دفع  
الصداق النسا وان  
كانت نصوا أجبرت  
على الدخول الا أن يكون  
من مرض لا يجامع  
فيه مثلها فتمهل وان  
أفضاها فلم تلتئم فعليه  
ديتها ولها المهر كاملا  
ولها منعه أن يصيبها  
حتى تبرأ البرء الذي ان  
عاد لم ينكأها ولم يزد  
في جرحها والقول في  
ذلك قولها فان دخلت  
عليه فلم يمسها حتى  
طلقها فلها نصف المهر  
لقول الله تعالى وان

طلقتموهن من قبل أن  
تمسوهن وقد فرضتم  
لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم فان احتج  
محتج بالانزع عن عمر  
رضي الله عنه في اغلاق  
الباب وارضاء الستر  
أنه يوجب المهر فن  
قول عمر ما ذنبهن لوجاء  
العجز من قبلكم فأخبر  
أنه يجب اذا خلعت بينه

(١) كذا في النسخ  
وتأمله كتبه معجزة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أراد الرجل أن يوصي لوارث فقال للورثة اني أريد أن أوصي بثلثي  
لفلان وارثي فان أجزتم ذلك فعلت وان لم تحيروا أوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فأشهدوا له على أنفسهم  
بأن قد أجازوا له جميع ما أوصى له وعلموه ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل أن يحيزوه لان في ذلك  
صداق ووفاء بوعده وبعد من غدر وطاعة لأيت وبر للحي فان لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على اجازته ولم يخرج  
ثالث مال الميت في شيء اذا لم يخرج به هوفيه وذلك أن اجازته موه قبل أن يموت الميت لا يلزمهم بها حكم من  
قبل أنهم أجازوا ما ليس لهم ألا ترى أنهم قد يكونون ثلاثة وأنسين وواحد افتحدث له أولاد أكثر منهم  
فيكونون أجازوا كل الثلث وانما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يحجبهم ويموتون قبله فلا يكونون أجازوا  
في واحدة من الحاليين في شيء يملكونه بحال وان أكثر أحوالهم فيه أنهم لا يملكونه أبدا الا بعد ما يموت  
أولا ترى أنهم لو أجازوا الوارث كان الذي أجزت له الوصية قد يموت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية  
بوصية الميت واجازتهم ملكها كان لم يملكها ولا شيئا من مال الميت الا بعونه وبقائه بعده فكذلك الذين  
أجازوا له الوصية أجازوها فيما لا يملكون وفيما قد لا يملكونه أبدا (قال) وهكذا الواستأذنتهم فيما يجاوز الثلث  
من وصيته فأذناؤه به وهكذا الوارث رجل منهم ميراثي منك لاخي فلان أولبني فلان لم يكن له لانه أعطاه  
ماله يملك وهكذا الواستأذنتهم في عتق عبيده فاعتقهم بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم رد من  
لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله أن يحيزوه ولكنه لو أوصى لوارث بوصية فقال فان أجازها الورثة  
والافهي لفلان رجل أجنبي أو في سنبل الله أو في شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان أجازها  
الورثة جازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم أن ينفذوها لمن أوصى له بها ان لم تجزها الورثة لانها وصية  
لغير وارث وكذلك لو أوصى بوصية لرجل فقال فان مات قبلني فإأوصيت له به لفلان فأت قبله كانت  
الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الا أن يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك  
على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا أوصى الميت ان لا تجوز له وصيته من وارث أو غيره  
أو بما لا تجوز به مما جاوز الثلث فمات وقد علموا ما أوصى به وترك فقالوا قد أجزنا ما صنع فيها فقولان  
أحدهما أن قولهم بعد علمهم وقصمهم ميراثه لهم قد أجزنا ما صنع جائز لمن أجازوه له كهفته لو دفعوه اليه  
من أيديهم ولا سبيل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت مخالفة عطايا  
الاحياء التي لا تجوز الا قبض من قبل أن تعطى لها قد مات ولا يكون مالها كذا بالضالتي يخرج به من يديه  
وانما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقول في وصيته ثبت لاهل الوصية فيما يجوز لهم ثبت  
لهم ما ثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا فأجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فاما قطعوا حقوقهم من  
موارثهم عما أوصى به الميت (١) مضى على ما فعل منه جائز له جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما أجازوا لاهل  
الوصايا بشيء في أيديهم فيخرجونه اليهم انما هو شيء لم يصير اليهم الا بسبب الميت واذا سلموا حقوقهم سلم  
ذلك لمن سلموه له كايرون من الدين والدعوى فيبرأ منها من أبرؤه ويرون من حقوقهم من الشفعة فتقطع  
حقوقهم فيها ولهذا وجه محتمل والقول الثاني أن يقول مات له الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك  
نقله الله تعالى اليهم فكيف نوته في أيديهم وغير كينوته سواء واجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه له  
فن دفعوه اليه جاز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم أموال ودائع في أيدي غيرهم فيهبون منها

الشيء لغيرهم فلا تتم له الهبة إلا بالقبض ولهذا وجه محتمل والله تعالى أعلم وإن قالوا أجزأ ما صنع ولا تعلمه وكنا نراه يسيرا ينبغي في الوجهين جميعا أن يقال أجزأ ويسيرا واحلفوا ما أجزئوه إلا وأنتم ترونه هكذا ثم لهم الرجوع فيما بيني وكذلك أن كانوا غيبا وإن أقيمت عليهم البينة بأنهم علموا جازت عليهم في قول من أجاز أجازتهم بغير قبض وإنما يجوز عليهم إذا أوصى بثلثي ماله أو بماله كله أو بمجرع معلوم منه أن علموا كم تركه كان أوصى بشئ يسيره فقال لفلان كذا أو كذا دينار أو لفلان عبدى فلان ولفلان من أبلى كذا وكذا فقالوا قد أجزأنا ذلك ثم قالوا نعم أجزأنا ذلك ونحن نراه يجاوز الثلث يسيرا لا فائدة عهد ناله مالا فلم يجده أو عهدناه غير ذي دين فوجدناه عليه دين فافيه قولان أحدهما أن يقال هذا يلزمهم في قول من أجاز أجازتهم لأنهم أجازوا ما يعرفون وما لا يعرفون بجهالتهم والآخر أن لهم أن يحلفوا ويردوا لأن هذا أغما يجوز من مال الميت ويقال لهم إذا حلفوا أجزئوا منه ما كنتم ترونه يجاوز الثلث سدسا كان أو ربعا أو أقل أو أكثر

(باب اختلاف الورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أجاز بعض الورثة فيما تلزم الاجازة فيه ولم يحجز بعضهم جاز في حصة من أجاز ما أجاز كأن الورثة كانوا اثنين فيجب للوصي له نصف ما أوصى له بما جاوز الثلث (قال الشافعي) ولو كان في الورثة صغير أو بالغ محجور عليه أو معتوم لم يحجز على واحد من هؤلاء أن يحجز في نصيبه شيء جاوز الثلث من الوصية ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن يحجز ذلك في نصيبه ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامنا له وإن وجد في يدي من أجزأه أخذه من يديه وكان للولي أن يتبع من أعطاه إياه بما أعطى منه لأنه أعطاه ما لا تملك

(الوصية للقراءة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال نلت مالي لقرايتي أو أودى قرايتي أو لرجلي أو لأدوى رجلي أو لأرحامتي أو لأقربائي فذلك كله سواء والقراية من قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قرايته وأبعدهم منه في الوصية سواء والذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير لأنهم أعطوا باسم القراية فاسم القراية يلزمهم معا كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور وإذا كان الرجل من قبيلة من قريش فأوصى في قرايته فلا يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه إلا أن يكون بينه وبين من بلغاه إلى الأب وابن بعد قراية فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال من قريش لقرايتي لا يريد جميع قريش ولا من هو أبعد منهم ومن قال للقرايتي لا يريد أقرب الناس أو دوى قراية أبعد منه بأب وإن كان قريبا صير إلى المعروف من قول العامة دوى قرايتي فينظر إلى القبيلة التي ينسب إليها فيقال من بني عبد مناف ثم يقال قد يفرق بنو عبد مناف فن أيهم فيقال من بني المطلب فيقال أيتيم بنو المطلب قيل نعم هم قبائل فن أيهم قيل من بني عبد بن زيد بن هاشم بن المطلب فيقال أيتيم بنو هاشم قيل نعم هم قبائل قيل فن أيهم قيل من بني عبيد بن عبد بن زيد قيل أيتيم بنو هاشم قيل نعم هم بنو السائب بن عبيد بن عبد بن زيد قيل بنو شافع وبنو علي وبنو عباس وكل هؤلاء من بني السائب فان قيل أيتيم بنو هاشم قيل نعم كل بطن من هؤلاء يتميز عن صاحبه فإذا كان من آل شافع فقال لقرايته فهو آل شافع دون آل علي وآل عباس وذلك أن كل هؤلاء يتميزون ظاهرا التميز من البطن الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباءهم دون الشعوب والقبائل في آبائهم وفي تناسلهم وتناكحهم ويجول بعضهم لبعض على هؤلاء الذين معهم ولو قال نلت مالي لأقرب قرايتي أو لأدنى قرايتي أو لألصق قرايتي كان هذا كله سواء ونظرنا إلى أقرب الناس

وبين نسها كزجوب  
التمن بالتبض وان لم  
يفلق بابا ولم ير خسترا  
(قال) ورساء طال مقامه  
معها أو قصر لا يجب  
المهر والعدة الا  
بالميس نفسه (قال  
المرقي) رحمه الله قد جاء  
عن ابن مسعود وابن  
عباس معني ما قال  
الشافعي وهو ظاهر  
القرآن

(باب المتعة) من كتاب  
الطلاق قديم و جديد

(قال الشافعي) رحمه الله جعل الله المتعة للمطلقات وقال ابن عمر لكل مطلقة متعة الا التي فرض لها ولم يدخل بها فحبسها نصف المهر (قال) فالمتعة على كل زوج طلق ولكل زوجة اذا كان الفراق من قبله أو يتم به مثل أن يطلق أو يخالغ أو يعاك أو يفارق وإذا كان الفراق من قبلها فلا متعة لها ولا مهر أيضا لانها ليست بمطلقة وكذلك اذا كانت أمة فباعها سيدها من زوجها فهو أفسد النكاح ربهه اها منه

فأما الملاعنة فان ذاك  
منه ومنها ولانه ان شاء  
أمسكها فهي كالملقة  
وأما امرأه العنين فلو  
شاءت أقامت معه ولها  
عندي متعة والله أعلم  
(قال المزني) رحمه الله  
هذا عندى غلط عليه  
وقياس قوله لاحق لها  
لان الفراق من قبلها  
دونه

(الولاية والنثر)  
من كتاب الطلاق املاء  
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه  
الله الولاية التي تعرف  
وليمة العرس وكل دعوه  
على إيلام أو نفاس أو  
ختان أو حادث سمرو  
قدعي اليها رجل فاسم  
الولاية يقع عليها ولا  
أرخص في تركها ومن  
تركها لم يبن لي أنه عاص  
كابين لي في وليمة العرس  
لاني لا أعلم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم ترك  
الولاية على عرس ولا  
أعلمه أولم على غيره وأولم

(١) قوله ومن أوصى  
له كذا في النسخ وأعله  
محرف عن قد وتأمل  
كتبه معجده

منه رجسا من قبل أبيه وأمه فأعطيناه إياه ولم نعطه غيره ممن هو أبعد منه كأننا وجدناه عين وخالين  
وبني عم وبني خال وأعطيناه المال عميه وخاليه سواء بينهم دون بني العم والخال لانهم يلقونه عند أبيه  
وأمه قبل بني عمه وخاله وهكذا لو وجدناه اخوة لأب وأخوة لأم وعمين وخالين أعطيناه المال اخوته لأبييه  
واخوته لأمه دون عميه وخاليه لانهم يلقونه عند أبيه وأمه الا الذين قبل عميه وخاليه ولو كان مع الاخوة  
للأب والاخته لأم اخوة لأب وأم كان المال لهم دون الاخوة للأب والاخته للأم لانا اذا عددنا القرابة من  
قبل الأب والأم سواء جتمع الاخوة للأب والأم قرابة الأب والأم كانوا أقرب بالميت ولو كان مع الاخوة للأب  
والأم ولد ولد متفضل لا يرث كان المال له دون الاخوة لانه ابن نفسه وابن نفسه أقرب اليه من ابن أبيه  
ولو كان مع ولد الوالد المتفضل جد كان الوالد أولى منه وان كان جد أدنى (قال) ولو كان مع الاخوة للأب  
أو الأم جد كان الاخوة أولى من الجد في قول من قال الاخوة أولى بولاء الموالى من الجد لانهم أقرب منه  
وأنتهم يلقون الميت قبل أن يصير الميت الى الجد ولو قال في هذا كله نلت مالي لجماعة من قرابتي فان كان  
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجلا أو نساء وان كانوا اثنين ثم الذين يلونهم واحد  
أو أكثر كان للأثنين الثلثان من الثلث وللواحد فأكثر ما بقي من الثلث وان كانوا واحدا فله ثلث الثلث  
ولن يليه من قرابته ان كانوا اثنين فصاعدا لثلاث الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة  
واحد أخذ كل واحد منهم ثلث الثلث وأخذ الذين يلونهم ما في القرابة واحدا أو أكثر الثلث الباقي سواء بينهم

### (باب الوصية لما في البطن والوصية بما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الوصية بما في البطن ولما في البطن اذا كان مخلوقا يوم وقعت الوصية  
ثم يخرج حيا فلو قال رجل ما في بطن جاري بتي فلانة لفلان ثم توفي فولدت جاريته لأقل من ستة أشهر من  
يوم تكلم بالوصية كان لمن أوصى له به وان ولدت لستة أشهر فأكثر لم يكن له لانه قد يحدث الحمل فيكون  
الحمل الحادث غير الذي أوصى به ولو قال ولد جاري بتي أو جاري بتي أو عبد بعينه وصية لما في بطن فلانة امرأة  
يسمى بعينها فان ولدت تلك المرأة لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية جائزة وان ولدت لستة  
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثر فالوصية مردودة لانه قد يحدث حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له  
وان كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية فأكثر كانت الوصية بهم كلها جائزة لمن  
أوصى لهم به وان كان الحمل الذي أوصى له غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد  
وان مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى لحملها وقفت الوصية حتى تلد فاذا ولدت لأقل من ستة أشهر كانت  
الوصية له

### (باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال ان مت من مرضي هذا فلان لعبد له حر ولفلان كذا  
وصية ويتصدق عني بكذا ثم صح من مرضه الذي أوصى فيه ثم مات بعده بجأه أو من مرض غير ذلك المرض  
بطلت تلك الوصية لانه أوصى الى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن وكذلك اذا حدث في وصيته  
حدث فقال ان مت في عامي هذا أو في مرضي هذا أفات من مرض سواء بطل فان أبهم هذا كله وقال هذه  
وصيتي مالم أعيرها فهو كإقال وهي وصيته مالم يغيرها ولكنه لو قال هذا وأشهد أن وصيته هذه ثابتة مالم  
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وان أوصى فقال ان حدث بي حدث الموت وصية مرسله  
ولم يحدد لها حدا أو قال متى حدث بي حدث الموت أو متى مت فوصيته ثابتة يتصدق جميع ما فيها ما جاز له متى  
مات مالم يغيرها



(باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين الآية الى المتقين وقال عز وجل في آي الموارث ولا يوهى لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وذ كرمين وورث كل ثناؤه في آي من كتابه (قال الشافعي) واحتمل اجماع امر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقربين معنيين أحدهما ان يكون للوالدين والاقربين الامران معا فيكون على الموصي ان يوصي لهم ف يأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث ف يأخذون به واحتمل أن يكون الامر بالوصية نزل نامخا لان تكون الوصية لهم ثابتة فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والاقربين الوارثين منسوخة بآي الموارث من وجهين أحدهما اخبار ليست بمصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الخوازيين منها أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الاحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشبه هذا الوجه ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث واحتمل اذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو أوصى لهم ما لم تجز الوصية وبهم سدا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم أهل العلم اختلف وفيه يدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخا واذا أوصى لهم جاز واذا أوصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا وانما أخذوا باعطاء الورثة لهم ما لهم لا ناقد أبطلنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وسمى معهم الاقربين جلة فلما كان الوالدان وارثين قسنا عليهم كل وارث وكذلك الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقربون ورثة وغير ورثة أبطلنا الوصية للورثة من الاقربين بالنص والقياس والخبر ألا لا وصية لوارث وأجزا الوصية للاقربين ولغير الورثة من كان فالاصل في الوصايا لمن أوصى في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم أعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه في أن ينظر الى الوصايا فاذا كانت لمن يرث الميت أبطلتها وان كانت لمن لا يرثه أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندى والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان ما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه أنه انما يمنع الورثة الوصايا بالثلاث أخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن مات ترك المتوفى يؤخذ ميراثا أو وصية فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز أن يجمع لواحد الحكمين المختلفين في حكم واحد وحال واحدة كالأب يجوز أن يعطى بالشئ وضد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب ذاهب الى أن يقول انما تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لان يكون يحايى وارثه ببعض ماله فلو لا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فيمن ذهب الى هذا المذهب عندى والله أعلم للجواب موضع لان من خفي عليه هذا حتى لا يبين له الخطأ فيه كان شديدا أن لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فأن هذا قيل له ان شاء الله تعالى رأيت امرأ من العرب عصبته يلقونه بعد ثلاثين أباق قتل أباء عصبته آباءه وقتلهم آباءه وبلغوا غاية العداوة بينهم بنساف الدماء وانتهاك المحارم والقطيعة والنفي من الانساب في الاشعار وغيرها وما كان هو يصفى ما صنع بآبائه ويعادى عصبته عليه غاية العداوة ويذل ماله في أن يسفك دماءهم وكان من عصبته الذين يرثونه من قتل أبويه فأوصى من مرضه لهؤلاء القتل وهم ورثته مع غيرهم من عصبته كان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلماء براؤه واصحابا وبذلك كان آباؤهما تجوز الوصية لاعدائهم وهؤلاء لا يتهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالى فكان مواله قد بلغوا بآبائه ما بلغ بهم وبآبائهم ما وصفت من حال القريب فأوصى لورثته من مواليه ومعهم ماله انتجوز الوصية لهم وهو

على صفة رضى الله عنها في سفر بسويق وتم وقال لعبد الرحمن أولم ولوبشاة (قال) وان كان المدعو صائما أجاب الدعوة وبرك وانصرف وليس بحتم أن يأكل وأحب لو فعل وقد دعى ابن عمر رضى الله عنهما بجلس ووضع الطعام فديده وقال خذوا باسم الله ثم قبض يده وقال انى صائم (قال) فان كان فيها المعصية من السكر أو الخمر أو ما أشبهه من المعاصي الظاهرة نهاهم فان تموا ذلك عنه والام أحب له أن يجلس فان علم ذلك عندهم لم أحب له أن يجيب فان رأى صورا ذات أرواح لم يدخل ان كانت منصوبة وان كانت توطأ فلا بأس فان كان صور الشجر فلا بأس وأحب أن يجيب أخاه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى الى ذراع لقبلت ولو دعيت الى كراع لأجبت (وقال) في ثرا لجوز واللوز والسكر في العرس لو تركه كان أحب الى



وأتمم إذا ما تاب الملق عليهم أخذوا بيته وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقتل ولا تجسرا وبذلك أوصى  
صلى الله عليه وسلم ودعوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخرى بنى العجلان ثم قال انظروا فإن  
جاءت به كسفة فهو الذي يتهمه فباتت يد على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهروا الذي  
يتهمه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أمر ديني لا يملككم الله ولم يستعمل عليه ما لا لالة البينة  
التي لا تكون دلالة بين منها وذلك خبره أن يكون الرائد ثم جاء الراية على ما نال مع أشباه لهذا كلها تبطل  
حكم الأركان من الذرائع في البيوع وغيرهما من حكم الأركان فاعظم ما فيها وصفت من الحكم بالازكان  
خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يتحكم بين عباد من انظار وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم  
تمتعت من حكم بالازكان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لم يكن آثما بخلاف ما وصفت من الكتاب والسنة  
كان ينبغي أن تكون أكثر إذا وادى له متروكة عليه لفنصف مذهبه فيها وذلك أنه يركن في الشيء الحلال فيحرمه  
ثم يأتي ما عوارى أن يحرمه منه إن كان له التحريم بالازكان فلا يحرمه فان قال قائل ومثل ما ذكر من  
البيوع قيل أرايت رجلا اشتري فرسا على أنه اعقرق فان قال لا يجوز البيع لان ما في بطنه ما يغيب  
غير مخموم بصفة عليه قيل له وكذلك لو اشتراها وما في بطنه ما يدبتر فان قال نعم قيل أرايت اذا  
كان المتبايعان بصيرين فقالا هذه الفرس تسوي خمسة دنانير ان كانت غير عقوق وعشرة ان كانت عقوقا  
فأما أخذها منك بعشرة ولولا أنها عندى عقوق لم أزدك على خمسة ولكنها لا تشتري معها عقوقا لافساد  
البيع فان قال عذرا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنه وانتهى ما معا واطهارهما  
الزيادة لما في البطن لا يفسد البيع اذ لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالنية قيل  
له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وان كان أعزب أو أهلا فان  
قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأة ونوى أن لا يجلسها الا يوما أو عشرة انما أراد أن يقضى منها وطرا  
وكذلك نوت شي منه غير أنهم ما عقدا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قيل له ولم تفسده  
بالنية اذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له ان شاء الله تعالى فهل تجب في البيوع شي من الذرائع أو في  
النكاح شي من الذرائع تفسده ببيع أو نكاحا أولى أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت  
وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت فاذا لم تفسد ببيع أو نكاحا بنية يتصادق عليها المتبايعان  
والمناكح ان أبا كانت نيتها طاهرة قبل العقد ومعه وبعده وقت لا أفسد واحدا منهما لان عقد البيع  
وعقد النكاح وقع على صحة النية لا تصنع شيأ وليس معها كلام فالنية اذا لم يكن معها كلام أولى أن  
لا تصنع شيأ بفسده ببيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين نيتها وكلامهما فكيف  
أفسدت عليهما بان أركنت عليهما ما نوى أو أحدهما شيأ والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح بازكانك  
أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح فسد فان قال ومثل ما ذكرنا قال قيل له مثل قولك والله  
تعالى الموفق

### (باب تفريع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لو ارث من ملك مال  
ومنفعة بوجه من الوجوه لم تجز الوصية لو ارث بأى هذا كان  
(الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي واذا استأذن الرجل أن يوصي لو ارث في صحة منه  
أو مرض فأنذره أو لم يأذنه فذلك سواء فان وفواله كان خيرا لهم وأتق الله عز ذكره وأحسن في الاحدونة  
أن يجيزوه فان لم يفعلوا لم يكن للحاكم أن يجبرهم على شيء منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

الميراث في ما يملكه لا  
ما فيه زكوة خبيثة  
في ذابته فأنه صلى  
بما فيه من نسل الذي  
فان لم يوفى صلى الله عليه  
وسلم عن نفع وكان  
يتسم أن كان ووضبت  
سودة يومها لعائشة  
رضي الله عنهن (قال  
الشافعي) وهم ذات نسل  
ويشير على التسم فاما  
الجماع فشرع فلذلك ولا  
يجبر أحد عليه قال  
الله تعالى وان  
تستليعوا أن تعدلوا  
بين النساء ولو حرمت  
فلا تجلوا كل الميل  
فتدروها كالعلاقة  
(قال) بعض أهل  
التفسير لن تستليعوا  
أن تعدلوا بما في  
القلوب لان الله تعالى  
يجاوزه فلا تليعوا  
لا تنعروا أهواءكم  
أفعالكم فاذا كان  
الفعل والنقول مع  
اليهواء فذلك كل الميل  
وبلغنا أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان  
يقسم فيقول اللهم  
هذا قسمي فيما أملك  
وأنت أعلم فيما لا أملك  
يعني والله أعلم فيما لا  
أملك قلبه (قال)

وبلغنا أنه كان يطاق  
بدنهم ولا في مرضه على  
نسانه حتى حالته (قال)  
وعاد القسم الليل  
لأنه سكن فقال  
أزواجنا نسكنوا إليها  
فان كان عند الرجل  
حرار مسلمات وذميات  
فهي في القسم سواء  
(قال) ويقسم للمرأة  
للتين وللأمة ليلته إذا  
خلى المولى بينه وبينها  
في ليلتها ويومها والأمة  
أن يتخلله من قسمها  
دون المولى ولا يجامع  
المرأة في غير يومها ولا  
يدخل في الليل على  
التي لم يقسم لها (قال)  
ولا بأس أن يدخل  
عليها بالنهار في حاجة  
ويعودها في مرضها في  
ليلة غيرها فإذا انقلت  
فلا بأس أن يقم عندها  
حتى تخف أو تموت  
ثم يوفي من بقي من  
نسانه مثل ما أقام  
عندها وان أراد أن  
يقسم للتين للتين  
أو ثلاثاً ثلاثاً كان ذلك  
له وأكره مجاوزة الثلاث  
ويقسم للريضة  
والزرقاء والحائض  
والنفساء ولتي آلى أو  
ظاخر منها ولا يقربها

شهادة المحذور لا تجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل  
شهادتك أو ان تب قبلت شهادتك قال سفيان بن عيينة الذي أخبره حفص بن غوثة ثم نسبته وشككت  
فيه فلما سألنا من حضر فقال لعمرو بن قيس خوسعيد بن المسيب فقلت له شككت فيما قال  
فقال لا خوسعيد بن المسيب غير شك (قال الشافعي) وكثيراً ما سمعته يتذنه فيسبى سعيداً كثيراً ما سمعته  
يقول عن سعيد أن شاء الله تعالى وقد روى غيره من أهل الحنفية عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر  
استتاب الثلاثة فتاب اثنتان فأجاز شهادتهما وأبى أبو بكر فرفض شهادته

### (مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يملكه الثلث فأجاز له بعض الورثة وأبى بعض أن يبيز عتق منه ما حل  
الثلث وحقه من أجاز وكان الولاء للذي أعتق لا للذي أجاز ان قال أجزت لأرد ما فعل الميت ولا أبطله من  
قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته أو وجهه ذكره مثل هذا ومن أوصى له بثلث رقيق وفيهم من  
يعتق عليه إذا ملكه فله الخيار في أن يقبل أو يرد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه إذا ملكه وقوم  
عليه ما بقي منه ان كان موسراً وكان له ولأؤه ويعتق على الرجل كل من كان ولد أو ابناً من أب وجد أب  
وجد أم إذا كان له والدا من جهة من الجهات وان بعد وكذلك كل من كان ولد أو ابناً من جهة من الجهات  
وان بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لصبي لم يبلغ بأبيه أو جده كان للوصي أن  
يقبل الوصية لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولأؤه وان أوصى له ببعض لم يكن للمولى أن يقبل  
الوصية على الصبي وان قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أمر المولى فيما زاد  
الصبي أو لم ينقص أو فيما لا بد له منه فأما ما ينقصه مما له منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقص له منه بد وإذا  
كان العبد دين اثنين فأعطى أحدهما خمسين ديناراً على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه  
ورجع شريكه عليه بنصف الخمسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولأؤه ورجع السيد على العبد  
بأخمس والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال ان سلمت لي هذا الخمسون فانت حر لم يكن حراً  
وكان للشريك أن يأخذ منه نصف الخمسين لأنه مال العبد وماله بينهما ومن قال إذا مت فنصف غلامي حر  
فنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وان حل ذلك ثلثه لأنه إذا مات فقد انقطع ملكه عن ماله  
وانما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حياً فلما أوقع العتق في حال ليس هو فيها مال لم يقع منه الا ما أوقع  
وإذا كنا في حياته لو أعتق نصف مملوك ونصفه لغيره وهو معسر لم نعتقه عليه فهو بعد الموت لا يعمل في حاله  
التي أعتق فيها ولا يفيد ملكاً بعده ولو أعتقه فبعت عتقه في مرضه عتق عليه كله لأنه أعتق وهو مال لا يملك  
أو الثلث وإذا مات فحل الثلث عتق كله وبدئ على التدبير والوصايا (قال الشافعي) وإذا كان  
العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم فدفع الى وكلاء  
شركائه نصيبهم من العبد وكان حراً وله ولأؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من ضمنه  
بالنظر من القاضي لهم أو أقره على المعتق ان كان مملوكاً ولا يخرج من يديه إذا كان مملوكاً مملوكاً وانما يخرج  
إذا كان غير مملوك وإذا قال الرجل لعهده أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا  
فقبل العبد العتق على هذا الزم ذلك وكان ديناً عليه فان مات قبل أن يتخدم رجع عليه المولى بقيمة  
الخدمة في ماله ان كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا أقبل العتق ولا أقبل ما جعلت على لم يكن حراً  
وهو كقولك أنت حر ان ضمن مائة ديناراً وضمنت لك كذا وكذا ولو قال أنت حر وعليك مائة دينار وأنت  
حر ثم عليك مائة ديناراً وخدمته فان أزمه العبد نفسه أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معاً ولم يلزمه منه شيء  
لأنه أعتقه ثم استأنف أن جعل عليه شيئاً فجعله على رجل لا يملكه ولم يعقده شرطاً فلا يلزمه الا أن يتطوع

بأن يفتنه (قال الشافعي) وإذا أعتق الرجل شركائه في عبد فأنما انظر الى أسلاف التي أعتق فيها فإن  
كان مرسرا ساعته أعتقه أعتقه وجعلت مولاه وفتنته نسيب شركائه وقومته بقيته حين رفع العتق  
وجعلته حين وقع العتق حرا جنابا وابنا وعليه وشهادته وسدوده وجميع أحكامه أحكام حرا وإن  
بيع العتق لم يرفع إلى الشافعي إلا بعد سنة أو أكثر وإن كانت قبله يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت ثم  
غير رادعه إلى الحياكم حتى تصير عشرة أو زادت حتى تصير ألفا فسرار فبقيته مائة وإن كانت المعلقة أمة  
فولدت أو ولد بعد العتق فالقيمة للأمة يوم وقع العتق مالا كانت أو غير حامل ولا قيمة لما حدث من  
الخل ولا من الولد بعد العتق لأنهم أولاد حرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني  
بعد عتق الأول فعتقه باطل وهذا إذا كان الأول مرسرا فإنه ولا يرد وعليه قيمته وإن كان مرسرا فعتق  
الثاني بئر والولد بينهما وإن اعتقاه جميعهما عام يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا وليس لأولاه  
وعكذا إن ولينا رجلا عتقه فأعتقه كان حرا وكان ولاؤه بينهما ولو قال أحدهما لصاحبه إذا أعتقه فتهوحر  
فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال العتق ولا يكون حرا لو قال إذا أعتقته فأنث حرا لأنه أوقع العتق بعد كمال  
الأول وكان بمن قال إذا أعتقه فهو حر ولا ألتفت إلى القول الآخر وإذا كان العبد بين شريكين فأعتقه  
أحدهما وهو مرسر فنصيبه حر والعتق نصف ماله والذي لم يعتق نصفه ولو كان مرسرا كان حرا وضمن  
لشريكه نصف قيمته وذن مال العبد بينهما ولا مال للعبد أنما له المالكة إن شاء أن يأخذه أخذه وعتقه  
غيره ماله (قال الشافعي) وحر غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لعلامة  
أنت حر ولما أنت حر كان العتق حرا ولم يكن المال حرا ما كان المال من حيوان أو غيره لا يقع العتق إلا  
على بني آدم وإذا أعتق الرجل عبد ابنه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل  
أو أكثر إلا أن الكلي لا يخرج عتق عليه ما احتمل ماله منه وكان له من ولائه بقدر ما عتق منه ويرق منه ما بقي  
وسواء فيما وصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما  
أو نصرانيا فإذا أعتقه النصراني وهو مرسر فهو حر كله وله ولاؤه وهو فيه مثل المسلم إلا أنه لا يرثه لاختلاف  
الدينين كما لا يرث ابنه فإن أسلم بعد ثم مات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون مالكاً معتقاً  
فعتق المالك جائر وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولد أعتق ولا يكون مالكاً المسلم فلو أعتقه  
لم يجز عتقه فأما مالك معتق يجوز عتقه ولا يكون له ولاؤه فلم أسمع بهذا وهذا خلاف السنة وإذا مال  
أرجل أبداً وأمه تيرات عتقا عليه وإذا مال بعضهما عتق منه ماله ما مال ولم يكن عليه أن يقوم ما عليه لأن  
المالك لم يره وليس له دفعه لأنه ليس له دفع الميراث لأن حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث المولى إلى الأجيال  
الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهب له أو تصدق به عليه أو ملكه بأى ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه وإن  
ملك بعضهم ما غير ميراث كان عليه أن يقوم ما عليه ولو اشتري بعضهم لأنه قد كان له دفع هذا المالك كله  
ولم يكن عليه قبوله ولم يكن ماله إلا بان يشاء فكان اختياره المالك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب  
أو كره ولو أعتق الرجل شقيقه في عبد قرقم عليه فقال عند القيمة أنه أتى أو سارق كلف البيعة فإن  
جاءهم قرقم كذلك وإن أقبله شريكه قرقم كذلك وإن لم يقبله شريكه أحلف فإن حلف قوم برياً من الأباقي  
والسرقه فإن نكل عن البيعة ردونا اليمين على المعتق فإن حلف قوم ناداً بقاسارقاً وإن نكل قومناه صحيحاً

### (باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل بوصية مطلقه ثم أوصى بعد ذلك بوصية أخرى أنفذت  
الوصية معاً وكذلك إن أوصى بالاولى فجعل أنفاً هذا إلى رجل وبالأخرى فجعل أنفاً هذا إلى رجل كانت  
كل واحدة من الوصيتين إلى من جعلها إليه وإن كان قال في الأولى وجعل وصيته وقضاء دينه وتركه إلى

عنه يكرهه في بيعة  
سائر راته أحب  
أن يرم مولا بأربع  
فبعضه ثلثه عليه  
لأنه بين امتنعت ستم  
حتميا وكذلك المصلحة  
بأنسرون (قال)  
وان سافرت بانه فلا  
فهم ياولا نفسة الا  
أن يكرن شو أخصمها  
فيلزمه كل ذلك لها وعلى  
ولي الخسرون أن يطرف  
به على فائه أربا بيه  
بين وإن عمد أن يجتر  
به أثم نان خرج من  
عند واحدة في الليل  
أو أخرجه سلسان  
كان عليه أن يوفيه  
ما بقي من ليلها وليس  
للأماء قسم ولا يعطان  
وإذا طهر الأضرار  
منه بامر أنه أسكنا  
الرجب من نشق به  
وليس له أن يكن  
امراً تسين في بيت الا  
أن تشا آواه منعيا  
من شه ودجنازة أميا  
وأبهم باورادها أحب  
ذلكه

(باب الحال التي يختلف  
فيها حال النساء)

من الجامع من كتاب  
الطلاق ومن أحكام  
القرآن ومن نشوز  
الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة رضي الله عنها إن شئت سبعت

عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن

عليه أن يقيم عندها سبعا واليَّيب ثلاثا ولا يحتسب عليه بها نساؤه اللاتي عنده قبلها وقال ابنس بن مالك للبكر سبع واليَّيب ثلاث (قال) ولا أحب أن يختلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا بتر كان يفعله ولا اجابة دعوة

(القسم للنساء اذا

حضر سفر)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه

الله أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع أحسبه عن الزهري « شيل المزني » عن عبيد الله عن عائشة رضي الله

فلان وقال في الاخرى. مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الاخرى الى الوصي في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه وولاية تركته اليهما معا ولو قال في احدى الوصيتين أوصي بما في هذه الوصية الى فلان وقال في الاخرى أوصي بما في هذه الوصية وولاية من خلف وقضاء دينه الى فلان فهذا مفرد بما أفرد به من قضاء دينه وولاية تركته وما في وصيته ليست في الوصية الاخرى وشربك مع الاخر فيما في الوصية الاخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وللرجل اذا أوصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها أو يبدل منها ما شاء التديبرا وغيره ما لم يت وان كان في وصيته اقرار بدين أو غيره أو عتق بتات فذلك شيء واجب عليه أو جبه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها اليها وما لا يكون رجوعا ولا تغيرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى رجل بعبد بعينه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان أو قد أوصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا ردًا للوصية الاولى وكانت وصيته بلا خرم منها ولو أوصى لرجل بعبد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا ايلاعا على ابطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى لرجل بعبد ثم أوصى بعتقه أو أخذ مال منه وعتقه كان هذا كله ابطالا للوصية به الاول ولو أوصى لرجل بعبد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو وهبه كان هذا كله ابطالا للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أذن له في التجارة أو بعنه تاجرًا الى بلد أو أجره أو علمه كتابًا أو قرأنا أو علمًا أو صناعة أو كساة أو وهبه ما لا أو زوجه لم يكن شيء من هذا رجوعا في الوصية ولو كان الموصي به طعاما فباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطحنها أو دقيقا فخبضه أو خبزته أو حنطة فجعلها سويقا كان هذا كله كنقض الوصية ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا ابطالا للوصية ولو أوصى له بما في البيت بمكيكة حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا ابطالا للوصية وكانت له المكيكة التي أوصى بها له

(تغير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إجملاء قال وللوصي أن يغير من وصيته ما شاء من تديرو غير تديرو لان الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بعوته قال وتجاوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ بحجور عليه وغير بالغ لا نأتمنا نجس عليه ما لم يبلغ رشده فاذا صار الى أن يحول ملكه تغيره لم تمنعه أن يتقرب الى الله تعالى في ماله بما أجازت له السنة من الثلث قال ونقتصر في الوصايا على الثلث والخجة في أن يقتصر بهما على الثلث وفي أن تجوز لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقتصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض اذ مات وصية وأجازها للعبيد وهم غير قرابة وأحب لنا أن يوصى للقرابة (قال الشافعي) واذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله أو شيء مسمى من دنانير أو دراهم أو عرض من العروض وله مال حاضر لا يحتمل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى له بما بينه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقينا ما بقي له وكلما حضر من المال شيء دفعنا الى الورثة ثلثه الى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وان هلك المال الغائب هلك منهم ومن الورثة وان أبطأ عليهم أبطأ عليهم معا وأحسن حال الموصي له أبدا أن يكون كالوارث بما احتملت

الرسمية الثلث وإذا جاز الثلث عنها سقط معه فأما أن يراد أحد بحال أبداً على ما وصى له به قليلاً أو كثيراً فلا إلا أن يتنوع له الورثة فيكون له من أموالهم أرباب من زعم أن رجلاً لمرأوسى رجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعشرة شاة لثلاثة بنات ألف ألف فقال أخير الورثة بين أن يعطوا الموصى له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت أو أجبرهم على درهم من الثلاثة لأنه ثلث ما حضر وأجعل للموصى له ثلث الثلث فيما أب من ماله أليس كان أقرب إلى الحق وأبعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على أن يعطوه من الثلاثة دراهم درهما وإذا لم يجز عنده أن يجبرهم على درهمين يدفعونهم ما من قبل أنه لا يكون له أن تسلم إليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان أن يعطوه قيمة ألف أكرم عليه وأخس في الظلم وإنما أحسن حالات الموصى له أن يستوفى ما وصى له به لا يراد عليه بشيء ولا يدخل عليه النقص فأما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت أعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفى وصيته وكذلك لو وصى له بعبد بهينه ولم يترك الميت غيره إلا ما لا غائباً لماله ثلثه وللورثة الثلثين وكل ما حضر من المال الغائب شيء له ثلث زكاة الموصى له في العبد أبداً حتى يستوفى رقبته أو يجز الثلث فيكون له ما حصل الثلث ولا أبالي ترك الميت داراً أو أرضاً أو غير ذلك لأنه لا مأمون في الدنيا قد تهدم الدار وتحترق وبأى السيل عليها فينفأ أرضها وعمارتها وليس من العدل أن يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللموصى له ثلث تطوعاً من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى الورثة بالثلثين

### (باب وصية الحامل)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي تجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالأمراض التي يكون فيها صاحبها مضنياً أو تجلس بين القوايل فيضربها الطلق فلوأجزت أن توصى حامل مرة ولا توصى أخرى كان لغيري أن يقول إذا ابتدأ الحمل نفى نفسها وتغير عن حال الصحة وتكره الطعام فلا تجز وصيتها في هذه الحال وأجزت وصيتها إذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثيان والنعاس واقهات الطعام ثم يكون أولى أن يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتمل إلا ما قلنا لأن الطلق حادث كالتلف أو ككاشد وجع في الأرض مضى وأخوفه أو لا تجوز وصيتها إذا حلت بحال لأنها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال تجوز هبته وجميع ما صنع في ماله في كل ما لم يجرح فإذا جرح جرحاً يخوفه هذا كالمريض المضى أو أشد خوفاً فلا تجوز مما صنع في ماله إلا الثلث وكذلك الأسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل أو يجرح من قبل أنه قد يمكن أن يجبا

### (صدقة الحى عن الميت)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي أملاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حج يؤدي عنه ومال يتصدق به عنه أو يرضى ودعاء فأما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لفاعله دون الميت وإنما قلنا به إذا دون ما سواه استدلالاً بالسنة في الحج خاصة والعمره مثله قياساً وذلك الواجب دون التطوع ولا يحج أحد عن أحد تطوعاً لأنه عمل على البدن فأما المال فإن الرجل يجب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيره فيجز به أن يؤدي عنه بأمره لأنه إنما يريد بالقرض فيه تأديته إلى أهله لا عمل على البدن فإذا عمل امرؤ عنى على ما فرض في ماله فقد أدى القرض عنى وأما الدعاء فإن الله عز وجل نذب العباد إليه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فإذا جاز أن يدعى للأخ حياً جاز أن يدعى له ميتاً ولحقه إن شاء الله

عنه أنهم ثلاث كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أخرج بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك إذا أراد أن يخرج بالنسيتين أو أكثر أخرج وان خرج واحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقي بقدر مغبته مع التي خرج بها ولو أراد السفر لثلاثة لم يكن له أن ينتقل بواحدة إلا أوفى البواقي مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافراً بقرعة ثم أزمع المقام لتقلته احتسب عليها مقامه بعد الإزماع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاتب فيه وتعاقب

تعالى بركة ذلك مع أن الله عز ذكره واسع لأن يوفي الحي أجره ويدخل على الميت منفعتة وكذلك كلما تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

### (باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية الا الى بالغ مسلم عدل أو امرأة كذلك ولا تجوز الى عبد أجنبي ولا عبد الموصى ولا عبد الموصى له ولا الى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية مسلم الى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية الى من ذكرت أنها لا تجوز اليه قيل لا تعدو الوصية أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلست نرد على رجل وكل عبدا كافرا خائنا لأنه أملك بماله ونجيزه أن يوكل بما يجوز له في ماله ولا يخرج من يديه ما دفع اليه منه ولا نتجمل عليه فيه أمينا ولا أعلم أحد يجيز في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فاذا صار الى أن لا يجيز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية الابن يكون الميت نظر لمن أوصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فأسنده اليه بعد موته فلما خرج من ملك الميت فصار ملكه وارث أو ذودين أو موصى له لا يملكه الميت فاذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز أن يتدنى الحاكم القضاء لهم به لانه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك اليه يعطف عليهم من الثقة بمجوده لبيت أو للموصى لهم فاذا ولي حرا أو حرة عدلين أجرنا ذلك لهما بما وصفت من أن ذلك يصلح على الابتداء لهما كم أن يولي أحدهما فاذا الم يولي من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ عامدا أو مجتهدا على غيره ولا نجيز خطأه على غيره اذا بان ذلك لنا كما نجيز أمر الحاكم فيما احتمل أن يكون صوابا ولا نجيزه فيما بان خطؤه ونجيز أمر المولى فيما صنع نظرا وزده فيما صنع من مال من بلى غير نظر ونجيز قول الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا نجيزه فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها واذا أوصى الرجل الى من تجوز وصيته ثم حدث للموصى اليه حال يخرج منه حد أن يكون كافلا لئلا أسنده اليه أو أمينا عليه أخرجت الوصية من يديه اذا لم يكن أمينا وأضمر اليه اذا كان أمينا ضعيفا عن الكفاية قويا على الأمانة فان ضعف عن الأمانة أخرج بكل حال وكما صار من أبدل مكان وصى الى تعبير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى يبذل مكانه كما يبذل مكان الوصى اذا تعبيرت حاله واذا أوصى الى رجلين فأت أحدهما أو تعبيرت حاله أبدل مكان الميت أو المتغير رجل آخر لان الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر ولو أوصى رجل الى رجل فأت الميت الاول لم يرض الموصى اليه وأوصى بما أوصى به الى رجل لم يكن وصى الوصى وصيا للميت الاول لان الميت الاول لم يرض الموصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أوصيت الى فلان فان حدث به حدث فقد أوصيت الى من أوصى اليه لم يجز ذلك لانه انما أوصى بما لغيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى اليه الوصى الميت فان كان كافيا أمينا ولم يجد آمن منه أو مشكلا في الأمانة ممن يراه أمثل لتركه الميت من ذى قرابة الميت أو مودة له أو قرابة لتركته أو مودة لهم ابتداء توليته بركة الميت وان وجد أكفأ وأملأ ببعض هذه الامور منه ولى الذي يراه أنفع لمن يوليه أمره ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) واذا اختلف الوصيان أو الموليان أو الوصى والمولى معه في المال قسم ما كان منه يقسم بفعل في أيديهم نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه معا واذا أوصى الميت بانكاح نسائه الى رجل فان كان وليهن الذي لا أولى منه زوجهن بولاية النسب أو الولاد دون الوصية جاز وان لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن وفي اجازة تزويج الوصى ابطال الاولياء اذا كان الاولياء أهل النسب ولا يجوز أن يلى غير ذى نسب فان قال قائل يجوز بوصية الميت أن يلى ما كان يلى الميت فالميت لا ولاية له على حي فيكون يلى أحد بولاية الميت اذا مات صارت الولاية لاقرب الناس بالمرؤسة من قبل أبيها بعده أحببت ذلك أو لورثته ولو جاز هذا الوصى الاب جاز الوصى الاخ والمولى ولكن

عليه فاذا رأى من هاد لالة على الخوف من فعل أو قول وعظها فان أبدت نشوزا هجرها فان أقامت عليه ضربها وقد يحتمل تخافون نشوزهن اذا نشزن نفقتم لجاحتهن في النشوز أن يكون لكم جمع العظمة والهجر والضرب وقال عليه السلام لا تضربوا إماء الله قال فأتاه عمر رضى الله عنه فقال يا رسول الله ذر النساء على أرواجهن فأذن في ضربهن فأطاف بال محمد نساء كثير كلهن يشتكين أرواجهن فقال صلى الله عليه وسلم لقد أطاف بال محمد سبعون امرأة كلهن يشتكين أرواجهن فلا تجدون أولئك خياركم ويحتمل أن يكون قوله عليه السلام قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن فجعل لهم الضرب فأخبر أن الاختيار تركه الضرب

### (باب الحكم في الشقاق بين الزوجين)

من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

لا يجوز لرجلي أن قيل قد يוכל أربها الرجل فيزوجها فيجوز قيل نعم ووليها من كان والولاية حينئذ  
للمنحى منها والوكيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فإذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركتي أو قال  
قد أوصيت اليه بمالي أو قال بما خلفت «قال الربيع» أنا أجيب فيها أقول يكون وصيا بالمال ولا يكون  
اليه من النكاح شيء إنما النكاح إلى العصبه الأقرب فالأقرب من المروجة والله تعالى أعلم

(باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الرضى من مال اليتيم كل ما لزم اليتيم من زكاته ماله وخبايته وما لا غنى  
به عنه من كسوته ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده وزوجه وإذا احتاج إلى خادم ومثله بخدم  
اشترى له خادم وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وإن أتل ذلك فأنه يوم ما يؤمره  
بالاحتفاظ بكسوته فإن أتلها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يحبسها في أنفائها ويخفيها ولا بأس  
بأن يأمر أن يكسى أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فإذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه  
وينفق على امرأته إن زوجه وخادم إن كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته إن  
اشترى له ليطأها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جارية تبس للوطء وإن اتسع ماله لانا إنما تعطيه منه  
ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق وليس بامرأة ولا جارية لوطء ضيق إلا أن تسقم أيتها كانت عنده  
حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح أو يتسرى إذا كان ماله محتتملا لذلك وهذا ما لا صلاح له إلا به إن  
كان بأني النساء فإن كان مجبوراً أو حصوراً فأراد جارية يتلذذ بها لم تشتتره وإن أراد جارية للخدمة اشترى  
له فإن أراد أن يتلذذ بها تلذذ بها وإن أراد امرأته لم يزوجه إلا أن هذا ماله منه بد وإذا زوج المولى عليه  
فأكثر طلاقها أحببت أن يتسرى فإن أعتق فالتعتق مردود عليه

(الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين  
وأشهد الله عالم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وكفى به جل ثناؤه شهيدا ثم من سمعه أنه شهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله ويبعثه عليه إن  
شاء الله وأنه يوصي نفسه وجماعته من سمع وصيته بأحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبيه  
صلى الله عليه وسلم ونحريم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره وأن مجاوزته  
ترك رضا الله وترك ما حلف الكتاب والسنة وهما من المحذورات والمحاذقة على أداء فرائض الله عز  
وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوفاً لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت  
من خير محضراً وما عملت من سوء تود لو أن بينهم وبينه أمداً بعيداً وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله فإنه  
لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع وإنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاء فيها  
بما عمل في الدنيا من خير أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه وأن لا يتخال أحد إلا أحدنا حاله الله ممن يفعل  
الخطيئة في الله تبارك وتعالى ويرجي منه فإفادته علم في دين وحسن أدب في الدنيا وأن يعرف المرء زمانه ويرغب  
إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه ويسلك عن الاسراف من قول أو فعل في أمر لا يلزمه  
وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وإن الله تعالى يكفبه مما سواه ولا يكتفي منه شيء غيره وأوصي  
متى حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعده وكفاية  
كل هول دون الجنة برحمة ولم يغير وصيته هذه إن يلى أحد بن محمد بن الواسع الأزرق النظري أمر ثابت  
الخصى الأقرع الذي خلف بمكة فإن كان غير مفسد فيما خلفه محمد بن إدريس فيه أعتقه عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال أمر الله تعالى  
فيما خلفنا الشافعي بينهما  
بالحكمين دل ذلك على  
أن حكمهما غير حكم  
الأزواج فإذا استنبه  
حالا هما فلم يفعل الرجل  
الصلح ولا الفرقة ولا  
المرأة تأدية الحق ولا  
الفدية وصار من القول  
والفعل إلى ما لا يحل  
لهما ولا يحسن وتعدا  
بعث الإمام حكماً من  
أهله وحكماً من أهلها  
مأمورين بضام الزوجين  
وتوكيلهما إياهما بأن  
يجمعاً أو يفرقا إذا رأيا  
ذلك واحتج بقول علي  
ابن أبي طالب رضي الله  
عنه ابغوا حكماً من  
أهله وحكماً من أهلها  
ثم قال للحكمين هل  
تدريان ما عليكم عليكما  
أن تجمعاً أن رأيتما أن  
تجمعاً وأن تفرقا أن  
رأيتما أن تفرقا فقلت  
المرأة رضيت بكتاب الله  
بما على فيه ولي فقال  
الرجل أما الفرقة فلا  
فقال علي كذبت والله  
حتى تقرب بمثل الذي  
أقربت به فدل أن ذلك  
ليس للحاكم إلا برضا  
الزوجين ولو كان ذلك



لبعث بغير رضاها  
 (قال) ولو فوضا مع  
 الخلع والفرقة الى  
 الحكمين الاخذ لكل  
 واحد منهما من صاحبه  
 كان على الحكمين  
 الاجتهاد فيما يراه  
 أنه صلاح لهما بعد  
 معرفة اختلافهما  
 ولو غاب أحد الزوجين  
 ولم يفسخ الوكالة امضى  
 الحكمان رأيهما وأيهما  
 غلب على عقله لم يعض  
 الحكمان بينهما شيئا  
 حتى يفتق ثم يحدث  
 الوكالة وعلى السلطان  
 ان لم يرضيا حكمين أن  
 يأخذ لكل واحد منهما  
 من صاحبه ما يلزم  
 ويؤدب أيهما رأى  
 أدبه ان امتنع بقدر  
 ما يجب عليه (وقال)  
 في كتاب الطلاق  
 من أحكام القرآن  
 ولو قال قائل نجبرهما  
 على الحكمين كان  
 مذهبا (قال المزني)  
 رحمه الله هذا ظاهر  
 الآية والقياس ما قال  
 على رضى الله عنه  
 لان الله تعالى جعل  
 الطلاق للزوج فلا  
 يكون الا لهم (قال  
 الشافعي) رحمه الله

ادريس فان حدث بأحد بن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن ادريس  
 بعد أحد فأنفذ فيه ما جعل الى أحد وأوصى أن جاريته الاندلسية التي تدعى فوز التي ترضع ابنه أبا الحسن  
 ابن محمد بن ادريس اذا استكمل أبو الحسن بن ستين واستغنى عن رضاعها وأما قبل  
 ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى واذا استكمل ستين ورؤى أن الرضاع خير له أرضعته سنة أخرى ثم هي حرة  
 لوجه الله تعالى الا أن يرى أن ترك الرضاع خير له أو يموت فتعتق بأيهما كان ومتى أخرج الى مكة أخرجت  
 معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه ثم هي حرة وان عتقت قبل أن يخرج الى مكة لم تتركه في الخروج  
 الى مكة وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنانير وأن تعطى جاريته سكة السوداء وصية لهما وأن  
 يشتري لهما جارية أو خصى بما بينهما وبين خمسة وعشرين ديناراً أو يدفع اليها عشرين ديناراً وصية لهما  
 فأى واحد من هذا اختارته دفع اليها وان مات ابنها أبو الحسن قبل أن يخرج به الى مكة فهذه الوصية لهما  
 ان شاءتا وان فوز لم تعتق حتى تخرج بأبي الحسن الى مكة جلت وابنها معها مع أبي الحسن وان مات أبو  
 الحسن قبل أن يخرج به الى مكة عتقت فوز وأعطيت ثلاثة دنانير وأوصى أن يقسم ثلث ماله بأربعة  
 وعشرين سهماً فيوقف على دنانير ستمائة من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه  
 ينفق عليها منه وان مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادريس فذلك لهما ومتى فارقت ابنها  
 وولده قطع عنها ما أوصى لهما به وان أقامت فوز مع دنانير بعد ما تعتق فوز ودنانير مقيمة مع ابنها محمد أو ولد  
 محمد بن ادريس وقف على فوز ستمائة من أربعة وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن ادريس ينفق عليها منه  
 ما أقامت معها ومع ولد محمد بن ادريس فان لم تقم فوز قطع عنها وردها على دنانير أم ولد محمد بن ادريس  
 وأوصى لفقره آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدفع لهم سواء  
 فيه صغيرهم وكبيرهم وذكرهم وأبنائهم وأوصى لأحد بن محمد بن الوليد الأزرقي بستمائة أسهم من أربعة

في نسخة السراج البلقيني في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصى) من اختلاف العراقيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً أوصى الى  
 رجل فمات الموصى اليه فأوصى الى آخر فان أبا حنيفة كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعاً بهذا  
 يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى اليه ولا يكون وصياً  
 للاول الا أن يكون الآخر أوصى اليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعاً وقال أبو يوسف بعد لا يكون  
 وصياً للاول الا أن يقول الثاني قد أوصيت اليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) واذا  
 أوصى الرجل الى الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى اليه بماله وولده وصية الذي أوصى اليه الى الرجل  
 آخر فلا يكون الآخر بوصية الاوسط وصياً للاول ويكون وصياً للاوسط الموصى اليه وذلك أن الاول رضى  
 بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذي بعده والوصى أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلاً  
 وكل رجلاً لا بشئ لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذي وكله به مستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى الى  
 الوصى أن لك أن توصي بما أوصيت به اليك الى من رأيت فأوصى الى رجل بتركة نفسه لم يكن وصياً للاول ولا  
 يكون وصياً للاول حتى يقول قد أوصيت اليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصياً له (قال) ولو أن وصياً  
 للامتنان تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فان أبا حنيفة كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن  
 ابراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على  
 السامى الزكاة في أموالهم وان أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة لا يكون على يتيم زكاة حتى  
 يبلغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وهذا يأخذ (قال الشافعي) واذا كان الرجل وصياً  
 بتركة ميت يلى أموالهم كان أحب الى أن يتجرلهم بها واذا كان أحب الى أن يتجرلهم بها لم تكن التجارة =



وَوُاسِئَكَرْخِيَا عَلِي  
شِي أَخْخَدْ مِنْهَا عَلِيَّ أَنْ  
طَلَّقَهَا وَذَامَتْ عَلِيَّ  
ذَلِكَ يَسْتَعِدُّهُ أَخْخَدْ  
وَرَمَاهُ أَخْخَدْ وَكَرَّخَدْ  
أَخْخَدْ

(کتاب المستطیع)

باب الوجه الثاني  
في بيان كيفية  
من اذاع من الكتاب  
والسنة وعرفت

(قَالَ تَتَانِي) رَجَعَهُ  
 اللَّهُ تَعَالَى قَالَ لَهُ  
 تَعَالَى وَلَا يَحْتَمِلُ لَكُمْ  
 أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا  
 آتَيْتُمْ مِنْ شَيْءٍ الْآيَةَ  
 وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى  
 صَلَاةِ الصُّبْحِ فَوَجَدَ  
 حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ عِنْدَ  
 بَابِهِ فَقَالَ مِنْ هُنَا  
 فَقَالَتْ أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ  
 سَهْلٍ لَا أَتَاوَلَا ثَابِتَ  
 فَرُوجِيهَا فَقَالَ جَاءَ  
 ثَابِتٌ قَالَ لَهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ  
 حَبِيبَةُ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ  
 أَنْ تَذْكُرَ فَقَعَتْ حَبِيبَةُ  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْ  
 مَا أَعْطَانِي عَدُوِّي  
 فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
 وَالسَّلَامُ خُذْنِي فَأَخَذَ

[illegible]

== هم اعزدي تعديا واذلم تكن تعديا يمكن ضمانا ان تلف وقد تجر عمر بن الخطاب رضي الله عنه جبال  
يتيم كان يبيع وكانت ثنية تبضع بأموان بنى محمد بن أبي بكر في الخجر وعلم أيتام وتوليهم وتؤدى منها تركا  
وعلى وفي اليتيم ثن يؤدى الزكاة عنه في جميع ماله كجودهم اعن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البائع فيما  
يجب عليهما لا على ولا اليتيم ان يعطى من مال اليتيم ما يلزمه من جنابة فوجتاهما أو نفقة له في صلاحه (قال  
الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل ان  
عندك مال يتيم قد أسرع فيه الزكاة وقد دفعه أو رجل يجرفه (قال الشافعي) إماما قال مضاربة  
وإماما قال بضاعة قال بعض الناس لا زكاة في مال اليتيم تناقض وفي زرعه الزكاة وعليه زكاة انظر تؤدى  
عنه وجنابة التي تلزمه في ماله واحتج بأنه لا صلاح عليه وأنه لو كان سقوط الصلاة عليه تسقط عنه الزكاة  
كان قد غارق قوله انهم أن عليه زكاة انظر وزكاة تزرح وقد ذكر هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن  
وصى ببيت وورثه كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقارا من عقار الميت فإن البايع حصة  
كان يقول في ذلك يبعها أثر على الصغار والكبار وكان ابن أبي نبيلى يقول يجوز على الصغار والكبار اذا  
باع ذلك فيما لا بد منه وقال أبو يوسف يبع على الصغار جائز في كل شئ كان منه بدءا ولم يكن ولا يجوز  
على الكبير في شئ من بيع العقار اذا لم يكن الميت أو وصى بشئ يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)  
ولو أن رجلا مات وأوصى الى رجل وورثه ورثة باعين أهل رشد وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن عليه  
دين فباع الوصي عقارا مما ورثه الميت كان يبع على الكبار باطلا ولا ينظر في بيعه على الصغار فإن كان باع  
عليهم فيما لا صلاح لعائيتهم الا به أو باع عنهم نظرتهم يبع غبطة كل بيعا جازيا وإن لم يبع في واحد من  
الوجيين ولا حر لم يبعهم كان يبعه حر دودا وإذا أمر به اذا كان في يده التناض أن يشتري يبعه العقار الذي  
هو خير ليهم من التناض لم تجزئه أن يبيع العقار الا ببعض ما وصفت من العذر

منها وجلست في أهلها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وجلته ذلك أن  
تكون المرأة المانعة  
ما يجب عليها له  
المقتضية تخرج من  
أن لا تؤدى حقه أو  
كرهية له فتحل الفدية  
للزواج وهذه مخالفة  
للحال التي تشبه فيها  
حال الزوجين خوف  
الشقاق (قال) ولو  
خرج في بعض ما منعه  
من الحق إلى أدبها  
بالضرب أجزت ذلك  
له لان النبي صلى الله

عليه وسلم قد أذن  
لثابت بأخذ الفدية  
من حبيبة وقد نالها  
بضرب ولم يقل لا يأخذ  
منها الا في قبيل عدتها  
كما أمر المطلق غيره  
وروى عن ابن عباس  
أن الخلع ليس بطلاق  
وعن عثمان قال هي  
تطليقة الا أن تكون  
سميت شيئاً (قال  
المرزقي) رحمه الله  
وقطع في باب الكلام  
الذي يقع به الطلاق  
أن الخلع طلاق فلا  
يقع الا بما يقع به  
الطلاق أو ما يشبهه من  
ارادة الطلاق فان

وولادة ولده مما يقدر على ايصاله فقد خرجوا منه وهم قاثون بن محمد بن ادریس قبضا وقضاء دين ان  
كان عليه به او بيع ماراً او بيعه من تركه وغير ذلك من جميع ماله وعليه بمصر وولاية ابنه أبي الحسن  
ما كان بمصر وجميع تركته محمد بن ادریس بمصر من أرض وغيرها وجعل محمد بن ادریس ولده  
بمكة وحيث كانوا إلى عثمان وزينب وفاطمة بنی محمد بن ادریس وولاه ابنه أبي الحسن بن محمد بن ادریس  
من دنائير أم ولده اذا فارقت مصر والقيام بجميع أموال ولده الذين سمي وولادان حدث لمحمد بن ادریس حتى  
يصروا إلى البلوغ والرشد معا ومأولهم حيث كانت الامايلي أو صياؤه بمصر فان ذلك اليهم ما قام به قائم منهم  
فاذا تركه فهو إلى وصيه بمكة وهما أحمد بن محمد بن محمد بن الوليد الأزرق وعبيد الله بن اسمعيل بن مقرئ الصراف  
فان عبيد الله توفي أو لم يقبل وصية محمد بن ادریس فأحمد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد يسأل الله القادر  
على ما يشاء أن يصلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فانه فقير إلى رحته وأن يحبره من النار فان الله  
تعالى غني عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقدده  
ويحبر مصيبتهم من بعده وأن يقبهم معاصيه واثبات ما يقبهمهم والحاجة إلى أحد من خلقه بقدرته والله  
الحمد أمهد محمد بن ادریس الشافعي على نفسه في مرضه أن سلبها الخيام ليس له انما هو لبعض ولده وهو  
مشهود على فان بيع فاما ذلك على وجه النظره فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بثلاثي ولا يدخل في  
ثلاثي ما لا قدر له من ثمار وصداق وحصر من سقط البيت وبقي الطعام البيت وما لا يحتاج اليه مما لا خطر له  
شهد على ذلك

### (باب الولاء والخلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادریس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من  
كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب إلى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب إلى مواليه وقد  
يكون ذأب وله موال فينسب إلى أبيه ومواليه وأولى نسبه أن يسدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا إلى الاخوة  
في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون إليهم مع النسب والاخوة في الدين ليست ينسب انما هو صفة تقع على المرء  
بدخوله في الدين ويخرج منها بخروجه منه والنسب إلى الولاء والآباء اذا ثبت لم ير له المولى من فوق ولا  
من أسفل ولا الأب ولا الولد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل إلى العلم وإلى الجهل وإلى  
الصناعة وإلى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم صنف ثالث  
لا آباء لهم يعرفون ولا ولاد فنسبوا إلى عبودية الله وإلى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلت من هذا في كتاب  
الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أدعوهم  
لأبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقال عز وجل وادعوا  
للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وقال تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه  
وكان في معزل يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين قال سأوى إلى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم  
اليوم من أمر الله الا من رحم وحال بينهما اللوح فكان من المغرقين وقال عز وجل واذكر في الكتاب  
ابراهيم انه كان صدقاً نبياً اذ قال لأبيه يا أبت لم تعبدوا الا ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً وقال تقدرت  
أسماءه لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم  
أو اخوانهم أو عشيقتهم فيز الله عز وجل بينهم بالدين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب  
ليست من الدين في شيء الانساب ثابتة لا تزول والدين شيء يدخلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح  
إلى أبيه وابنه كافر ونسب ابراهيم خليله إلى أبيه وأبوه كافر وقال عز ذكره يا بني آدم لا يفتنكم الشيطان  
فتنسب إلى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بأمر الله عز وجل

الخ بأشبههم من ذواتهم من غير أن ينسب المولى إلى ولائهم وإن كان المولى مؤمناً والمعتقون  
 مشركين (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن عيسى عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن بيع الرءاء وعن شعبة (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا شاذان بن الحسين عن يعقوب  
 عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء ختمه النسب لا يباع ولا يوهب  
 (قال الشافعي) أخبرنا شاذان بن عيسى عن أبي نعيم عن جابر عن عبد الله بن دينار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء ختمه النسب  
 الخلف أقره حيث بعده الله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها  
 أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها نبيكم علي أن ولاهنا لئلا نؤذي الله تعالى عنه قال الولاء ختمه النسب لا يباع ولا يوهب  
 عليه وسلم فقال لا يمتنع ذلك فانما الولاء لمن أعنتي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن  
 أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل  
 عام أو في سنة فاعينيني فقالت ليهاء عائشة أن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت  
 بريرة إلى أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم جالس فقالت اني قد عرضت عليهم ذلك فأبوا إلا أن يكون  
 الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رسولهم خذهم أو اشتري لهم الولاء فان الولاء لمن أعنتي ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الناس حمد الله وأثنى عليه فقال أما بعد فإنا لرجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى  
 ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما  
 الولاء لمن أعنتي (قال الشافعي) في حديث هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم دلائل قد غلبت  
 في بعضها من يذهب مذهبهم من أهل العلم فقال لا بأس ببيع المكاتب بكل حال ولا أراه إلا قد غلبت الكتابة  
 ثابتة فإذا عجز المكاتب فلا بأس أن يبيعه فقال لي قائل بريرة كانت مكاتبته وبيعت وأجاز رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم البيع فقلت له ألا ترى أن بريرة جاءت تستعين في كتابتها وتذهب مسأومة بنفسها لمن  
 يشتريها وترجع بحراً إليها فقال بلى ولكن ما قلت في هذا قلت أن هذا رضاهما بأن تباع قال أجل قلت  
 ودلالة على عجزها وأرضاهما بالهجرة قال أما رضاهما بالهجرة فإذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاها بالهجرة وأما على  
 عجزها فقد تكون غير عاجزة وترضى بالهجرة رجاء تعجيل العتق فقلت له والمكاتب إذا حلت بنجومه فقال قد  
 عجزت لم يسئل عنه غيره وردناه رقيقاً وجعلنا للذي كاتبه يبيعه ويعتق ويرق قال أما هذا فلا يختلف فيه  
 أحسنه إذا عجز رقيقاً قلت ولا يعلم عجزه إلا بأن يقول قد عجزت أو تحل بنجومه فلا يؤدي ولا يعلم مال  
 قال أجل ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال قلت مسألته في أوقية وقد بقيت عليها أواق ورضاها  
 بأن تباع دليل على أن هذا عجز منها على لسانها قال إن هذا الحديث ليحتمل ما وصفت ويحتمل جواز  
 بيع المكاتب قلت أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره ولو احتمل ما وصفت ووصفت كان  
 أولى المعنيين أن يؤخذ به ما لا يختلف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يعجز ولم ينسب إلى  
 العامة أن يعجز معنى حديث ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فبين في كتاب الله  
 عز وجل ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ثم ما لا تمتنع منه العقول من أن المرء إذا كان مالكا لرجل فاعتقه  
 فانتقل حكمه من العبودية إلى الحرية فجازت شهادته وورث وأخذ سهمه في المسلمين وحدودهم وحداه  
 فكانت هذه الحرية إنما تثبت العتق للمالك وكان المالك المسلم إذا أعتق مسلماً ثبت ولاؤه عليه فلم يكن  
 للمالك المعتق أن يرد ولاه فيرد رقيقاً ولا يهبه ولا يبيعه ولا لمعتق ولا لهما لو اجتمعا على ذلك فهذا مثل  
 النسب الذي لا يحول وبين في السنة وما وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحال الاعتق ولا يحتمل معنى  
 غير ذلك فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له إن شاء الله تعالى قال الله عز وجل إنما الصدقات للفقراء  
 والمساكين فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون إلا لمن سمي الله وإن في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما

من عدد الأوتار عدداً  
 فمجرد ما نزل (قال  
 المرنى) رحمه الله وإذا  
 كنت أغرق عن زيار  
 ولا يكربن إلا بزواج  
 والله مستدحج ليس في  
 أسسه على القياس  
 عندي أنه سلاق وما  
 يؤيد ذلك قول  
 الشافعي رحمه الله فإن  
 قيل فإذا كان ذلك طلاقاً  
 فأجعل له الرجعة  
 قيل إنما أخذ من  
 المساقعة عوضاً وكان  
 من مائة عرض شيء  
 خرج من مائة لم يكن  
 له رجعة فيما ملك عليه  
 فكذلك الاختلاعة  
 (قال الشافعي) رحمه  
 الله فإذا حل له أن  
 يأكل ما طابت به نفسا  
 على غير فراق حل له  
 أن يأكل ما طابت به  
 نفسا يأخذها الفراق  
 به (وقال) في كتاب  
 الأملاء على مسائل  
 مالك ولو خلعتا تطليقة  
 بدینار على أن له الرجعة  
 فالطلاق لازم له وله  
 الرجعة والدينار  
 مردود ولا يملكه  
 والرجعة معا ولا أجيز  
 عليه من الطلاق إلا  
 ما أوقعه (قال المرنى)



الثاني) رحمه الله ولا يسمى المختلعة طلاقاً وإن كانت في العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق في العدة واحتج بعض التابعين واحتج الشافعي عليه من التمسك بالاجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكره الله بين الزوجين من اللعان والظهار والابلاء والميراث والعدة فوافاة الزوج فدللت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أهمها ليست بزوجة وإنما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة بخالف النكاح والاثار والقياس ثم قوله في ذلك متناقض فزعم أن قال لها أنت خلية أوبرية أو بنة بنوى الطلاق أنه لا يلحقها طلاقاً وإن قال كل امرأتى طالق لا ينوبها ولا غيرها طالق نساؤه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكيف يطلق غير امرأته

أقول من بعض الناس أن كان التعدد لبنى الآخر فلا بد والآن أول واحد منهم فاجعل الميراث له وكذلك إن كان أمته في القعدة لم يأت في التعدد ولا نفرا دة بقراءة الأم دونهم ومساواة أباؤهم في قرابة الأب فإن كان التعدد لابن أو أخ لأب دون بنى الأب وأداه واجعله لاهل التعدد بالمولى المعق وشكذا منزلة عصبنهم كلهم بعدوا وأوقروا في ميراث الزلاء (قال الشافعي) فإن كانت المعتقة امرأة ورثت من أعتقت وكذبت من أعتق من أعتقت ولا ترث من أعتق أبوها ولا أمها ولا أحد غيرها وغير من أعتق من أعتقت وإن سفلوا ورثت والمرأة المعتقة من أعتقت كما يرث وله الرجل الذي كور دون الأمان فإن انقضت ولدها وولدها الذي كور وإن سفلوا ثم ماتت منى نيا أعتقته ورثه أقرب الناس بها من رجال عصبتها إلا عصبة ولدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه أنه أخبره أن العاصم بن هشام قال وتربى بنين له ثلاثة اثنتان لأم ورجل لعله فيك أحد الذين لأم وتربى ما لا موالى فورثه أخوه الذي لأمه وأبيه ماله وولاه ماله ثم ترك الذي ورث المال وولاه المولى وترى ابنه وأخاه لأبيه فقال ابنه قد أحزمت ما كان أبي أحزمت من المال وولاه المولى وقال أخوه ليس بذلك وإنما أحزمت المال فأما ولأه المولى فلا أرايت لو ترك أخى اليرم ألت أثره أما فاخصمنا إلى عثمان فقضى لأخيه ولأه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر أن أباة أخبره أنه كان جالساً عند أبيان بن عثمان فاخصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له إبراهيم ابن كليب فماتت المرأة وترك ما لا موالى فورثها ابنها وزوجها ثم ماتت ابنتها فقالت ورثته لنا ولأه المولى قد كان ابنها أحزمه وقال الجهنيون ليس كذلك إنما هم موالى صاحبنا فإدامات ولدها فلنا ولأههم ونحن نرثهم فقضى أبيان بن عثمان للجهنيين ولأه المولى (قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى ابن سعيد عن اسمعيل بن أبي حكيم أن عمر بن عبد العزيز أعتق عبد الله نصرانياً فتوفى العبد بعد ما عتق قال اسمعيل فأمرني عمر بن عبد العزيز أن أخذ ماله فأجعله في بيت مال المسلمين (قال الشافعي) وهذا كله تأخذ

### (ميراث الوالد الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ابنين وبنات وموالى هو أعتقهم فمات المولى المعق ورثه ابنه ولم يرثه أحد من بناته فإن مات أحد الابنين وترك ولداً ثم مات أحد الموالى الذين أعتقهم ورثه ابن المعق لصلبه دون بنى أخيه لأن المعق لو مات يوم يموت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن ابنه ثم شكذا ميراث الوالد وولد الوالد أبداً وإن تسفلوا في الموالى أنسب ولد الوالد أبداً إلى المولى المعق يوم يموت المولى المعق فأبهم كان أقرب إليه بأب واحد فأجعل له بجميع ميراث المولى المعق ولو أعتق رجل غلاماً ثم مات المعق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابناً والآخر أربعة بنين والآخر خمسة بنين ثم مات المولى المعق اقتسموا ميراث المولى على عشرة أسهم لابن سهم ولاربعة البنين أربعة أسهم والخمسة خمسة أسهم كما يقتسمون ميراث الجد لو مات يومئذ وهم ورثته لا خلاف في حال ميراث الولاء والمال ولو كان الجد الميت فورثه ثلاثة بنون ثم مات البنون وترك أحدهم ابناً والآخر أربعة بنين والآخر خمسة ثم ظهر للجد مال اقتسم بنو البنين على أنه ورثه ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أبناؤهم فلا ينزفد ميراث أبيه ثلث ميراث الجد وذلك حصه أبيه من ميراث الجد ولاربعة البنين ثلث ميراث الجد أرباعاً بينهم وذلك حصه ميراث أبيهم والخمسة البنين ثلث ميراث الجد أخماساً بينهم وذلك حصه أبيهم من ميراث جدهم ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الولاء فإذا أعتق رجل عبداً فمات المولى

(باب ما يقع وما لا يقع على امرأته) من الطلاق ومن اباحة الطلاق وما سمعت منه لفظاً

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثاً في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطبيقاً ثم تكلم بها بعد انقضاء العدة لم يقع سنة وهي تحل لم يقع بها طلاقاً لأنهم لا يقدحون في ذلك منه فصار في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وإنما صارت عنده بنكاح جسد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلما جاءت سنة وهي تحل تطلقت حتى يتقضى طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخالو قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يريد في هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فقد بطل وحدث غيره فكيف يلزمه وأما أن يريد في غيره ملكي

المعتق وترك أباه وأولاداً ذكوراً فبإثبات المولى المعتق لذكور وولده دون بناته وجده لا يرث الجد مع ولد المعتق شيئاً ما كان فيهم ذكر ولا ولد وولده وإن سفلوا فإن مات المولى المعتق وترك أباه وأخوته لآبائه وأمه وأولاديه فالملك للأب دون الأخوة لأنهم إنما يلقون الميت عند أبيه فأبوه أولى بولاء المولى إذا كانوا أنما يدلون بقرابته فإذا مات المولى المعتق وترك جده وأخوته لآبائه وأمه وأولاديه فاختلاف أصحابنا في ميراث الجد والأخ فذهب من قال الميراث للأخ دون الجد وذلك لأنه يجمعه والميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الأخ وابن ابنة وإن سفلوا لأن الأب يجمعه والمولى المعتق قبل الجد وبهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجد والأخ في ولء المولى بمنزلة لأن الجد يليق المولى المعتق عند أول أب ينتسب إليه فيجمعه والميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينتسب إليه الميت أبو الميت والميت ابنه والجد أبوه فذهب إلى أن يرث الجد والميت المعتق أبهما شرع فيه الجد بالأبوة والابن بولادته ويذهب إلى أنهم سواء ومن قال هذا قال الجد أولى بولء المولى من بني الأخ إذا سوى بينهما وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الأخوة أولى بولء المولى من الجد وبني الأخوة أولى بولء المولى من الجد فعلى هذا الباب كله وقياسه فأما إن مات المولى المعتق وترك جده وعمة ومات المولى المعتق فالملك للجد دون العم لأن العم لا يدلي بقرابة الأبوة الجد فلا شيء له مع من يدلي بقرابته ولو مات رجل وترك عمة وجد أبيه كان القول فيها على قياس من قال الأخوة أولى بولء المولى من الجد أن يكون المال للعم لأنه يليق الميت عند جد يجمعهما قبل الذي ينازعه وكذلك ولد العم وإن سفلوا لأنهم يلقونه عند أبيهم ولا قبل جد أبيه ومن قال الأخ والجد سواء فجد الأب والعم سواء لأن العم يلقاه عند جده وجد أبيه أبوجه (قال الشافعي) فإن كان المنازع لجد الأب ابن العم فجد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الأخ بالقرب من المولى المعتق (قال الشافعي) وإذا مات المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب أو بعيد فالمال لابن العم القريب أو البعيد لأن الأخ من الأم لا يكون عصبة فإن كان الأخ من الأم من عصبة وكان في عصبة من هو أقدم منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبة كان الذي هو أقدم إلى المولى المعتق فإن استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبة وعصبة فالمرث كان له من الأم لأنه ساوى عصبته في النسب وانفرد منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبة بعدوا وأقربوا لا اختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

### (الخلافاً في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال لي بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعقول والأثر على أكثر ما قلت في أصل ولء السائبة وغيره ونحن لا نختلف منه إلا في موضع ثم نقيس عليه غيره فيكون مواضع قلت وما ذلك قال الرجل إذا أسلم على يدي الرجل كان له ولأؤه كما يكون للمعتق قلت أتدفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن المنعم بالمعتق يثبت له الولاء كشبه النسب قال لا قلت والنسب إذا ثبت فأنما الحكم فيه أن الولد مخلوق من الوالد قال نعم قلت فلو أراد الوالد بعد الإقرار بأن المولود منه نفقه وأراد ذلك الولد لم يكن لهما ولو لا واحد منهما ذلك قال نعم قلت فلو أن رجلاً لا أب له رضى أن ينتسب إلى رجل ورضي ذلك الرجل وتصادق بالتراضي بأن ينتسب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم المنسوب إلى المنتسب إليه لم تكن للمنتسب إليه زوجة ولا أمه وطئها بشبهة لم يكن ذلك لهما ولو لا واحد منهما قال نعم قلت لا إنما ينتسب بأمرين أحدهما الفرائض وفي مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفرائض والنطقة بعد الفرائض قال نعم قلت ولا ينتسب بالتراضي إذا تصادقا إذ لم يكن ما ينتسب به قال نعم قلت وثبت له حكم الأحرار وينتقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولاء هو إخراجك لمملوك من الرق بعقل والعقل فعل منك لم يكن لمملوك رده عليك قال نعم قلت ولو رضيت أن تهب ولأه أو تبعه لم يكن

فهذا لا يذهب اليه  
أحد يعقل وليس بشيء  
وأما أن يريد في نكاح  
يحدث فقوله لا طلاق  
قبل النكاح فهذا  
طلاق قبل النكاح  
فتعهم رجل الله

(باب الطلاق قبل  
النكاح) من الاملاء  
على مسائل ابن القاسم  
ومن مسائل شقي  
سمعتهم الفظا

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قال كل امرأة  
أ تزوجها طالق أو  
امرأة بعينها أو لعبد  
ان ملكك فأنت  
حر فتزوج أو ملكك لم  
يلزمه شيء لان الكلام  
الذي له الحكم كان  
وهو غير مالك فبطل  
(قال المرزني) رحمه  
الله ولو قال لامرأة  
لا يملكها أنت طالق  
الساعة لم تطلق فهي  
بعد مدة أبعد فاذا لم  
يعمل القسوى  
فالضعيف أولى أن

(١) قوله ولا من قبل  
أحد الخ كذا في الاصل  
وتحرر العبارة كتبه

مكتبة

ذلك لك قال نعم قلت فاذا كان هذا ثابت فلا يزول بما وصفت من متقدم العتق والفراس والنطفة وما  
وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أفترى أن المعنى الذي اجتمعنا عليه في تثبيت النسب والولاء  
لا ينتقل وان رضى النسب والمنسب اليه والمولى المعتق والمولى المعتق لم يجزله ولا لهما بتراضيهما قال  
نعم هكذا السنة والائثر واجماع الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت له في  
واحد مما وصفت ووصفنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بين عندى واثقه تعالى أعلم قال فاهو قلت ان الله  
عز وجل أثبت للولد والوالد الحقوق في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي تثبت لكل واحد منهما على صاحبه  
تثبت للوالد على ولد الولد وللوالد من الام على والدى الوالد الحقوق في الموارث وولاء المولى وعقل الجنائيات  
وولاية النكاح وغير ذلك فلو ترك الوالد والولد حقهما من ذلك ومما يثبت لانفسهما لم يكن لهما تركه لآبائهما  
أو آبائهما أو عصبتهم ولو جاز لابن أن يبطل حقه عن الاب في ولاية الصلاة عليه لومات والقيام بدمه لوقتل  
والعقل عنه لو جنى لم يجزله أن يبطل ذلك لآبائه ولا آبائهم ولا اخوته ولا عصبتهم لانه قد ثبت لآبائه  
وأبائهم وعصبتهم حقوق على الولد لا يجوز للوالد ان ينهيه بعد ثبوتها ومثل هذه الحال الولد فلما كان هذا  
هكذا لم يجز أن يثبت رجل على آبائه وأبائهم وعصبتهم نسب من قد علم أنه لم يولد فيدخل عليهم ما ليس له  
(١) ولا من قبل أحد من المسلمين ميراث من نسب اليه الى من نسب له والمولى المعتق كالمولود فيما يثبت له من  
عقل جنائيه ويثبت عليه من أن يكون موروثا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينتسب الى ولا رجل لم يعتقه  
لان الذي يثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وآبائه وعصبتهم ولا ينهم فلا يجوز له أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم  
من عقل وغيره بأمر لا يثبت ولا لهم بأمر لم يثبت فقال هذا كما وصفت ان شاء الله تعالى قلت فلم جاز لك أن  
توافقه في معنى وتخالفه في معنى وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على  
الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكما قلت لولا شيء أراك أغفلته واجتهدت فيه فاقه قلت وما ذلك  
قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت له ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث قال لانه  
خالف غيره من حديثك الذي هو أثبت منه قلت لو خالفك ما هو أثبت منه لم تثبت وكان علينا أن تثبت  
الثابت ونرد الأضعف قال أفأرأيت لو كان نابتا يخالف حديثنا حديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
الولاء فقلت لو ثبت لاحتمل خلافها وأن لا يخالفها لا نجد توجيه الحديثين معا لو ثبت وما وجدنا له من  
الأحاديث توجيهها استعماله مع غيره قال فكيف كان يكون القول فيه لو كان نابتا قلت يقال الولاء أعلن  
أعتق لا ينتقل عنه أبدا ولو نقله عن نفسه ويوجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلم الولاء أعلن أعتق على  
الاخبار عن شرط الولاء فيمن باع فأعتقه غيره أو الولاء الذي أعتق اذا كان معتقا لا على العام  
أن الولاء لا يكون الماعتق اذ جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غير معتق ممن أسلم على يديه قال  
هذا القول المنصف غاية النصفة فلم تثبت هذا الحديث فتقول به هذا قلت لأنه عن رجل مجتهول ومنقطع  
ونحن وأنت لا تثبت حديث المجتهولين ولا المنقطع من الحديث قال فهو لي بينك أنه يخالف القياس  
اذا لم يتقدم عتق قلت نعم وذلك ان شاء الله تعالى بما وصفتنا من تثبيت الحق له وعليه بثبوت العتق وأنه  
اذا كان يثبت بثبوت العتق لم يجز أن يثبت بخلافه قال فان قلت يثبت على المولى بالاسلام لانه أعظم  
من العتق فاذا أسلم على يديه فكأنما أعتقه قلت فإنا نقول في مملوك كافر ذمي اغيرك أسلم على يدك  
أ يكون اسلامه ثابتا قال نعم قلت أف يكون ولأوهك أم يباع على سيده ويكون رقيقا لمن اشتراه قال بل  
يباع ويكون رقيقا لمن اشتراه قلت فليست أراك جعلت الاسلام عتقا ولو كان الاسلام يكون عتقا كان  
للعبد الذي أن يعتق نفسه ولو كان كذلك كان الذي الحر الذي قلت هذا فيه حرا وكان اسلامه غير اعتاق  
من أسلم على يديه لانه ان كان مملوكا للمسلمين فإلهم عندنا وعندك أن يسترقوه ولا يخرج بالاسلام من أيديهم  
وان قلت كان مملوكا لادميين فينبغي أن يباع ويدفع ثمنه اليهم قال ليس بمملوك للادميين وكيف يكون مملوكا



لا يعمل (قال المزني)  
رحمه الله وأجعو الله  
لا سبيل الى طلاق من  
من لم يملك السنة المجمع  
عليها فهي من أن  
تطلق ببدعة أو على  
صفة أبعد

(باب مخاطبة المرأة  
بما يلزمها من الخلع وما  
لا يلزمها) من النكاح  
والطلاق املاء على  
مسائل مالك وابن  
القاسم

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قال له امرأته  
ان طلقيني ثلاثا فقلت  
على مائة درهم فهو  
كقول الرجل بعني  
ثوبك هذا بمائة درهم  
فان طلقها ثلاثا فسله  
المائة ولو قالت له  
اخلعني أو بتي أو أبني  
أو أبرأ مني أو بارئني  
ولك على ألف درهم وهي  
تريد الطلاق وطلقها  
فله ما سمت له ولو قالت  
اخلعني على ألف كانت  
له ألف ما لم يتناكرا  
فان قالت على ألف  
ضمنها لك غيري أو على  
ألف فلس وأنكسر  
تحالفا وكان له عليها  
مهر مثلها ولو قالت له

لهم وهو يوارثهم وتجاوز شهادته ولا للمسلمين بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالعتق قال بالخبر قلت  
لو ثبت قلت بانه معلل ان شاء الله تعالى وقلت له وكيف قلت في الذي لا ولاء له ولم يسلم على يدي رجل يوالي من  
شاء قال قياسا ان عمر قال في المنبذ هو حر ولك ولاؤه قلت أفرايت المنبذ اذا بلغ أن يكون له أن ينتقل بولائه  
قال فان قلت لا لان الوالي عقد الولاء عليه قلت أف يكون للوالي أن يعقد عليه ما لم يسبق به حرية ولم يعقد  
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب متقدم يكون به لاحد  
المتنازعين على الآخر حق أو يكون صغيرا يبيع عليه الحاكم فيما لا بد له منه وما يصلحه وان كان كما  
وصفت أفثبت الولاء بحكم الوالي للقط فقلت الموالى عليه قلت فاذا والى فأثبت عليه الولاء ولا تجعل له  
أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فأنت تقول ينتقل بولائه قال فان قلت ذلك في اللقيط قلت فقد زعمت  
أن للحكم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقيط ولا للموالى أن ينتقل وان لم يعقل عنه قلت  
فهما يفترقان قال وأين افتراقهما قلت اللقيط لم يرض شيئا وانما ألزمه الحكم بلارضاه قال ولكن  
بنعمة من الملتقط عليه قلت فان أنعم على غير لقيط أكثر من النعمة على اللقيط فأنت قد من قتل وغرق  
وحرق وسجن وأعطاه مالا يكون لاحد منهم ذولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالى لا يثبت عليه الولاء  
الابرضاه فهو مخالف للقيط الذي يثبت به بغير رضاه فكيف قسته عليه قال ولاي شيء خالفتم حديث عمر  
قلنا وليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث ثابت معروف أن ميمونة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت ولاعني يسار لابن عباس فقد أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاء فكيف  
تركته قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا فيجوز أن يكون نهيه  
على غير التحريم قال هو على التحريم وان احتمل غيره قلت فان قال لك قائل لا يجهل ابن عباس وميمونة  
كيف وجه نهيه قال قدي ذهب عنهما الحديث رأسا فنقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم  
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في اللقيط فلم ترها تزم غيرك كالمزمتك جئت في أن الحديث عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قدي عزب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا يحال الى باطن ولا خاص لا يخبر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الجملة وفي بعض الامردون بعض قال  
قد شركنا في هذا بعض أصحابك قلت أفحدث ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم تحمد وفيما نرى  
الحجة في غيره فقال لمن حضرنا من المجازين أ كما قال صاحبكم في أن لا ولاء الا لمن أعتق فقالوا نعم وبذلك  
جاءت السنة قال فان منكم من يخالف في السائبة والذي يعتق المسلم قالوا نعم قال فيكلمه بعضكم أو  
أبوي كلامه لكم قالوا افعل فان قصرت تكلمنا قال فأنا أتكلم عن أصحابك في ولاء السائبة ما تقول  
في ولاء السائبة وميراثه اذالم يكن له وارث الا من سيبه فقلت ولاؤه لمن سيبه وميراثه له قال في الحجة  
في ذلك قلت الحجة البينة أعتق المسيب للمسيب قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الولاء لمن أعتق وجعل المسلمون ميراث المعتق لمن أعتقه اذالم يكن دونه من يحببه بأصل فريضة قال فهل  
من حجة غير هذه قلت ما أحسب أحدا سلك طريق النصفه يريد وراء حجة قال بلى وقلت له قال الله  
تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من  
أرضي من أهل العلم يزعم أن الرجل كان يعتق عبده في الجاهلية سائبة فيقول لأثرته ويفعل في الوصيلة من  
الابل والحمام أن لا يركب فقال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام على معنى  
ما علمتم فأبطل شر وطهم فيها وقضى أن الولاء لمن أعتق ورد الحسرة والوصيلة والحام الى ملك ما ملكها  
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على البهائم قال فهل تأول أحد السائبة على بعض البهائم  
قلت نعم وهذا أشبه القولين بما يعرف أهل العلم والسنة قال أفرايت قولك قد أعتقت سائبة أليس  
خلاف قولك قد أعتقت قلت أما في قولك أعتقت فلا وأما في زيادة سائبة فنعم قال فهما كلمتان خرجتا



معافنا أعتقه على شرط قلت أو ما أعتقت بريرة على شرط أن الولاء للبائعين فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولاء لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمبتاع المعتق وانما انعقد البيع عليه لان الولاء لمن أعتق ورده الى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغيره من الأدميين قال فان قلت فله الولاء ولا يرثه قلت ففعل اذا الولاء للمعتق المشروط عليه أن الولاء لغيره ولا يرثه قال لا يجوز أن أثبت له الولاء وأمنعه الميراث وديناهما واحد (قال الشافعي) وقلت له أرايت الرجل يملك أباؤه ويتسرى الجارية ويموت لمن ولاء هذين قال لمن عتقك عليه وفعله قلت أفرأيت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ولم يعتق واحدا من هذين هذا ورث أباؤه فاعتقه وان كره وهذا ورثت جاريته ولم يعتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون لواحد من هذين ولاء لان كلهم ما غير معتق هل يجتنب وجبتك عليه الا أنه اذا زال عنه الرق سبب من يحكم له بالملك كان له ولاءه قال لا وكفى بهذا حجة منك وهذا في معاني المعتقين قلت فالمعتق سائبة هو المعتق وهذا أكثر من الذي في معاني المعتقين قال فان القوم يذكرون أحاديث قلت فاذكرها قال ذكر وأن حاطب بن أبي بلتعة أعتق سائبة قلت ونحن نقول ان أعتق رجل سائبة فهو حر وولأوله قال فيذكر عن عمر وعثمان ما وافق قولهم وبذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فأصابه غلام من بني مخزوم فقضى عمر عليهم بعقله فقال أبو المقضي عليه لو أصاب ابني قال اذا لا يكون له شيء قال فهو اذا مثل الأرقم قال عمر فهو اذا مثل الأرقم فقلت له هذا اذا ثبت بقولنا أشبه قال ومن أين قلت لانه لو رأى ولاءه للمسلمين رأى عليهم عقله ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه فلما كانوا لا يعرفون لم يرفيه عقلا حتى يعرف مواليه ولو كان على ما تأولوا وكان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا يخالفونه قال وأين قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين ونحن نروى عن عمر وغيره مثل معنى قولنا قال فاذكره قلت أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن الرقع أعتق أهل بيت سواثب فأقرب ميراثهم فقال عمر بن الخطاب أعطوه ورثة طارق فأبوا أن يأخذوا فقال عمر فاجعلوه في مثلهم من الناس قال فحديث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمعهم من آل طارق وان لم يسمعه منهم فحديث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا سفيان عن سليمان بن مهران عن ابراهيم النخعي أن رجلا أعتق سائبة فأت فقال عبد الله هؤلك قال لا أريد قال فضعه اذا في بيت المال فان له وارثا كثيرا (قال الشافعي) أخبرنا سفيان قال أخبرني أبو طوالة عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى أبي حذيفة لا مراء من الانصار يقال لها عمر بنت يعار أعتق سائبة فقتل يوم اليمامة فأقرب بكر ميراثه فقال أعطوه عمره فأبى تقبله قال قد اختلفت فيه الاحاديث قلت فما كنا نحتاج اليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق واذا اختلفت فالذي يلزم ما أن نصير الى أقربهما من السنة وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا انما أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد أعتقتك عن نفسي سائبة لا عن غيري وأشهد بهذا القول قل العتق ومعه فقال أردت أن يكمل أجري بأن لا يرجع الى ولأوه قال فان قالوا فاذا قال هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب محال يقول أعتقتك عن نفسي ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا قول غير مستقيم قلت أرايت لو كان أخرجه من ملكه الى المسلمين أكان له أن يعتقه ولم يأمره بعتقه ولو فعل لكان عتقه باطلا اذا أعتق ما أخرجه من ملكه الى غيره بغير أمره فان قال انما أجرته لانه ما لم يعتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق قال فما جئتكم عليهم في الذي يسلم عبده فاعتقه قلت مثل أول جتي في السائبة أنه لا يعبد وأن يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء لمن أعتق أو يكون اذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

طلقتني ولك على ألف درهم فقال أنت طالق على الألف ان شئت فلما المشيئة وقت الخيار وان أعطته اياها في وقت الخيار رزقه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غاب حتى مضى وقت الخيار أو أبطأت هي بالألف ولو قال أنت طالق ان اعطيني ألف درهم فأعطته اياها زائدة فعليه طلقة لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته اياها ردية فان كانت فضة يقع عليها اسم دراهم طلقت وكان عليها بدلها فان لم يقع عليها اسم دراهم لم تطلق ولو قال متى ما أعطيتني ألفا فأنت طالق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولها اذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا ولك ألف درهم فطلقها واحدة فله ثلث الألف وان طلقها ثلاثا فله الألف ولو لم يكن سبق عليها الا طلقة فطلقها واحدة كانت له الألف

بل هو معتق والعق جائر قلت فما أعلم بقيت المسئلة موضعا قال بلى لومات العبد لم يرته المعتق قلت  
وما منع الميراث انما منع الميراث الذي منعه الورثة ايضا غير المعتق باختلاف الدينين وكذلك منعه وارثه  
بالنسب باختلاف الولاء والنسب قال أفيجوز أن يثبت له عليه ولا وهو لا يرثه قلت نعم كما يجوز أن  
يثبت له على أبيه أبوة وهو لا يرثه إذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال ان الذي إذا أعتق العبد المسلم  
وللذي ولد مسلمون كان الولاء لعنبيه المسلمين ولا يكون للذي أعتقه لئن لم يكن للعق والمعتق لهم من بنيه  
أبعد أن يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال ترعهم أن رجال لو كان له ولد مسلمون وهو كافر  
فمات أحد هم ورثته اخوته المسلمون ولم يرثه أبوه وبه ورثوه قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف  
قلت أرايت أبوة زالت عن الميت باختلاف دينهما قال لا هو أبوه بحاله قلت وان أسلم قبل أن يموت  
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم تغفل في المولى هذا القول  
فتقول مولاه من أعتقه ولا يرثه ما اختلف ديناهما فإذا أسلم المعتق ورثته ان مات بعد اسلامه قال فانهم  
يقولون اذا أعتقه الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم أعتقه  
قال فبأي شيء يرثونه قلت ليسوا بآبائهم ولكن ميراثهم لانه لا مال له بعينه قال وما ذلك على ما تقول  
فان الذي يعرف أنهم لا يأخذونه الاميرانا قلت أفيجوز أن يرثوا كافرين قال لا قلت أفرأيت الذي  
لومات ولا وارث له من أهل دينه لمن ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لأنه ميراث قال نعم قلت  
ولذلك من لا ولاؤه من لقيط ومسلم لا ولاؤه أو ولاؤه لكافرا لا قرابة له من المسلمين وذكر ما ذكرت في أول  
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أحببنا من خالفك في معنى آخر فقال لو أن مسلما أعتق  
نصرانيا فمات النصراني ورثته وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت  
أوجود ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث يحتمله قلت أفرأيت ان عارضنا وابعاهم غيرنا فقال  
فانما معنى الحديث في الولاء قال ليس ذلك له قلت ولم لأن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه  
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قلت ليس كل المسلمين يقولونه في النسب ففهم من  
يورث المسلم الكافر كما يجيزه الشكاح اليه ولا يورث الكافر المسلم قال فحديث النبي صلى الله عليه وسلم  
بجمله قلت أجل في جميع الكفار والجنة على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالحجة على من قاله  
في الولاء قلت فانهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز قضى به فقلت قد أخبرتك أن ميمونة وهبت ولا عني  
يسار لابن عباس فانهم قلت اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهو على جملة ولم يحمله  
ما احتمل الابدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تغفل هذا في المسلم يعق  
النصراني مع أن الذي روي بنان عن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولى له نصراني في بيت المال وهذا  
أثبت الحديث عنه وأولاهما به عندنا والله تعالى أعلم والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد روي عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد يحتمل أن  
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز تركه شيء وان كان له قلت نعم وأظهر معانيه عندنا أنه ليس له أن يرث  
كافرا وأنه اذا منع الميراث للولد والوالد والزوج بالكفر كان ميراث المولى أولى أن ينعنه لان المولى أبعد  
من ذي النسب قال فما جئت على أحد ان خالفك في الرجل يعق عبده عن الرجل بغير أمره فقال  
الولاء للمعتق عنه دون المعتق لبعده لانه عقد العتق عنه قلت أصل حجتى عليك ما وصفت من أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق وهذا معتق قال فقد زعمت أنه ان أعتق عبده عنه بأمره كان  
الولاء لأمر المعتق عنه عبده وهذا معتق عنه قلت نعم من قبل أنه اذا أعتق عنه بأمره فانما ملكه عبده  
وأعتقه عنه بعد ما ملكه قال أفقبضه المالك المعتق عنه قلت اذا أعتقه عنه بأمره فعتقه أكثر من قبضه  
هو لو قبضه قال ومن أين قلت اذا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعق عبدا نفسه فأعتقه فجاز بأنه وليل له

لانها قامت مقام  
الثلاث في أنها تحرمها  
حتى تنكح زوجها غيره  
(قال المزني) رحمه  
الله وقياس قوله  
ما حرّمها الا الاوليان  
مع الثالثة كما يسكره  
في قوله الا القسطن  
مع الثالث وكالم يعم  
الاعور المفقوة عينه  
الباقية الا الفقه الاول  
مع الفقه الآخر وانه  
ليس على الفقيه  
الاخير عنده الانصف  
الدية فكذلك يلزمه  
أن يقول لم يحرمها  
عليه حتى تنكح زوجها  
غيره الا الاوليان مع  
الثالثة فليس عليها  
الا ثلث الا ان يطلقها  
الثالثة في معنى قوله  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قالت له طلقني  
واحدة بألف فطلقها  
ثلاثا كان له الاثالث  
وكان متطوعا بالاثنتين  
ولو بقيت له عليها طلاقه  
فقلت طلقني ثلاثا  
بألف واحدة أحرم بها  
عليك واثنتين ان  
تنكحتي بعد زوج فله  
مهر مثلها اذا طلقها  
كما قالت ولو خلعها  
على أن تكفل ولده

ماضى الا امر فيه مالم يرجع في وكالته وجاز للرجل ان يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد  
تفرقيهما عن المقام الذي تبايعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق لانه مالك جازا اذا ملكه سيد العبد عنده ان  
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بأمره قال والولاء الا امر قلت نعم لانه مالك معتق قال ومن امن يكون معتقا  
وانما أعتق عنه غيره بأمره قلت اذا امر بالعتق رجلا فأعتق عنه فهو وكيل له جائز العتق وهو المعتق اذا  
وكل ونفذ العتق بأمره قال فكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير أمره العتق جائز قلت نعم  
لانه أعتق ماعلك قال أرايت قوله هو حر عن فلان ألهمذا معنى قلت أما معنى له حكم برده العتق أو ينتقل  
به الولاء فلا قال فما الحجة في هذا سوى ما ذكرت أرايت لو قال اذا أعتقه عنه بغير أمره فقبل العتق كان له  
الولاء قلت اذا يلزمه فيه العلة التي لا ترضى أن نقوله قال وما هو قلت يقال له هل يكون العتق الى مالك  
قال يقول لا قلنا في مالك قال حين قبل قلت أفرأيت حين قبل أقبل حرا ومملوكا قال فأقول بل  
قبل حرا قلنا أفتعتق حرا أو يملكه قال فأقول بل حين فعل علما أنه كان مالا كالحين وهبه له قلت أفرأيت  
ان قال لك قد قبلت وأبطلت عتقك أي يكون العبد المعتق مملوكا قال وكيف يكون مملوكا له قلت نعم  
باعتقائه اياه عنه مملوكا له قبل العتق واذا ملكته عتقك ثم أعتقته أنت جاز تملكك اياه وبطل عنه عتقك  
اذا لم أحدث له عتقا ولم أمره بتحديثه قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ بين ما يملكه اياه الا بعد  
خروجه من الرق وما أخرجه من الرق غيره فالولاء له كما قلت وهذا قول قد قاله غيره من اصحابنا أفتوضعه  
لي بشئ قلت نعم أرايت لو أعتقت عبداً ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره وولاءه الا أن لك قال فلا  
يكون لي أجره ولا ولأؤه وانما يقع الاجر والولاء يوم أعتقت فلما أعتقت عن نفسك لم ينتقل الى أجره كما  
لا ينتقل أجر عتقك غير هذا الى (قال الشافعي) وقلت له الولاء لا يملكه الا من أعتق ولا يكون لمن أعتق  
اخرجه من ملكه الى غيره وهو غير الأموال المملوكة التي يحولها الناس من أموالهم الى أموال من سواها  
قال نعم قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا

### (الوديعة) (١)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع  
سفر فلم يثق بأحد يجعلها عنده فاسفر بها برأ وبجر فهلكت ضمن وكذلك لو أراد سفره فجعل الوديعة  
في بيت مال المسلمين فهلكت ضمن وكذلك ان دفنها ولم يعلم بها أحداً يأمته على ماله فهلكت ضمن وكذلك  
ان دفنها ولم يخلف في منزله أحد يحفظه فهلكت ضمن واذا أودع الرجل الوديعة فتعدى فيها فلم تهلك حتى  
أخذها وردها في موضعها فهلكت ضمن من قبل أنه قد خرج من حد الامانة الى أن كان متعدياً باصناف  
للمال بكل حال حتى يحدث له المستودع أمانة مستقبله وكذلك لو تكرار دابة الى بلد فتعدى بها ذاهباً  
جائياً ثم ردها سالمة الى الموضع الذي له في الكراء فهلكت من قبل أن يدفعها كان لها ضمان من قبل أنه صار  
متعدياً ومن صار متعدياً لم يبرأ حتى يدفع الى من تعدى عليه ماله وكذلك لو سرق دابة لرجل من حرها ثم  
ردها الى حرها فهلكت ضمن ولا يبرأ من ضمن الا بدفع ما ضمن الى مالكه ولو أودعه عشرة دراهم فتعدى  
منها في درهم فأخرجه فانفق ثم أخذه فرد به بعينه ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا يضمن التسعة لانه  
تعدى بالدرهم ولم يتعد بالتسعة وكذلك ان كان ثوباً فلبسه ثم رده بعينه ضمنه (قال الربيع) قول الشافعي ان  
كان الدرهم الذي أخذه ثم وضع (٢) غيره معروفاً من الدراهم ولم يضمن التسعة وان كان لا يتعد  
ضمن العشرة (قال الشافعي) واذا أودع الرجل الرجل الدابة فأمره بسقيها وعلفها فأمر بذلك من بسقى  
دوابه وعلفها فتلقت من غير جناية لم يضمن وان كان سقى دوابه في داره فبعث بها خارجاً من داره ضمن قال  
واذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره بسقيها ولا علفها ولم ينهه فبعثها المستودع مدة اذا أتت على مثلها

عشر سنين فجاز ان  
استراطا اذا مضى  
الحولان نفقته بعدهما  
في كل شهر كذا فقها  
وكذا زيتا فان كفى  
والارجعت عليه بما  
يكفيه وان ما ترجع  
عليها بما بقي ولو قال  
أمره ببيدك فطلق  
نفسك ان ضمنت لي  
ألف درهم ففهمته في  
وقت ان خيار لزمها ولا  
يلزمها في غير وقت  
الخيار كالأول جعل  
أمرها اليها لم يجز الا  
في وقت الخيار ولو قال  
ان أعطيني عبداً  
فأنت طالق فأعطته أى  
عبداً ما كان فهي طالق  
ولا يملك العبد وانما  
يقع في هذا الموضع  
بما يقع به الخلف

(١) هذه الترجمة وكذا  
التراجم التي تليها في  
قسم النى والغنمة وما  
يتعلق به من الكلام  
على الأنفال قد ذكرت  
في هذا الموضع من  
نسخة السراج البلقيني  
فأثبتنا هنا تبعالها  
(٢) قوله غيره لعله  
عينه فانه السابق قبله  
تأمل كتبه معجبه

ولم تأكل ولم تشرب فتلقت فهو ضامن وان كانت تلتفت في مدة قد تقسم الدواب في مثلها ولا تلتفت  
فتلفت لم يضمن من تركها واذا دفع اليه الدابة وأمره أن يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها  
فقطعت ضمن ولو أمره أن يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها  
ولو أمره أن يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها  
من التبن ما يعم فيقتل ويجمع عليها من الحديد ما يلهد فيقتل ويرم فيقتل ولو أمره أن يكرهها من يكرهها من يكرهها  
بسرجه فأكراهها من يكرهها بالسرجه فقطعت ضمن لان معروفا أن السرج أوفى لها وان كان يعرف أنه  
ليس بأوفى لها لم يضمن لانه زادها خفة ولو كانت دابة ضئيلة فأكراهها من يعلم أنها لا تطيق حمله ضمن لانه اذا  
سلطه على أن يكرهها فاعاها بسلطة على أن يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها  
يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها من يكرهها  
أخف أو مثل السرج لم يضمن (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فأراد المستودع السفر  
فان كان المستودع حاضرا أو وكيل له لم يكن له أن يسافر حتى يردّها اليه أو الى وكيله أو يأذنه أن يودعها  
من رأى فان فعل فأودعها من شاء فهلكت ضمن اذا لم يأذنه وان كان غائبا فأودعها من يودعها من يودعها من يودعها  
يكون أمينا على ذلك فهلكت لم يضمن فان أودعها من يودعها من يودعها من يودعها من يودعها من يودعها من يودعها من يودعها  
كان المودع من أهلها أو من غيرهم أو حرا أو عبدا أو ذكرا أو أنثى لانه يجوز له أن يستهلك ماله ولا يجوز له  
أن يستهلك مال غيره ويجوز له أن يوكّل بماله غير أمين ولا يجوز له أن يوكّل بأمانته غير أمين وهكذا لو مات  
المستودع فأوصى الى رجل بماله والوديعة أو الوديعة دون ماله فهلكت فان كان الموصى الى بالوديعة أمينا  
لم يضمن الميت وان كان غير أمين ضمن ولو استودعه اباها في قرية أهله فانتقل الى قرية غير أهله أو في عمران  
من القرية فانتقل الى خراب من القرية وهلكت ضمن في الحالب ولو استودعه اباها في خراب فانتقل الى  
عمارة أو في خوف فانتقل الى موضع آمن لم يكن ضامنا لانه زاده خيرا ولو كان شرط عليه أن لا يخرجها  
من هذا الموضع فتعدى فأخرجها من غير ضرورة فهلكت ضمن فان كانت ضرورة فأخرجها الى موضع  
أخر من الموضع الذي كانت فيه لم يضمن وذلك مثل النار تغشاها والسيل ولو اختلعا في السيل أو النار  
فقال المستودع لم يكن سبيل ولا نار وقال المستودع قد كان فان كان يعلم أنه قد كان في تلك الناحية ذلك  
بعين ترى أو أثر يدل فالقول قول المستودع وان لم يكن فالقول قول المستودع ومتى ما قلت لواحد منهما  
القول قوله فعليه البين ان شاء الذي يخالفه أحلفه (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فاختلعا  
فقال المستودع دفعتها اليك وقال المستودع لم تدفعها فالقول قول المستودع ولو كانت المسئلة بحالها غير  
أن المستودع قال أمرتني أن أدفعها الى فلان فدفعها وقال المستودع لم أمرك فالقول قول المستودع  
وعلى المستودع البينة وانما فرقنا بينهما أن المدفوع اليه غير المستودع وقد قال الله عز وجل فان أمن  
بعضكم بعضا فليؤدّ الذي أؤتمن أمانته فالاول انما ادعى دفعها الى من ائتمنه والثاني انما ادعى دفعها الى غير  
المستودع بأمره فلما أنكر أنه أمره أغرم له لان المدفوع اليه غير الدافع وقد قال الله عز وجل فان أنستم  
منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وقال عراسمه فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وذلك أن ولي اليتيم  
انما هو وصى أبيه أو وصى وصاه الحاكم ليس أن اليتيم استودعه فلما بلغ اليتيم أن يكون له أمر في نفسه  
وقال لم أرض أمانة هذا ولم أستودعه فيكون القول قول المستودع كان على المستودع أن يشهد عليه ان  
أراد أن يبرأ وكذلك الوصي فاذا أقر المدفوع اليه أنه قد قبض بأمر المستودع فان كانت الوديعة قائمة ردها  
وان كان استهلكها ردها قيمتها فان قال هلكت بغير استهلاك ولا تعدّ فالقول قوله ولا يضمن من قبل أن  
الدافع اليه بعد انما دفع اليه بقول رب الوديعة قال واذا استودع الرجل الرجل المال في خريطة فحولها  
الى غيرها فان كانت التي حولها اليها حرا كالتى حولها منها لا يضمن وان كانت لا تكون حرا ضمن ان

(قال المرنزي) رجه  
الله ليس هذا قياس  
قوله لان هذا في معنى  
العوض وقد قال في  
هذا الباب متى أو  
متى ما أعطيتني ألف  
درهم فأنت طالق  
فذلك لها وليس له أن  
يمنع من أخذها ولا  
لها أن ترجع ان  
أعطته فيها والعبد  
والدرهم عندي سواء  
غير أن العبد مجهول  
فيكون له عليها مهر  
مثلها وقد قال لوقال  
لها ان أعطيتني شاة  
ميتة أو خنزيرا أو زق  
خرفأنت طالق ففعلت  
طلقت ويرجع عليها  
بمهر مثلها ولو خلعها  
بعبد بعينه ثم أصاب  
به عيبا رده وكان له  
عليها مهر مثلها ولو  
قال أنت طالق وعليك  
ألف درهم فهي طالق ولا  
شيء عليها وهذا مثل  
قوله أنت طالق وعليك  
حجة ولو تصادقا أو  
سأله الطلاق فطلقها  
على ذلك كان الطلاق  
بائنا ولو خلعها على  
نوب على أنه مروي فاذا  
هو مروي فرده كان له  
عليها مهر مثلها

هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقد عليه أو على أن لا يقبله أو على أن لا يضع عليه متاعا فرقد عليه أو ألقاه أو وضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لأنه زاده خيرا وكذلك لو استودعه على أن يدفنها في موضع من البيت ولا يبنى عليه فوضعتها في ذلك الموضع وبني عليه بنيانا بلا أن يكون مخرجا لها من البيت فسرق لم يضمن لأنه زادها بالبناء حرزا وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يدخله أحد فأدخله قوما ففسرها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فان كان الذي سرقها ممن أدخله فعليه غرمها وان كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) وإذا سأل الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعني شيئا ثم قال قد كنت استودعني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الأمانة وكذلك لو سأله اياها فقال قد دفعتم اليك ثم قال بعد فذاعت في يدي فلم أدفعها اليك كان ضامنا ولو قال مالك عندي شيء ثم قال كان لك عندي شيء فهلكت كان القول قوله لأنه صادق أنه ليس له عنده شيء إذا هلك الوديعة (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعتها في موضع من داره يحرق فيه ماله ويرى الناس مثله حرزا وان كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وان وضعتها في موضع من داره لا يراه الناس حرزا ولا يحرق فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهباً وفضة في منزله على أن لا يربطها في كفة أو بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن ولو كان ربطها في مكان لا يحرقها فان كان أحرزها يملكه فتركتها حتى طرقت ضمن وان كان لا يملكه بغلق لم ينفخ أو ما أشبه ذلك لم يضمن (قال) وإذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يحرقها في منزله وعلى أن لا يربطها في كفة فربطها فذاعت فان كان ربطها من كفة فيمابين عضده وجنبه لم يضمن وان كان ربطها ظاهرة على عضده

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعها إليه قال أبو حنيفة فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه البين (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فقصداً عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة إلى رجل فدفعها إليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البيعة بما ادعى وإذا استودع الرجل الرجل وديعة فباء آخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكم استودعني هذه الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بيعة فان أبا حنيفة كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه أتلف ما استودع بجهالة ألا ترى أنه لو قال هذا استودعني ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة إلى الذي أقر بهالة أولاً ويضمن للآخر مثل ذلك لأن قوله أتلفه وكذلك الأول انما أتلفه هو بجعله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الأول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) وإذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعر والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكم هو قيل لهما هل تدعيان شيئاً غير هذا بعينه فان قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله ما يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعاً حتى يصطلحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البيعة على صاحبه أنه له دونه فان نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وان نكلا معافوه وموقوف بينهما وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يده الوديعة ثم يخرج من يده ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف له ما حتى يصطلحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسم بينهما والذي هو في يده يزعم أنه لأحدهما لا لهما وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فان أبا حنيفة كان يقول هو ضامن لأنه خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) وإذا أودع =

واطلع فيما وصفت كالبيع المستهلك ولو خلعها على أن ترضع ولده وقتا معلوما فمات المولود فانه يرجع بعهر من مثلها لان المرأة تدر على المولود ولا تدر على غيره ويقبل ثديها ولا يقبل غيره ويترأها فستمر به ولا يستمرى غيرها ولا يترأه ولا يطيب نفسه له ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت بريء من صداقها فطلقها طلفت ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشيء لأنه لم يضمن له شيئاً وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفاً على أن يطلقها إلى شهر فطلقها فالطلاق بابت ولها الألف وعليها مهر مثلها ولو قالتا طلقنا بألف ثم ارتدنا فطلقهما بعد الردة وقف الطلاق فان رجعتا في العدة لزمهما والعدة من يوم الطلاق وان لم يرجعا حتى انقضت العدة لم يلزمهما شيء ولو قال لهما أنتما طلقا ان شئتما بألف لم يطلقا ولا واحدة منهما حتى يشأ

ضمن لانه لا يجرد من ثيابه شيئاً حرز من ذلك الموضع وقد يجرد من ثيابه ما هو أحرز من اظهارها على عضده  
 واذا استودعها ياها على أن يرتبطها في كفة فأسكنها في يده فأنفلتت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على  
 أخذها لم يضمن وذلك أن يده أحرز من كفه ما لم يجن هو في يده شيئاً هلك به (قال) واذا استودع الرجل  
 الرجل شيئاً من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه أنبغى له أن يرفعه الى الخاكم حتى يأمره بالنفقة عليه  
 ويجعلها ديناً على المستودع ويؤكل الخاكم بالنفقة من يقبضها منه وينفقها غيره لئلا يكون أمين نفسه  
 أو يبيعها وان لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك اذا أخذه دابة ضالة أو عبداً  
 أبقا فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ واذا أخاف هلاك الوديعة فحملها الى موضع آخر فلا  
 يرجع بالكراء على رب الوديعة لانه متطوع به (قال) واذا استودع الرجل الرجل الذهب فخلطها  
 مع ورقه فان كان خلطها ينقصها ضمن النقصان ولا يضمن لو هلكت وان كان لا ينقصها لم يضمن  
 وكذلك لو خلطها مع ذهب يميز منها فهلك لم يضمن وان كان لا يميز منها يميزها فلهلك ضمن واذا  
 استودع الرجل الرجل ديناراً أو دراهم فأخذ منها ديناراً أو درهما ثم رد مكانه بدله فان كان الذي رد مكانه  
 يميز من دنانيره ودراهمه فضاعت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فقط وان كان الذي وضع بدلا مما أخذ لا يميز  
 ولا يعرف فتلقت الدنانير ضمنها كلها

### (قسم النقيء)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقوم به الولاية من جمل المال ثلاثة وجوه  
 أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى ظهوراً لاهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من  
 أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية جناها هو ولا غيره ممن يعقل  
 عنه ولا شيء لزمه من كفارة ولا شيء لزمه نفسه لأحد ولا نفقة لزمته لوالد أو ولد أو مملوك أو زوجة أو ما كان  
 في معنى هذا فهو صدقة ظهوره وذلك مثل صدقة الأموال كلها عينيها وحوليها وما شئت وما أوجب في مال  
 مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد  
 لا يختلف في كتاب الله عز ذكره قال الله تبارك وتعالى في سورة براءة انما الصدقات للفقراء الآية وعلى  
 المسلم في ماله ابتداء واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تلزمه نفقته والضيافة  
 وغيرها وما لزم بالجنايات والاقرار واليوميوع وكل هذا خروج من دين أو تأدية واجب أو نافلة يوصل فيها الأجر  
 كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو أملك به

الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن ان تلفت لان المستودع رضى بأمانته لا أمانته غيره ولم يسلطه  
 على أن يودعها غيره وكان متعدداً ضامناً ان تلفت واذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله وديعة بغير عينيها  
 فان أباح خيفة يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى  
 يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة شئ لان الوديعة مجهولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فان  
 كانت الوديعة بعينها فهي لصاحب الوديعة اذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن حماد عن  
 ابراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يتحصنون الغرماء وأصحاب الوديعة  
 الخراج بن اوطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الخراج عن الحكم عن ابراهيم مثله (قال الشافعي)  
 واذا استودع الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليها بيعة وعليه دين يحيط  
 بماله كانت الوديعة لصاحبها فان لم تعرف الوديعة بعينها بيعة تقوم ولا اقرار من الميت وعرف لها عدداً وقيمة  
 كان صاحب الوديعة كغيرهم من الغرماء





أسوة للمسلمين وذلك سيرتهم ما وسيرة من بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته ولم يزل يحفظ من قولهم أنه ليس لأحد ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنية ولا من أربعة أنجاس ما لم يوجف عليه منها (قال الشافعي) وقدمضى من كان ينفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه وغيرهن لو كان معهن فلم أعلم أحد من أهل العلم قال لورثتهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فضول غلات تلك الاموال فيما فيه صلاح الاسلام وأهله (قال الشافعي) فما صار في أيدي المسلمين من في علم يوجف عليه نفقه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاسه على ما سأبئنه ان شاء الله وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصفت أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقسمن ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة أهلي وموثة عاملي فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقف له نفقة لم تكن موروثه عنه (قال الشافعي) والجزية من النقي وسبيلها سبيل جميع ما أخذ مما أوجف من مال مشرك أن يخمس فيكون لمن سمي الله عز وجل الخمس وأربعة أنجاسه على ما سأبئنه ان شاء الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاب وذلك مثل ما أخذ منه اذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه اذا مات ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فتوح في غير قرى عربية التي وعد بها الله رسوله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأما ماها النبي صلى الله عليه وسلم كمالها من هي له ولم يجبس منها ما حبس من القرى التي كانت له وذلك مثل جزية أهل البحرين وهجر وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في من غير قرى عربية وذلك مثل جزية أهل البحرين فكان له أربعة أنجاسها بعضها حيث أراد الله عز وجل كما مضى ماله وأوفى خمسة من جعله الله فان قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر لو جاءني مال البحرين لا عطيتك هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فجاء أبا بكر فأعطاني

### (نفر بقى القسم فيما أوجف عليه الخليل والركاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بال خليل والركاب فغنموا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الامام مجعلا على وجه النظر فان كان معه كثير في ذلك الموضع آمنين لا يكر عليهم العدو فلا يؤخر قسمه اذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه وان كانت بلاد حرب أو كان يخاف كرة العدو عليهم أو كان منزله غير رافق بالمسلمين تحول عنه الى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وان كانت بلاد شرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسببهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحول عنه وما حوله كله بلاد شرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسير على أميال من بدر ومن حول سير وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بسير لان المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول الى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيرا ووصف بهم في المنزل من بدر (قال الشافعي) وأكثر ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرأه سراياه ما غنموا ببلاد أهل الحرب (قال الشافعي) وما وصفت من قسم النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه معروف عند أهل العلم عندنا لا يختلفون فيه فقال لبعض الناس لا تقسم الغنية الا في بلاد الاسلام وبلغني أن بعض أصحابه خالفه وقال فيه قولنا والجنة على من خالفنا فيه ما وصفنا من المعروف عن

بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فقبضته واستملكته فعليها قيمته ولا شيء على الوكيل الآن يكون ضمن ذلك له (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندى بشيء والخلم عنده كالبيع في أكثر معانيه واذا باع الوكيل ما وكله به صاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البدل بطل الطلاق عنه كما بطل البيع عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولو وكل من يخالعهما جماعة فخالعهما بخمسين فلا طلاق عليه كما لو قال أنت طالق جماعة فأعطته خمسين (قال المزني) رحمه الله وهذا بيان لما قلت في المسئلة قبلها

(١) سير بالتحريك اسم جبل وبعضهم ضبطه بالفتح راجع معجم ياقوت اه كتبه محققه



(باب الخلع في المرض)  
من كتاب نشوز الرجل  
على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فان كان الزوج هو المريض فخالعها بأقل من مهرها ثم مات فبأنزلان له أن يطلقها من غير شيء فان كانت هي المريضة فخالعته بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جازله مهر مثلها وكان الفضل وصية يحاص أهل الوصايا بها في ثلثها ولو كان خلعها بعبد يساوي مائة ومهر مثلها خمسون فهو بالخيار ان شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو يرد ويرجع بمهر مثلها كالمواثيق فاستحق نصفه (قال المزني) رحمه الله

(١) الخري بالضم أنات البيت أو أردأ المتاع والغنائم اه من القاموس كتبه

مصححه

النبي صلى الله عليه وسلم من القسم ببلاد العدو وإذا حوله الامام عن موضعه الى موضع غيره فان كانت معه جولة حمله عليها ان لم تكن معه فينبغي للمسلمين أن يحملوه ان كان معهم جولة بلا كراء وان امتنعوا فوجد كراء كاري على الغنائم واستأجر عليها ثم أخرج الكراء والاجارة من جميع المال (قال الشافعي) ولو قال قائل يجبر من معه فضل يحمل كان مذهبنا (قال الشافعي) وان لم يجد جولة ولم يحمل الجيش قسمه مكانه ثم من شاء أخذ ماله (قال الشافعي) ولو قال قائل يجبرون على حمله بكراء مثلهم لأن هذا موضع ضرورة كان مذهبنا (قال الشافعي) وإذا خرجت سرية من عسكر فغتم غنمة فالأمر فيها كما وصفت في الجيش في بلاد العدو (قال الشافعي) فان ساق صاحب الجيش أو السرية سببا (١) أو خربا أو غير ذلك فأدركه العدو وخاف أن يأخذ منه أو يبطأ عليه بعض ذلك فالأمر الذي لا أشك فيه أنه ان أراد قتل البالغين من الرجال قتلهم وليس له قتل من لم يبلغ ولا قتل النساء منهم ولا عقر الدواب ولا ذبحها وذلك أني انما وجدت الدلالة من كتاب الله عز وجل ثم سنة النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا يختلف أهل العلم فيه عندنا أنه ان ما يبيع قتله من ذوات الارواح من البهائم فأنما يبيع أن يذبح اذا قدر على ذبحه ليؤكل ولا يقتل بغير الذبح والنحر الذي هو مثل الذبح وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تصبر البهائم وهي أن ترى بعد ما تؤخذ وأبيع ما امتنع منها بما نيل به من سلاح لادمعنين أن يقتل ليؤكل وتلك ذكاته لانه لا يقدر من ذكاته على أكثر من ذلك أما قتل ما لا يؤكل لضرره وأذاه لانه في معاني الاعداء أو الحوت أو الجراد فان قتله ذكاته وهو يؤكل بلا ذكاة وأما ما سوى ذلك فلا أجده أبيع (قال الشافعي) وقد قيل تذبح خيلهم وتعقر ويحتج بأن جعفر اعقر عند الحرب ولا أعلم ما روى عن جعفر من ذلك ثابتا لهم موجودا عند عامة أهل المغازي ولا ثابتا بالاسناد المعروف الموصول فان كان من قال هذا انما أراد غيظ المشركين لما في غيظهم من أن يكتب به عمل صالح فذلك فيما أعظموا به مما أبيع لنا وكذلك ان أراد توهينهم وذلك أننا نجد ما يغيظهم ويوهنهم ما هو مخطور علينا غير مباح لنا فان قال قائل وما ذلك قلنا قتل أبناءهم ونسائهم ولو قتلوا كان أعظم وأهون لهم وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقتل ذوى الارواح بغير وجهه عذاب فلا يجوز عندى بغير معنى ما أبيع من أكله واطعمه أو قتل ما كان عدوا منه (قال الشافعي) فأما ما لا روح فيه من أموالهم فلا بأس بتحريقه واتلافه بكل وجه وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير وعقر النخل بخيبر والعنب بالطائف وان تحريق هذا ليس بتعذيب له لانه لا يألم بالتحريق والعذاب الاذرووح وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) ولو كان رجل في الحرب فقعر رجل فرسه رجوت أن لا يكون به بأس لان ذلك ضرورة وقد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات

### (الانفال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغنمة قبل الخمس شيء غير السلب أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد عارل رجلا من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتيت به من ورائه قال فضررت على جبل عاتقه ضربته وأقبل على فضتي ضمة وجدت منها ریح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقتل فقتل من يشهد لي ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقتل من يشهد لي ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه

فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القليل عندي فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله عز وجل يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فأعطه إياه فأعطانيه فبعت الدرع وابتعت به مخرفاً في بني سلمة فانه لأول مال تأملته في الاسلام (قال الشافعي) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لأشك فيه أن يعطى السلب من قتل والمشرک مقبل يقاتل من أي جهة قتله مبارزاً أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله مبارزاً وأبو قتادة غير مبارز ولكن المقتولين جميعاً مقبلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطى أحداً قتل مولى سلب من قتله والذي لأشك فيه أن له سلب من قتل الذي يقتل المشرک والحرب قائمة والمشركون يقاتلون ولقتلهم هكذا مؤنة ليست لهم إذا انهزموا أو انهزم المقتول ولا أرى أن يعطى السلب إلا من قتل مشركاً مقبلاً ولم ينهزم جماعة المشرکين وانما ذهبت إلى هذا أنه لم يحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلاً الا قاتلاً مقبلاً وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً له سلبه يوم حين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل وفي هذا دلالة على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب إلا أن يقول الامام قبل القتال من قتل قتيلاً له سلبه وذهب بعض أصحابنا إلى أن هذا من الامام على وجه الاجتهاد وهذا من النبي صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع (قال الشافعي) ولو اشترك نفر في قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلاً ضرب رجلاً ضربه لا يعاش من مثلها أو ضربه يكون مستهلكاً من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب لقاطع اليدين أو الرجلين لانه قد صيره في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يذفف عليه وان ضربه وبقي فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر انما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها (قال الشافعي) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقته وفرسه ان كان راكبه أو ممسكه فان كان منفلاً منه أو مع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يديه أو مما على بدنه أو تحت بدنه (قال الشافعي) فان كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو تاج أو منقطة فيها نفقة فلو ذهب ذاهب إلى أن هذا مما عليه من سلبه كان مذهبا ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وانما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهها والله أعلم (قال الشافعي) ولا يخمس السلب (قال الشافعي) فعارضنا معارض فذكر أن عمر بن الخطاب قال انا كنا لا نخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ شيئاً كثيراً ولا أرا في الانحاصه قال نخمسه وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنمة وفيه الخمس (قال الشافعي) فاذا قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً له سلبه فأخذ خمس السلب أليس انما يكون لصاحبه أربعة أجناسه لا كله واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فان قال قائل فلعل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب أنه لم يكن ذا خطر وعمر يخبر أنه لم يكن يخمسه وانما خمسه حين بلغ ما لا كثيراً فالسلب اذا كان غنمة فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فان الله خمسه على أكثر الغنمة لا على كلها فيكون السلب مما لم يرد من الغنمة وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما غنم ما كولا فأكله من غنمه ويكون هذا دلالة السنة وما بقي تحتمله الآية واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب من قتل لم يجز عندي والله أعلم أن يخمس ويقسم إذ كان اسم السلب يكون كثيراً قليلاً ولم يستثن النبي صلى الله عليه وسلم قليل السلب ولا كثيره أن يقول يعطى القليل من السلب دون الكثير ونقول دلت السنة أنما أراد بما يخمس ما سوى السلب من الغنمة (قال الشافعي) وهذه الرواية من خمس السلب عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها أخبرنا ابن عينة عن

ليس هذا عندي بشيء ولكن له من العبد مهر مثلها وما بقي من العبد بعد مهر مثلها وصية له ان خرج من الثلث فان لم يخرج ما بقي من العبد من الثلث ولم يكن لها غيره فهو بالخيار ان شاء قبل وصيته وهو الثلث من نصف العبد وكان ما بقي للورثة وان شاء رد العبد وأخذ مهر مثلها لانه اذا صار في العبد شرك لغيره فهو عيب يكون فيه الخيار

(باب خلع المشرکين)  
من كتاب نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رجه الله ان اختلعت الذمية بخمر أو بخنزير فدفعته ثم ترافعا لينا أجزنا الخلع والقبض ولم تكن دفعته جعلنا له عليه مهر مثلها وهكذا أهل الحرب الا انما لانحكم عليهم حتى يجتمعوا على الرضا ونحكم على الذميين اذا جاءوا وأحدهما والله الموفق

الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى سيرة عن علقمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فقلت له سيدي أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفاً كثير

### (الوجه الثاني من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغزوهم وبلا كثيرة فكانت سبهم منهم اثني عشر بغيراً وأحد عشر بغيراً ثم تغلبوا بغيراً بغيراً أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس (قال الشافعي) وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم تغلبوا بغيراً بغيراً والنفل حوشي يزيد وغير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخمس من كل غنمة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراد الله كما يضع سائر ماله فكان الذي يريه الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن ساء الله عز وجل له فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضرة وأخذوا ما لله وما أعطوا مما لغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للامام أن يجتهد فإذا كثرت العذر واشتدت الشوكة وقل من بازائه من المسلمين نفل منه أتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يجتاز من أرضي من أصحابنا أن لا يراد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الأجناس أو السلب للقاتل ويقولون لم نعلم أحداً من الأئمة زاد أحد على حظه من سلب أو سهم ما من منعم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العذر وقلة المسلمين فينقلون وقدر روي بعض الشافعيين في النفل في البدأة والرابعة والثلاث في واحدة والرابع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل جد لا يجاوزه الإمام وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال فإذا كان للامام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفنيه أن يكون على الاجتهاد غير محدود

### (الوجه الثالث من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فذلك لهم على ما شرط الإمام لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا وقالوا الخمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في أقبال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ولم أعلم شيئاً ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما وصفت من قسمة الأربعة الأجناس بين من حضر القتال وأربعة أجناس الخمس على أهلها ووضعه سهمه حيث أراه الله عز وجل وهو خمس الخمس وهذا أحب إلى والله أعلم ولهذا مذهب وذلك أن يقال إنما قاتل هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

### (كيف تفرق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أنفل دار الحرب من ثمن قل أو كثر من دار أو أرض وغير ذلك من المال أو شيء قسم كله الأربعة الباقين فالامام فيهم بالخيار بين أن يمن على من رأى منهم أو يقتل أو يفادي أو يسبي وإن من أو قتل فذلك له وإن سبي أو فادى فسيل ما سبي وما أخذ مما فادى

### (كتاب الطلاق)

#### (باب إباحة الطلاق ووجهه وتفرعه)

من الجامع من كتاب أحكام القرآن ومن إباحة الطلاق ومن جماع عشرة النساء وغير ذلك

#### (قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد قرئت لقبيل عدتهن (قال) والمعنى واحد وطلق ابن عمر رضي الله عنهما أمر أنه وغى حائض في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال حره قلبه راجعها ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (قال) وقد روى هذا الحديث سالم بن عبد الله ويونس ابن جابر عن ابن عمر يخالفون نافعاً في شيء منه قالوا كلهم عن

سبيل ما سواه من الغنمة قال وذلك اذا أخذ منهم شيئا على الطلاق فاما أن يكون أسير من المسلمين فيفاديه بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين واذا حازله أن عين عليهم فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها كان أن يستخرج أسير من المسلمين أنفع وأولى أن يحجز أخبرنا ابن عيينة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى رجلا برجلين (قال الشافعي) وفي الرجل بأسره الرجل فيسترق أو تؤخذ منه الفدية قولان أحدهما ما أخذ منه كالمال يغم وإن استرق فهو كالذرية وذلك يخمس وأربعة أنجاسه بين جماعة من حضر فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا أقول صحيح لا أعلم خيرا نابتا بخالفه وقد قيل الرجل مخالف للشيء والمال لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون سلبه لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا مذهب والله أعلم فينبغي للإمام أن يعزل خمس ما حصل بعد ما وصفنا كاملا ويقرأ أربعة أنجاسه ويجب من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الذمة وغير البالغين من المسلمين ومن النساء فينقلهم شيئا فن رأى أن ينقلهم من الأربعة الانجاس عزل لهم فلهم وسيد كرهذا في موضعه ان شاء الله ثم يترفع عدد الفرسان والرجالة من بالغى المسلمين الذين حضر والقتال فيضرب الفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمان فيسوى بين الراجل والراجل فيعطيان سهمان ما يفضل ذو الفرس فان الله عز وجل ندب الى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرباط وكانت عليه مؤنة في اتخاذها وله غناء بشهوده عليه ليس الراجل شبيهها به أخبرنا الثقة عن اسحق الأزرق عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب الفرس بسهمين وللفارس بسهم فزعم بعض الناس أنه لا يعطى فرس الاسهم وفارس سهمان ولا يفضل فرس على مسلم فقلت لبعض من يذهب مذهبهم هو كلام عربي وانما يعطى الفارس بسبب القوة والغناء مع السنة والفارس لا على شيء انما على كونه فارسا ولا يقال لا يفضل فرس على مسلم والفارس بهيمة لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحبكم لم يجز أن يسوى بين فرس ومسلم وفي قوله وجهان أحدهما خلاف السنة والآخرة قياسه الفرس بالمسلم وهو لو كان قياسا له دخل عليه أن يكون قد سوى فرسا بمسلم وقال بعض أصحابه بقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الاقوال التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذين والمقارييف بسهم لهما سهمان العربية ولانها قد تغني غناها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل العربي على الهجين واذا حضر الرجل بفارسين أو أكثر لم يسهم بالفرس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يلحق أبدا الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المثل (قال الشافعي) وليس فيما قلت من أن لا يسهم بالفرس واحد ولا خلافه خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث منقطعة أشبهها أن يكون نابتا أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في الغنم بأربعة أسهم سهماله وسهمين لفرسه وسهما في ذى القربى (قال الشافعي) يعنى والله تعالى أعلم يسهم ذى القربى سهم صغيفة أمه وقد شئ سفيان أحفظه عن هشام عن يحيى سمعا ولم يشئ سفيان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظه عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهماله وأربعة أسهم لفرسيه ولو كان كما حدث مكحول أن الزبير حضر خيبر بفارسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيارته من غيرهم ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا بغل ولا حمار ولا بعير ولا فيل ولا غيره وينبغي للإمام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل إلا شديد أو لا يدخل حطما ولا فيهما ضعيفا ولا ضرعا ولا أعرجا فان غفل فشهد برجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له لأنه ليس لواحد

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مره فليراجعها ثم ليكها حتى تحيض ثم تظهر ثم ان شاء أمك وان شاء طلق ولم يقولوا ثم تحيض ثم تظهر (قال) وفي ذلك دليل على أن الطلاق يقع على الحائض لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالمراجعة إلا من لزمه الطلاق (قال) وأحب أن يطلق واحدة لتكون له الرجعة للمدخل بها وأحب لغير المدخول بها ولا يحرم عليه أن يطلقها ثلاثا لأن الله تعالى أباح الطلاق فليس بمحذور وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمر موضع الطلاق فلو كان في عدده محذور ومباح لعلمه إياه صلى الله عليه وسلم ان شاء الله وطلق العجاني بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا فلم يشكره عليه وسأل النبي صلى الله عليه وسلم ركانة لما طلق امرأته البتة ما أردت ولم ينهه أن يزيد أكثر من واحدة

(قال الشافعي) رحمه الله ولو طلقها طاهرا بعد جماع أحيت أن يرتجعها ثم يهمل ليطلق كما أمر وإن كانت في طهر بعد جماع فإنها تعتد به (قال الشافعي) رحمه الله ولو لم يدخل بها أو دخل بها وكانت حاملا أو لا تحيض من صغر أو كبر فقال أنت طالق ثلاثا للسنة أو البدعة طلقت مكانها لأنها لا سنة في طلقها ولا بدعة وإن كانت تحيض فقال لها أنت طالق ثلاثا للسنة فإن كانت طاهرا من غير جماع طلقت ثلاثا معا وإن كانت مجامعة أو حائضا أو نفساء وقس عليها الطلاق حين تطهر من الحيض أو النفاس وحين تطهر المجامعة من أول حيض بعد قوله وقبل الغسل وإن قال نويت أن تقس في كل طهر طلقة وقعن معا في الحكم وعلى ما نوى فيما بينه وبين الله ولو كان قال في كل قرء واحدة فإن كانت طاهرا حبلى وقعت

منه غنائه الخيل التي أسهم لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نعلمه أسهم لاحد فيما مضى على مثل هذه الدواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفرس كما أسهم الرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر غير المقاتل العون بالرأى والدعاء وإن الجيش قد ينصرون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم يقاتل وفيهم مرضى فأعطى سهمه سنة وليست في فرس ضرع ولا قيم ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما أسهم الفارس سهم فارس إذا حضر شيئا من الحرب فارسا قبل أن تنقطع الحرب فأما إن كان فارسا إذا دخل بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم له سهم فارس قال وقال بعض الناس إذا دخل بلاد العدو فارسا ثم مات فرسه أسهم له سهم فارس وإن أفاد فرسا ببلاد العدو وقبل القتال فحضر عليه لم يسهم له (قال الشافعي) فقيل له ولم أسهم له إذا دخل أدنى بلاد العدو وفارسا وإن لم يحضر القتال فارسا قال لأنه قد ثبت في الديوان فارسا قيل فقد ثبت هو في الديوان فإن مات فلا يسهم له الآن يموت بعد ما تحرز الغنمة قيل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فرمى أن الموت قبل إحراز الغنمة وإن حضر القتال يقطع خطه في الغنمة وأن موت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خطه قال فعليه مؤنة وقد وافي أدنى بلاد العدو قيل فذلك كله يلزمك في نفسه ويلزمك في الفرس أرايت الخراساني أو البجلي يقد الفرس للروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو إلا ميل فمات فرسه أسهم لفرسه قال لا قيل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور ابتاع فرسا ثم غزا عليه فأسمى بأدنى بلاد العدو ثم مات فرسه فرمى أنك تسهم له ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم له كان هذا أولى أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرمته (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكافوا لا يقاتلون إلا رجالة أو غزاقوم في البحر فكافوا لا يقاتلون إلا رجالة لا ينفعون بالخيل في واحد من المعنيين أعطى الفارس سهم الفارس لم ينقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل يريد الجهاد فلم يجاهد أسهم له ولا يسهم له وقد قيل يرضخ له (قال الشافعي) ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحرز الغنمة فقد قيل لا يسهم له الآن يكون قتال فيقاتل فأرى أن يسهم له وقد قيل يسهم له ما لم تحرز الغنمة - ولو دخل قوم تجار فقاتلوا لم أر بأسا أن يسهم لهم وقد قيل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة يقاتلون فلا يسهم لهم ويرضخ لهم وكان أحب إلي في الذي لو استؤجر بشئ من غير الغنمة أو المولود في بلاد الحرب يرضخ له ويرضخ لمن قاتل أكثر مما يرضخ لمن لم يقاتل وليس لذلك عندي حذم معروف يعطون من الحرث والنسي المتفرق مما يغنم ولو قال قاتل يرضخ لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلى أن يرضخ لهم من الأربعة الأسهم لأنهم حضروا القتال والسنة بالرضخ لهم بحضورهم كما كانت بالأسهم لغيرهم بحضورهم (قال الشافعي) فإن جاء مدد للمسلمين ببلاد الحرب قبل أن تنقطع الحرب فحضر وإن الحرب شيا قبل أو أكثر شركوا في الغنمة وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكون عند الغنمة مانع لها لم يشركوهم ولو جازا بعد ما أحرزت الغنمة ثم كان قتال بعدها فإن غنموا شيئا حضره وشركوا فيه ولا يشركون فيما أحرز قبل حضورهم ولو أن قائد أفرق جنده في وجهين فغنم إحدى الفريقين ولم تغنم الأخرى أو بعث سرية من عسكر أو خرجت هي فغنمت في بلاد العدو ولم يغنم العسكر أو غنم العسكر ولم تغنم السرية شرب كل واحد من الفريقين صاحبه لأنه جيش واحد كلهم رده لصاحبه قدممت خيل المسلمين فغنمت بأوطاس غنائم كثيرة وأكثر العسكر بحنين فشركوهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) ولو كان قوم مقيمين ببلادهم فخرجت منهم طائفة فغنموا لم يشركهم المقيمون وإن كان منهم قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فتغنم ولا يشركهم أهل المدينة ولو أن أمانا بعث جيشين على كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما أن يتوجه ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

الجيشين لم ينسركهم الا خرون فان اجتمعوا فغلبوا مجتمعين فهم ليس واحد ويرفعون الجس الى الامام وليس واحدا من القائدين بأحق بولاية الجس الى أن يوصله الى الامام من الآخر وهما فيه شريكان (قال الشافعي) ولرغزت جماعة باغية مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغلبة ولاهل العدل بطاعة الامام أن يلو الجس دونهم حتى يوصلوه الى الامام

### (سنن تفریق القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا أنما غنمتم من شيء الآية (قال الشافعي) أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب أتيت به أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء اخواننا من بني هاشم لا ينكر فضلهم لمكانك الذي وضعت الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب أعطيهم وتركتنا أو منعنا وانما قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم انما بنو هاشم وبني المطلب شيء واحد هكذا وشبك بين أصابعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أحسبه داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله معناه أخبرنا الثقة عن محمد بن اسحق عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله معناه (قال الشافعي) فذكرت لمطرف بن مازن أن يونس وابن اسحق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب فقال مطرف حدثنا معمر كما وصفت ولعل ابن شهاب رواه عنهم ماعا أخبرنا عن محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد عن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب ولم يعط منه أحدا من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئا (قال الشافعي) فيعطى جميع سهم ذي القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحد حضر القتال على أحد لم يحضره إلا بسهمه في الغنمة كسهم العامة ولا فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهما ويعطى الصغير منهم والكبير سواء وذلك أنهم انما أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت من التسوية بينهم وبأنه انما قيل أعطى فلانا كذا لانه كان ذا ولد فقيل أعطاه كذا وانما أعطاه حظه وحظ عياله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه من حضر خيبر ومن لم يحضرها وأنه لم يسم أحد من عيال من سبي أنه أعطى بعينه وأن حديث جبير بن مطعم فيه انه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب والقسم اذا لم يكن تفضيل يشبه قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على انه لهم خاصة وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم من سهمه غير واحد من قريش والانصار لا من سهم ذي القربى (قال الشافعي) وتفرق ثلاثة أنجاس الخمس على من سبي الله عز وجل على اليتامى والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام كلها يحصون ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهمه كاملا لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم صاحبه (قال الشافعي) وقد مضى النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ماضيا وصلى الله عليه وملائكته فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه ففهم من قال يرد على السهمان التي ذكرها الله عز وجل معه لاني رأيت المسلمين قالوا في سبي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد رد على من سبي معه وهذا مذهب يحسن وان كان قسم الصدقات محال فاقسم الشيء ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد للاسلام وأهله

الأولى ولم تقع الثنتان ان كانت تحيض على الحبل أو لا تحيض حتى تلد ثم تطهر فان لم يحدث لها رجعة حتى تلد بانث بانقضاء العدة ولم يقع عليها غير الاولى ولو قال لامرأته أنت طالق ثلاثا لبعضهن للسنة وبعضهن للبدعة وقعت اثنتان في أى الحالين كانت والأخرى اذا صارت في الحال الأخرى (قلت) أنا أشبه بمذهبه عندي أن قوله بعضهن يحتمل واحدة فلا يقع غيرها أو اثنتين فلا يقع غيرهما أو من كل واحدة بعضها فيقع بذلك ثلاث فلما كان الشك كان القول قوله مع عينته ما أراد ببعضهن في الحال الأولى الا واحدة وبعضهن الباقي في الحال الثانية فالأقل يقين وما زاد شك وهو لا يستعمل الحكم بالشك في الطلاق (قال) ولو قال أنت طالق أعدل وأحسن أو أكل أو ما أشبهه سألت عن نيته فان

ومنه من قال يضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يضعه الإمام في كل أمر حصن به الإسلام وأهله من سد ثغر وأعداد كراع أو سلاح أو إعطاء أهل البلاد في الإسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب أعداء الملة ياد في تعزير الإسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قد أعطى المرتبة ونفل في الحرب وأعطي عام خيبر نغرا من أصحابه من المهاجرين والانصار أهل الحاجة وفضل وأكثرهم أهل قافة نرى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض الناس بقولنا في سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ورأسهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله فخالفت الكتاب والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس لذى القربى منه شيء (فان الشافعي) وكلوا فيه بضر وبمن الكلام قد حكيت ما حضر في منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما حجتكم فيه قلت الحجة الثابتة من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه وذكر له القرآن والسنة فيه قال فان سفيان بن عيينة روى عن محمد بن اسحق قال سألت أبا جعفر محمد بن علي ما صنع على رحمه الله في الخمس فقال سألته طريقتي أبي بكر وعمر وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأيا بخلاف رأيهم ما فاتبعهما فقلت له دل على أن أبا بكر قسم على العبد والحر وسوى بين الناس وقسم عمر فلم يجعل للعبد شيئا وفضل بعض الناس على بعض وقسم علي فلم يجعل للعبد شيئا وسرى بين الناس قال نعم قلت أفتقبله خالفهما معا قال نعم قلت أو تعلم عمر قال لا تباع أمهات الأولاد وخالفه علي قال نعم قلت وتعلم أن عليا خالف أبا بكر في الجدة قال نعم قلت فكيف جاز لك أن يكرن هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى أي غير رأيهم ما فاتبعهما وبين عندك أنه قد يخالفهما فيما وصفتنا في غيره قال فاقوله سألك به طريقتي أبي بكر وعمر قلت هذا كلام مجله يحتل معاني فان قلت كيف صنع فيه علي فذلك يدلني على ما صنع فيه أبو بكر وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسينا وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر سألو أبا علي رضي الله عنه وعنه منهم نصيبهم من الخمس فقال هولكم حق وليكني محارب معاوية فان شئتم تركتم حقكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا كان جعفر يحدّثه أمّا حدّثك عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحسبه إلا عن جده قال فقلت له أجمعفرا وثق وأعرف بحديث أبيه أم ابن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك ان كان ثابتا أن ما ذهب إليه من ذلك على غير ما ذهب إليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله (قال الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لأدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف احتجبت به ان كان حجة فهو عليك وان لم يكن حجة فلا تنسج بما ليس بحجة واجعله كلاما يكن قال فهل في حديث جعفر أعطاهموه قلت أيجوز علي علي أو على رجل دونه أن يقول هولكم حق ثم يمنعهم قال نعم ان طابت أنفسهم قلنا وهم ان طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث آباءهم وآكسابهم حل له أخذه قال فان الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا أفعلتموه قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر مثل قولنا قال وما ذاك قلت أخبرنا إبراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاهما عن الحكم بن عيينة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا عند أبحار الزيت فقلت له يا بني وأمي ما فعل أبو بكر وعمر في حقكم أهل البيت من الخمس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أخماس وما كان فقد أوفاته وأما عمر فلم يزل يعطيناه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا أشك » فقال في حديث مطر أو حديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أحببتهم تركتم حقكم فجعلنا في خلة المسلمين حتى يأتينا مال فأوفيكم حقكم منه فقال العباس لعلي لا نظمه في حقنا فقلت له يا أبا الفضل ألسنا أحق من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قبل أن يأتيه مال فيقضيه قال والحكم في حديث

لم ينوشيا وقع الطلاق للسنة ولو قال أقبح أو أسع أو أخش أو ما أشبه سألته عن نيته فان لم ينوشيا وقع لبدعة ولو قال أنت طالق واحدة حسنة قبيحة أو جميلة فاحنة طلقت حين تكلم ولو قال أنت طالق اذا قدم فلان السنة فقدم فلان فيمضي طالق السنة ولو قال أنت طالق لفلان أو لرضا فلان طلقت مكانه ولو قال ان لم تكوني حاملا فأنت طالق وقف عنها حتى تمر لها دالة على البراءة من الحمل ولو قالت له طلقني فقال كل امرأة لي طالقتي طلقت امرأته التي سألته الآن يكون عزها بينته

(باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع الا بالنية والطلاق)

من الجامع من كتاب الرجعة ومن كتاب النكاح ومن املاء مسائل مالك وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله ذكر الله تعالى



مطر أو الآخر إن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على إذ كثر أن يكون لكم كلمة فإن شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى  
لكم فأبينا عليه إلا كلمة فأبى أن يعطينا كلمة فقال فإن الحكم يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى  
حدهم ثم تختلف الرواية عنه في عمر فتقول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استسلفه منهم المسلمون  
وهذا تمام على إعطائهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهموه حتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن  
يعطيهم بعض ما يراد لهم حقاً إلا كلمة وهذا أعطاهم بعضه دون بعض وقد روى الزهري عن ابن هريرة  
عن ابن عباس عن عمر قري بيا من هذا المعنى قال فكيف يقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن  
أبي بكر وعمر متواطئة وكيف يجوز أن يكون حق القوم ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بينا  
مشهوراً فقلت له قولاً هذا أقول من لا علم له قال وكيف قلت هذا الحديث ثبت عن أبي بكر أنه  
أعطاهموه في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلت أرايت مذهب أهل العلم  
في القديم والحديث إذا كان الشيء منصوصاً في كتاب الله عز وجل مينا على لسان رسوله صلى الله عليه  
وسلم أو فعله أليس يستغنى به عن أن يسئل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه  
قال بلى قلت أفجسد سهم ذى القربى مفروضاً في آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى مينا على لسان رسوله  
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من أخبار الناس من وجهين أحدهما ثقة الخبرين به واتصاله  
وانهم كلهم أهل قرابة برسول الله صلى الله عليه وسلم الزهري من أخواله وابن المسيب من أخوال أبيه  
وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جذم النسب وهم يخبرونك مع قرابتهم وشرفهم أنهم مخرجون  
منه وإن غيرهم مخصوص به دونهم ويخبرك أنه طلبه هو وعثمان فنعادو قرابته ما في جذم النسب قرابة بني  
المطلب الذين أعطوه قال نعم قلت فحق تجدد سنة أبداً أثبت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات  
من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكيف تريد إبطال اليمين مع  
الشاهد بان تقول ظاهر الكتاب بخالفه ما هو لا يخالفه ما تم تجدد السب بينا في حكيم منه بسهم ذى  
القربى من الخمس معه السنة فتريد إبطال الكتاب والسنة دل تعلم قولاً أولى بان يكون مردوداً من قولك  
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أرايت لو عارضك معارض بمثل حجك فقال رآك قد أبطلت  
سهم ذى القربى من الخمس فأناب بطل سهم التام والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلنا فإن قال  
فأثبت لي أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهموه أو أن أبا بكر وعمر أعطاهموه أحدهما قال ما فيه خبر  
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذي يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أعطاهم من أعطى الله إياه وأن أبا بكر وعمر عملوا بذلك بعد ما شاء الله تعالى قلنا أرايت لو قال فأرايت تقول  
نعطي التام والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فإن جاز لك أن يكون  
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعله ثلاثة فأنأجعله كله لذوى القربى لأنهم بدءون في الآية على التام  
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أجحد  
خبر أمثل الخبر الذي يحكي أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والتام والمساكين وابن  
السبيل ولا أجحد ذلك عن أبي بكر ولا عمر فقال ليس ذلك له قلنا لو قال لان الله تعالى اذ قسم خمسة لم يجز  
أن يعطاهما واحد قلت فكيف جاز لك وقد قسم الله عز وجل خمسة أن أعطيته ثلاثة وذوو القربى  
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا إنما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم  
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قدر له أن يجوز لأحد نظري العلم أن يحتج بمثل هذا قال  
ولم لا يجوز إذا كان يحتمل وإن لم يكن ذلك في الخبر ولا شيء يدل عليه قلت فإن عارضك جاهل بمثل حجك  
فقال ليس للتام والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شيء لأنه يحتمل أن يكون ذلك حقاً

(١) لعله في التام والمساكين الخ تأمل

ليسمى المهاجرين والانصار الذين جاهدوا في الله ورسوله وكانوا قليلا في مشركين كثيرين وناذبوا الانبياء  
والعشائر وقطعوا الذمم وصاروا حرب الله فهذا لا يتامهم ومساكينهم وابنا سبيلهم فاذا مضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأيانهم لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لآبائهم سابقة معدة من  
حسن اليقين والفضل أكثر من يرى أخذوا وصاروا الامروا واحدا فلا يكون لليسمى والمساكين وابن السبيل شيء  
اذا استوى في الاسلام قال ليس ذلك له قلت ولم قال لا والله عز وجل اذا قسم شيئا فهو نافذ لمن كان في ذلك  
المعنى الى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم لم تره نافذا  
لهم الى يوم القيامة قال فما منعك ان اعطيت ذوى القربى ان تعطيهم على معنى الحاجة فيقضى دين ذى  
الدين ويرى وج العزب ويخدم من لا خادم له ولا يعطى الغنى شيئا قلت له معنى أنى وجدت كتاب الله عز  
وجل ذكره في قسم النوى وسنة النبي صلى الله عليه وسلم المينة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذى  
دعوت اليه وأنت ايضا تخالف ما دعوت اليه فتقول لاني لذوى القربى قال انى أفعل فهل الدلالة على  
ما قلت قلت قول الله عز وجل وللرسول ولذوى القربى فهل تراه اعطاهم بغير اسم القرابة قال لا وقد يحتمل  
ان يكون اعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى من  
ذوى القربى غنيا لادين عليه ولا حاجة به بل يعول عامة أجل بيته ويتفضل على غيره لكثرة ماله ومما من الله  
عز وجل به عليه من سعة خلقه قال اذا بطل المعنى الذى ذهبت اليه قلت فقد اعطى ابا الفضل العباس  
ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثره المال يعول عامة بنى المطلب ويتفضل على غيرهم قال فليس  
لما قلت من ان يعطوا على الحاجة معنى اذا اعطيه الغنى وقلت له أرايت لو عارضك معارض ايضا فقال  
قال الله عز وجل في الغنيمة واعلموا انما غنمتم من شيء فان الله نجسه الآية فاستدلنا ان الاربعة الانجاس  
لو يرأى اهل الخمس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاهم من حضر القتال وقد يحتمل ان يكون  
اعطاهم هو على أحد معنيين أو علم ما فيكون اعطاهم اهل الحاجة ممن حضروا من أجل الغنى عنه أو قال قد  
يجوز اذا كان بالعبية اعطاهم هو ان يكون اعطاهم اهل البأس والتجدة دون اهل العجز عن الغناء واعطاهم من  
جمع الحاجة والغناء ما نقول له قال أقول ليس ذلك له قد اعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهمين قلت  
أفيجوز ان يكون اعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال اذا حكى انه اعطى الفارس والراجل  
فهو عام حتى تأتى دلالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خاص وهو على الغنى والفقر والعاجز والشجاع  
لأننا استدللنا انهم اعطوا لمعنى الحضور فقلت له فالدلالة على ان ذوى القربى اعطوا سهم ذوى القربى معنى  
القرابة مثله أو أبين قلت فحين حضر أرايت لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير  
فلو غزا قوم فغنموا غنائم كثيرة اعطيتناهم بقدر ما كانوا يأخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ليس ذلك له قد علم الله ان يستغنموا القليل والكثير فاذا بى النبي صلى الله عليه وسلم ان لهم أربعة انجاس  
فسواء قلت أو كثرت أو قلوا أو كثروا أو استغنوا أو افتقروا قلت فلم لا تقول هذا في سهم ذى القربى (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو غزا نفر يسير بلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف  
وغزا آخرون الترك فلم يغنموا درهمين ولو قاتلوا لاشددا أيجوز ان تصرف من الكثير الذى غنمه القليل بلا  
قتال من الروم شيئا الى اخوانهم المسلمين الكثير الذين لقوا القتال الشديدين من الترك ولم يغنموا شيئا قال لا  
قلت ولم وكل يقا تل لتكون كلمة الله هي العليا قال لا يغير شيء عن موضعه الذى سته رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فيه بمعنى ولا علة قلت وكذلك قلت في الفرائض التى أنزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت أرايت لو قال لك قد يكون وزنوا المعنى منفعتهم لبيت  
كانت في حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما يتخلى منه غيرهم

الساعة طلاقا لم يكن  
طلاقا حتى يتدنه ونيته  
الطلاق وما أراد من عدد  
(قال) ولو قال لها أنت  
حرة يريد الطلاق ولأتمه  
أنت طالق يريد العتق  
لزمه ذلك ولو قال لها  
أنت طالق واحدة باننا  
كانت واحدة يملك  
الرجعة لان الله تعالى  
حكم في الواحدة والثنتين  
بالرجعة كالأول بعدده  
أنت حرة ولا على عليك  
كان حرا والولاء له جعل  
عليه الصلاة والسلام  
الولاء لمن أعتق كما جعل  
الله الرجعة لمن طلق  
واحدة وأثنتين وطلق  
ركانة امرأته البتة  
فأحلفه النبي صلى الله  
عليه وسلم ما أراد الا  
واحدة ورد ما عليه  
وطاسق المطلب بن  
حنطب امرأته البتة  
فقال عمر رضى الله عنه  
أمسك عليك امرأتك  
فان الواحدة تبت وقال  
علي بن أبي طالب رضى  
اسه عنه لرحل قال  
لامرأته جيلك على  
غاربك ما أرت وقال  
شرح أما الطلاق فسنة

فأنظر فأيهم كان أحب إليه وخير إليه في حياته وبعد وفاته وأحوج إلى تركته وأعظم مصيبة به بعد موته فأجعل لهم سهم من يخالف هذا ممن كان يسيء إليه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غني عن ميراثه قال ليس له ذلك بل ينهل ما جعله الله عز وجل لمن جعله قلة وقسم الغنيمة والفقير والموارث والوصايا على الاسماء دون الحاجة قال نعم قلت له بل قد يعطى أيضا من النية الغني والفقير قال نعم قد أخذ عثمان وعبد الرحمن عطاء عما ولهم ما غني مشهور فلم يمنعاه من الغني قلت فما بال سهم ذوي القربى وفيه الكتاب والسنة وهو أثبت من قسم له ممن معه من اليتامى وابن السبيل وكثير ما ذكرنا أدخلت فيه ما لا يجوز أن يدخل في مثله وأضعف منه قال فأعاده هو وبعض من يذهب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابتا عن أبي بكر وعمر قلت له أو ما يكفي بالكتاب والسنة قال بلى قلت فقد أعدت هذا أفرايت إذا لم يثبت بخبر صحيح عن أبي بكر ولا عمر اعطاء اليتامى والمساكين وابن السبيل أطرحتهم قال لا قلت أو رأيت إذا لم يثبت عن أبي بكر أنه أعطى الميسار والسلب ويثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى ونحوه فكيف قلت فيه وكيف استخرجت تثبيت السلب إذا قال الامام هو لم يثبت عن أبي بكر وخالفتم عمر في الأكثر منه وخالف ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الخمس لقول الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة الآية قال إذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوهنه أن لا يثبت عنه بعده ولا من خالفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن الخصة في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت وقد قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقى بالسماء العشر لم يخص مال دون مال في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال إبراهيم الخليلي العشر فيما أثبتت الأرض فكيف قلت ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة قال فإن أباسعير واه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحدا رواه ثبت روايته غير أبي سعيد قال لا قلت أفلا حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى لذوي القربى سهمهم أثبت رجلا وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد هذا الحديث قال بل من روى سهم ذي القربى قلت وقد قرأت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود عهده لابن سعيد بن العاص على البحرين وعهده لعمر بن خزم على نجران وعهدها لنا ولأبي بكر عهدها ولعمر عهودا ولعثمان عهودا فما وجدت في واحد منها قط ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة وقد عهدها في العهود التي قرأت على العمال ما يحتاجون إليه من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدا قط يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ثابت ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة غير أبي سعيد ولا وجدنا أحدا قط يروي ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي فهل وجدته قال لا قلت أفهذا لانهم يأخذون صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مرارا لاختلاف زرع البلدان وثمارها أولى أن يؤخذ عنهم مشهورا معروفا أم سهم ذي القربى الذي هو لغير بعدد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما مما كان ينبغي أن يكون مشهورا قلت أفقطر حديث أبي سعيد ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة لانه ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد وإن إبراهيم الخليلي تأول ظاهر الكتاب وحديثا من مثله ويخالفه وهو ظاهر القرآن لار المال يقع على ما دون خمسة أو سق وانه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قال لا ولكني أكتفي بالسنة من هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلىي محرما على طاعم يطعمه الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير لا بأس بأكل سوى ما سعى الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما تعلم في العلم والفضل وروى أبو إدريس عن أبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يقول قال كل ذي ناب

فأمضوه وأما البتة فبدعة فدينوه (قال) ويحتمل طلاق البتة يقينا ويحتمل الإبتات الذي ليس بعده شيء ويحتمل واحدة مبينة منه حتى يرتجعها فلما احتملت معاني جعلت إلى قائلها ولو كتب بطلاقها فلا يكون طلاقا إلا بأن ينويه كما لا يكون ما خالف الصريح طلاقا إلا بأن ينويه فإذا كتب إذا جاءه كتابي فحتى يأتها فإن كتب أما بعد فأنت طالق طلق من حين كتب وإن شهد عليه أن هذا خطه لم يلزمه حتى يقربه ولو قال لامرأته اختاري أو امرأتي بيدك فطلقت نفسها فقال ما أردت طلاقا لم يكن طلاقا إلا بأن يريد ولو أراد طلاقا فقالت قد اخترت نفسي سئلت فإن أردت طلاقا فهو طلاق وإن لم ترده فليس بطلاق وأعلم خلافا أنها انطلقت نفسها قبل أن يتسرقا من المجلس وتحدث قلعا

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم عني ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شيئا مما روى  
عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس في قوله حجة ولو علم الذي قال قولاً يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجع إليه وقد عذب عن الطويل الخبة السنة ويعلمها بعيد الدار  
قليل الخبة وقلت له جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجداً با  
وتأولوا القرآن فخالفته لقول زيد وابن مسعود قال نعم وخالف أبو بكر في إعطاء المالك فقلت لا يعطون  
قال نعم وقلت عمر بن أمراء لفقهود بالبتة وفي التي تنكح من عدها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة  
المرئ وفي أن قضى في القسامة بشطر الدية وفي أن جلد في التعريض الحد وجلد في ربح الشراب الحد وفي  
أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما يخالفه لقول غيره من أصحاب النبي  
صلى الله عليه وسلم ومنه ما يخالفه ولا يخالفه منهم قال نعم أخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله  
عليه وسلم قلت له وسعد بن عباد قسم ماله صحباين ورثته ثم مات بخاء أبو بكر وعمر قيسا فقالا ترى أن  
تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئا فضاء سعد ووهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليه - ثم رد شيئا  
أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا يخالف من أصحاب - ما فترد قولهم ما مجتهد من ولا يخالف لهما وترد قولهما  
مجتهد من في قطع يد السارق بعد دية ورجله لا يخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي ورضوان الله تعالى عليه  
(قال الشافعي) رجه الله ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لعمر بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم بحديث يثبت مثله أخذ بها نحن ويدعها هو منها أن عمر قال في التي تنكحت في  
عدها فأصبحت تعد عديتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في الذي لا يجحد ما ينفق على امرأته أن يفرق  
بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال انما ألزمت الله عز  
وجل قول رسوله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفيجوز أن نخالف شيئا روى عن النبي صلى الله  
عليه وسلم ولو خالفه مائة وأكثرا كانت فيهم حجة قلت فقد خالف كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله  
عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه قال فقد روى  
عن ابن عباس كنا زائدنا فأبى ذلك علينا أقومنا قلت هذا كلام عربي يخرج عاما وهو يراد به الخاص قال  
ومثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فحين وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض  
الناس والذين قالوه أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم انما جعلت لهم عصابة انصرفت عنهم من أحد  
قال هذا كله هكذا قلت فاذا لم يسم ابن عباس أحد من قومه ألم تره كلاما من كلهم وابن عباس يراه لهم  
فكيف لم تحتج بأن ابن عباس لا يراه لهم إلا عده واحتجبت بحرف جله خبر فيه أن غيره قد خالف فيه  
مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهم إلى شيء قال أفيجوز أن قول ابن عباس فأبى ذلك علينا  
قومنا يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت نعم يجوز أن يكون عبي به يزيد بن معاوية وأهله قال  
فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم اليتامى والمساكين  
وابن السبيل قال لا أراه إلا قد فعل قلت أفيجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى قال أراه ليس  
بيقين قلت أقتبطل سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل حتى يتيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز  
قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطيهم سهمه وليس لهم كان علينا أن نعطيهم سهمه  
إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم سهمه قال نعم قلت وخالف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم  
به لم يخالفه فيه غيره قال نعم وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله وانما هو كأحدنا قلت فكيف احتجبت  
بالتوهم عنه وهو عندك هكذا قال ورضت ببعض ما حكيت مما قلت به من كلني في سهم ذي القربى على  
عدد من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكأنهم قال دا ببت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالقرض من الله

لذلك أن السلاق يقع  
عليها فيجوز أن يقال  
لهذا الموضع اجماع  
وقال في الاملاء على  
مسائل مالك وأما ملك  
أمرها غير ما في هذه وكالة  
متى أوقع الطلاق وقع  
ومتى شاء الزوج رجع  
وقال في سهمه وسواء  
قالت طلقته أو طلقت  
نفسا إذا أرادت طلاقا  
ولو جعل لهما أن تطلق  
نفسها ثلاثا فطلقت  
واحدة فإن لها ذلك ولو  
طلق بلسانه واستثنى  
بقوله لزمه الطلاق ولم  
يكن الاستثناء إلا بلسانه  
ولو قال أنت على حرام  
يريد تحريمها بالطلاق  
فعلية كفارة عين لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
حرم جاريته فأمر بكفارة  
عين (قال الشافعي)  
رجه الله لانها تحريم  
فرجين حلين بمالم  
يحترماه ولو قال كل  
ما أملك على حرام يعني  
امرأته وجواريه وماله  
كفر عن المرأة والحواري  
كفارة واحدة ولم يكفر  
عن ماله وقال في الاملاء  
وان نوى إصابة قلنا

عز وجل على خلقه اتباعه والحق الثابتة فيه . ومن عارضه بشي يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خطيئ ثم اذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الرزمه وأولى أن لا يحتج أحدهم به وسهم ذى القربى ثابت في الكتاب والسنة

### (الخمس فيما لم يوجب عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذ الولاية من المشركين من خريتهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم اذا اختلفوا في بلاد المسلمين ومن أمه والهم ان صالحوا بغير ايجاب خيل ولا ركاب ومن أموالهم ان مات منهم ميت لا وارث له وما أشبه هذا مما أخذ الولاية من مال المشركين فالخمس في جميعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه له من أهل الخمس الموجب عليه من الغنمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال في قائل قد احتججت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهم ذى القربى عام خيبر ذى القربى وخيبر ما أوجب عليه فكيف زعمت أن الخمس لهم مما لم يوجب عليه فقلت له وجدت المالين أخذاهما من المشركين وخولهم ما بعث أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حكيم في خمس الغنمة بأنه على خمسة لأن قول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شيء له الأمر من قبل ومن بعد فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم لذى القربى حقهم فلا يشك أنه قد أنفذ لليتام والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد انتهى إلى كل ما أمر الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أوفى الله على رسوله منهم إلا أية شكرهم فحكمهم بما حكمه فيما أوجب عليه بالخيل والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على خمسها علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمضى أن يجعل الله له شيئاً مما جعل الله له وإن لم ينبت فيه خبر أعنه كخبر جبير بن مطعم عنه في سهم ذى القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتام والمساكين وابن السبيل فيما أوجب عليه مما جعل لهم شهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى إليه رسوله كما أوجب عليه أداءه القيام به فقال في قائل فإن الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجب عليه على خمسة وجعل الباقي فيما لا يوجب عليه على خمسة فكيف زعمت أنه انما الخمسة الخمس لا الكل فقلت له ما بعد ما بينك وبين من يكمن في ابطال سهم ذى القربى أنت تريد أن تثبت لذي القربى خمس الجوع مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب وغيره يريد أن يبطل عنهم خمس الخمس قال انما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقبل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولك فيما زاد لذي القربى فقلت له ان خطي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه إلى ما يعلم الله عز وجل أني أرى الحق في غيره قال فإدلك على أنه انما هو لمن له خمس الغنمة الموجب عليها (١) خمس التي التي لم يوجب عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس بن الحنفية عن عمر قال كانت بنو النضير مما أوفى الله عز وجل على رسوله مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين فقال لست انظر إلى الأحاديث والقرآن أولى بنا لو نظرت إلى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي انما يعني لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموجبين وذلك أربعة أنجاس قال فاستدللت بخبر عمر على أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجب عليه قلت نعم قال والخبر انهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فإدلك على أن الخمس لأهل الخمس معه قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأنجاس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون الخمس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلنا

(١) المعنى ما دلل على أن خمس التي التي لم يوجب عليه دون كله لمن له خمس الغنمة الموجب عليها نأمل

أصب وكفر وإرقال  
كالمئة والدم فهو كالحرام  
فأما ما لا يشبه الطلاق  
مثل قوله بارك الله فيك  
أو اسقني أو أطعميني  
أو أروني أو زودني وما  
أشبه ذلك فليس بطلاق  
وان نواه ولو أجزت النية  
بما لا يشبه الطلاق  
أجزت أن يطلق في  
نفسه ولو قال للتي لم  
يدخل بها أنت طالق  
ثلاثا للسنة وقع معا ولو  
قال لها أنت طالق أنت  
طالق أنت طالق وقعت  
الاولى وبانت بالعدة  
والله سبحانه وتعالى أعلم

الطلاق بالوقت  
وطلاق المكره وغيره  
من كتاب اباحة الطلاق  
والاملاء وغيرهما

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى عليه وأي أجل  
طلق اليه لم يلزمه قبل  
وقته ولو قال في شهر كذا  
أو في غرة هلال كذا  
طلقت في الغيب من  
الليلة التي يرى فيها هلال  
ذلك الشهر ولو قال إذا  
رأيت هلال شهر كذا  
حنث اذا رآه غيره إلا أن  
يكون أراد رؤية نفسه

بقول الله عز وجل في الحشر قلته وللرسول ولذي القربى الآية على أن لهم الخمس وأن الخمس إذا كان لهم ولا يشد أروالي صلى الله عليه وسلم سلم لهم فاستدلنا ذلك بحكم الله عز وجل في الأنفال وأعلموا أنما غنمتم من شيء فإن الله نجسه الآية فاتفق الحكم في سورة الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك الخمس لا غير فقل في حتم أن يكون لهم مما يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل ونزع الخبر قال لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخمس ثابت في الجزية وما أخذته الولاة من مشرك بوجهه من الوجود فذكرت له الآية في الحشر قال فأولئك أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب فأعطوه بشئ ألقاه الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أ رأيت الجزية التي أعطاهم من أوجب عليه بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل إعطائهم منهم للخوف من الغلبة وقد سيرا بهم بالخيل والركاب فأعطوا فيها أحيى أقرب من الإيجاف أم من أعطى بأمر لم يسير إليه بالخيل والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيها لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذا مثل صلح لا مثل ما أوجب عليه بغير صلح أن يكون لمن سبي كيف لم تكن الجزية وما أخذته الولاة من مشرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فملك لأهل الصدقات لأهل النبي وما غنم بالخيل والركاب فملك على ما قسم الله عز وجل والنبي الذي لا يوجب عليه بخيل ولا ركاب فهل تعلم رابعا قال لا قلت فهذا قلنا الخمس ثابت لأهله في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا يعبد وما أخذ منه أبدا أن يكون غنيمه أوفيا والنبي ما رده الله تعالى على أهل دينه

(١) كيف يفرق ما أخذ من الاربعة الانجاس النبي غير الموجب عليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحصى جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتسب أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون المحتسب ودون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون اليه في مؤنتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفيهم لستهم من كسوتهم ونفقتهم طعاما أو قيمة دراهم أو دنائير ويعطى النفوس شيئا ثم زاد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان ومالات الناس فيها فان المؤنة في بعض البلدان أنقل منها في بعض ولم أعلم أصحابنا يختلفون في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت انما يكون من النبي وقالوا في إعطاء الرجل نفسه لأبأس أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمر بلغ بالعطاء نجسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال نجسة آلاف بالمدينة لرجل يغزى إذا غزا لبت بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد المغزى وقال هي كالنصف على أنه يغزى وإن لم يغز في كل سنة وقالوا ويفرض لمن هو أقرب للجهاد أو أرخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقيته في أن ليس للمال في العطاء ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أبابكر حين قال له عمر أتجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر وادياهم له كمن انما دخل في الاسلام كرها فقال أبو بكر انما عملوا لله وانما أجورهم على الله عز وجل وانما الدنيا بلاغ وخير البلاغ أوسعهم وسوى على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فلم يفضل أحد اعلمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا وسأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدد وقد تكون الاخوة متفاضلي الغناء على الميت والصلوة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الواقعة من الاربعة لانجاس على العدد ومنهم من يغني غايه الغناء

ولو قال اذماضت سنة وقدم منى من الهلال خمس لم تطلق حتى تمضي خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم وأحد عشر شهرا بالأهلة ونجس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهير الماضي طلقت مكانها وإيقاعه الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال عنت أنها مطلقة من غيري لم يقبل منه الا أن يعلم أنها كانت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فالقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق اذا طلقتك فاذا طلقها وقعت عليها واحدة بإبدائه الطلاق والأخرى بالخنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كلما وقع عليك طلاق وطلقها واحدة طلقت ثلاثا وإن كانت غير مدخول بها طلقت بالاولى وحدها (قال الشافعي) وكذلك لو خالها بطلقة مدخولا بها (قال المزني) رحمه الله تعالى أطف الشافعي

(١) وقوله أ رأيت الخ تأمل هذه العبارة فان النسخة هنا غير موثوق بها اهـ كتبه مصححه





فرض المنة وأعطى بعضى الكفاية في المسام والكفاية في المقام شبهه بعطاء الذرية لأن الكفاية في القتال  
تسفر والمنفعة أكثر وتنتل ثمرات المال في المنفعة ثم عي أو أصاب ما يعلم أنه لا يجتمع معه أبداً أصير إلى أن  
يعنى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضاً طويلاً فغير جبر فؤده منه  
اعطاه عطاء المنفعة ويخرج العدا في كل عام فلهذا في وقت من الأوقات وأحب إلى الرأعيات الذرية  
على ذلك الوقت وإذا صار مال الذي إلى الرأعي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن  
مات قبل أن يدير المال الذي فسد عطاؤه لذلك المم إلى الرأعي لم يعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل  
بعد ما وصفت من عطاء العطاء ونفذ الامام في اصلاح الخسوس والازدياد في السلاح والكراع وكل ما قوى  
به المسلمين فإن استعنى به المسارون وكانت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في  
ذلك المال وإن شاق الشيء عن مبلغ العطاء ففرق بينهم بالغاما بلع لم يمس عنهم منه شيئاً (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ويعطى من التي عرز الحكام وولادة الأحداث والصلوات بأهل التي وكل من قام بأمر  
أهل التي من وال وكان بجندى من لاغنى لأهل التي عنه رزق مثله فإن وجد من يغني عنه وهو يكون  
أبنا كهيولى له بأقل مما ولى لم يرأحداً على أقل ما يجده أهل الغناء وذلك أن منزلة الرأعي من رعيته منزلة  
ولى مال اليتيم من ماله لا يعطى منه على الدنيا على اليتيم الأقر ما يقدر عليه قال وإن ولى أحداً على أهل  
الصدقات كان رزقه مما يرأخذ منها لأن له فيها حقاً ولا يعطى من التي عليها كمال يعطى من الصدقات على  
التي ولا يرزق من التي على ولاية شيء إلا ما لا صلاح فلا يدخل الأكرفين يرزقه على التي وهو يغنيه الأقل  
إن ضاف التي عن أهله آسى بينهم فيه

(الخلاف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابه أو غيرهم في قسم التي فذهبوا به منذهب  
لأحفظ عنهم تفريقاً ولا أحفظ أيهم قال ما أحكى من القول دون من خالفه وسأحكى ما حضرني من معاني  
كل من قال في التي شيئاً ففهم من قال هذا المال لله دل على من يعطاه فإذا اجتهد الرأعي فاعطاه ففرقه في جميع  
من سعى له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة اليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك أسوية  
إذا كان ما يعطى كل واحد منهم لسد خلته ولا يجوز أن يعطيه صنف منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال  
إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان  
الصنف الذي يصرف اليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف اليه كما أرفق بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم  
غيره وبشبه قول الذي يقول هذا إن طلب المال صنفاً فكان إذا حرمه أحد الصنفين تمسك ولم يدخل  
عليه خلعة مبردة وإن آسى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر مبردة أعطى الذي فهم  
الخلعة المضرة كله إذا لم يدخلهم غيره وإن منع المماسكين كله ثم قال بعض من قاله إذا صرف مال التي  
إلى ناحية فسد ما حرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاها دون الناحية التي سدها فأكأنه ذهب إلى أنه إنما  
جعل أهل الخلعة وأخر غيرهم حتى أودعهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحداً منهم قال  
يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من التي شيئاً وقال بعض من أحفظ عنه فإن أصابت أهل  
الصدقات سنتهم لأمه والههم أنفق عليهم من التي فإذا استغنوا منعوها من التي ومنهم من قال في مال  
الصدقات هذا القول يزيد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أرضي ممن سمعت  
منه ممن أقيمت أن لا يترأخ المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام  
بها وإن غشيم عدو في دارهم وجب التغير على جميع من غشيه من الرجال أهل التي وغيرهم أخبرنا  
من أهل العلم أنه لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال ألا أدخله  
بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يروى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في المسجد وضعت

مكرراً حدث وزاد  
لمدخلهم هم أنت تبارك  
أنت منى أنت طاق  
وقعت الأولى وسئل  
ما يرى في التبيين وما  
ذاتاً تبيين أولى  
فيمس واحدة وما  
أراد وإن قال لم أرد  
مسلطاً لم يدين في  
الأولى ودين في التبيين  
ولربال لها أنت طاق  
وطائق وطائق وقعت  
الأولى والثانية بالرو  
لأنها استنفاف لكلام  
في الظاهر ودين في  
الثالثة فإن أراد بها  
طلاقاتها وطلاقات وإن  
أراد بها تكراراً فليس  
بطلاق وكذلك أنت  
طائق ثم طائق ثم طائق  
وكذلك طائق بل طائق  
بل طائق (قال المازني)  
رحمه الله وفي كتاب  
الاملاء وإن أدخل ثم أو  
واو في كلمتين فإن لم تكن  
له نية فظاهرها استنفاف  
وحسب ثلاث (قال  
المزني) رحمه الله  
والظاهر في الحكم أولى  
والباطن فيما بينه  
وبين الله تعالى (قال  
الشافعي) رحمه الله

عليه الانطاع وحرسه رجال المهاجرين والانصار فلما أصبح غدا مع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن ابن عوف أخذ بيده أحدهما أو أحدهما أخذ بيده فلما رآه كسبوا الانطاع عن الأموال فرأى منظرا لم ير مثله رأى الذهب فيه والياقوت والزبرجد واللؤلؤ يتلألأ فبكى عمر بن الخطاب فقال له أحدهما والله ما هو بيوم بكاء ولكنه يوم شكر وسرور فقال انى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنك والله ما كنت هذا في قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم انى أعوذ بك أن أكون مستدرجا فاني أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال انى سراقته بن جعشم فأتى به أشعر الذراعين دقيقهما فأعطاه سوارى كسرى فقال البسه ما فعلك فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله الذى سلبهم ما كسرى بن هرمز وألبسهم اسراقته بن جعشم أعرابيا من بنى مدلج وجعل يقلب بعض ذلك بعضا ثم قال ان الذى أذى هذا لأمين فقال له رجل أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤدون اليك ما أديت الى الله عز وجل فاذا رتعت رتعا قال صدقت ثم فرقه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وانما ألبسهم اسراقته لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لسراقته ونظري ذراعيه كأنى بك وقد لبست سوارى كسرى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولم يجعل له الاسوارين \* أخبرنا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر على أهل الرماة حتى وقع مطر فترحلوا فخرج اليهم عمر راكبافرسا ينظر اليهم وهم يترحلون بظعناتهم فدمعت عيناه فقال له رجل من بنى محارب بن خصفة أشهد اننا انحسرت عنك ولست بابن أمية فقال له وبالك ذلك لو كنت أنفقت عليهم من مالى ومال الخطاب انما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل

﴿باب يوجف عليه من الأرضين بخيل ولا ركاب﴾ (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فكل ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل ولا ركاب فسيب له سبيل النية يقسم على قسم القى فان كانوا ما صالحوا عليه أرض ودور فالدور والأرضون وقف للمسلمين تستغل ويقسم الامام غنائمها فى كل عام ثم كذلك أبدا وأحسب ما ترك عمر من بلاد أهل الشرك هكذا أو شيئا استطاب أنفس من ظهوره عليه بخيل وركاب فتركوه كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنفس أهل سبي هوازن فتركوه كواحقوقهم وحديث جرير بن عبد الله عن عمر أنه عوضه من حقه وعوض امرأته من حقه بما عيرتهم من أبيها كالدليل على ما قلت ويشبه قول جرير بن عبد الله عن عمر لولا أنى قاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد ايجاف فرد قسم الصلح وعوض من بلاد ايجاف بخيل وركاب

### ﴿باب تقويم الناس فى الديوان على منازلهم﴾

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان اخلقناكم من ذكر وأنثى الآية وروى عن الزهرى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام خنين على كل عشرة عريفا (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وجعل النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا وللأنصار شعارا وللخزرج شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم الأولوية عام الفتح فعد للقبائل قبيلة حتى جعل فى القبيلة أولوية كل لواء لأهله وكل هذا ليتعارف الناس فى الحرب وغيرها وتخف المؤنة عليهم باجتماعهم وعلى الوالى كذلك لان فى تفرقهم اذا أريدوا الأمر مؤنة عليهم وعلى اليهم وهكذا أحب الوالى أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب عنه ومن جهل بمن يحضره من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من أهل العلم من قبائل قريش أن عمر بن الخطاب لما كثر المال فى زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار فقال عن ترونا أبدا فقال له رجل ابدأ بالأقرب فالأقرب بل قال ذكر توفى بل ابدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ ببنى هاشم \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر

ولو قال أنت طالق طلاقا ففى واحدة كقوله طلاقا حسنا وكل مكره ومغلوب على عقله فلا يلحقه الطلاق خلا السكران من نجر أو نبيذ فان المعصية بشرب الخمر لا تسقط عنه فرضا ولا طلاقا والمغلوب على عقله من غير معصية مشاب فكيف يقاس من عليه العقاب على من له الثواب وقد قال بعض أهل الجواز لا يلزمه طلاق فمأزمه اذا لم يجز عليه تحريم الطلاق أن يقول ولا عليه قضاء الصلاة كما لا يكون على المغلوب على عقله قضاء صلاة

﴿باب الطلاق بالحساب والاستثناء﴾ من الجامع من كتابين

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو قال لها أنت طالق واحدة فى اثنتين فان نوى مقرونة باثنتين فهى ثلاث وان نوى الحساب فهى اثنتان وان لم ينو شيئا فواحدة وان قال

محمد بن علي أن غير لما دون الدواوين قال عن تروان أبدأ قيل له أبدأ بالأقرب والأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم \* أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قریش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصافاً للحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث أن غير لما دون الدواوين قال أبدأ ببني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهم ويبي المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي فوضع الدواوين على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في جذم النسب فقال عبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم لأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعاني نوفل يتلونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد بن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أنهم من المطيبين وقال بعضهم وهم من حلف الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذلك سابقاً فقدمهم على بني عبد الدار ثم دعاني عبد الدار يتلونهم ثم انفردت له زهرة فدعاها تتلو عبد الدار ثم استوت له بنو تميم ونحوهم فقال في بني تميم أنهم من حلف الفضول والمطيبين وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ذلك سابقاً وقيل ذلك كصهر فقدمهم على مخزوم ثم دعاني مخزوم وما يتلونهم ثم استوت له سهم ووجه وعدي بن كعب فقيل له أبدأ بعدي فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الإسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم وأخذوا لكن انظروا بني سهم ووجه فقيل قدم بني سهم ثم دعاني سهم فقال وكان ديوان عدي وسهم مختلطاً كالدعوة الواحدة فلما خلصت إليه دعوه كبر تكبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصلني إلى خطي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم إن أبا عبيدة بن الجراح الفهري لما رأى من تقدم عليه قال أكل هؤلاء تدعو أم أي فقال يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كما قومك فمن قدمك منهم على نفسه لم أمنعه فأما أنا وبنو عدي فنقدمك إن أجبت على أنفسنا قال فقدم معاوية بعد بني الحرث بن فهر ففضل بهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشجربين بني سهم وعدي شئ في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بني عدي فقدموا على سهم ووجه للسابقة فيهم (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا فرغ من قریش قدمت الانصار على قبائل العرب كلها المكنهم من الاسلام (قال الشافعي) رجه الله تعالى الناس عباد الله فأولاهم أن يكون مقدماً أقربهم بخيرة الله لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رجه الله تعالى ومن فرض له الوالي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم برسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فإذا استووا قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة ممن هم مثلهم في القرابة

### (كتاب الجزية)

\* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قال الشافعي) رجه الله تعالى خلق الله تعالى الخلق لعبادته ثم إن أهل جبل وعلا أن خيرية من خلقه أنبيأوه فقال تبارك اسمه كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فجعل النبيين صلى الله عليه وسلم من أصفائه دون عبادته بالامانة على وجهه والقيام بحجته فيهم ثم ذكر من خاصته صفوته فقال جل وعز أن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين فخص آدم ونوحاً بالاعادة ذكرهم اصطفاً ثم ماوذ كرامهم فقال جل ثناؤه واتخذ الله إبراهيم خليلًا وذكر اسمعيل بن إبراهيم فقال عز ذكره واذكر في الكتاب اسمعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولاً نبياً ثم أنعم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الأجر فقال تبارك وتعالى إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية

أنت طالق واحدة لا تقع عليك فهي واحدة وإن قال واحدة قبالتها واحدة كانت تطليقتين وإن قال رأسك أو شعرك أو يدك أو رجلك أو خصر من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع على بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطليقة كانت تطليقة والطلاق لا يتبعس ولو قال نصفى تطليقة فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد وقعت بينكن تطليقة كانت كل واحدة منهن طالقاً واحدة وكذلك تطليقتين وثلاثاً أو أربعاً إلا أن يريد قسم كل واحدة فيطلق ثلاثاً ثلاثاً \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الاثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً فهي ثلاثاً غاييجوز الاستثناء إذا بقي شيئاً فإذا لم يبق شيئاً فحال ولو قال كلها ولدت وإذا ذأنت طالق واحدة فولدت ثلاثاً في بطن طلقت بالاول واحدة وبالثاني أخرى وانقضت عدتها بالثالث ولو قال إن شاء

الله لم يقع والاستثناء في  
الطلاق والعق والنذور  
كهو في الأيمان

(باب طلاق المريض)  
من كتاب الرجعة ومن  
العدة ومن الاملاء على  
مسائل مالك واختلاف  
الحديث

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وطلاق المريض  
والصحیح سواء فان  
طلق مريض ثلاثاً لم  
يصح حتى مات فاختلف  
أصحابنا (قال المزني)  
فذكر حكم عثمان  
بتوريثها من عبد  
الرجن في مرضه وقول  
ابن الزبير لو كنت أنالم  
أرأ أن تراث المبتوتة (قال  
المزني) وقد قال الشافعي  
رحمه الله تعالى في كتاب  
العدة ان القول بأن  
لا تراث المبتوتة قول  
يصح وقد ذهب اليه  
بعض أهل الآثار وقال  
كيف ترثه امرأة لا يرثها  
وليست له زوجة (قال  
المزني) فقلت أنا هذا  
أصح وأقيس لقوله  
(قال المزني) وقال في  
كتاب النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مالك

بعضهم من بعض والله سميع عليم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من خير آل ابراهيم وأنزل كتبه قبل انزاله الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم بصفة فضيلته وفضيلة من اتبعه به فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رجاء يئس منهم تراهم ركعاً سجداً الآية وقال لأمة كنتم خير أمة أخرجت للناس بفضيلتهم بكنيوتهم من أمتهم دون أمة الانبياء ثم أخبر رجل وعزأته جعله فاتح رجته عند فترة رساله فقال يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من الرسل أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير فقد جاءكم بشير ونذير وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكان في ذلك ما دل على انه بعث الى خلقه لانهم كانوا أهل كتاب أو أميين وانه فتح به رجته وختم به نبوته فقال عز وجل ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الاديان فقال عز وجل هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم اقرأ باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم أنزل عليه فرائضه كإشياء لا معقب لحكمه ثم أتبع كل واحد منها فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه اقرأ باسم ربك الذي خلق ثم أنزل عليه بعدهما لم يؤمر فيه بأن يدعو اليه المشركين فمرت لذلك مدة ثم يقال أتاه جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم الى الايمان به فكبر ذلك عليه وخاف التكذيب وأن يتناول فنزل عليه يأيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فإلغيت رسالتك والله يعصمك من الناس فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوا حين تبلغ ما أنزل اليك ما أمر به فاستهزأ به قوم فنزل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين انا كفيناك المستهزين (قال الشافعي) وأعلمه من علمه منهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الارض ينبوعاً أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خدالها تفجيها قرأ الربيع الى بشرار سولاً (قال الشافعي) وأنزل الله عز وجل فيما يشبهه اذا ضاق من أذاهم ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد ربك الى آخر السورة ففرض عليه ابلاغهم وعبادته ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره بعزلهم وأنزل عليه قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون وقوله فان تولوا فإني معكم ما جعل عليكم ما جعلتم قرأ الربيع الآية وقوله ما على الرسول الا البلاغ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أعداءهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الآية مع ما يشبهها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض فيها عزلة المشركين فقال واذا رأيت الذين يخوضون في آثنا فأعرض عنهم (١) مما فرض عليه فقال وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها قرأ الربيع الى انكم اذا مثلهم

(الاذن بالهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً لم يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

(١) هكذا في الأصل

وحرر كتبه مصححه

عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فيقال نزلت ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وفاتحاً لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً وقال ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراعماً كثيرة وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت اليها منهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت اليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة اليهم وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين وقال ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع الى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة الى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك وإن قالوا بان يقتلوا ولم يأذن لهم بجهاد ثم أذن الله عز وجل لهم بالجهاد ثم فرض بعد هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضع

### (مبتدأ الاذن بالقتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بان يتدوا مشركا بقتال ثم أذن لهم بان يتدوا المشركين بقتال قال الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم غير حق الآيات وأباح لهم القتال بمعنى بأنه في كتابه فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين واقتلوه حيث ثقتهمهم قرأ الربيع الى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام يقول الله عز وجل وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة الآية ونزل هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها

### (فرض الهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما فرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وجاهد المشركين بعد ذلك كان أباحه وأنحن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة ورواوا كثرة من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم فقتلوه عن دينهم أو من فتنوا منهم فعذر الله من لم يقدر على الهجرة من المفتونين فقال الامن أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وبعث اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل جعل لكم مخرجاً وفرض على من قدر على الهجرة الخروج إذا كان من يفتن عن دينه ولا يمتنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم الآية وأبان الله عز وجل عذر المستضعفين فقال المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة الى رحيمنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عسى من الله واجبة (قال الشافعي) ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاعها انما هو على من فتن عن دينه بالبلد الذي يسلم به الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد أسلامهم العباس بن عبد المطلب وغيره اذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر جيوشه أن يقولوا لمن أسلم ان هاجرتم فلكم ما للمهاجرين وإن أقمت فأنتم كأعراب وليس يخرجهم الا فيما يحل لهم

### (أصل فرض الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما مضى لرسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أنعم الله تعالى فيها

ان مذهب ابن الزبير أحدهما وقال فيه لو أقر في مرضه أنه طلقها في حجة - ثلاثاً لم تره وحكم الطلاق في الإيقاع والاقرار في القياس عندى سواء وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا ترث المتبوتة (قال المزني) وقد احتج الشافعي رحمه الله على من قال اذا ادعى ولداً فوات ورثه كل واحد منهم نصف ابن وإن ماتا ورثهما كمال أب فقال الشافعي الناس يورثون من حيث يورثون فألزمهم تناقض قولهم اذالم يجعلوا الابن منهما كهما منه في الميراث فكذلك انما ترث الزوجة الزوج من حيث يرثها فاذا ارتفع المعنى الذي يرثها لم ترثه وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما قررت من كتاب الله ولا من سنة رسوله وتبعه ابن الزبير

### (باب الشك في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

على جماعة باتباعه حدث لهم بها مع عون الله قوة بالعدد لم تكن قبلها ففرض الله تعالى عليهم الجهاد بعداذ  
كان اباحة لأفرضافقال تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير  
لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية  
وقال تبارك وتعالى وقالوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حق جهاده  
وقال فاذا القيم الذين كفر واقترب الرقاب حتى اذا اثخنتموهم فقتلوا الوثاق وقال عز وجل ما لكم اذا قيل  
لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم الى القدير وقال انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم الآية ثم  
ذكر قومًا يتخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يظهر الاسلام فقال لو كان عرضا قريبا وسفرا  
قاصدا لاتبعوك الآية فأبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعدا بانه ذلك في غير مكان في  
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع الى أحسن ما كانوا يعملون وسنين من ذلك ما حضروا  
على وجهه ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية  
وقال ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله  
مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المتخلف عنه

### (من لا يجب عليه الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
أنه لم يفرض الخروج الى الجهاد على المملوك أو أثنى بالغ ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل انفروا خفافا وثقالا  
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للمملوك ولم يكن مجاهدا ولا يكون عليه  
للجهاد مؤنة من المال ولم يكن للمملوك مال وقد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم حرض المؤمنين على القتال فدل  
على أنه أراد بذلك كوردون الأناث لان الأناث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا  
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الأناث وقال عز وجل اذ أمر  
بالاستئذان واذا بلغ الأبطال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فاعلم أن فرض الاستئذان  
انما هو على البالغين وقالوا بئسوا حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فم جعل لرشدهم  
حكما تصير به أموالهم اليهم الا بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين ودلت السنة  
ثم ما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن  
عيينة عن عبد الله أو عبيد الله عن نافع عن ابن عمر « سئل الربيع » قال عرضت على النبي صلى الله عليه  
وسلم يوما أحدا من أربابنا بع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيد ونساء وغير بالغين فرسخ  
لهم ولم يسهم وأسسهم لضعفاء أحرار بالغين شهدوا معه فدل ذلك على أن السهمان انما تكون فيمن شهد القتال  
من الرجال الأحرار ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

### (من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج اذا  
نصحوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الاعرج حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الاعرج المقعد والأغلب أنه الاعرج في الرجل الواحدة وقيل نزلت في  
أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غيره وهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من  
فرض الحج ولا الصلاة ولا الصوم ولا الحدود ولا يحتمل والله تعالى أعلم أن يكون أريد به هذه الآية الاوضع

ان الشيطان لعنه الله  
يأتى أحدكم فيفتن بين  
أليته فلا ينصرف حتى  
يسمع صوتا أو يسمع ريحا  
علما انه لم يزل يقسم  
طهارة الا يبين حدث  
فكذلك من استيقن  
نكاحا ثم شك في الطلاق  
لم يزل اليقين الا باليقين  
(قال) ولو قال خنثت  
بالطلاق أو في العتق  
وقف عن نسائه  
ورقيقه حتى يبين  
ويحلف الذي يدعي فان  
مات قبل ذلك أفرع  
بينهم فان خرج السهم  
على الرقيق عتقوا من  
رأس المال وان وقعت  
على النساء لم يطلقن ولم  
يعتق الرقيق والورع  
أن يدعي ميراثه ولو قال  
احدا كما طالق ثلاثا  
منع منهما وأخذ  
بنفقتهم حتى يبين فان  
قال لم أود هذه بالطلاق  
كان اقرارا منه لا حرج  
ولو قال أخطأت بل هي  
هذه طلقا معا باقراره  
فان ماتا أو أحدهما  
قبل أن يبين وقفنا له  
من كل واحدة منهما  
ميراث زوج واذا قال

المخرج في الجهاد دون غيره من القرائن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الغزو غزو وان غزو وبعد عن المعازي وهو ما لمع مسيرة ليعتدق وأصدق حيث تقصر الصلاة وتقدم سواها من مكة وغزو بقرب وهو ما كان دون ليعتدق مما لا تقصر فيه انصارا وما هو أقرب من المواقف الى مكة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الغزو البعيد لم يزم القوي السالم البدن كله إذا لم يجد مكرها وسلافا ونفقة ويرجع لمن تزمه نفقته قوته إذا قدر ما يرى أنه يلبث وإن وجد بعض هذا دون بعض فيؤمن لا يجد ما ينق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (٣) نزلت ولا على الذين انما آتوا لتصلهم قلت لا أجد ما أحكم عليكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد هذا كندخل في جهة من يلزمه فرض الجهاد فإن تها الغزو ولم يخرج أو خرج ولم يبلغ موضع الغزو أو بلغه ثم أصابه مرض أو صار ممن لا يجد في شيء هذه المواضع كان فيه أن يرجع وقد صار من أهل العذر فإن ثبت كان أحب إلينا ووسع الثبوت وإذا كان ممن لم يكن لهم قوتهم لم يحل أن يغزو على الابتداء ولا يثبت في الغزو أن غزا ولا يكون له أن يضع فرضا ويتطوع لانه إذا لم يجد في موضع يغزو ومن قلت أن لا يغزو فيه أن يرجع إذا غزا بالعذر وكان ذلك له ما لم يمتي الرخصان فإذا التقيما لم يكن له ذلك حتى يتفرقا

### باب العذر بغير العارض في البدن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كان سالم البدن قويه واجدا لما يكفيه ومن خلف بكون داخلين عليه فرض الجهاد لم يكن عليه دين ولم يكن له أن يأن ولا واحد من أبوين يمنعه فلو كان عليهما من لم يكن أن يغزو بحال إلا بذن أهل الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان يحجبه مع الشهادة عن الخدمة الدين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين إلا بذن أهل الدين وسواء كان الدين مسلما أو كافرا وإذا كان يؤمر بأن يطيع أبويه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما إلا بالمطاع منهما مؤمن فإن قال قائل كيف تقول لا تجب عليه طاعة أبويه ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلما في الجهاد ولم تقوله في الدين قيل الدين مال لزمه لمن هو له لا يختلف فيه من وجبه من مؤمن ولا كافر لانه يجب عليه إذا ود إلى الكافر كما يجب عليه إلى المؤمن وليس يطيع في المختلف عن الغزو صاحب الدين بحق يجب لصاحب الدين عليه الإتيان فإذا برئ من ماله فأمر صاحب الدين ونهيه سواء ولا طاعة له عليه لأنه لا حق له عليه بغير المال فلما كان الخروج بغير عرض ماله إليه لم يخرج إلا بذنه أو بعد الخروج من دينه وهو الدين حق في أنفسهم ما لا يزل بحال الشفقة على الزاد والارقة عليه وما يلزمه من مشاهدتهم ما يبرهما فإذا كان على دينه خفيهما لا يزل بحال ولا يبرأ منه بوجه وعليه أن لا يجاهد إلا بذهما وإذا كان على غير دينه فائما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد ولا الجهاد وإن خالفهما لا غلب أن منعهما حتى لا يدينه ورضائيهما لا مشقة عليه فقط وقد انقطع الولايه بينهما في الدين فإن قال قائل فيل من دليل على ما وصفت قيل جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجهاد وأبو جاهد النبي صلى الله عليه وسلم فليست أشد في كراهية أبيه بجهاده مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبد الله ابن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبو جاهد مع النبي صلى الله عليه وسلم بأحد ويحتمل عنه من أطاعه مع غيره ممن لا أشد ان شاء الله تعالى في كراهتهم لجهاد آبائهم مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا كانوا مخالفين مجاهدين له أو مخذلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأي الابوين أسلم كان حقا على الزاد أن لا يغزو إلا بذهه إلا أن يكون الزاد يعلم من الزاد نفقا فلا يكون له عليه طاعة في الغزو وإن غزا رجل واحد أبويه أوهما مشركا ثم أسلما وأحدهما فامر بالرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصر إلى موضع لا طاقه له بالرجوع

لا أحد خبا هذه التي طنقت رددت على أشياء ما وقفنا به وأحفظنا لورثة الأخرى ولو كان هو الميت وقتنا ليمتد ميراث امرأته حتى يصطرحا فإن سالت واحدة قبله ثم مات بعد ما فقار وارثه طلق الأولى وورث الأخرى بلا عيب وإن قال طلق الحية ففيها قولان أحدهما أنه يقوم مقام الميت فيحلف إن الحية هي التي طلق ثلثاها وبأخذ ميراثه من الميت قبله وقد يعلم ذلك بخبره أو بخبر غيره ممن يصدقوا القول الثاني أنه يوقف له ميراث زوج من الميت قبله وللحيتة ميراث امرأه منه حتى يصطرحا

### باب ما يبرأ من الرجل من الطلاق من كذاين

قال الشافعي رحمه الله لما كانت الطلقة الثالثة ترجب التصريم كانت أصابة زوج غيره ترجب التحليل ولا يبرأ من الطلقة ولا في الطلقتين



ما يوجب الحریم لم يكن  
لا صابة زوج غيره  
معنى يوجب التحليل  
فنكاحه وتر كه سواء  
ورجع محمد بن الحسن  
الى هذا واحتج الشافعي  
رجحه الله بعمر بن الخطاب  
رضي الله عنه أن رجلا  
سأله عن طلق امرأته  
اثنتين فانقضت عدتها  
فتروجت غيره فطلقها  
أومات عنها وتر وجهها  
الاول قال عمر هي عده  
على ما بقي من الطلاق

﴿ مختصر من الرجعة  
من الجامع من كتاب  
الرجعة من الطلاق  
ومن أحكام القرآن  
ومن كتاب العدد ومن  
القديم ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ قال  
الله تعالى في المطلقات  
فإذا بلغن أجلهن  
فأمسكوهن بمعروف  
أو سرحوهن بمعروف  
وقال تعالى فإذا بلغن  
أجلهن فلا تعضلوهن  
أن ينسجن أزواجهن  
فدل سياق الكلام  
على افتراق البلوغين  
فاحدهما مقاربة بلوغ  
الاجل فله أمساها  
أو تركها فترجح  
بالتطلاق المتقدم والعرب

منه لا يخوف أن يتلف وذلك أن يصير إلى بلاد العدو ولو فارق المسلمين لم يامن أن يأخذه العدو وإذا كان هذا  
هكذا لم يكن له أن يرجع للتعذر في الرجوع وكذلك ان لم يكن صار إلى بلاد مخوفة فارق الجماعة فيها خاف  
التلف وهكذا إذا غزا ولا دين عليه ثم أذن فسأله صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وان سأله أبواه أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولأله عذر فعليه أن يرجع العذر وإذا قلت  
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبادر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا يقف الموقف الذي يقفه من  
يتعرض للقتل لأنه إذا نهضته عن الغزو لطاعة والديه أو لأذى الدين نهضته إذا كان له العذر عن تعرض القتل  
وهكذا أنهم عن تعرض القتل لو نخرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه أو خلاف  
الذي غزا أو أحد أبويه وصاحب دينه كاره وليس على الخشي المشكل الغزو فان غزا وقاتل لم يعط سهما  
ويرضخ له ما يرضخ للمرأة والعبد يقاتل فان بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو وله فيه سهم رجل

### ﴿ العذر الحادث ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى وإذا أذن للرجل أبواه في الغزو فغزاهم أمراه بالرجوع فعليه الرجوع الامن  
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو وجده أومن مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع  
أو قلة نفقة لا يقدر على أن يرجع يستقل معها أو ذهاب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غزا بجعل  
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو بجعل من مال رجل فان غزاه فعليه أن يرجع  
ويرد الجعل وانما أجزت له هذا من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حبسه في حال قلت  
عليه فيها الرجوع الا في حال ثانية أن يكون يخاف برجوعه ورجوع من هو في حاله أن يكتروا وأن يصيب  
المسلمين خلة برجوعهم بخروجهم بعظم الخوف فيها عليهم فيكون له حبسه في هذه الحال ولا يكون لهم  
الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليه أن يرجع أو على السلطان أن يخليهم الامن غزائهم بجعل إذا  
كان رجوعهم من قبل والد أو صاحب دين لا من علة بأدائهم فان أراد أحد منهم الرجوع لعله ببذنه تخرجه  
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا بجعل أو غير جعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه  
أخذه وهو يستوجه وحده حال عذر وذلك أن عرض أو يزمن باقعد أو بعرج شديد لا يقدر معه  
على مشي الصحيح وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن لارى العرج إذا انقص مشيه عن مشي  
الصحيح وعدوه كله عذرا والله تعالى أعلم وكذلك ان رجل عن دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من  
أن يكون عليه فرض الجهاد ولم يكن للسلطان حبسه عليه الا في حال واحدة أن يكون خرج الى فرض الجهاد  
بقلة الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكون واجدا فان فعله حبسه وليس للرجل الامتناع من الاخذ منه الا أن  
يقيم معه في الجهاد حتى ينقضي فله اذا فعل الامتناع من الاخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته  
فقفل ثم وجد نفقة أو فادابته فان كان ذلك ببلاد العدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع الآن يكون  
يخاف في رجوعه وان كان قد فارق بلاد العدو فالاختيار له العود الآن يخاف فلا يجب عليه العود لأنه قد  
خرج وهو من أهل العذر فان كانت تكون خلة برجوعه أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون  
بالمسلمين خلة برجوعهم فعليه وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت الآن يخاف أن يتخلفوا أن  
يقتطعوا في الرجوع خوفاً ينافيكون لهم عذر بأن لا يرجعوا

### ﴿ تحويل حال من لاجهاد عليه ﴾

﴿ قال الشافعي ﴾ رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل ممن لاجهاد عليه بما وصفت من العذر وكان ممن عليه

جهاد فخرج فيه فحدث ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله ثم زالت الحال عنه عاد إلى أن يكون ممن عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أعشى فذهب العمى وصح بصره أو أحدى عينيه فيخرج من حد العمى أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريضاً فيذهب المرض أو لا يجدهم يصبر واجداً أو ضياعاً فيبلغ أو يموت أو كافتق أو خشي مشكلاً فيبين رجلاً لا يشك أو كافراً فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد فإن كان بليده كان كغيره ممن عليه فرض الجهاد وإن كان قد غزا وله عذر ثم ذهب العذر وكان ممن عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غزاه أو بعض الغزاة في وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس للإمام (١) أن يحجم بالغزو وإن جرحهم فقد أساء ويجوز لكلهم خلافه وإن رجوع وإن اطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون ممن تخلف منهم ممنعين بموضعهم ليس الخوف عليهم بشديد أن يرجع من يريد الرجوع فيكون حيث نزل أن أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يرد الرجوع والجماعة لأن الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تخلص بالكثير والذي العذر الرجوع في كل حال إذا جرح وجوزته قدر الغزو وإن أسلخ عن معه وكل منزلة قلت لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قلت ليس لهم فيه الرجوع

### (شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأمون بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحرار بالغون معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد أو ممن لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء ولا يحرم على الإمام أن يشهد معه القتال الصنفان معا ولا على واحد من الصنفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن يزيد بن هرم أن نبجة كتب إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنime (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحفوظ أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأخذهم من الغنime (قال) وإذا شهد من ليس عليه فرض الجهاد قويا كأن أضعيفا القتال أخذى من الغنime كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذى النساء وقياسا عليهن وخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ بحذية واحد منهم سهم حر ولا قريبا منه ويفضل بعضهم على بعض في الحذية أن كان منهم أحد له غناء في القتال أو معونة للمقاتلين ولا يبلغ بأكثرهم حذية سهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال رجل حارب له عذر في عدم شهود القتال من زمن أو ضعف بمرض أو عرض أو فقير معذور وضرب به بسهم رجل تام فإن قال من أين ضربت لهن ولا وليس عليهم فرض القتال ولا لهن غناء بسهم ولم تضرب به للعبيد ولهن غناء ولا للنساء والمراحمين وإن أغنوا وكل ليس عليه فرض القتال قيل له قلنا خبرا وقياسا فاما الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخذى النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذر في أبدانهم وكذلك العبيد لو أنفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحج الصبي والعبد ولا يجزئ عنهم من حجة الإسلام لأنهم ليسوا من أهل الفرض بحال ويحج الرجل والمرأة الزمان للزمان لهما العذر بترك الحج والفقير الزمان فيجزئ عنهم ما عن

تقول إذا قارب البلد تريد قد بلغت كما تقول إذا بلغت والبلاغ الآخر انقضاء الأجل (قال) وللعبد من الرجعة بعد الواحدة ما للحر بعد الثنتين كانت محته حرة أو أمة والقول فيما يمكن فيه انقضاء العدة قولها وحى محرمة عليه تحريم المبتوتة حتى تراجع وطلق عبد الله بن عمر امرأته وكانت طريقه إلى المسجد على مسكنها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يحصل له منها شيء أراد ارتجاعها أولم يرددها لم يراجعها وقال عطاء وعبد الكريم لا يراها فضلا (قال) ولما لم يكن نكاح ولا طلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والكلام بها أن يقول قد راجعتها أو ارتجعتها أو رددتها إلى فإن جامعها بنوى الرجعة أو لا ينويها فهو جماع

(١) قوله أن يحجم أى أن يحبس في القاموس وجر الجيش حبسهم في أرض العدو ولم يقل عليهم الخ اه محمده

حجة الاسلام لانهم انما زال الفرض عنهم باعذار في ابدانهم واما أموالهم فامتنى فارقتهم اذ كان من أهلهم ولم يكن  
عكذا الصبي والعبد في الحج قال وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلها في الجهاد وضربت للزمن والفقير الذين  
لا غزو عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لهم رضى وجرى وقوم لا غناء لهم على الشهادة وودوا منهم لم يرزل  
فرض الجهاد عليهم الا بمعنى العذر الذي اذا زال صاروا من أهلهم فاذا تكافوا شهاده كان منهم ما لأهل

(من ليس للإمام أن يغزو به بحال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزا معه بعض من يعرف نفاقه ذات الخزل  
يوم أحد عشر من ثمانه ثم شهد واما يوم الخندق فتكلموا بما حكى الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله  
الاغزورا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم بنى المصطلق فشهدا معه عدد فتكلموا بما حكى الله تعالى من قولهم  
لئن رجعنا الى المدينة لخيرجن الأعز منها الأذل وغير ذلك مما حكى الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك  
فشهدا معه قوم منهم نفر وابه ليلة العقبة ليقتلوه فوقاه الله عز وجل شرهم وتخلف آخرون منهم فبين  
بمحضرته ثم أنزل الله عز وجل في غزاة تبوك أو منصرفه عنها ولم يكن في تبوك قتال من أخبارهم فقال ولو  
أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم فبسطهم وقيل أقعدوا مع القاعدین (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى فأنظر الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم أسرارهم وخبر السامعين لهم وابتغاهم أن  
يقنعوا من معه بالكذب والارباغ والتخذيل لهم فأخبره أنه كره انبعاثهم فبسطهم اذ كانوا على هذه النية  
كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين لانه ضرر  
عليهم ثم زاد في تأكيد ذلك بقوله فرح المخلفون ببقعدهم خلاف رسول الله «قرأ الربيع» الى  
الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فنشهر بمن مل ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن يدعه  
يغزو معه ولم يكن لو غزا معه أن يسهم له ولا يرشح لانه ممن منع الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين اطلبته  
فتنتهم وتخذيلهم اياهم وأن فيهم من يستمع له بالغفلة والقرابة والصداقة وان هذا قد يكون أضر عليهم من كثير  
من عدوهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يخرجهم أبدا واذا حرم الله  
عز وجل أن يخرجهم فلا يسهم لهم لوشهدوا القتال ولا رشح ولا شئ لانه لم يحرم أن يخرج بأحد غيرهم  
فأما من كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه ولم يكن بحمد حاله أو ظن ذلك به وهو ممن  
لا يطاع (١) ولا يضمر ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشئ من أحكام الاسلام الا  
ما منعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم على أحكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا  
الغزو مع المسلمين للمعنى الذي وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره (قال الشافعي) وان كان  
مشرك يغزو مع المسلمين وكان معه في الغزو من يطيعه من مسلم أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة  
والحرص على غلبة المسلمين وتفرق جماعتهم لم يجز أن يغزو به وان غزاه لم يرشح له لان هذا اذا كان  
في المنافقين مع استئثارهم بالاسلام كان في المكتشفين في الشرك مثله فيهم أو أكثر اذا كانت أفعاله كأفعالهم  
أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو  
أو طريق أو ضيعة أو نصيحة للمسلمين فلا بأس أن يغزى به وأحب الى أن لا يعطى من النقي شيئا ويستأجر  
اجارة من مال لا مالا له بعينه وهو غير سهم النبي صلى الله عليه وسلم فان أغفل ذلك أعطى من سهم النبي صلى الله

(١) سقط من هنا جواب أما ولعله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذا في النسخة والغرض أن تحريم  
صلاة النبي عليهم لا تنفي عنهم الاسلام لانه لم يمنع أحدا الحج وتأمل

شبهة ويعزر ان كانا  
عالمين ولها صداق مثلها  
وعليها العدة ولو كانت  
اعتدت بحضتين ثم  
أصابها ثم تكلم بالرجعة  
قبل أن تحيض الثالثة  
فهي رجعة وان كانت  
بعد ما فليست برجعة  
وقد انقضت من يوم  
طلتها العدة ولا تحل  
لغيره حتى تنقضي  
عدتها من يوم مسها ولو  
أشهد على رجعتها ولم  
تعلم بذلك وانقضت  
عدتها وترجعت  
فنكاحها مفسوخ ولها  
مهر مثلها ان كان مسها  
الآخر وهي زوجة  
الأول قال عليه الصلاة  
والسلام اذا نكح الوليان  
فالأول أحق وقال على  
ابن أبي طالب رضى الله  
عنه في هذه المسئلة هي  
امراة الأول دخل بها  
أولم يدخل (قال  
الشافعي) رحمه الله  
وان لم يقم بينه لم يفسخ  
نكاح الآخر ولو ارتجع  
بغير بينة وأقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر مشركاً قبل نعيم فأسلم ولعله رده بجاهه إسلامه وذلك واسع  
بما أمّر الله المشركين فيمنعه الغزو ويأذن له وكذلك الضعيف من المسلمين ويأذن له ورد النبي صلى الله عليه  
وسلم من جهة باحة الرد والدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غزاهم ودبى قبضعتهم بعد بدر وشهد صفوان بن  
أمية مع حنيناً بعد الفتح وصفوان مشرك (قال) ونساء المشركين في هذا وصيائهم كرجالهم لا يترحم أن  
يشهدوا القتال وأحب إلى أن يرميهم أو يعضوا أو يشهدوا القتال فلا يبين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة  
لمسلمين ويرضخ لهم بشئ ليس كإرضاخ لعبد مسلم أو امرأة ولا صبي مسلمين وأحب إلى أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة  
أن لم تكن بهم منفعة لا تأخراً في ذلك والنساء مع المسلمين والصبيان في الحرب رجاء النصر بهم لما أوجب  
الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

### ﴿كيف تفضل فرض الجهاد﴾

«أخبرنا الربيع» (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره  
لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوى العذر  
بلائل الكتاب والسنة فإذا كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملاً لأن يكون كفر فرض الصلاة وغيرها  
عاماً ومحتملاً لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض  
الجهاد إنما هو على أن يقوم به من فيه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بازاء العدو  
الخوف على المسلمين من منعه والآخر أن يجاهد من المسلمين من في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان  
أو يعطى أهل الكتاب الجزية قال وإذا قام بهذا من المسلمين من فيه الكفاية به خرج المختلف منهم من المأثم  
في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولو الجهاد على المختلفين عنه قال الله عز وجل لا يستوى القاعدون من  
المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم  
على القاعدین درجة الآية (قال الشافعي) وبين ادوعد الله عز وجل القاعدین غير أولى الضرر والحسن  
أنهم لا يؤمن بالتخلف ويوعدون الحسن بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف الحسن أن كانوا  
مؤمنين لم يتخلفوا شكواً ولا سوءة وإن تركوا الفضل في الغزو وأبان الله عز وجل في قوله في التغير حين  
أمرنا بالتغير أنفر وأخفاً وثقالاً وقال عز وجل لا تنفروا بعذباً ألبيا وقال تبارك وتعالى وما كان  
المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فأعلمهم أن فرض  
الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يغز رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة علمها إلا  
تخلف عنه فيها بشر فغزا بدر وتخلف عنه جال مع رفوف وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته  
صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهيزه للجمع للروم ليخرج من كل رجلين رجل فيخلف الباقي  
الغزى في أهله وماله (قال الشافعي) وبعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جوشاً وسراً يتخلف عنها  
بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرت (قال الشافعي) وأبان أن لو تخلفوا معاً أو معاً بالتخلف بقوله  
عز وجل لا تنفروا بعذباً ألبيا يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم التغير كلكم عذبكم قال ففرض  
الجهاد على ما وصفت يخرج المختلفين من المأثم القائم بالكفاية فيه أو يؤتون معاً إذا تخلفوا معاً

### ﴿تفريع فرض الجهاد﴾

(قال الشافعي) قال الله عز وجل قاتلوا الذين يلونكم من الكفار قال ففرض الله جهاد المشركين ثم أبان  
من الذين نبذ بجهادهم من المشركين فأعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم  
أن أولاهم بأن يجاهدوا أقربهم بالمسلمين داراً لأنهم إذا قوا على جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهادهم

فمن رجعة وكذب يابى  
أن يشهد ولما قال قد  
راجعتك قبل انقضاء  
عذتك وقالت بعد  
ذلك قول قولها مع غيرها  
ولو خلا بها ثم طلقها  
وقال قد أصبتك وقالت  
لم يسبني فلا رجعة ولو  
نالت أسابى وأنكر  
فعلها العدة باقرارها  
ولا رجعة له عليها  
بإقراره وسواء طال  
مقامه أو لم يطل لا يجب  
العدة وكال الميراث  
بالميسر نفسه ولو قال  
أرتجعتك البرم وقالت  
انقضت عذتي قبل  
رجعتك صدقتها إلا أن  
تقر بعد ذلك فتكون  
كن بحد حقايم أقرب  
(قال المزني) رحمه الله  
أن لم يقرا جميعاً ولا  
أحدهما بانقضاء العدة  
حتى أرتجعت الزوج  
وصارت امرأته فليس  
لياعندي نقض ما ثبت  
عليها (قال الشافعي)  
رحمه الله ولما ردت بعد  
طلاقه فأرتجعت امرأته

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهد لقربه من عورات المسلمين وأن نكايته من قرب أكثر من نكايته من بعد قال فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو أو كانت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بأقرب العدو من ديار المسلمين لأنهم الذين يلوئهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدوونه حتى يحكم أمر العدو ودونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية إن كانوا أهل كتاب وأحب له أن لم يرتناول عدو ورائهم ولم يطل على المسلمين عدو أن يبدأ بأقربهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يلوئ المسلمين وإن كان كل يلى طائفة من المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة تلى قوما من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى قوم غيرهم فإن اختلف حال العدو فكان بعضهم أنكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ بالامام بالعدو الأخوف أو الأنكى ولا بأس أن يفعل وإن كانت داره أبعد ان شاء الله تعالى حتى ما يخاف من بدأ به مما لا يخاف من غيره مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة لأنه يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها وقد بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرب بن أبي ضرار أنه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقر به عدو أقرب منه وبلغه أن خالد بن أبي سفيان (١) بن نوح يجمع له فأرسل ابن أبيس فقتله وقر به عدو أقرب (قال الشافعي) وهذه منزلة لا يتبين فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يبدأ به سداً أطراف المسلمين بالرجال وإن قدر على الحصون والخنادق وكل أمر دفع العدو قبل أن يباب العدو في ديارهم حتى لا يبقى للمسلمين طرف الا وفيه من يقوم بحرب من يليه من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعل ويكون القائم بولايتهم أهل الأمانة والعقل والنصيحة للمسلمين والعلم بالحرب والنجدة والأمانة والرفق والاقدام في موضعه وقلة البطش والعجلة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات التي لا يغزو بالمسلمين فيها ويرجو أن ينال الظفر من العدو فإن كانت بالمسلمين قوتهم لم أر أن يأتي عليه عام الا وله جيش أو غارة في بلاد المشركين الذين يلوئ المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان يمكنه في السنة بلا تغير بالمسلمين أحببت له أن لا يدع ذلك كلها أمكنه وأقل ما يجب عليه أن لا يأتي عليه عام الا وله فيه غزو حتى لا يكون الجهاد معطلا في عام الا من عذر وإذا غزا عما قبل غزا بلاد غيره ولا يتابع الغزو على بلد ويعطل من بلاد المشركين غيره الا أن يختلف حال أهل البلدان فيتابع الغزو على من يخاف نكايته أو من يرجو غلبة المسلمين على بلاده فيكون تتابعه على ذلك ويعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وانما قلت بما وصفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخل من حين فرض عليه الجهاد من أن غزا بنفسه أو غيره في عام من غزوة أو غزوتين أو سراً وقد كان يأتي عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسرى سرية وقد يمكنه ولكنه يستجم ويجمع له ويدعو ويظاها للخرج على من دعاه ويجب على أهل الامام أن يغزوا أهل التي يغزو كل قوم الى من يليهم من المشركين ولا يكلف الرجل البلاد البعيدة وله مجاهد أقرب منها الا أن يختلف حال المجاهدين فيزيد عن القريب من يكفهم فإن عجز القريب عن كفايتهم كفهم أقرب أهل التي يليهم قال ولا يجوز أن يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يخلف في ديارهم من يمنع دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل دار المسلمين قليلا غزا بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزوهم أحد وكان هو لأى رباط الجهاد ونزلهم (قال الشافعي) وإن كانت متمتعة غير مخوف عليها من يقاربها فأكثرا يجوز أن يغزى من كل رجلين رجلا فيخلف المقسم الطاعن في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تجهز الى تبوك فأراد الروم وكثرت جوعهم قال ليخرج من كل رجلين رجل ومن في المدينة متمتعة بأقل من يخلف فيها وإذا كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو والذي يليهم أقوى من بأنهم من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزوا اليهم من يقيم في ثغورهم

(١) كذا في النسخ وحرر اه

في العدة لم تكن رجعة لانها تحليل في حال التحريم (قال المزني) رحمه الله فيها نظر وأشبهه بقوله عندي أن تكون رجعة موقوفة فان جمعها الاسلام قبل انقضاء العدة علمنا أنه رجعة وإن لم يجمعها الاسلام قبل انقضاء العدة علمنا أنه لا رجعة لان الفسخ من حين ارتدت كما نقول في الطلاق اذا طلقها مرتدة أو وثنية فجمعها الاسلام قبل انقضاء العدة علمنا أن الطلاق كان واقعا وكانت العدة من حين وقع الطلاق وإن لم يجمعها الاسلام في العدة بطل الطلاق وكانت العدة من حين أسلم متقدم الاسلام

(باب المطلقة ثلاثا)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى في المطلقة المطلقة الثالثة فلا تحل له من

بعد حتى تنلح زوجا  
غيره وشكت المرأة التي  
طلقها رفاعه ثلاثا  
زوجها بعده الى النبي  
صلى الله عليه وسلم  
فقاتل انعامه مثل  
هذبة الشرب فقال  
أتردين أن تزجي الى  
رفاعه لاحق تدوق  
عسيلته ويدوق  
عسيلتك (قال الشافعي)  
رجه الله فإذا أصابها  
بنكاح صحيح فقيب  
الحشنة في فرجها فقد  
ذاقا العيلة وسراء  
قوى الجماع ونسبته  
لا يخله الابى دة أو  
يسدأ أو كان ذلك من  
صبي مراهق أو مشرب  
بقي له قدر ما يغيب تعيب  
غير الحصى رساء كل  
زوج وروجة ولو  
أصاب اصابة أو دمة  
أساء وقد أحلها ولو  
أصاب الذمية زوج  
ذبي بنكاح صحيح  
أحلها للمسلم لأنه  
زوج ورجم النبي صلى  
الله عليه وسلم يدين

مع من تخلف منهم وإن لم يكن من خلفوا منهم يذمونه دارهم لافردوا اذا صاروا يذمونه دارهم عن  
تخلف من المسلمين معهم ويخلفون بلاد العدو فيكون عدوهم أقرب ودواهم أجم وهم بلادهم أعلم وتكون  
دارهم غير ضائعة عن تخلف منهم وخلف معهم من غيرهم قال ولا ينبغي أن يولى الامام الغزو ولا يقتضى  
دينه شجاعا في بدنه حسن الأناة فلا يلزم بغيره ما غير عجل ولا نزق وإن يقدم اليه والى من ولاه أن  
لا يحمل المسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بقتل حصن يخاف أن يشد خراخشة ولا دخول مفسدة  
يخاف أن يقتلوا ولا يدفعوا عن أنفسهم فيها ولا غير ذلك من أسباب الميالك لأن فعل ذلك الامام فقد أساء  
ويستغفر الله تعالى ولا عقول ولا قرد عليه ولا كفارة أن أصيب أحد من المسلمين بقطاعه قال وكذلك لا يأمر  
القليل منهم باتياب الكثير حيث لا غوث لهم ولا يحمل منهم أحدا على غير فرض القتال عليه وذلك أن يقتل  
الرجل الرجلين لا يتجاوز ذلك وإذا حملهم على ما ليس له حملهم عليه فلم يأن لا يفعلوه قال وانما قاتل لا عقل  
ولا قرد ولا كفارة عليه أنه حيا يذبح لئلا يذبح لهم بأنفسهم أن يقدموا فيه على ما ليس عليهم بغير فرض القتال  
لرجاء إحدى الحسنيين ألا ترى أنى لا يرى ضيقا على رجل أن يحمل على الجماعة حاسرا أو يبادر الرجل  
وإن كان الأغلب أن يقتل لانه يذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل رجل من الانصار حاسرا  
على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اذ علم أن النبي صلى الله عليه وسلم عانى ذلك من الخير فقتل

(في تحريم الفرار من الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرة من سائر بنو قريظة ما نسين  
وقال عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة ثابرة ينزل الله قسطاً من السماء  
أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما نزلت إن يكن منكم عشرة من سائر بنو قريظة  
ما نسين فكذب عليهم أن لا يفر أنفسهم من المائتين فنزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن  
فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة ثابرة ينزل الله قسطاً من السماء فكذب عليهم أن لا يفر مائة من المائتين  
(قال الشافعي) وهذا كقصة ابن عباس أن ساء الله تعالى مستغنى فيه بالتزويل عن التزويل وقال الله تعالى  
إذا فية الذين كفروا زحفاً فلا توليهم الأدبار الآية فإذا غزا المسلمون وشربوا فقهوا لقتال فلقوا ضعفتهم  
من العدو حرم عليهم أن يرزقوا منهم إلا متفرعين إلى فئة فإن كان المشركون أكثر من ضعفهم لم يحل لهم  
أن يرزقوا منهم ولا يسترجع أسلحتهم من العدو ولا يرزقوا منهم إلى غير الله عرف القتال والتزويل إلى فئة  
لأن بيان الله عز وجل أنما يجب بذنه على من تركه فرفسه وأن فرس الله عز وجل في بيده أنما شر على  
أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو ويقاتل المسلمون رأى الله عز وجل على أحد من المسلمين وهم يقتلون على  
الخروج اليه بلا تمسيع لما خلفهم من العدو ويقاتل المسلمون رأى الله عز وجل على أحد من المسلمين وهم يقتلون  
فكذبهم العدو أو قروا عليهم وإن لم يكدروهم بكسدة أو غير ما تولى المسلمون غير متفرعين لقتال أو متفرعين إلى فئة  
رجوت أن لا يقاتلوا ولا يفرجوا والله تعالى أعلم من المائتين الأدبار لا يرزقوا منهم غير الاوهم يذبحون أحد  
الامرين من المتفرعين إلى القتال أو المتفرعين إلى فئة فإن رزقوا على غيرنية واحد من الامرين خشيت أن يأتوا  
وأن يذبحوا بعد نية غيرهم ومن فعل ذلك منهم فذبح إلى الله عز وجل بما استباح من غير بلاء كفارة  
معلومة فيه قال ولولا رايه من التعرف لقتل أو التحصير إلى فئة ثم أسدوا بعد نية في المقام على الفرار  
بلا واحد من الشيتين كذا وغيره آتين بالتولية مع التوبة لأحد الامرين وخشيت أن يأتوا بالنسبة لقتل ثم أن  
يشقوا على الفرار إلى واحد من المؤمنين (١) وإن بعض أهل التي يهوى أن يجاهد عدوا أبابلا عن فرقت

(١) كذا في الأصل ولعله أن لا يجاهد ويحذر

عليه المأثم ولو نوى المجاهد أن يفر عنه لا لواحد من المعنيين كان خوفي عليه من المأثم أعظم ولو شهد القتال من له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار خفت أن يضيق على أهل القتال لأنهم انما عذروا بتركه فإذا تكلفوه فهم من أهله كما عذرا الفقير الزمن بترك الحج فإذا حج لم يمه فيه ما لم يمه من لا يعذر بتركه من عمل ومأثم وفدية قال وان شهد القتال عبد أذن له سيده كان كالأحرار ما كان في إذن سيده يضيق عليه التولية لأن كل من سميت من أهل الفرائض الذين يجري عليهم المأثم ويصلحون للقتال قال ولو شهد القتال عبد بغير إذن سيده لم يأثم بالفرار على غيرنية واحد من الأمرين لأنه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بلاسكر لم يأثم بأن يولى ولو شهد مغلوب على عقله بسكر من نجر فولى كان كتولية الصحيح المطبق للقتال ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يأثم بالتولية لأنه من لا أحد عليه ولم تكمل الفرائض عليه ولو شهد النساء القتال فولين رجوت أن لا يأثم بالتولية لأنهن لسن ممن عليه الجهاد كيف كانت حالهن قال واذا حضر العدو والقتال فأصاب المسلمون غنيمة ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فان قالوا ولينا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد وان لم يكونوا مقاتلين ولا ردا ولو غنم المسلمون غنيمة ثم لم تقسم نجست أولم تخمس حتى ولو وأقروا أنهم ولو بغيرنية واحد من الأمرين وادعوا أنهم بعد التولية أحد ثمانية أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة لأنهم نصروا الله حتى صار وامن عصي بالمرار وترك الدفع عنها وكانوا آثمين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولى القوم غير متحرفين إلى فئة ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا إلى تلك الغزاة فما كان فيها من غنيمة شهدوها ولم يولوا بعدها فلهم حقهم منها واذا رجع القوم القهقري بلانية لأحد الأمرين كانوا كلولين لأنه انما أريد بالتحرير الهزيمة عن المشركين واذا غزا القوم فذهبت دوابهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وان ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئا يدفعون به من حجارة أو خشب أو غيرها وكذلك ان لم يجدوا من هذا شيئا فأحب إلى أن يولوا فان فعلوا أحببت أن يجمعوا مع النعل على أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين إلى فئة ولا يبين أن يأثموا لأنهم ممن لا يقدر في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه وأحب في هذا كله أن لا يولى أحد بحال الا متحرفا للقتال أو متحيزا إلى فئة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون اذا كانوا نازلين لهم عليهم أن يبرزوا إليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يتحصنوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الاسلام وان كانوا قاهرين للعدو فيمأرون اذا ظنوا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين أو أموالهم شيئا في تحصنهم عنهم فاذا كان واحد من المعنيين ضار على المسلمين ضاق عليهم ان مكنتهم الخروج أن يتخلفوا عنهم فأما اذا كان العدو قاهرين فلا بأس أن يتحصنوا إلى أن يأثمهم ممددا وتحدث لهم قوة وان ولى عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما لم يلتقوا بهم والعدو لان النهي انما هو في التولية بعد اللقاء (قال الشافعي) رحمه الله والتحرف للقتال الاستطراد إلى أن يمكن المستطرد الكرة في أي حال ما كان الامكان والتحيز إلى الفئة أين كانت الفئة ببلاد العدو أو ببلاد الاسلام بعد ذلك أقرب انما يأثم في التولية من لم ينو واحد من المعنيين \* أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فلقوا العدو فخاص الناس حصصه فأبنا المدينة وقتنا بابها فقلنا يا رسول الله نحن الفرارون قال أنتم العكارون وأنا فقتلتم \* أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال أنا فقتل كل مسلم

(في اظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

زنيا ولا يرجم الا  
محصنا قال ولو كانت  
الاصابة بعد ردة  
أحدهما ثم رجع المرتد  
منهما لم تحلها الاصابة  
لأنها محرمة في تلك  
الحال (قال المزني)  
لامعنى لرجوع المرتد  
منهما عنده فيصح  
النكاح بينهما الا في التي  
قد أحلتها أصابته اياها  
للزواج قبله فان كانت  
غير مدخول بها فقد  
انفسخ النكاح في قوله  
ولها مهر مثلها بالاصابة  
وان كانت مدخولا  
بها فقد أحلتها أصابته  
اياها قبل الردة فكيف  
لا يحلها فتفهم (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
ذكرت أنها نكحت  
نكاحا صحيحا وأصيب  
ولا تعلم حلت له وان وقع  
في قلبه أنها كاذبة  
فالورع أن لا يفعل

(باب الإيلاء)

(مختصر من الجامع  
من كتاب الإيلاء قديم)



المشركون : أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخلت كسرى فلا كسرى بعده وإذا دخلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسرى بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مزقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يترق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قيصراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم وورثه في ملك فقال النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ملكه (قال الشافعي) ووعده رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأعزى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم فتحها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان أن أبان لكل من سمعه أنه الحق وما خلفه من الأديان باطل وأظهره بأن جماع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين المؤمنين فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم الأميين حتى دانوا بالاسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وسبي حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال ليظهر أن الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدين الله عز وجل إلا به وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت قريش تناب الشام أنياباً كثيراً مع معاشهم منه وتأتى العراق قال فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفها من انقطاع معاشهم بالتجارة من الشام والعراق إذا فُرقت الكفر ودخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخلت كسرى فلا كسرى بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسرى بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا دخلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا له وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بالأمر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسرى عزق ملكه فلم يبق للأكرسة ملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قيصر ثبت ما كره فثبت له ملك ببلاد الروم الى اليوم ونهى ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

(( الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ ))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بلاد قومه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من العجم الا المملوك أو أجنبياً ومجتازاً ومن لا يذكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته الآية فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدي له من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقتلواهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل فيه فتنة شرك ويكون الدين كله واحداً لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فإذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم وهم الآية مع نظائر لها في القرآن : أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله : أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصام المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث برسيرة قال ان رأيتم مسجداً أو معتمراً مؤذناً فلا تقتلوا أحداً : أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال أليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها

وجسد به والاملاء وما دخل فيه من الامالى على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من ابا حنيفة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى للذين يؤثرون من ناسهم تربص أربعة أشهر الآية ففي ذلك دلالة والله أعلم على أن لا سبيل على المولى لا امرأته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع بيعاً أو ضمن شيئاً الى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن

وحسابهم على الله قال أبو بكر هذا من حقها لو منعوني عقالا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرتد أخبرنا الثقة عن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره هذا القول أو ما معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل الحديثين قبله في المشركين مطلقا وانما يراد به والله تعالى أعلم مشركوا أهل الأوثان ولم يكن بخضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قربه أحد من مشركي أهل الكتاب اليهود المدينة وكانوا حلفاء الأنصار ولم تكن أنصارا اجتمعت أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريته ففعل حتى كانت وقعة بدر فكلهم بعضها بعضا بعداوتة والتحرى بض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم ولم يكن بالجواز علبه إلا يهودي أو نصراني بنجران وكانت الجحوس بهم هجر وبلا دالبر وفارس نائين عن الجواز ونهم مشركون أهل الأوثان كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنزل الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية ففرق الله عز وجل كما شاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان وفرض أن يقتلوا حتى يسلموا وقتال أهل الكتاب وفرض أن يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو أن يسلموا ووفق الله تعالى بين قتالهم أخبرنا الثقة يحيى بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية أو جيشا أمر عليهم قال إذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال شئ علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم إن فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما عليهم وان اختاروا المقام في دارهم أنهم كما عرب المسلمين يجري عليهم حكم الله عز وجل كما يجري على المسلمين وليس لهم في الشئ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوك إلى الإسلام فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم (قال الشافعي) حدثني عدد كلهم نقعة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فيهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ولكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن تقبل منهم الجزية أهل الكتاب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقتل المشركون حتى يكون الدين لله ويتولوا حيث وجدوا حتى يتوبوا ويقيموا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ولا تنسخ واحدة من الآي غيرها ولا واحد من الحديثين غيره وكل فيما أنزل الله عز وجل ثم سن رسوله فيه (قال الشافعي) ولو جهل رجل فقال إن أمر الله بالجزية نسخ أمره بقتال المشركين حتى يسلموا جاز عليه أن يقول جاهل مثله بل الجزية منسوخة بقتال المشركين حتى يسلموا ولكن ليس فيهما نسخ لصاحبه ولا مخالف

(من يلحق بأهل الكتاب)

(قال الشافعي) انتوت قبائل من العرب قبل أن يبعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وينزل عليه الفرقان فدانت دين أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم وكان من أنزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلموا مخالفين من وصفته دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لئلا تسلك أهل الأوثان بدين آبائهم فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم

أوجب على نفسه شيا  
يجب عليه إذا أوجبه  
فأوجبه على نفسه  
ان جامع امرأته فهو في  
معنى المولى ولا يلزمه  
الإيلاء حتى يصرح  
بأحد أسماء الجماع  
التي هي صريحة وذلك  
قوله والله لا أنيسك ولا  
أغيب ذكرى في فرجك  
أولا أدخله في فرجك  
أولا أجامعك أو يقول  
ان كانت عذراء والله  
لا أقضك أو ما في مثل  
هذا المعنى فهو مولى  
في الحكم (وقال في  
القديم) لو قال والله  
لا أطوك أو لا أمسك  
أولا أجامعك فهذا كله  
باب واحد كلما كان  
للجماع اسم كني به عن  
نفس الجماع فهو واحد  
وهو مولى في الحكم قلنا  
ما لم ينوه في لا أمسك في  
الحكم في القديم ونواه  
في الجديد وأجمع قوله  
فيهما بحلفه لا أجامعك  
أنه مولى وان احتمل  
أجامعك بيدني وهذا

عليه وسلم الجزية من أكيدر دومة وهر رجل يقال من غسان أو من كندة وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من نمة أهل النين وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ذلك على ما رصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أو نان بل دائمي دين أهل الكتاب مخالفين دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية نسبت على النسب الشافعي على النبي وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والانسيل من النصارى وكانوا من بني اسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أنزل كتابا غير التوراة والانسيل والفرقان قال الله عز وجل أم لم ينزلنا في صحف موسى وإبراهيم النبي وفي فأخبر أن لإبراهيم صحفا وقال تبارك وتعالى وإنه لي زير الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت المجوس يسنون غير دين أهل الأوثان ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يختلفون في بعض دينهم وكان المجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الجاهل من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كذب يجمعهم اسم أنهم أهل كذب مع اليهود والنصارى أخبرنا ابن عيينة عن أنس بن سعيد بن المزني عن نصر بن عاصم قال قال فرود بن نوفل الأشجعي علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب فقام إليه المستورد فأخذ بلسه وقال يا عند الله تضعن على أبي بكر وعلى أمير المؤمنين يعني عليا وقد أخذوا منهم الجزية فذهب به إلى القصر فخرج على علم ما يقال البدخلس في ظل القصر فقال على رضي الله تعالى عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم بعلومه وكتاب يدرسونه وانما ملككم سكر فوقع على ابنته وأخته فاطم عليه بعض أهل ملكته فلما صحا خاف أن يقيموا عليه الحد فامتنع منهم فعدا أهل ملكته فلما أتته قال تعاون دينا خيرا من دين آدم وقد كان آدم يبيع بنيه بناته وأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه حتى قتلوهم فأصبحوا وقد أسرى على كذاهم فرفع من بين أظهرهم وذبح العلم الذي في صدورهم ففهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن المجوس أهل كتاب ودليل أن عليا كرم الله وجهه ما أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ الجزية منهم الا وهم أهل كتاب ولا من بعده فلو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال على الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهله ولم أعلم من سلف من المسلمين أحدا أجاز أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب \* أخبرنا سليمان بن عيينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس أهل هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث بحالة متصل ثابت لأنه أدرك عمر وكان رجلا في زمانه كاتبا لعالمه وحديث نصر بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل وبه يأخذ وقد روى من حديث الجاهل حديثان مقطعان بأخذ الجزية من المجوس \* أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ذكر له المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان ثابتا فنفي في أخذ الجزية لأنهم أهل كتاب لأنه يقال إذا قال سنوهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تنكح نسائهم وتوكل ذبايحهم قال ولو أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله تعالى أعلم سنوهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال سنوهم فقد خصهم وإذا خصهم فغيرهم مخالف ولا يخالفهم الا غير أهل الكتاب \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم وهو يجوز عنده أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين

أنسبه جعاني العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولوقال والله لا بأسرك أولاً بأضعك أولاً أمسك أو ما أشبه هذا وإن أراد جعاني فهو مول وإن لم يرد فغير مول في الحكم ولوقال والله لا أجامل في ذلك فهو محسن ولوقال والله لا يجمع رأيي ورأسك شيء أولاً سوانك أو لتطولن غيبتي عسل أو ما أشبه هذا فلا يكون بذلك موليا الا أن يريد جعانا ولوقال والله ليطولن تركي لجامل فإن عني أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولو قال والله لا أقربك خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقربك سنة فوقف في الأولى فطلعت ثم ارتجعت فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجوعه وبعد خمسة أشهر وقف فإن كانت رجوعه في وقت لم يبق عليه فيه من السنة

(١) أي أن الشافعي يفتي بحمل الحديث على معاملة المجوس معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط اهـ

لا يسأل عما يعلم أنه جائز له ولكنه سأل عن المجوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فثبت معه وفي كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الاوثان)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان ودان أو دان بنفسه وان لم يدن آباؤه دين أهل الكتاب أي كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين أهل الاوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الاوثان وعلى الامام اذا أعطاه الجزية وهو صاغر أن يقبلها منه عربيا كان أو عجميا وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدين دين أهل الكتاب ممن كان عربيا أو عجميا فأراد أن تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه أو يحدث أن يدين دين أهل الكتاب فليس للامام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يشانه حتى يسلم كما يقتل أهل الاوثان حتى يسلموا قال وأي مشرك ما كان اذ لم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الاوثان وذلك مثل أن بعد الصنم وما استحس من شيء ومن يعطل ومن في معانهم ومن غزا المسلمون ممن يجهلون دينه فذكر والهم أنهم أهل كتاب (١) فهم أهل كتاب سئلوا متى دانوا له وآباؤهم فإن ذكروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلوا فقولهم الآن يعلموا غير ما قالوا فان علموا بيمينه تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعوهم حتى يسلموا أو يقتلوا وان عاودوا بقرار فكذلك وان أقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن آباؤه دين أهل الكتاب الا في وقت يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقرناهم على دينهم وأخذناهم الجزية ولا يكون للامام أخذها الا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا وآباؤكم هذا الدين الا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا علمته لم آخذها منكم فيما استقبل ونبتذلكم فاما أن تدنوا واما أن تقتلوا (٢) فاذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوما عدوا فلا تبتوا لنا على هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم بأن لم يدنوا دين أهل الكتاب بحال الا بعد نزول الفرقان وان شهد هؤلاء النفر المسلمون أو اثنتان منهم على جماعة منهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وأن آباؤهم كانوا يدينون دين أهل الكتاب نبذت الى من بلغ منهم ولم يدن دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وكان ذلك بعد نزول الفرقان قال ولم نبذ الى صغارهم اذ كان آباؤهم دانوا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان ولو أن هؤلاء النفر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دانوا دين أهل الكتاب الا بعد نزول الفرقان كان اقرارا منهم على أنفسهم لا أجعله شهادة على غيرهم ولا أقبل الشهادة على أحد منهم الا بأن يشتهوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدين دين أهل الكتاب فاذا فعلوا لم أقبل منه الجزية ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب لانه لا يكون دينه دين آباؤه اذا بلغ انما يكون مقر على دين آباؤه ما لم يبلغ فلوشهدوا أن أبا رجلين مات على دين أهل الكتاب يهوديا ونصرانيا وله ابن بالغ مخالف دين أهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ الى دينهم أخذت الجزية من الصغير لانه كان يقر على دين آبيه ولم يدن بعد البلوغ دين غيره ولا آخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على دين غير دين أهل الكتاب

(من ترفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون قال فكان بينا

(١) قوله فهم أهل كتاب لعله زائد من الناسخ وتأمل فان الجواب ما بعده وحرر (٢) وقوله فاذا أخبرنا الخ لم يذ كرا الجواب ولعله نبذ اليهم فتأمل

الاربعة أشهر أو أقل لم يوقف لاني أجعل له اربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وان قال ان قربتك فملى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كما لو قال فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شيء كانت عليه كفارة أو صوم مابق ولو قال ان قربتك فأت طالق ثلاثا وقف فان فاء وغابت الحشفة طلقت ثلاثا فاذا أخرجه ثم ادخله بعد فعله مهر مثله وان أبي أن يفي بطلاق عليه واحدة فان راجع فله اربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقضى طلاق ذلك الملك ثلاثا ولو قال أنت على حرام يريد تحريرا بلا طلاق أو العين بتحريرا فليس بمول لان التحريم شيء حكم فيه بكفارة اذا لم يقع به طلاق كما لا يكون

في الآية والله تعالى أعلم أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتر كوادين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب وكان بيننا أن الذين أمر الله بقتالهم عليهم الذين فيهم القتال وهم الرجال البالغون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتملين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسباهم فكان ذلك دليلاً على خلاف بين النساء والصبيان والرجال ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على امرأة وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تسلبه تركه الإسلام وكذلك لا جزية على مولود لأنه لا مال له يعطى منه الجزية فأما من غلب على عقله أي بما ثم أفاق أوجن ثم أفاق فتوخذ منه الجزية لأنه يجري عليه القلم في حال أفاقته وليس يخلو بعض الناس من العلة يغرب بهم عقله ثم يفتيق فإذا أخذت من صحيح ثم غلب على عقله حسب له من يوم غلب على عقله فإن أفاق لم ترفع عنه الجزية وإن لم يفتق رفعت عنه من يوم غلب على عقله قال وإذا صلحو على أن يؤدوا عن آبائهم ونسائهم سوى ما يؤدون عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك جائز وهو كما زيد عليهم من أقل الجزية ومن الصدقة ومن أموالهم إذا اختلفوا وغير ذلك ما يلزمهم إذا شرطوه لنا وإن كانوا على أن يؤدوا من أموال نسائهم أو آبائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم ولأننا نأخذ من آبائهم ولا نسائهم بقولهم (٢) فلا شياً عليك فإن قالت فأنأودي بعد علمها قبل ذلك منها ومتى امتنع وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها وكذلك لو تجبرت بماله لم يكن عليها أن تؤدى إلا أن تشاء ولكنها تمنع الجواز فإن قالت أدخلها على شيء يؤخذ مني فالزمتها نفسها جاز عليها لأنه ليس لها دخول الجواز وإذا صلحت على أن يؤخذ من مالهائي في غير بلاد الجواز فإن أدته قبله وإن منعت بعد شرطه فلها منعه لأنه لا يبين لي أن على أهل الذمة أن يمنعوا من غير الجواز ولو شرط هذا صبي أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا يؤخذ من ماله وكذلك لو شرط أبو الصبي أو المعتوه أو ولهم ما ذلك عليهم لم يكن ذلك لنا ولأننا نمنعهم ما من أن يختلفوا في بلاد الجواز وكذلك يمنع مالهما مع الذي لا يؤدى شيئاً عن نفسه ولا يكون لنا منعه من مسلم ولا ذمي يؤدى عن ماله ونمنع أنفسهما قال ولو أن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصالحوا على جزية أو يجري عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولنا قوة عليهم وليس في صلحهم نظر فسلوا أن يؤدوا الجزية عن نسائهم وآبائهم دونهم لم يكن ذلك لنا وإن صلحوا على ذلك فالصلح منتقض ولنا أخذ منهم شيئاً أن سموه على النساء والأبناء لأنهم قدموا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية وكذلك لا نأخذها من رجالهم وإن شرطها رجالهم ولم يقولوا من آبائنا ونسائنا أخذنا من أموال من شرطها بشرطه وكذلك لو دعا لي هذا النساء والأبناء لم يؤخذوا منهم وكذلك لو كان النساء والأبناء أخلياً من رجالهم ففها قولان أحدهما ليس لنا أن نأخذ منهم الجزية ولنا أن نسبهم لأن الله عز وجل إنما آذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجري عليهم الحكم ولا حرب في النساء والصبيان إنما عن غنيمته وليسوا في المعنى الذي آذن الله عز وجل بأخذ الجزية به والقول الثاني ليس لنا سبهم وعينا الكف عنهم إذا أقر وأبأن يجري عليهم الحكم وليس لنا أن نأخذ من أموالهم شيئاً وإن أخذناه فعلياً رده قال وتؤخذ الجزية من الرهبان والشيخ الفاني الزمن وغيره ممن عليه الحكم من رجال المشركين الذين آذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم وإذا صلح القوم من أهل الذمة على الجزية ثم بلغ منهم مولود قبل حلولهم بيوم أو أقل أو أكثر فرضي بالصلح سئل فإن طابت نفسه بالاداء لحول قومه أخذت منه وإن لم تطب نفسه فحوله حول نفسه لأنه إنما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا ويأخذ منه الإمام من حين رضى على حول أصحابه وفضل إن كان عليه من سنة قبلها الثلاث تختلف أحوالهم كأن بلغ قبل الحول بشهر

الأيلاء والظهار طلاقاً وإن أريد بهما طلاق لأنه حكم فيهما بكفارة ولو قال إن قربت لك فغلاهي حر عن ظهاري إن تظا هرت لم يكن مولى حتى يظاهر ولو قال إن قربت لك فله على أن أعنتي فلان عن ظهاري وهو مظاهر لم يكن مولى وليس عليه أن يعتق فلانا عن ظهاره وعليه فيه كفارة عین (قال المزني) رحمه الله أشبه بقوله أن لا يكون عليه كفارة ألا ترى أنه يقول لو قال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذي على لم يكن عليه صوم يوم الخميس لأنه لم يندرق به شيء يلزمه وإن صوم يوم لازم فأى يوم صامه أجر أعنه ولم يجعل للندرق في ذلك معنى يلزمه به كفارة فتفهم (قال الشافعي) ولو آلى ثم قال لأخرى قد أشركتكم معها

(٢) لعله ويقال لهم فلا شيء عليك تأمل كتبه معجزة

فصاحه على دينار كل حول فيأخذ منه اذا حال حول أصحابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار فاذا آنحروا أخذ منه في حول أصحابه دينار ونصف سدس دينار

### (الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم يأذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية ممن أمر بأخذها منه حتى يعطوا عن يد صاغرا (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يجرى عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا بما قالوا الامتناع منهم من الاسلام وإذا جرى عليهم حكمه فقد أصغرنا بما يجرى عليهم منه (قال الشافعي) وإذا أحاط الامام بالدار قبل أن يسي أهلها أو قهر أهلها التقي بالبين ولم يسبهم أو كان على سببه بالاحاطة من قهره لهم ولم يغزهم لقربهم أو قتلهم أو كثرتهم وقوته فعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يجرى عليهم حكم الاسلام لزمه أن يقبلها منهم ولو سألوهم أن يعطوها على أن لا يجرى عليهم حكم الاسلام لم يكن ذلك له وكان عليه أن يقبلها حتى يسلموا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يجرى عليهم حكم الاسلام قال فان سألوهم أن يتروا من شيء من حكم الاسلام اذا طلبهم به غيرهم أو وقع عليهم بسبب غيرهم لم يكن له أن يجيبهم اليه ولا يأخذ الجزية منهم عليه فاما اذا كان في غزوهم مشقة أو من بازائهم من المسلمين ومن يتتابهم عنهم ضعف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وان لم يعطوا شيئا أو أعطوه على النظر وان لم يجز عليهم حكم الاسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد دون الجزية

(مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤثرون) (قال الشافعي) واذا أسرا الامام قوما من أهل الكتاب وحوى نساءهم وذرارهم وأولادهم فسألوهم تخليتهم وذرارهم ونسائهم على اعطاء الجزية لم يكن ذلك له في نسائهم ولا أولادهم ولا ما غلب من ذرارهم وأموالهم واذا سألوهم اعطاء الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لانهم صاروا غنيمة أو فيا وكان له القتل والمنا والفداء كما كان ذلك له في أحرار رجالهم البالغين خاصة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمه وفادى وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل بالمن والفداء فيهم فقال فضرب الرقاب حتى اذا أثخنتموهم قشدوا الوثاق فاما منابعد واما فداء (قال الشافعي) ولو كن أسرا كثر الرجال وحوى أكثر النساء والذراى والأموال وبقيت منهم بقية لم يصل الى أسرهم بامتناع في موضع أو حرب كان له وعليه أن يعطى المنتعين أحد الجزية والامان على أموالهم ونسائهم ان لم يكن أحرز من ذلك شيئا فان أعطاهم ذلك مطلقا كان قد أحرز من ذلك شيئا لم يكن له الوفاء به وكان عليه أن يقسم ما أحرز لهم وخيرهم بين أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يحز لهم أو ينفذ اليهم ولو جاء الامام رسل بعض أهل الحرب فأجابهم الى أمان من جاؤا من عندهم من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية وخالف الرسل من غزاهم المسلمين فافتكحوها وحووا وبلادهم نظروا فان كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يجو والبلاد خلى سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة منتقصة خلى سبيلهم ونفذ اليهم وان كان سبأوهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام اياهم ما أعطاهم مضى عليهم السبأ وبطل ما أعطى الامام لانه أعطى الامان من كان رقيقا وماله غنيمة أو فيا كما لو أعطى قوما حورا أن يردهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما المشركون نجس الآية قال فسمعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينفى لمسلم أن يؤدى الخراج ولا للمشرك أن يدخل الحرم قال وسمعت عددا من أهل العلم بالمغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشرك في الحرم

(١) لعله أو بهم أى بالمسلمين انتقاص تأمل كتبه مختصه

في الايلاء لم تكن شريكها لان اليمين لزمته للاولى واليمين لا يشترك فيها ولو قال ان قربتك فأنت زانية فليس بمول وان قربتها فليس بقاذف الا بقذف صريح ولو قال لا أصيدك سنة الامر لم يكن موليا فان وطئ وقد بتى عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وان كان أقل من ذلك فليس بمول ولو قال ان أصبتك فوالله لا أصبتك لم يكن موليا حتى يصيها فيكون موليا ولو قال والله لا أقربك الى يوم القيامة أو حتى يخرج الدجال أو حتى ينزل عيسى بن مريم أو حتى يقدم فلان أو يموت أو توفى أو تظمى ابنك فان مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه كان موليا وقال في موضع آخر حتى تظمى ولدك لم

بعد عامهم هذا فان سأل أحد من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويحجى عليه الحكم على أن يتركه يدخل الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئا ولا أن يبيع مشركا بطأ الحرم بحال من الحالات طيبا كان أو صافيا ثيبا أو غيره لحرمة الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعده تحريم رسوله ذلك وان سأل من تؤخذ منه الجزية أن يعطيها ويحجى عليه الحكم على أن يسكن الجحاز لم يكن ذلك له والجحاز مكة والمدينة والبيامة ومخاليقها كلها لان تركهم يسكني الجحاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أقركم ما أقركم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحلامهم من الجحاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الجحاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الجحاز مشركا بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يسكن لي أن يحرم أن يمر ذي بالجحاز مارا لا يقيم بدمها أكثر من ثلاث ليل ودالك مقام مسافر لانه قد يحتمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأحلامهم عنها أن لا يسكنه وهاو يحتمل لو ثبت عنه لا يبيع دينان بأرض العرب لا يبيع دينان مقيسان ولولا أن عمرو بن الجراح أهل الذمة لما ثبت عنده من أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بمحمد ما رأى عمر من أن أجل من قدم من أهل الذمة تاجر اثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك رأيت ان لا يصالحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيئا من الجحاز دارا ولا يصالح على دخولها للاجتناب ان صولح أخبرنا يحيى بن سليم عن عيسى الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا أذن لهم أن يدخلوا الجحاز فذهب لهم بها مال أو عرض لهم بها شغل قيل لهم وكواهم من شتم من المسلمين وانخرجوا ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث وأما مكة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبدا كان لهم بها مال أو لم يكن وان غفل عن رجل منهم فدخلها فخرج مريضا أو مات أخرجه ميتا ولم يدفع بها وان مات منهم ميت بغير مكة دفن حيث يموت أو مرض فمكان لا يطبق أن يحمل الا بتلف عليه أو زيادة في مرضه تركه حتى يطبق الحل ثم يحمل قال وان صالح الامام أحد من أهل الذمة على شيء يأخذه في السنة منهم مما قلت لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا اليه شيئا في قبض ما حصل عليهم فلا يرد منه شيئا لانه قد وفي له بما كان ينه و بينه وان علم بعد مضي نصف السنة بذهاب اليهم مكانه وأعلم ان صلحهم لا يجوز وقال ان رضىتم صلحا يجوز جددته لكم وان لم ترضوه أخذت منكم ماوجب عليكم وهو نصف ما صالحتكم عليه في السنة لانه قد تم لكم ونبذت اليكم وان كانوا صالحوا على أن سلفوه شيئا سنتين رد عليهم ما صالحوه عليه الا قدر ما استحق بمقامهم وبذاليهم ولم أعلم أحدا أجلى أحدا من أهل الذمة من الذين وقد كانت به اذمة وليست بجحاز فلا يجلبهم أحد من الذين ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن فأما سائر البلدان ما خلا الجحاز فلا بأس أن يصالحوا على المقام بها فاذا وقع لذي حق بالجحاز وكل به ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها المنفعة لاهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كتجارة يعطى منها شيئا ولا كراء يكره به مسلم ولا غيره (٢) فان أمر بأجلاته من موضع فقد تمتنع من الموضع الذي أجلى منه وهذا اذا فعل فليس في النفس منه شيء وان كان هذا هكذا فلا يبين أن يمنعوا ركوب بحر الجحاز ويمنعون المقام في سوا حله وكذلك ان كانت في بحر الجحاز جزائر وجبال تسكن منعوا سكنها لانهم أراض الجحاز واذا دخل الجحاز منهم رجل في هذه الحالة فان كان تقدم اليه أدب وأخرج وان لم يكن تقدم اليه لم يؤدب وأخرج وان عاد أدب وان مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرجه منها وأخرج من الحرم فدفن في الحل ولا يدفن في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشركا المسجد الحرام ولو أتت أخرجه من الحرم ولو دفن بها بنش ما لم يتقطع وان مات بالجحاز دفن بها وان

يكن مولى لانهم اند  
تفطمه قبل أربعة  
أشهر الا أن يريد أكثر  
من أربعة أشهر (قال  
المزني رحمه الله) هذا  
أولى بقوله لان أصله  
ان كل عيسين منعت  
الجماع بكل حال أكثر  
من أربعة أشهر الا بأن  
يحدث فهو مولى وقوله  
حتى يشاء فلان فليس  
بول حتى يموت فلان  
(قال المزني) وهذا مثل  
قوله حتى يقدم  
فلان أو يموت سواء  
في القياس وكذلك حتى  
تفطمي ولدك اذا  
أمكن الفطام في أربعة  
أشهر ولو قال حتى  
تجلب فليس ببول (قال  
المزني) رحمه الله هذا  
مثل قوله حتى يقدم  
فلان أو يشاء فلان  
لانه قد يقدم ويشاء  
قبل أربعة أشهر فلا  
يكون مولى (قال المزني)  
رحمة الله عليه وأما  
قوله حتى يموت فهو  
مولى بكل حال كقوله

(١) قد يبيض في الاصل لمتن الحديث (٢) وقوله فان أمر بأجلاته الخ لعل المراد أنا أمرنا بأجلاته من الجحاز وهذا يتضمن المنع من الإقامة به وتأمل



مرض في الحرم أخرج فان مرض بالجواز عهل بالانحراج حتى يكون محتتملا للسفر فان احتمله أخرج  
قال وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالجواز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتركوا  
بالجواز بحال التجارة ولا غيرها

### (كم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية شيء يؤخذ في أوقات  
وكانت الجزية محتملة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز  
وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خزية أهل اليمن دينار في كل سنة أو قيمته من المعافى  
وهي الثياب وكذلك روى أنه أخذ من أهل أيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل انسان قال وأخذ الجزية من  
أهل نجران فيها كسوة ولا أدري ما غاية ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة  
من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن مجوس البحرين  
لا أدري كم غاية ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا قط حكى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار \* أخبرنا إبراهيم  
ابن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل  
اليمن أن على كل انسان منكم دينارا أو قيمته من المعافى يعني أهل الذمة منهم \* أخبرني مطرف بن مازن  
وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل  
اليمن دينارا كل سنة قلت لمطرف بن مازن فانه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أخذ من النساء ثابعا ندنا (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدة من علماء  
أهل اليمن فكل حكى عن عدد مضوا قباهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل ذمة  
اليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم  
وقد كانت لهم الزروع ولا من مواشيهم شيئا علمناه وقال لي بعضهم قد جاءنا بعض الولاة فمسر زروعهم  
أو أرادها فنكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من حير (قال الشافعي) سألت  
عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن مفترقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذا أخذ منهم  
دينارا على كل بالغ وسموا البالغ الخالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذان على كل خالم  
دينارا \* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الخويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصرائي بمكة يقال  
له موهب دينارا كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن  
يضيفوا من مريهم من المسلمين ثلاثا ولا يغشوا مسلما \* أخبرنا إبراهيم عن اسحق بن عبد الله أنهم كانوا  
يومئذ ثلثمائة فضرب النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا دعاهم يجوز  
أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وبذل دينار عن نفسه كل سنة لم يجوز إلا ما مالا قبوله منه وإن  
زاده على دينار ما بلغت الزيادة قلت أو كثرت جاز لا مالا أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم  
على نصارى أيلة في كل سنة دينار على كل واحد والضيافة زيادة على الدينار وسواء معسر الباغين من أهل  
الذمة وموسرهم بالغ ما بلغ يسره لا نعلم أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة  
أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فيهم الموسر فلم يزد عليه فن عرض ديناراموسرا كان أو معسر اقبل منه وإن  
عرض أقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعلمه صالح على أقل من دينار قال  
فأدينار أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه أن بذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم وإن لم يرضوا بزيادة ولا شيئا يعطيه  
من ماله فإن صالح السلطان أحدا من يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار  
أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن ينفق عليهم من بيت المال فالصلح فاسد وليس له أن

حتى أموت أنا وهو  
كقوله والله لا أطولك  
أبدافه ومول من حين  
حلف (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ولو  
قال والله لا أقرب بلان  
شئت فشئت في المجلس  
فهو ومول قال والايلاء  
في الغضب والرضا سواء  
لما تكون البين في  
الغضب والرضا سواء  
وقد أنزل الله تعالى  
الايلاء مطلقا ولو قال  
والله لا أقرب بك حتى  
أخرجك من هذا البلد  
لم يكن موليا لأنه قد  
يقدر على أن يخرجها  
قبل انقضاء الأربعة  
الشهور ولا يجبر على  
انخراجها

### (باب الايلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ولو قال لا ربع  
نسوة له والله لا أقرب يكن  
فهو ومول منهم كلهن  
يوقف لكل واحدة  
منهن فإذا أصاب واحدة  
أو ثنتين خرجت من حكم

ياخذ من أحد منهم إلا ما صلحه عليه أن مضت مدة بعد صلح عليه بشرطه شيئا وعليه أن يبتدئ  
 إليهم حتى يصالحوه صلحا جائزا وإن صلحوا صلحا جائزا على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم بحزبه فالسلطان  
 غريم من الغرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماءه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن قلته  
 لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة خريته لما مضى عليه من الحول وإن قضاه  
 الجزية دون غرمائه كان مالم يسهده عليه غرماءه وبعضهم وإذا استعدي عليه بعضهم فليس له أن يأخذ  
 خريته دونهم لأن عليه حين استعدي عليه أن يقف ماله إذا أقر به أو ثبت عليه بينة فإن لم يستعد عليه  
 كان له أخذ خريته منه دونهم لأنه لم يثبت عليه حتى عنده حين أخذ خريته وإن صالح أحدا من أهل الذمة  
 على ما يجوز له فغالب الذي فيه أخذ حقه من ماله وإن كان غائبا أذاع علم حياته وإن لم يعلم حيه قد سأل وكيله  
 ومن يقوم بماله عن حياته فإن قال الرامات وقف ماله وأخذ ما استحق فيه إلى يوم يقولون مات فإن قالوا حيا  
 وقف ماله إلا أن يعطوه متطوعين الجزية ولا يكون له أخذ ما من ماله وهو لا يعلم حياته إلا أن يعطوه أياها  
 متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا وارث له غيرهم وأن يكونوا بالغين مجزأ أمرهم في مالههم فيجزئ  
 عليهم إقرارهم على أنفسهم لأنه إن مات فهو مالههم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أخذ الجزية من  
 ماله استثنين ثم ثبت عنده أنه مات قبله ما رد حصة ماله يستحق وكان عليه أن يحاص الغرماء وإن كان ما يصيبه  
 إذا حصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذ ردده عنهم وإن كان ورثته بالغين جائز الأمر فقال الرامات أمس  
 وشهدشود أنه مات عام أول فسأل الورثة الوالي أن يرد عليهم خريته سنة لم يكن على الوالي أن يرد ما عليهم  
 لأنهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاء نواوران فصدق أحدهما الشهود وكذبهم الآخر  
 فكانا كرجلين شهد لهما رجلان بمقتضى قصده فقيما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فقبوز شهادهما الذي  
 صدقهما وتزدد الذي كذبهما وكان على الإمام أن يرد نصف الدينار على الرارث الذي صدق الشهود ولا يرد  
 على الذي كذب الشهود (قال الشافعي) وإن أخذنا الجزية من أحدهما أهلها فأنقصر كان الإمام غريما  
 من الغرماء ولم يكن له أن ينقضي من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لأن مال الله عز وجل ثلاثة أصناف  
 الصدقات فهي لأهلها الذين سعى الله عز وجل في سرور براءه والتي فلائله الذين سعى الله عز وجل في سورة  
 الخسر والغنمة فلائله الذين حضروها وأهل الخمس المسلمين في الأتقال وكل هؤلاء مسلم غرام على الإمام  
 والله تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلما غير ذكفي بذي لم يجعل الله تبارك وتعالى  
 له فيما أطول به على المسلمين نصيبا ألا ترى أن الذي منهم يموت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون  
 أهل الذمة لأن الله عز وجل أنعم على المسلمين بتحويلهم مالم يكونوا يتحولونه قبل تحويلهم وبأموال المسلمين  
 فيأوغنيمه (قال الشافعي) ويروون أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى أيلة خرية دينار على كل  
 إنسان وضيافة من مرتبهم من المسلمين وتلك زيادة على الدينار (قال الشافعي) فإن بذل أهل الذمة أكثر من  
 دينار بالغام بلغ كان الأزد ينادون أحب إلى ولم يحرم على الإمام مما زادوا شيئا وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة  
 دنانير وضيافة أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على  
 أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أوزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روي أن عمر ضرب  
 على أهل الورق ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعة وعشرين وعلى من دونهم  
 اثني عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه بذهب عمر بأنه عدل الدراهم في الذية اثني عشر درهما بدينار  
 \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي إسحق عن حارثة بن مضمر أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة  
 يوم ليلة فن حبسه مرض أو مطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم ضيافة ثلاثة أيام أشبه لأن

الذي يلاءه ويرثه باقيتين  
 حتى ينفى أو يطلق ولا  
 حنث عليه حتى يصيب  
 الأربع الأولى حلف  
 عليهن كأمين ولو طلق  
 مهن لأن كان موليا  
 من الباقية لأنه لجامعها  
 والأولى طلق حنث ولو  
 مات أحد من سقط  
 عنه الأيلاء لأنه يجمع  
 البواقي ولا يحنث (قال  
 المزني) أصل قوله إن كل  
 يمين منعت الجماع بكل  
 حال فهو بها مولى وقد  
 زعم أنه مولى من الرابعة  
 الباقية ولو وطئها  
 وحدها ما حنث فكيف  
 يكون منها مولى ثم بين  
 ذلك بقوله لو مات  
 أحد من سقط عنه  
 الأيلاء والقياس أنه  
 لا يلاء عليه حتى يطاء  
 ثلاثا يكرن مولى من  
 الرابعة لأنه لا يقدر أن  
 يطاءها الا حنث وهذا  
 بقوله أولى (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى ولو كان  
 قال والله لا أقرب واحدة  
 منك وهو يريد من

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوماً وليلة ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحهم فلا يريد بعض الحديث بعضاً

### (بلاد العنوة)

(قال الشافعي) وإذا ظهر الامام على بلاد أهل الحرب ونفي عنهم أهلها وظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الاسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهر المن بقي محصوراً ومناظر الله وإن لم يكن محصوراً فسأله أولئك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذهم منهم فيها أو منها قل أو كثر لم يكن ذلك له لانها قد صارت بلاد المسلمين ومملكتهم ولم يجزله الا قسمها بين أظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخبر فانه ظهر عليها وهو في عداد المشركين من أهلها أكثر منهم وقربها مشركون من العرب غير يهود وقد أرادوا منعهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما أحرز في بلاد المسلمين ونحوها وسألوهم متحصنون منه لهم شوكة ثابتة أن يؤمنهم ولا يسب ذرايعهم فأعطاهم ذلك لانه لم يظهر على الحصون ومن فيها فيملكها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما ظهر عليه من الأموال ان رأى أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حيي وأختها وصارت في يديه لانه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه إياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيره أرض أو دار أو غيره لا يختلف لانه غنيمته وحكم الله عز وجل في الغنيمه أن تخمس وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الاربعة الانجاس لمن أوجف عليها بالخيل والركاب وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين وإن لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعه أنجاسه بين من أوجف عليه بخيل وركاب إن كان فيه عمارة أو كانت لأرضه قيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه فإن تركه الامام ولم يقسمه فوقعه المسلمون أو تركه لاهله رد حكم الامام فيه لانه مخالف للكتاب ثم السنة معاً فان قيل فأين ذكر ذلك في الكتاب قيل قال الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله نحسه وللرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الاربعة الانجاس على من أوجف عليه بالخيل والركاب من كل ما أوجف عليه من أرض أو عمارة أو مال وإن تركها لاهلها اتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها وكان لاهلها أن يتبعوا الامام بكل ما فات فيها لانها أموالهم وأتتها قال فإن ظهر الامام على بلاد عنودة فغنمها ثم سأل أهل الاربعة الانجاس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله إن أعطوه إياه يضعه حيث يرى فان تركه كولو فقف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب إن كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة انما استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي صلى الله عليه وسلم أنفس من صار في يديه سبي هو وزن بخنين فن طاب نفسا رده ومن لم يطب نفسا لم يكرهه على أخذ ما في يديه

### (بلاد أهل الصلح)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الامام قوما فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كاهن فهو مول يوقف له من فأى واحدة ما أصاب من خرج من الابلاء في البواقي لانه حنث باصا بالواحدة فاذا حنث مرة لم يعد الحنث بايلاء ثانية

(باب على من يجب التأقيت في الابلاء ومن يسقط عنه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تعرض للمولى ولا لامرأته حتى تطلب الوقف بعد أربعة أشهر فاما أن ينفى واما أن يطلق ولو عفت ذلك ثم طلبته كان ذلك لها لانها تركت ما لم يجب لها في حال دون حال وليس ذلك لسيد الاممة ولا لولي معنوهة ومن حلف على أربعة أشهر فلا ايلاء عليه لانها تنقضي وهو خارج من اليمين ولو حلف بطلاق امرأته لا يقرب امرأته أخرى ثم بان منه ثم نكحها فهو مول (قال المزني)

عليه الصلح على شيء من أرضهم أو شيء يؤدونه عن أرضهم فيه ما هو أكثر من الجزية أو مثل الجزية فإن كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس لقبوله منهم إلا على أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتاباً بالشروط بينهم وأصحابه يعمل به من جاء بعده وهذه الأرض لو كدلاً لاهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شيئاً فهي مملوكة لهم على ذلك وإن هم صالحوه على أن للمسلمين من رقبه الأرض شيئاً فإن المسلمين شركاؤهم في رقبه أرضهم عما صالحهم عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخنطة لم يجز حتى يستبين فيه ما وصفت فيمن صالح على صدقة ماله وإذا صالحوه على أن الأرض كلها للمشركون فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويجمعوا عليهم خراجاً معلوماً ما شئى مسمى بضمنه في أموالهم كالجزية وما شئى مسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة أو غيرها إن كان ذلك إذا جمع مثل الجزية أو أكثر ولا خير في أن يصالحوه على أن الأرض كلها للمشركون وأنهم إن زرعوا شيئاً من الأرض فالمسلمين من كل جريب أو فدان زرعوه مكيلاً معلومة أو خرم معلوم لأنهم قد يزعمون فلا يثبت أو يقل أو يكتر أو لا يزعمون ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزية معلومة ولا أمر يثبت العلم أنه يأتي كمثل الجزية أو يجاوز ذلك \* وأهل الصلح أحرار إن لم يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوه منها \* وعلى الإمام أن يخمس ما صالحوا عليه في دفع حجه إلى أهله وأربعة أنجاسه إلى أهل النية فإن لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل حربة كما وصفته بمنع أهل الجزية

﴿الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتوكل ذبايحهم﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المشركين حكماً فحكم أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا أو أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأهل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقبل طعامهم ذبايحهم فاحتمل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم فيه مخالفاً أنه أراد أهل التوراة والانجيل من بني إسرائيل دون المجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النساء والزناح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفاً في أن لا تنكح نساء المجوس ولا تؤكل ذبايحهم فإلّا دل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكمان وأن منهم من تنكح نساؤه وتؤكل ذبيحته ومنهم من لا تنكح نساؤه ولا تؤكل ذبيحته وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن آباءهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني إسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لا أهل كتاب مطلقاً فلم يحز والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الجارى وأبي عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذبايحهم وما آتانا ركنهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نساؤه وأكل ذبيحته ومن نكح نساؤه قسبي منهم أحد وطلى بالملك ومن دان دين بني إسرائيل

رحمه الله وقال في موضع آخر لو آلى منها ثم طلقها وانقضت عدتها ثم نكحها نكاحاً جديداً وسقط عنه حكم الإيلاء وانما يسقط عنه حكم الإيلاء لأنها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقاً عليها ولو جاز أن تبين امرأه المولى حتى تصير أماً لنفسها منه ثم ينكحها فيعود حكم الإيلاء جازاً هذا بعد ثلاث وزوج غيره لأن المين قائمة بعينها في امرأه بعينها ينكحان أصابها كما كانت قائمة قبل الستر ويجوز نكاح الظهار مثل الإيلاء ولو آلى من امرأته الأمة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشتريته فترجمته لم يعد الإيلاء لانفساخ النكاح (قال المزني) رحمه الله هذا كله أشبه باصلا لأن كل نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه الا قول وإيلاء

من غيرهم لم تنكح نسأؤه ولم تؤكل ذبيحته ولم توطأ أمته واذا لم تنكح نسأؤهم ولم توطأ منهم أمه تلك المين  
(١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابئون والسامرة من بني اسرائيل ودانوا  
دين اليهود والنصارى فلا صل التوراة ولا صل الانجيل نكحت نسأؤهم وأحلت ذبايحهم وان خالفوهم في فرع  
من دينهم لانهم فروع قد يختلفون بينهم وان خالفوهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم تنكح نسأؤهم  
(قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبايحهم وتنكح نسأؤهم بدينه اليهودية والنصرانية  
حل ذلك منه حيثما كان محارباً ومهادناً ومعطياً للجزية لافرق بين ذلك غير أني أكره للرجل النكاح ببلاد  
الحرب خوف الفتنة والسباع عليه وعلى ولده من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ومن ارتد من نساء اليهود الى النصرانية أو من نساء النصارى الى اليهودية أو رجالهم لم يقر وأعلى  
الجزية ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آبائه وكذلك اذا ارتد الى مجوسية أو غيرهما من الشرك لأنه انما أخذ  
منهم على الاقرار على دينهم فاذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من أخذ الجزية منهم عليه وأبيع من  
طعامهم ونسأؤهم

(تبدل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما بنى عليه أن الجزية لا تقبل من  
أحدان دين كتابي إلا أن يكون أباًؤه أو هودان ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من ثبت على  
دينه ودين آبائه قبل نزول القرآن ما بنوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدل يهودي دينه  
بنصرانية أو مجوسية أو نصراني دينه بمجوسية أو بدل مجوسي دينه بنصرانية أو أتقل أحد منهم من دينه الى غير  
دينه من الكفر مما وصفت أو التعطيل أو غيره لم يقتل لأنه انما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وقيل ان  
رجعت الى دينك أخذنا منك الجزية وان أملت طرخناها عنك فيما يستقبل ونأخذ منك حصة الجزية التي  
لزمك الى ان أسلمت أو بدلت واذا بدلت بغير الاسلام نبذنا اليك ونفيناك عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام  
لا تكون دار مقام لاحد الاسلام أو معاهد ولا يجوز أن تأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً  
عليه ولو أجزأنا أجزأنا أن يتنصر أو يهود أو يتمجس فتأخذ منه الجزية فيترك قتال الذين كفروا  
حتى يسلموا وانما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما دأبوا به قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف  
ما أخذوا من الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالخازن قبل وكل به ولم يترك يقيم الانلانا  
وان كان له بغير الخازن لم يترك يقيم في بلاد الاسلام لا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ فأكبر ما يؤجل الى الخروج  
من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكثر مدة جعلها الله تعالى لغير المؤمنين من المشركين وأكثر مدة جعلها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين  
« قرأ الربيع » الى غير معجزى الله فأجلهم النبي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا الحق بدار الحرب فعلى أن تؤدى اليه ماله وليس لما أن نغنه برده عن شرك  
الى شرك لما سبق من الأمان له فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أقرت الزوجة والولد  
الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وان ماتت زوجته أو أم ولده لم تبدل دينها  
وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حية معه أو بدلت ثم ماتت  
أو كانت وثنية وله ولد صغار منها فقيم قولان أحدهما أن يخرجوا لانه لا ذمة لايهم ولا أمهم يقرتون بها  
في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لما سبق لهم من الذمة وان بدلوا هم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
واذا قلت في زوجته وولده الصغار وجاريته وعبدته ومكاتبه ومدره أقره في بلاد الاسلام فأراد اخرجهم  
وكرهه فليس ذلك له وأمره فحين يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكل به أو يبيعه وأوقف ما لانا وجدته له

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة كذا في النسخ ولعله لم تؤكل ذبيحتهم تأمل

وظهار يحدث فالقياس  
أن كل حكم يكون في  
ملك اذا زال ذلك الملك  
زال ما فيه من الحكم  
فاذا زال نكاحه  
فانت منه امرأته زال  
حكم الايلاء عنه في معناه  
(قال الشافعي) والايلاء  
يمين لو قلت فالمرء والعبد  
فيها سواء ألا ترى أن  
أجل العبد وأجل الحر  
العنين سنة ولو قالت قد  
انقضت الأربعة  
الأشهر وقال لم تنقض  
فالقول قوله مع يمينه  
وعليها البينة ولو ألى  
من مطلقة ملك رجعتها  
كان موليا من حين  
يرتجعها ولو لم يملك  
رجعتها لم يكن موليا  
والايلاء من كل زوجة  
حره وأمة ومسلمة وذمية  
سواء

(الوقف من كتاب  
الايلاء ومن الاملاء  
على مسائل ابن القاسم  
والاملاء على مسائل  
مالك)

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكه النفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تلزمه النفقة عليه وإن لم أجده شيئاً فلا ينشأ له وقف ونفقه بكل حال عن بلاد الاسلام إن لم يسلم أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات قبل إخراجها ورثت ماله من كان يرثه قبل أن يبدل دينه لأن الكفر كله ماله واحدة ويورث الوثنى الكتابي والمجوسى وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كما الاسلام ملة

(جماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى جماع الوفاء بالنذر وبالعهد كل بيمين أو غيرها في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً ما كان شره مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالإيمان في غير آية من كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها قرأ الربيع الآية وقوله يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكر به الوفاء بالعهد (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب الذي خطبته وظاهره عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفى بكل عقد نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية فإن قال قائل ما دل على ما وصفت والأمر فيه كله مطلق ومن أين كان لا أحد أن ينقض عهداً بكل حال قيل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم قرى بشا بالحديبية على أن يرث من جاء منهم فأنزل الله تبارك وتعالى في أمر أء جاءته منهم مسلمة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فمتحنوهن الله أعلم بما يمينهن ففرض الله عز وجل عليهم أن لا يرد النساء وقد أعطوهم ردم من جاء منهم وهن منهن فحبسهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من المشركين فأنزل الله عز وجل عليه براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وأنزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوا شيئاً الآية فإن قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله إماماً عن أمر الله عز وجل بما صنع نصاً وأما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقد لمن رأى بما رأى ثم أنزل قضاءه عليه فصاروا إلى قضاء الله جل ثناؤه ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله بفعله بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته فإن قال قائل ودل لأحد أن يعقد عقداً منسوخاً ثم يفسخه قيل له ليس له أن يبتدئ عقداً منسوخاً وإن كان ابتداءه فعلياً أن ينقضه كما ليس له أن يصلى إلى بيت المقدس ثم يصلى إلى الكعبة لأن قبلة بيت المقدس قد نسخت ومن صلى إلى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى إلى الكعبة وذلك أن قبلة بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعد ما نسخت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم تهاوت فرائض الله عز وجل فلا يزال فيها ولا ينقص منها فمن عمل منها غشوخ بعد علمه به فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في النسخ والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للإمام أن يعقد عقداً غير مباح له وعلى أن عليه إذا عقده أن يفسخه ثم تكون طاعة الله في نقضه فإن قيل فما يشبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأسر المشركون امرأة من الأنصار وأخذوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنطلقت الأنصارية على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن نجاء الله عز وجل عليها أن نخرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذرتي معصية ولا فيما لا تأكل ابن آدم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى يعنى والله تعالى أعلم لا نذرتي به فلما دلت السنة على إبطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله جل وعز

الله تعالى إذا مضت الأربعة الأشهر للمولى وقف وقيل له إن قُتت والافطلق والفيضة الجماع الامن عذر فيفيء باللسان ما كان العذر قائماً فيخرج بذلك من الضرار ولو جامع في الأربعة الأشهر خرج من حكم الإيلاء وكفر عن يمينه ولو قال أجلي في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فإن جامع خرج من حكم الإيلاء وعليه الحنث في يمينه ولا يمين أن أؤجله ثلاثاً ولو قاله قائل كان مذهبا فإن طلق والاطلق عليه السلطان واحدة (قال المزني) رحمه الله تعالى قد قطع بأنه يحجر مكانه فاما أن يفيء وأما أن يطلق وهذا بالقياس أولى والتأقيت لا يجب إلا بخبر لازم وكذا قال في استتابة المرتد مكانه فإن تاب والاقتل فكان أصح من قوله ثلاثاً (قال) وإنما قلت

ألا ترى أن بحر الناقلة يمكن معصية لو كانت لها فلما كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنذرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد النذر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤخذ كرم الله بالأغو في أيمانكم ولكن يؤخذ كرم معاقدة الأيمان فكفارتها طعام عشرة مساكين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن عينه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا يني باليمين إذا رأى غير ما خيرا منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه انما وفي بكل عقد نذر وعهد لمسلم أو مشرك كان مباحا لا معصية لله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى ولا ينبغي للإمام أن يعقده

(إجماع نقض العهد بلا خيانة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدبل به على خيانتهم (قال الشافعي) فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هذنة بجميع ما عاهدتهم عليه فله أن ينبذ إليهم ومن قلت له أن ينبذ إليه فعليه أن يلحقه بما منه ثم له أن يجاربه كما يجارب من لا هذنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال الإمام أخاف خيانة قوم ولا دلالة له على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مدتهم إذا كانت صحيحة لأن معقولا أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به النبذ إليهم لا يكون إلا بدلالة على الخوف (١) ألا ترى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه وبعده من أن يخطر عليها أريخونوا فإن قال قائل فما يشبهه قيل قول الله عز وجل واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع فكان معلوما أن الرجل إذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يخطر على باله أن تنشوز منه بلادالة ومعقولا عنده أنه إذا أمره بالعظة والهجر والضرب لم يؤمر به إلا عند دلالة النشوز وما يجوز به من يعلم ما أبيع له فيها

(نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أودع الإمام قومًا مدة أو أخذ الجزية من قوم فكان الذي عقد الموادة والجزية عليهم رجالاً أو رجالاً منهم لم ينزهمهم حتى نعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم ما لودما فإن فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين وإذا نقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر قبل أن يأبوا الإمام أو يعتزلوا بلادهم ويرسلوا إلى الإمام أناعلى صلحنا أو يكون الذين نقضوا خرجوا إلى قتال المسلمين أو أهل ذمة للمسلمين فيعينون المقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا إمام أن يغزوهم فإذا فعل فلم يخرج منهم إلى الإمام خارج مما فعله جماعة فلا إمام قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنمة أموالهم كانوا في وسط دار الإسلام أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى قريظة عقد عليهم صاحبهم الصلح بالمهادنة فنقض ولم يفارقوه فسار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنم أموالهم وليس كلهم اشتبك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصنه فلم يفارقوا الغادرين منهم إلا نفر فخن ذلك دماهم وأحرز عليهم وكذلك أن نقض رجل منهم فقاتل كان للإمام قتال جماعتهم كما كان يقاتلهم قبل الهدنة قد أعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريش عام الفتح بغدر النفر الثلاثة (٢) وترك الباقيون معونة خراعة فإن خرج منهم خارج بعد مسير الإمام

(١) قوله ألا ترى إلى قوله أن يخونوا كذا في النسخ ولعل الأصل ألا ترى أي النبذ يمكن بما يخطر على القلوب قبل العقد لهم ومعه فلا يكون بعده من أن الخ وقوله وترك الباقيون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لانه كان على المولى أن يني أو يطلق إذا كان لا يقدر على الفيشة إلا به فإذا امتنع قدر على الطلاق عنه ولزمه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه إذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فيها قولان (١) أحدهما وهو أحبهما إليه والثاني يضيق عليه بالحبس حتى يني أو يطلق لأن الطلاق لا يكون إلا منه (قال المزني) رحمه الله تعالى ليس الثاني بشيء وما علمت أحداً قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للذي فاء بلسانه من عذرا إذا أمكنك أن تصيبها وقفتك فان أصبتها والافرقنا بينك

(١) قوله أحدهما وهو أحبهما الخ كذا في الأصل ولعله أحدهما يطلق عليه وهو أحبهما الخ تأمل كتبه متصححة



والمسلمين اليهم الى المسلمين مسلحاً عزله الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خارج فقال انا  
على الهدنة التي كانت وكانوا اهل غزنة لا اهل جزية وذكر انه لم يكن من غدر ولا اعلان قبل قوله انا لم يعلم  
الامام غير ما قال فان علم الامام غير ما قال نبذ اليه وردة الى ما منه ثم تاله وسي ذريته وغنم ماله ان لم يعلم  
او يعط الجزية ان كان من اهلها فان لم يعلم غير قوله وظهر منه ما يدل على خيانه وخبره أو خوف ذلك  
منه نبذ اليه الامام والحقة بتأمنه ثم قاتله فقرر الله عز وجل واما تخاف من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادنة لا أهل جزية وسواء ما وصفت  
فبين ترخصه من الجزية ولا تؤخذ الا أن من لا تؤخذ منه الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام اخذها منه  
على الابد واخذها منه الى مدة قال وان أهل الجزية ليخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الامام غدر  
أهل الجزية فلا يكون له أن ينبذ اليهم بالخوف والدلالة كما ينبذ الى غير أهل الجزية حتى ينكشفوا بالغدر  
أو الامتناع من الجزية أو الحكم وإذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية خيف خيانتهم نبذ  
اليهم فان قالوا انعطى الجزية على أن يجبري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم وللامام أن يغزو دار  
من غدر من ذى هدنة أو جزية غير عليهم لئلا يزهارا ويسبهم اذا ظهر الغدر والامتناع منهم فان تغيروا  
أو يخالفهم قوم فأنظروا الوفاء وأظهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم وإذا  
قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فان خرجوا في لهم وقاتل من بقي منهم فان لم يقدر واعلى الخروج كان له  
قتل الجماعة ويتوقى أهل الوفاء فان قتل منهم أحد لم يكن فيه عقل ولا قود لانه بين المشركين واذا ظهر  
عليهم ترك أهل الوفاء فلا يغنم لهم مالا ولا يسفل لهم دما واذا اخلطوا فظهر عليهم فادعى كل أنه لم يغدر  
وقد كانت منهم طائفة اعترلت أسلحت عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسب ذريته ولم يغنم ماله وقتل وسي  
ذرية من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وادع الامام قوما فاعاروا على قوم  
موادعين أو أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أموالهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فللامام غزوهم وقتلهم  
وسبائهم واذا ظهر عليهم ألزمهم عن قتلاهم وجرحوا وأخذوا ماله الحكم كما يلزم أهل الذمة من عقل وقود  
وضمن قال وان نقضوا العهد أو ذنوا الامام بحرب أو أظهر وانقض العهد وان لم يؤذوا الامام بحرب  
الا انهم قد أظهروا الامتناع في ناحيتهم ثم أغاروا أو أغبر عليهم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال حاربوا  
وسبوا وقتلوا فان ظهر عليهم ففهم اقولان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا جرح وأخذ منهم ما وجد عندهم  
من مال بعينه ولم يضمنوا ما ادخل من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرقت بين هذا وقد حكم الله عز وجل  
بين المؤمنين بالقود وزعمت أنك تحكم بين المعاهدين به ويجري على المعاهدين ما يجري على المؤمنين قلت  
استدلوا بالسنة في أهل الحرب وقياسا عليهم ثم ما لم أعلم فيه مخالفا فان قال فأتين قتل وحشي حرة بن  
عبد المطلب يوم أحد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قريش غير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من  
قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل للذين  
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف يقال نزلت في المحاربين من المشركين فكان المحاربون من المشركين  
خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم أسلم طليحة وغيره ثم ارتدوا وقتل طليحة وأخوه ثابت بن

وبينها ولو كانت حائفا  
أو أسحرت مكانها بالذمة  
أو بغير ذمة فلم يأمرها  
بإحلال لم يكن عليه  
سبيل حتى يمكن  
بجاعتها أو تحلل  
أصابتها (قال) وإذا  
كان المنع من قبله كان  
عليه أن يفي في جماع  
أو في معذور وفي  
الحبس باللسان وقال  
في موضع آخر اذا آلى  
الحبس استوقفت به  
أربعة أشهر متتابعة  
(قال المزني رحمه الله)  
الحبس والمرض عندي  
سواء لانه ممنوع منهما  
فالذا حسبت عليه في  
المرض وكان يعجز عن  
الجماع بكل حال أجل  
المسولي كان المحبوس  
الذي يمكنه أن تأتيه  
في حبسه فيصيبه بذلك  
أولى (وقال) في موضعين  
ولو كان بينه وبينها  
مسيرة أشهر وطلبه  
وكيلها بما يلزمه لها  
أمرناه أن يفي بلسانه  
والمسير اليها كما يمكنه

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بينا ولا تخلو العبارة من تحريف ولعل الأظهر فان قال  
قائل لم فرقت حرر كتبه صححه

أفرم وعكاشة من محسن بعدما أظهر طليحة وأخوه الشرك فصارا من أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين موادعين زنا بأن جاؤوه وزل عليه فان جاؤك فاحكم بينهم بما أنزل الله فلم يجز إلا أن يحكم على كل ذي موادع في مال مسلم ومعاقد أصابه بما أصاب مالم يصرا إلى اظهار المحاربة فاذا صار إليهم يحكم عليه بما أصاب بعد اظهارها والامتناع كالم يحكم على من صار إلى الاسلام ثم رجع عنه بما فعل في المحاربة والامتناع مثل طليحة وأصحابه فاذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير ممنعين شيئا فيه حق لمسلم أخذ منهم وان امتنعوا بعد علم يردهم الامتناع خيرا أو كانوا في غير حكم الممتنعين ثم ينالون بعد الامتناع دما ولا أولئك انما نالوه بعد الشرك والمحاربة وهؤلاء نالوه قبل المحاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد وحارب ثم ظهر عليه وتاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معاقد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والمودع لمسلم أو غيره ممن يلزم أن يؤخذ له ويخالف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهد حتى يأوطأ ثمين أو يكون فيه سبب حق لغيرهم فيطلبه وهكذا حكمهم معاقد من قبل عتقهم أو ينقضان (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم أو القوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقيد منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا كالمحاربين من الكفار لان الكفار اذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهؤلاء اذا ارتدوا حبطت أعمالهم فلا تطرح عنهم الردة شيئا كان يلزمهم لو فعلوه مسلمين بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حد ولا غيره ومن قال هذا قال لعله لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أولم يطلبه ولا الدم « قال الربيع » وهذا عدى أشبهما بقوله عندى في موضع آخر وقال في ذلك ان لم ترد الردة شر لم ترد خيرا لأن الحد ودعليهم فائمة فيما نالوه بعد الردة

(ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أخذت الجزية من قوم فقطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر به أو ظلموا مسلما أو معاهدا أو زنى منهم زان أو أظهر فسادا في مسلم أو معاهد حد في ما فيه الحد وعقوبة منكلة في ما فيه العقوبة ولم يقتل الابن يجب عليه القتل ولم يكن هذا نقضا للعهد يحل دمه ولا يكون النقص للعهد لا يمنع الجزية أو الحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولو قال أو دى الجزية ولا أقرب يحكم بنذاليه ولم يقاتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك أمان بأدائك للجزية واقرارك بها وقد أجلناك في أن تخرج من بلاد الاسلام ثم اذا خرج فبلغ مأمنه قتل ان قدر عليه وان كان عينا للمشركون على المسلمين يدل على عوراتهم وعقوبة منكلة ولم يقتل ولم ينقض عهده وان صنع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادع الى مدة نذاليه فاذا باغ مأمنه قوتل الا ان يسلم أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطى القول الله عز وجل واما تخاف من قوم خيانة فان بذاليهم على سواء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن يتبوا اليهم عهدهم الى مدتهم في قوله الا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا اليهم عهدهم الى مدتهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال الغريبيين من المشركين وأن يهادنوههم وقد كف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهادنة اذا تناطت دورهم عنهم مثل بني تميم وربيعة وأسد وطى عتي كانوا هم الذين أسلموا وهاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا ووادع حين قدم المدينة يهودا على غير ما خرج أخذه منهم (قال الشافعي) وقتال الصنفين من المشركين فرض اذا قوى عليهم وتركه واسع اذا كان بالمسلمين عنهم أو عن بعضهم ضعف أو في تركهم للمسلمين نظر

فان فعل والاطلاق عليه  
(قال) ولو غلب على  
عقله لم يوقف حتى  
يرجع اليه عقله فان  
عقل بعد الاربعة وقف  
مكانه فاما أن ينفى واما  
أن يطلق (قال المزني  
رحمه الله) هذا  
يؤكد أن يحسب عليه  
مدة حبسه ومنع تأخره  
يوما أو ثلثا (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ولو أحرم قيل له ان  
وطئت فسد احرامك  
وان لم تنفء طلق عليك  
ولو آلى ثم تظاهروا أو  
تظاهروا آلى وهو يجب  
الكفارة قيل أنت  
أدخلت المنع على  
نفسك فان قتلت فانت  
عاص وان نفى طلق  
عليك ولو قالت لم يصني  
وقال أصبتها فان كانت  
ثيبا فالقول قوله مع  
يمينه لانه تادى ما به  
الفرقة التي هي اليه وان  
كانت بكرا أريها  
النساء فان قلن هي بكر  
فالقول قولها مع يمينها

لإيادته وغير المهادنة إذا أقروا وقد وصفنا السيرة في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم لم يعد دارهم أو كثرة عددهم أو خلة بالمسلمين أو بمن يلهم منهم جازاهم الكف عنهم ومهادتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين وإن أعطاهم المشركون شيئا قل أو كثر كان لهم أخذه ولا يجوز أن يأخذوا منهم إلا إلى مدبر وأن المسلمين يقرون عليها إذا لم يكن فيه وفاء بالجزية أو كان فيه وفاء ولم يعطوا أن يجري عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطى مشرك على أن يكف عن أدله لأن أدله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن يلتمهم قوم من المسلمين فيخافون أن يصلوا الكثرة العدو وقتلهم ويخلفهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئا من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معاني الضرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها أو يؤسر مسلم فلا يحل إلا بقية فلا بأس أن يفدى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من أصحابه أسره العدو ورجلين أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين

(المهادنة على النظر للمسلمين) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش ثم أغارت سراياه على أهل نجد حتى توفي الناس لقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وخوف الحرب دونه من سراياه وأعداد من بعده من عدوه بنجد فبغت منه قریش أهل تهامة ومنع أهل نجد منه أهل نجد المشرق ثم أغمز رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرة الحديبية في ألف وأربعمائة فسمعت به قریش فجمعت له وجذت على منعه ولهم خروج أكثر ممن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسد أعوا الصلح فهادتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مدة ولم يهادتهم على الأبد لأن قتالهم حتى يسلموا فرض إذا قوى عليهم وكانت الهدنة بينهم وبينهم عشرين سنين ونزل عليه في سفره في أمرهم أنا فتجناك فتجنا منا قال ابن شهاب فإما كان في الإسلام فتح أعظم منه كانت الحرب قد أخرجت الناس فلما آمنوا لم يتكلموا بالسلام أحد يعقل الإقبلة فلقد أسلم في سنين من تلك الهدنة أكثر ممن أسلم قبل ذلك ثم نقض بعض قریش ولم ينكر عليه غيره إنكارا يعتد به عليه ولم يعتزل داره فغزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح مخفيا لوجهه ليصيب منهم غرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هذبة قریش نظرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين للامرين الذين وصفت من كثرة جمع عديدهم وحدهم على قتاله وأن أرادوا الدخول عليهم وفراغه لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال فأحب للإمام إذا نزلت بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها ولا يهادن إلا إلى مدة ولا يجاوز بالمدة مدة أهل الحديبية كانت النازلة ما كانت فإن كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة فإن لم يقوا الإمام فلا بأس أن يجدد مدة مثلها أو دونها ولا يجاوزها من قبل أن القوة للمسلمين والضعف لعدوهم قد يحدث في أقل منها وإن هادنهم إلى أكثر منها فنتيجة لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية فإن الله عز وجل أذن بالهدنة فقال إلى الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لا تجزوا على من عاهدتم من المشركين على غير ميثاق ولا عهد منكم ولا عهد منكم ولا عهد منكم ولا عهد منكم (قال) وليس للإمام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدة هذبة مطلقة فإن الهدنة المطلقة على الأبد هي لا يجوز لما وصفت ولكن يهادنهم على أن الخيارات إليه حتى إن شاء أن ينبداهم فإن رأى نظر المسلمين أن ينذفع فإن قال قائل فهل لهذه المدة أصل قبل أن يفتح رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى إنما أعلقها لأنه يمكن أن يكون لم يبلغ فرجعت العذرة بحالها قال ولو ارتد أو أحدهما في الأربعة الأشهر أو خالعها ثم راجعها أو رجع من ارتد منها في العدة استأنف في هذه الحالات كلها أربعة أشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الأول لانها في هذا الباب كانت محرمة كالأجنبية الشعر والنظر والحس وفي تلك الأحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجاع (قال المزني) القماس عندي أن ما حل له بالعقد الأول حكمه حكم امرأته والأبلاء يلزمه معناه وأما من لم تحل له بعقده الأول حتى يحدث نكاحا جديدا فحكمه مثل الأيم تزوج فلا حكم للأبلاء في معناه المشبه لأصله (قال) وأقل

صلى الله عليه وسلم أموال خبير عنوة وكانت رجالها وذرايعها الأهل حصن واحد صلحاً فصالحوه على أن  
يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعلمون له وللمسلمين بالشطر من الثمر فان قيل ففي هذا نظر للمسلمين قيل  
نعم كانت خبير وسط مشركين وكانت يهوداً أهلها محالقيين للمشركين وأقرباء على منعها منهم وكانت وبثة  
لا توطأ إلا من ضرورة فكفوههم المؤنة ولم يكن بالمسلمين كثرة فيمنزلها منهم من يمنعها فلما كثروا المسلمون أمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجلء اليهود عن الجواز فثبت ذلك عند عمر فأجلاهم فإذا أراد الامام أن يهادنهم  
إلى غير مدة هادنهم على أنه إذا بداله نقض الهدنة فذلك إليه وعليه أن يلحقهم بما منهم فان قيل فلم لا يقول  
ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحى ولا يأتي أحد غيره بوحى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من  
المشركين يريد الاسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتأول عليه كتاب الله عز وجل ويدعزم إلى الاسلام بالمعنى  
الذي يرجو أن يدخل الله عز وجل به عليه الاسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من  
المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن  
قلت ينبذ إليه أبلغه مأمنه وبلاغه مأمنه أن يمنع من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الاسلام أو حيث  
يتصل ببلاد الاسلام وسواء قرب ذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه مأمنه يعنى والله تعالى أعلم منك  
أو ممن يقتله على دينك (١) ممن يطيعك لأمانه من غيرك من عدوك وعدو الذي لا يأمنه ولا يطيعك فإذا  
أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئاً فقد أبلغه مأمنه الذي كاف إذا أخرجه سالماً من أهل الاسلام ومن  
يجرى عليه حكم الاسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلادنا وهو من أهل الجزية كاف المشي وردا لا  
أن يقيم على اعطاء الجزية قبل من منعه وان كان ممن لا يجوز فيه الجزية يكاف المشي أو حمل ولم يقر ببلاد  
الاسلام وألحق بمأمنه وان كانت عشيرته التي يأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدهم لم يكن ذلك على الامام  
وان كان له مأمنان فعلى الامام الحاقه بحيث كان يسكن منهما وان كان له بلاد اشرك كان يسكنها معاً  
ألحقه الامام بأيها شاء الامام ومتى سأله أن يحيره حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه وغيره من المشركين  
كان ذلك فرضاً على الامام ولو لم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسعه

(مهادنة من يقوى على قتاله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة  
فللاامام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلامؤنة وليس له مهادنتهم اذ لم يكن في ذلك  
نظر وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل براءة من الله ورسوله  
إلى الذين عاهدتم من المشركين إلى قوله ان الله يرى من المشركين ورسوله الآية وما بعدها (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى لما قوى أهل الاسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجعه من تبوك براءة  
من الله ورسوله فأرسل بهذه الآيات مع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه فقراًها على الناس في الموسم وكان  
فرضاً أن لا يعطى لأحد مدة بعد هذه الآيات إلا أربعة أشهر لانها الغاية التي فرضها الله عز وجل قال وجعل  
النبي صلى الله عليه وسلم لصفوان بن أمية بعد فتح مكة بسنين أربعة أشهر لم أعلمه زاد أحد بعد أن قوى المسلمون  
على أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل كان الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم قوماً  
موادعين إلى غير مدة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى  
نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدوا إلى مدة قبل نزول الآية أن يتم إليهم عهدهم إلى مدتهم ما استقاموا له  
ومن خاف منه خيانه نبذ إليه فلم يجز أن يستأنف مدة بعد نزول الآية وبالمسلمين قوة إلى أكثر من أربعة  
أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا أعرف كم كانت

ما يكون به المولى فائتاً  
في الثيب أن يغيب  
الحشفة وفي البكر ذهاب  
العذرة فان قال لا أقدر  
على اقتضاها أجل  
أجل العنين ولو جامعها  
محرمة أو حائضاً أو هو  
محررم أو صام خرج من  
حكم الايلاء ولو إلى ثم  
جن فأصابها في جنونه  
أو جنونها خرج  
من الايلاء وكفرا إذا  
أصابها وهو صحيح  
ولم يكفرا إذا أصابها  
وهو مجنون لان القلم  
عنه مرفوع في تلك  
الحال (قال المزني)  
رحمه الله جعل فعل  
المجنون في جنونه  
كالصحيح في خروجه  
من الايلاء (قال المزني)  
رحمه الله اذا خرج  
من الايلاء في جنونه  
بالاصابة فكيف  
لا يلزمه الكفارة ولو لم  
يلزمه الكفارة ما كان  
حائثاً واذا لم يكن حائثاً  
لم يخرج من الايلاء  
(قال الشافعي) رحمه

مدد النبي صلى الله عليه وسلم ومدد من أمر أن يتم اليه عهده إلى مدته قال ويجعل الامام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازم له أن يهادن بحال الأعلى النظر للمسلمين وبين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن وجب الاسلام وان تكن له شوكه أن يعطيه مدة أربعة أشهر إذا خاف أن لم يفعل أن يلحق بالمشر كين وان ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصقوان حين خرج هاربا إلى اليمن من الاسلام ثم أقم الله عز وجل عليه بالاسلام من قبل أن تأتي مدته ومدة أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن جعل الامام لمن قبلت ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن ينذ اليه لما وصفت من أن ذلك لا يجوز له وبوفيه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليها وليس له إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أفعل بأربعة أشهر لان الفساد انما هو فيما جاوز الأربعة أشهر

﴿جماع الهدنة على أن يراد الامام من جاء بلده مسلما أو مشركا﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكر عدد من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا عام الحديبية على أن يأمن بعضهم بعضا وأن من جاء قريشا من المسلمين مرتد اليه رد عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة منهم رد عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من خرج منهم مسلما إلى غير المدينة في بلاد الاسلام والشرك وإن كان قادرا عليه ولم يذ كر أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئا من هذا الشرط وذكر وأنه أنزل عليه في مهادنتهم ناقحتنا لك فتحا مينا فقال بعض المفسرين قضينا لك قضاء مينا فتم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاءت أم كلثوم ابنة عتبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فنسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأنزل الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بإيمانهن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للامام من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لان الله عز وجل نسخ رد النساء ان كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فاذا صالح الامام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الامام نفسه وجاء من يطلبه من أوليائه خلى بينه وبينهم بأن لا يمنعهم من الذهاب به وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الارض فان أرض الله عز وجل واسعة فيها مراغم كثير وقد كان أبو بصير لحق بالعيص مسلما ولحق به جماعة من المسلمين فطلبوهم من النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما أعطيناكم أن لا تؤيهم ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم وتتركهم يتألون من المشركين ماشاؤا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا صالح الامام على أن يبعث اليهم عن كان يقدر على بعثه منهم ممن لم يأت به لم يجز الصلح لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث اليهم منهم بأحد ولم يأمر بأبصار ولا أصحابه باتيانهم وهو يقدر على ذلك وانما معنى ردناه اليكم لم تمنعه كما تمنع غيره وإذا صالحهم على أن لا تمنعهم من نساء مسلمات جئنهم لم يجز الصلح وعليه منعهم منهم لأنهم ان لم يكن دخلن في الصلح بالحد يئنه فليس له أن يصالح على هذا فيهن وان كن دخلن فيه فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعوهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه من النساء وهكذا من جاءه من معتوه أو صبي هارب منهم لم تكن له التحلية بينه وبينهم لانهم ما يجامعان النساء في أن لا يمنعاعا ويريدان على النساء أن لا يعرفا نوابي أن نال منهما المشركون شيئا ولا يرد اليهم في صبي ولا في معتوه شيئا كما لا يرد اليهم في النساء غير المتزوجات شيئا لان الراداعا هو في المتزوجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاءه من عبيدهم مسلم لم يرد اليهم وأعنته بخروج وجهه اليه وفي اعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوهما ذكرا وأنثى لان رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الاسلام فان قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالمسلم فيما يلزمه من الايلاء اذا حكم البنا وحكم الله تعالى على العباد واحد (وقال) في كتاب الجزية لو جاءت امرأة تستعدي بأن زوجها طلقها أو ألى منها أو تظاهر حكمت عليه في ذلك حكى على المسلمين ولو جاء رجل منهم يطلب حقا كان على الامام أن يحكم على المطلوب وان لم يرض بحكمه (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه القولين به لان تأويل قول الله عز وجل عنده حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون أن تجرى عليهم أحكام الاسلام (قال) وإذا كان العربي يتكلم بالسنة العجم وآلى بأى لسان كان منها فهو مول في الحكم وان كان يتكلم بالعجمية فقال ما عرفت ما قلت وما أردت ابلء والقول قوله

منهم قيل فإن الله عز وجل يقول وأشهد وأدوى عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالك ذوى العدل ولا يقال لرقى الرجل هم مثل أنما يقال هم مالك وإنما رد عليهم القيمة بأنهم إذا صولوا آمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن يرد نفقة الزوجة لأنها فائتة حكم بأن يرد قيمة المملوك لأنه فائت وما ردنا عليهم فيه من النفقة فلما أن تأخذ منهم إذا فأت المسلمون اليهم مثله وما لم نعطهم فيه شيئاً من الأحرار الرجال أو غير ذوات الأزار واج لم تأخذ منهم شيئاً إذا فأت المسلمون اليهم مثله لأن الله عز وجل أنما حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذى حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثانى لا يرد اليهم قيمة ولا يأخذ منهم فيمن فات اليهم من رقيق عينا ولا قيمة ثلاث رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للإمام إذا لم يصلح القوم الأعلى ما وصفت أن يمكنهم من مسلم كان أسيراً في أيديهم فأنفلت منهم ولا يقضى لهم عليه بشئ ولو أقرعدهم أنهم أرسلوه على أن يؤدى اليهم شيئاً لم يجز له أن يأخذ منه لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لأنه أعطاهموه على ضرورة هي أكثر الأكرامه وكل ما أعطى المرء على الأكرامه لم يلزمه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو أن أسيراً في بلاد الحرب أخذ منهم ما لا على أن يعطيهم منه عوضاً كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما لهم إن كان له مثل أو مثل قيمته إن لم يكن له مثل أو العوض الذى رضوا به وإن كان فى يده رده اليهم بعينه إن لم يكن تغير وإن كان تغير رده ورد ما نقصه لأنه أخذ على أمان وأما أبطلت عنه الشرط بالأكرام والضرورة فيما لم يأخذ به عوضاً وهكذا الوصل الحناقوما من المشرى على مثل ما وصفت فكان فى أيديهم أسير من غيرهم فأنفلت فأتانا لم يكن لنا رده عليهم من قبل أنه ليس منهم وأنهم قد يسكون عن قتل وتعذيب من كان منهم مساكناً لا يسكونه عن غيره

### (أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية الصلح الذى وصفت فى بين من قدم عليه من الرجال ووليه وقد مت عليهم أم كانوا بنت عقبة بن أبى معيط مسلمة مهاجرة بقاء أخوها يطلبها فضعها منهم وأخبر أن الله عز وجل نقض الصلح فى النساء وحكم فيهن غير حكمه فى الرجال وإنما ذهبت إلى أن النساء كن فى صلح الحديبية بأولم يدخل ردهن فى الصلح لم يعط أزواجهن فيهن عوضاً والله تعالى أعلم (قال الشافعى) وذكر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن فقرأ الربيع الآية ومن قال أن النساء كن فى الصلح قال به هذه الآية مع الآية التى فى براءة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وبهذه الآية مع الآية فى براءة قلنا إذا صالح الإمام على ما لا يجوز الطاعة نقضه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى النساء وقد أعطى المشرى فى ما حفظنا فيهن ما أعطاهم فى الرجال بأن لم يستثنين وأنهن منهم وبآية فى براءة وبهذا قلنا إذا طفر المشرى برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهداً وأيماناً بأن يأتهم أو يبعث اليهم بكذا أو بعدد أسرى أو مال فلال له أن لا يعطيهم قليلاً ولا كثيراً لأنهم أيماناً مكره وكذلك لو أعطى الإمام عليه أن يرد عليهم إن جاءه فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل له لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابصير من وليه حين جاءه فذهبه فقتل أحدهما وهرب الآخر منه فلم ينكر ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال قولاً يشبه التحسين له ولا خرج عليه فى الأيمان لأنها أيمان مكره وحرام على الإمام أن يرد اليهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو أراد هو الرجوع حبسه وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منه شيئاً لهم مما صالحهم عليه وكذلك أن أعطاهم هذا فى عبده أو متاع غلبوا عليه لم يكن للإمام أن يأخذ منه شيئاً (١) يعطونه إياه فبأخذه الإمام يرد السلف أو مثله أو قيمته إن لم يكن له مثل ولو أعطوه إياه ببيعافه بالخيار بين أن يرد اليهم إن لم يكن تغير (١) فيه سقط ولعل الأصل لم يكن للإمام أن يأخذ منه لهم ويأخذ منه الشئ الخ تأمل

مع عينه ولو آلى ثم آلى  
فإن حنث فى الأولى  
والثانية لم يعد عليه  
الابلاء وإن أراد بالبين  
الثانية الأولى فكفارة  
واحدة وإن أراد غيرها  
فأحب كفارتين وقد  
زعم من خالفنا فى الوقف  
أن الفية فعل يحدته  
بعد البين فى الأربعة  
الاشهر أما بجماع أو فى  
معدور بلسانه وزعم  
أن عزيمة الطلاق انقضاء  
أربعة أشهر بغير فعل  
يحدته وقد ذكرهما الله  
تعالى بلا فصل بينهما  
فقلت له أرايت أن لو  
عزم أن لا يبنى فى الأربعة  
الاشهر أن يكون طلاقاً  
قال لا حتى يطلق قلت  
فكيف يكون انقضاء  
الأربعة الأشهر طلاقاً  
بغير عزم ولا أحداث  
شئ لم يكن

(باب إيلاء الخصى  
غير المجهوب والمجهوب)  
من كتاب الإيلاء وكتاب  
النكاح وإملاء على  
مسائل مالك

أو يعطيهم قيمته أو الثمن لأنه مكره حين اشتراده وأسير فلا يلزمه ما اشتري وللا مأم أن يعطيهم منه ما وجب  
لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا قلنا لو أعطى الامام قومًا من المشركين الامان  
على أسير في أيديهم من المسلمين ثم جاء ولم يحل له الا نزعه من أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الاسير  
وأمرال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الخديبية من رد رجالهم الذين  
هم أبناء عسهم وأخوانهم وعشائرهم المنوعين منهم ومن غيرهم أن ينالوا بتلف فان ذهب ذاهب الى رد أبي  
جندل بن سهيل الى أبيه وعياش بن أبي ربيعة الى أهله بما أعطاهم قيل له آباؤهم وأهلؤهم أشفق الناس  
عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلؤهم كانوا يسبقونهم بأنفسهم مما يؤدبهم ففلا عن أن يكونوا منهم على  
أن ألؤهم بتلف أو امر لا يحملونه من عذاب وانما نعموا منهم خلافهم دينهم ودين آباؤهم فكانوا يتشددون  
عليهم ليركوادين الاسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المأثم في الاكره فقال الامن أكره وقلبه مطمئن  
بالايمان ومن أسر مسلما من غير قبيلة وقرابته فقد بقتله بألوان القتل ويبلوه بالجوع والجهل وليس حالهم  
واحدة ويقال له أيضا ألا ترى أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء اذا كن اذا أريدن الفتنه ضعفن  
عند عرضهن عليهن ولم يفهمن فهم الرجال أن التقية تسعهن في اظهار ما أراد المشركون من القول وكان فيهن  
أن يصيبن أزواجهن وهن حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال الآن الرجال ليس بمن ينكح وربما  
كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

### (جاء الصلح في المؤمنات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن قرأ الربيع الآية  
(قال الشافعي) وكان بني في الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن الى دار الكفر وقطع العصمة بالاسلام  
بينهن وبين أزواجهن ودلت السنة على أن قطع العصمة اذا انقضت عددهن ولم يسلمن أزواجهن من  
المشركين وكان ينفاهن أن يردن على الأزواج نفقاتهم ومعقول فيها أن نفقاتهم التي ترذنفقات اللائي ملكوا  
عقدهن وهي المهور اذا كانوا قد أعطوهن إياها وبين أن الأزواج الذين يعطون النفقات لانهم المنوعون  
من نساءهم وأن نساءهم المأذون للمسلمين بأن ينكحوهن اذا آتوهن أجورهن لانه لا اشكال عليهم في أن  
ينكحوا وغير ذوات الأزواج انما كان الاشكال في نكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة  
الأزواج بالاسلام والنساء وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعضى العدة قبل اسلام الأزواج فلا  
يؤتى أحد نفقته من امرأة فانت الا ذوات الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تمسكوا بعصم الكوافر  
فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعضى العدة فكان الحكم في اسلام الزوج  
الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال واسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعنى والله تعالى أعلم أن أزواج  
المشركات من المؤمنات اذا منعهم المشركون اتيان أزواجهن بالاسلام أو توامدفع اليهن الأزواج من المهور  
كما يؤدى المسلمون ما دفع أزواج المسلمات من المهور وجعله الله عز وجل حكما بينهن ثم حكم لهم في مثل ذا  
المعنى حكما نائيا فقال عز وعلا وان فاتكم شيء من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم والله تعالى أعلم يريد فلم  
تعفوا عنهم اذ لم يعفوا عنكم مهور نساءكم فاتوا الذين ذهب أزواجهن مثل ما أنفقوا كأنه يعنى من  
مهورهم اذا فانت امرأة مشرك أتنا مسلة قد أعطاهامائة في مهرها وفانت امرأة مشركة الى الكفار قد  
أعطاهامائة حسب مائة المسلم بمائة المشرك فقبل تلك العقوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب  
بذلك الى أصحاب عهود المشركين حتى يعطى المشرك ما قاصصناه به من مهر امرأته للمسلم الذى فانت امرأته  
اليهم ليس له غير ذلك ولو كان المسلمة التى تحت مشرك أكثر من مائة رد الامام الفضل عن المائة الى الزوج  
المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأته المسلم الفائة الى الكفار مائة نفقات  
(١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنبه.

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى واذا الى الحصى  
من امرأته فهو كغير  
الخصى اذا بقى من ذكره  
ما ينال به من المرأة  
ما يبلغ الرجل حتى يغيب  
الخشفة وان كان مجبوبا  
قيل له فئ بلسانك  
لأننى عليك غيره لانه  
من لا يجامع مثله (وقال  
في الاملاء) ولا يلاء على  
المجبوب لانه لا يطبق  
الجماع أبدا (قال  
المرفى) رحمه الله تعالى  
اذا لم يجعل ليمنه معنى  
يمكن أن يحنث به سقط  
الا يلاء فهذا بقوله أولى  
عندى (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ولو الى  
صحيبا ثم جب ذكره  
كان لها الخيار مكانها  
في المقام معه أو فراقه

### (كتاب الظهار)

(باب من يجب عليه  
الظهار ومن لا يجب  
عليه) من كتابي ظهار  
قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله



قال الله تبارك وتعالى  
والذين يظاهرون من  
نساءهم الآية (قال  
الشافعي) وكل زوج

جاز طلاقه وجرى عليه  
الحكم من بالغ جرى  
عليه الطاهر حراً كان  
أو عبداً أو ذمياً وفي  
أمرأة تدخل بها أو لم  
يدخل بقدر على جماعها  
أو لا يقدر بأن تكون  
حائضاً أو محرمة أو ارتقاء  
أو صغيرة أو في عدة علك  
رجعت فأفذلك كله سواء  
(قال المزني رحمه الله)  
ينبغي أن يكون معنى  
قوله في التي يملك رجعتها  
أن ذلك يلزمه أن  
راجعها لأنه يقول لو  
تظاهر منها ثم أتبع  
التظاهر طلاقاً فملك فيه  
الرجعة فلا حكم للإيلاء  
حتى يرتجع فإذا ارتجع  
رجع حكم الإيلاء وقد  
جمع الشافعي رحمه الله  
بينهما حيث يلزمان  
وحيث يسقطان وفي  
هذا لما وصفت بيان  
(قال الشافعي) رحمه الله

(١) قوله لو تظاهر منها ثم  
أتبع التظاهر الخ لعله لو  
آلى منها ثم أتبع الإيلاء  
الخ كما يعلم من بقية  
العبارة تأمل

أمرأة مشركة أخرى قص من مهرها مائة وليس على الإمام أن يعطى من فانت زوجه من المسلمين إلى  
المشركين إلا قصاصاً من مشرك فانت زوجه البنا وإن فانت زوجه المسلم مسألة أو مرتدة فنعوها فذلك  
له وإن فانت على أي الخالسين كان فردوها لم يؤخذوا بزوجهما منهم مهر وتقتل إن لم تسلم إذا ارتدت أو تفرغ مع  
زوجهما مسألة

### (تفريع أمر نساء المهانين)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا جاءت المرأة الحرة من نساء أهل الهدنة مسألة مهاجرة  
من دار الحرب إلى موضع الإمام من دار الإسلام أو دار الحرب فنسبها من ولي سوى زوجها منع منها بلا  
عوض وإذا طلبها زوجها بنفسه أو طلبها غيره بوكالته منعها وفيها قولان أحدهما يعطى العوض والعوض  
ما قال الله عز وجل فأتوا الذين ذهبوا من أوجهم مثل ما أنفقوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومثل  
ما أنفقوا يحتمل والله تعالى أعلم ما دفعوا بالصدقات لا النفقة وغيره ولا الصداق كله إن كانوا لم يدفعوه (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا جاءت امرأة رجل قد نكحها بما تين فأعطاها مائة ردت إليه مائة وإن نكحها  
بمائة فأعطاها نجسين ردت إليه نجسون لأنهم لم تأخذ منه من الصداق إلا نجسين وإن نكحها بمائة ولم يعطها  
شيئاً من الصداق لم رد إليه شيئاً لأنه لم ينق بالصدقات شيئاً ولو أنفق من عرس وهدية وكراصة لم يعط من ذلك شيئاً  
لأنه تطوع به ولا ينظر في ذلك إلى مهر مثلها إن كان زادها عليه أو نقصها منه لأن الله عز وجل أمر بأن يعطوا  
مثل ما أنفقوا يعطى الزوج هذا الصداق من سهم النبي صلى الله عليه وسلم من النقي والغنيمة دون ما سواه  
من المال لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالي مما أفاء الله عليكم أدا الخمس والخمس مردود فيكم يعني  
والله تعالى أعلم في مصلحتكم وبأن الانفصال كانت تكون منه وإن عمر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يجعل فضل ماله في السكران والسلاح عدة في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن ادعى  
الزوج صداقاً أو أنكره الإمام أو جهله فإن جاء الزوج بشاهدين من المسلمين أو شاهد حلف معه أعطاه وإن  
لم يجد شاهداً إلا مشركاً لم يعطه بشهادة مشرك وينبغي للإمام أن يسأل المرأة أن أخبرته شيئاً (٢) وأنكر الزوج  
أو صدقته لم يقبله الإمام وكان على الإمام أن يسأل عن مهر مثلها في ناحيتها ويحلفه بأنه دفعه ثم يدفعه إليه  
وقل قوم إلا ومهورهم معروفة ممن معهم من المسلمين الأسرى والمستأمنين أو الحاضرين لهم أو المصالح عليهم  
لم يكن معهم مسلمون منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أعطاه المهر على واحد من هذه المعاني بلا  
بينه ثم أقام عنده شاهداً أنه أكثر مما أعطاه رجوع عليه بالفضل الذي شهدت له به البيعة ولو أعطاه بهذه  
المعاني أو بيعة ثم أقر عنده أنه أقل مما أعطاه رجوع عليه بالفضل وحسبه فيه ولم يكن هذا انقضاء العهده وإن  
لم يقدم زوجها ولا رسوله بطلبها حتى مات فليس لورثته فيما أنفق من صداقها شيء لأنه لو كان حياً لم يطلبه  
لم يعطه إياه وإنما جعل له ما أنفق إذا منع ردها إليه وهو لا يقال له ممنوع ردها إليه حتى يطلبها فيمنع ردها  
إليه وإن أقدم في طلبها فلم يطلبها إلى الإمام حتى مات كان هكذا وكذلك لو لم يطلبها إلى الإمام حتى طلقها ثلاثاً  
أو ملكها أن تطلق نفسها ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً أو طليقة لم يبق له عليها من الطلاق غير ما لم يكن له عوض  
لأنه قد قطع حقه فيها حتى لو أسلم وهي في عدة لم تكن له زوجة فلا يرد إليه المهر من امرأة قد قطع حقه فيها  
بكل حال وكذلك لو خالعهما قبل أن يرفع إلى الإمام لأنه لو أسلم ثبت الخلع وكانت بئناً منه لا يعطى من  
نفقته شيء من امرأة قطع أن تكون زوجة له بحال ولو طلقها واحدة يملك الرجعة ثم طلب العوض  
لم يعطه حتى راجعها فإن راجعها في العدة من يوم طلقها ثم طلبها أعطى العوض لأنه لم يقطع حقه في  
العوض لا يكون قطعه حقه في العوض إلا بان يحدث طلاقاً ولو كانت ساعتها تلك أسلمت وأسلم لم يكن له  
عليها رجعة ولو كانت المرأة قدمت غير مسألة كان هذا هكذا قال ولو قدمت مسألة وجاء زوجها فلم يطلبها

حتى مات لم يكن له عوض لأنه إنما يعاوض بان يعينها وهي محضرة فالإمام ولو كانت المسئلة بحالها لم تمت ولكن غلبت على عقليها كن لزوجها العوض ولو قدم الزوج مسلا وهي في العدة كن أحق بها ولو قدم يطلبها مشركا ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه إن كان أخذ ولو طلب العوض وأعطيه ثم لم يسلم حتى تنقضي عدتها ثم أسلم قبله العوض لأنها قد باتت منه بالإسلام في مثل النكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لأنه إنما ملكها بعقد غيره وإن قدمت امرأته من بلاد الإسلام أو غيرهما حيث نفذ أمر الإمام ثم جاز زوجها يطلبها إلى الإمام لم يعط عوضا لأنها لم تقدم عليه وواجب على كل من كانت بين ظهريه من المسلمين أن يعينها زوجها ومتى ما صارت إلى دار الإمام فنعها منه فله العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الإمام ثم جاز زوجها لم يرفعها إلى الإمام حتى تصح عن دار الإمام لم يكن له عوض لأنه إنما يكون له العوض بأن تقم في دار الإمام ومتى طلبها بعد موتها أو من غيرها عن دار الإمام فلا عوض له ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت استتبت وإن تاب والقتل وإن قدم زوجها بعد القتل فقد فانت ولا عوض وإن قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعط العوض واستتبت وإن تاب والقتل وإن قدم وعسى مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتلت مكاتها ومتى طلبها فقد استوجب العوض لأن على الإمام منعها وإن قدمت وطلبها الزوج ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل ولو زوجها العوض وكذلك لو قدم وفيها الحياة لم تمت وإن كان يرى أنها في آخر رمق لأنه يعينها في هذه الأحوال الآن تكون عني علمها جناية فصارت في حال لا تعيش فيها إلا كما تعيش الذبيحة فهي في حال الميتة فلا يعطى قيمها عوضا وإذا كان على الإمام منعها ياها في هذه الأحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض ولا يستوجب العوض بحال الآن يطلبها إلى الإمام أو وال يخلفه ببلده فإن طلبها إلى من دون الإمام من عامة أو خاصة الإمام أو وال ممن لم يوله الإمام هذا فهذا لا يكون له العوض ومتى وصل إلى الإمام طلبها وإن لم يصل إليه فله العوض وإن مات قبل أن تصل إلى الإمام ثم طلبها إليه فلا عوض له وإن كانت القادمة مملوكة متزوجة رجلا حرا أو مملوكة كأمر الإمام باختيار فراق الزوج إن كان مملوكة أو كان حرا فطلبها أو مملوكة كالمختار فراقه حتى قدم مسلما فهي على النكاح وإن قدم كافرا فطلبها فن قال تعق ولا عوض لمولاها لأنها ليست منهم فلا عوض لمولاها ولا زوجها كالأب يكون لزوج المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض ومن قال تعق ويرد الإمام على سيدتها قبل أن تزوجها العوض إذا كان حرا وإن كان مملوكة فلا عوض له إلا أن يجتمع طلب وطلب السيد فيطلب شوامره بعهدة النكاح والسيد المال (١) مع طلبة فإن انفرد أحد هما دون الآخر فلا عوض له وإن كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فشاءت أن امرأه رجل منهم مشركا أو أمراة غير كافي وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعها منها إذا كان الزوج القادم أو محرما لها أو كالتبني إذا سأل ذلك وإن كان الزوج القادم فطلبها زوجها وأسلمت أعطيت العوض وإن لم تسلم دفعتا إليه ولو خرجت امرأه رجل منهم معنوشة منعنا زوجها منها حتى يذهب عنها فإذا ذهب فإن قالت خرجت مسلمة وأنا أعقل ثم عرض لي فقد وجب له العوض وإن قالت خرجت معنوشة ثم ذهب فداعى فأن أسلم منعنا عنها منه وإن طلبها يومئذ أعطيت العوض وإن لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن خرجت الياسمين ثم زوجته رجل لم تبلغ وإن عقلت فوصفت الإسلام منعنا عنها بصفة الإسلام ولا يعطى حتى تبلغ وإذا بلغت ونبتت على الإسلام أعطيت العوض إذا طلبها بعد بلوغها وبوتها على الإسلام فإن لم يطلبها بعد ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل إسلامها حتى تقتل على الردة إلا بعد البلوغ ولو جازت تاجارية لم تبلغ فوصفت الإسلام وجاز زوجها وطلبها فنعنا عنها فلعلت ولم تصف الإسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أي طلب المملوك امرأته فتنبه

تعالى ولو تظاهروا من امرأته وهي أمه ثم اشتراها فقد النكاح والظهار بحاله لا يقرها حتى يكفر لأنها لزمته وهي زوجة ولا يلزم المغلوب على عقله الأمن سكر (وقال في القديم) في ظهار السكران قولان أحدهما يلزمه والآخر لا يلزمه (قال المزني) رحمه الله تعالى يلزمه أولى وأشبه بأقربيه ولا يلزمه أشبه بالحق عندى إذا كان لا يعيز (قال المزني رحمه الله) وعلة جواز الطلاق عنده ارادة المطلق والطلاق عنده على مكرد لا ارتفاع ارادته والسكران الذي لا يعقل معنى ما يقول لا ارادته كالتائم فإن قيل لأنه أدخل ذلك على نفسه قيل أوليس وإن أدخله على نفسه فهو في معنى ما أدخله على غيره من ذهاب عقله وارتفاع ارادته ولو

أمرنا إذا علمنا عيانهم أن لا ندفعهن إلى أزواجهن فقي وصفت الاسلام بعد وصفها الاسلام والبلوغ لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معتوهة لم يكن له عوض والقول الثاني أن له عوض في كل حال منعناها منه بصفة الاسلام وان كانت صبية واذا جاء زوج المرأة يطلبها فلم يرتفع إلى الامام حتى أسلم وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لأنه لا يمنع من امرأته اذا أسلم الا بانقضاء عدها ولو كانت في عدها كانا على التكاح وانما يعطى العوض من يمنع امرأته ولو قدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها إلى الامام خلى بينه وبينها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد اسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار ممن لا يمنع امرأته فلا يكون له عوض لاني أنمعتها منه بالردة فان لحق بدار الحرب مرتدا فسأل العوض لم يعطه لما وصفت ولو قدم مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الاسلام الاول وينع منها بالردة وان رجعت إلى الاسلام وهي في العدة فهو أحق بها وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما فالا عوض وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول ثان لا يعطى الزوج المشرک الذي جاءت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الامام رد النساء كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال ان شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل المدينة اذ دخل فيه أن يرد من جاءه منهم وكان النساء منهم كان شرطاً مما فسخه الله ثم رسوله لاهل المدينة ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولم يقضى الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردهن ولا عليه عوض فحين لا شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل ثم رسوله لها باطل ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد مملوكا بحال ولا يعطيهما فيه عوضا وأشبههما لأن لا يعطوا عوضا والا سخر كما وصفت يعطون فيه العوض ومن قال هذا لا ترد إلى أزواج المشرکين عوضا لم يأخذ للمسلمين فيما فات من أزواجهن عوضا وليس لأحد أن يعقد هذا العقد الا لل خليفة أو رجل بأمر الخليفة لأنه يلي الاموال كلها فمن عقده غير خليفة فعقده مردود وان جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد للمشرکين ولم يعطوا عوضا وبذلك لهم واذا عقد الخليفة فبات أو عزل واستخلف غيره فعليه أن يفي لهم بمعاقد لهم الخليفة قبله وكذلك على والي الامر بعده انفاذه إلى انقضاء المدة فان انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأة لم يرد له عوضا وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نساءهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم ولا نعطي أحدا عوضا من امرأته في قول من أعطى العوض فان هادناهم على التركة سنة فقد تمت علينا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل نزول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاءوا يطلبون رجالهم ونساءهم قيل قد انقضت الهندنة وخير لكم دخولكم في الاسلام وهو لأمر جالكم فان أجبروا رجعوا وان أحبوا أقاموا وان أحبوا انصرفوا ولو نقضوا العهد بيننا وبينهم لم يعطوا عوضا من امرأة رجل منهم ولم يرد اليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قومًا هكذا أو اتانا رجالهم فخلينا بين أوليائهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا ان نخرجهم من أيديهم وعلينا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم لانهم تركوا العهد بيننا وبينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته الا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية واذا هادنا قومًا رددنا اليهم ما فات الينا من بهائم أموالهم وأمتعتهم لأنه ليس في البهائم حرمة تمنع بهامن أن نصيرها إلى مشرك وكذلك المتاع وان صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها اليهم ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزمه لهم ما يلزم الغاصب من كراء ان كان لها اوقية ما هلك منها في أكرما كانت قيمته قط

افترق حكمهما في المعنى الواحد لاختلاف نسبتته من نفسه ومن غيره لاختلف حكم من جن بسبب نفسه وحكم من جن بسبب غيره فيجوز بذلك طلاق بعض المجانين فان قيل ففرض الصلاة يلزم السكران ولا يلزم المجنون قيل وكذلك فرض الصلاة يلزم النائم ولا يلزم المجنون فهل يميز طلاق النوام لو جوب فرض الصلاة عليهم فان قيل لا يجوز لأنه لا يعقل قيل وكذلك طلاق السكران لأنه لا يعقل قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فلم تكن له صلاة حتى يعلمها ويردها وكذلك لا طلاق له ولاظهار حتى يعلمه ويريده وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد واليث بن سعد وغيرهم

﴿ اذا اراد الامام ان يكتب كتاب صلح على الجزية كتب بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين اليه خلت من شهر ربيع الاول سنة كذا وكذا فلان بن فلان النصراني من بني فلان الساكن ببلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا انك سألتني ان أؤمّنك وأحل النصرانية من أهل بلد كذا وأعطيتني وشروطك وليس عليك وعليهم فأجبتك الى أن عقدت لك ولهم على وعلى جميع المسلمين الأمان ما استقممت واستقاموا بجميع ما أخذنا عليكم وذلك أن يجري عليكم حكم الاسلام لاحكم خلافه بحال يتركوه ولا يكون لكم ان تعتصموا منه في شيء رأينا نلزمكم به وعلى أن أحدنا منكم ان ذكرتمنا على الله عليه وسلم أو كتاب الله عز وجل أو دينه بما لا ينبغي أن يذكره فقد برئت منه ذمة الله ثم ذمة أمير المؤمنين وجميع المسلمين ونقض ما أعطى عليه الأمان وحل لامير المؤمنين ماله ودمه كما تحل أموال أهل الحرب ودماءهم وعلى أن أحدنا من رجالهم ان أصاب مسلمة برتا أو اسم نكاح أو قطع الطريق على مسلم أو قتل مسلما عن دينه أو أعان المحاربين على المسلمين بقتال أو دلالته على عورة المسلمين وإيواء لعينهم فقد نقض عهده وأحل دمه وماله وان نال مسلما بعمادون هذا في ماله أو عرضه أو ناله به من على مسلم منعه من كفره له عهد أو أمان لزمه فيه الحكم وعلى أن نتبع أفعالكم في كل ما جرى بينكم وبين مسلم فما كان لا يحل لمسلم عملكم فيه فعل رد دناؤه وعاقبناكم عليه وذلك أن تبعوا مسلما بغير ما عندنا من نجر أو خنزير أو دم أو ميتة أو غيره وبطل البيع بينكم فيه وتأخذتم منه منكم أن أعطاكموه ولا نرده عليكم ان كان قاتعنا من ريقه ان كان نجر أو دمنا ونحرقه ان كان ميتة وان استهلكه لم نجعل عليه فيه شيئا ونعاقبكم عليه وعلى أن لا تسقوا وتطعموا محرما أو تزوجوا بشهود منكم أو بنكاح فاسد عندنا وما يابعتهم به كافرين منكم أو من غيركم لم تبعكم فيه ولم نسلكم عنه ما تراضيتهم به واذا أراد البائع منكم أو المبتاع نقض البيع وأنا ناطا بالسالة فان كان متقضا عندنا نقضناه وان كان جائزا أجزأه لأنه اذا قبض المبيع وفات لم يرد له لأنه بيع بين مشركين مضى ومن جاءنا منكم أو من غيركم من أهل الكفر يحاكمكم أجرناكم على حكم الاسلام ومن لم يأتنا لم نعرض لكم فيما بينكم وبينه واذا قلتم مسلما أو معاهدا منكم أو من غيركم خطا فالدية على عواقلكم كما تكون على عواقل المسلمين وعواقلكم قراياتكم من قبل آبائكم وان قتل منكم رجل لا قرابة له فالدية عليه في ماله واذا قتل عمد افعليه القصاص الا أن تشاء ورثته دية فإخذونها حاله ومن سرق منكم فرفع المسروق الى الحاكم قطعه اذا سرق ما يجب فيه القطع وغرم ومن فذف فكان للقدوف حد حذله وان لم يكن حد عز رحى تكون أحكام الاسلام جارية عليكم بهذه المعاني فيما سميناهم ونسم وعلى أن ليس لكم أن تظهروا في شيء من أمصار المسلمين الصلب ولا تعلموا بالشرك ولا تبثوا كنيسة ولا موضع مجتمع لصلاتكم ولا تضربوا بناقوس ولا تظهروا قولكم بالشرك في عيسى بن مريم ولا في غيره لاحد من المسلمين وتلبسوا الزنا نير من فوق جميع الشباب الأردية وغيرهما حتى لا تخفى الزنا نير وتحالفوا بسر وجكم وركوبكم وتباينوا بين قلائسكم وقلائسهم يعلم يجعلونه بقلانسكم وأن لا تأخذوا على المسلمين سروات الطرق ولا المجالس في الاسواق وان يؤدي كل بالغ من أحرار رجالكم غير مغلوب على عقله جزية رأسه ديناراً مثقالاً جيداً في رأس كل سنة لا يكون له أن يغيب عن بلده حتى يؤديه أو يقيم به من يؤديه عنه لاشئ عليه من جزية رقبته الى رأس السنة ومن افتقر منكم فجزيته عليه حتى تؤدي عنه وليس الفقير بدافع عنكم شيئا ولا ناقض لذمتكم (١) عن مابه قتي وجدنا عندكم شيئا أخذتم به ولاشيء عليكم في أموالكم سوى جزيتكم ما أقسمتم في بلادكم واختلقتهم ببلاد المسلمين غير تجار وليس لكم دخول مكة بحال وان اختلفتم تجارة على أن تؤدوا من جميع تجاراتكم العشر الى المسلمين فلكم دخول جميع بلاد المسلمين الا مكة والمقام بجميع بلاد المسلمين كما شئتم الا الحجاز فليس لكم المقام ببلد منها الا ثلاث ليال حتى تظعنوا منه وعلى أن من أثبت الشعر

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا ارتد سكران لم يستب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي ذلك دليل أن لاحكم لقوله لا أتوب لأنه لا يعقل ما يقول فكذلك هو في الطلاق والظهار لا يعقل ما يقول فيه أحد قوليه في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو متظاهر ولا يبلاء عليه يوقف له لا يكون المتظاهر به موليا ولا المولي بالايلاء متظاهرا وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص له ولو جامع قبل أن يكفر وعاص بالايلاء وسواء كان مضارا بترك الكفارة أو غير مضار الا أنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يريد ضرارا ولا يحكم عليه بحكم الايلاء ولا يحال حكم الله عما أنزل

تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن رضىها فإن لم يرضها فلا عقده ولا جزية على أبنائكم الصغار ولا صبي غير بالغ ولا مغلوب على عقله ولا مملوك فإذا أفاق المغلوب على عقله وبلغ النجى وعتق المملوك منكم فدان دينكم فعليه جزيتكم والشروط عليكم وعلى من رضىه ومن سخطه منكم نبذنا إليه ولكم أن تمنعكم وما يحل ملكه عندنا لكم ممن أرادكم من مسلم أو غيره نعلم بما تمنع به أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه على من جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا وما يلزم المحكوم في أنفسكم فليس علينا أن تمنع لكم شيئا ملكه ومحرما من دم ولا ميتة ولا خمر ولا خنزير كما تمنع ما يحل ملكه ولا نعرض لكم فيه إلا أنا لا ندعكم تظهرونه في أمصار المسلمين فما ناله منه مسلم أو غيره لم نغرمه عنه لأنه محرم ولا نحن لمحرم ونزجره عن العرض لكم فيه فإن عاد أدب بغير غرامة في شيء منه وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم وأن لا تغشوا مسلما ولا تظاهروا وعدوهم عليهم بقول ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه ودية فلان أمير المؤمنين ودية المسلمين بالوفاء لكم وعلى من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما وفيتم بجميع ما شرطنا عليكم فإن غيرتم أو بدلتهم فذمة الله ثم ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين بريئة منكم ومن غاب عن كتابنا ممن أعطيناه ما فيه فريضه إذا بلغه فهذه الشروط لازمة له ولنا فيه ومن لم يرض نبذنا إليه شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن شرط عليهم ضيافة فإذا فرغ من ذكر الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة على ما سميها فكل من مر به مسلم أو جماعة من المسلمين فعليه أن ينزله في فضل منزله فيما يكنه من حر أو برد ليله ويوما أو ثلاثا أن شرطوا أن لا يؤايطعهم من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والحسن واللبن والحب والتمر والبقول المطبوخة ويعلقه دابة واحدة بنأ وما يقوم مقامه في مكانه فإن أقام أكثر من ذلك فليس عليه ضيافة ولا علف دابة وعلى الوسط أن ينزل كل من مر به رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت وعلى الموسع أن ينزل كل من مر به ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون على ذلك ولا يصنعون بدواهم إلا ما وصفت إلا أن يتطوعوا لهم بأكثر من ذلك فإن قلت المارة من المسلمين يقرهم وعدلوا في تغريقهم فإن كثرا لجيش حتى لا يحتملهم منازل أهل الغنى ولا يجدون منزلا أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة فإن لم يجدوا فضلا من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم وإذا كثروا قتل من يضعفهم فأيهم سبق إلى النزول فهو أحق به وإن جاؤا معا أقرعوا فإن لم يفعلوا وغلب بعضهم بعضا ضيف الغالب ولا ضيافة على أحدا كثرا وما وصفت فإذا نزلوا يقوم آخري من أهل الذمة أحجب أن يدع الذين قروا القرى ويقرى الذين لم يقرروا فإذا ضاق عليهم الأمر فإن لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم غنما لا قرى فإذا مضى القرى لم يؤخذوا به (١) إذا سبأ لهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئا بغير إذنتهم وإذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأيهم قال أو فعل شيئا ما وصفته نقض العهد وأسلم لم يقتل إذا كان ذلك قولاً وكذلك إذا كان فعلا لم يقتل إلا أن يكون في دين المسلمين إن فعله قتل حدا أو قصاصا فيقتل بحد أو قصاص لا نقض عهد وإن فعل ما وصفتنا وشرط أنه نقض العهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال أتوب وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو على صلح أجده عوقب ولم يقتل إلا أن يكون فعل فعلا (٢) يوجب القصاص بقتل أو قودا ما مادون هذا من الفعل أو القول وكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي) رحمه الله فإن فعل أو قال ما وصفتنا وشرط أنه يحل دمه فقطر نابه فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطي جزية قتل وأخذ ما له قيا

فيه ولو تظاهر يريد طلاقا (١) كان طلاقاً أو طلق يريد تظاهرا كان طلاقاً وهذه أصول ولا تظاهروا من أمة ولا أم ولد لأن الله عز وجل يقول والذين يظاهرون من نسائهم كما قال يؤلون من نسائهم والذين يرمون أزواجهم فعقلنا عن الله عز وجل أنها ليست من نسائنا وانما نسأونا أزواجنا ولو لمهاواحد من هذه الأحكام لمهما كلها

(باب ما يكون تظاهرا وما لا يكون تظاهرا)

(قال الشافعي) رحمه الله الظهار أن يقول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي فإن قال أنت مني أو أنت معي كظهر أمي وما أشبهه فهو ظهار وإن قال فرجك أو رأسك أو ظهرك أو جلدك أو يدك أو رجلك على كظهر أمي كان هذا

(١) لعله كان تظاهرا كما يؤخذ من عبارة الأمام فراجعها كتبه صحيحه

(١) كذا في النسخ ولعله بنالهم أو ناسبهم أو نحوه (٢) وقوله يوجب القصاص الخ لعل أصله يوجب القتل بحد أو قود الخ وتأمل كتبه صحيحه

(الصلح على أموال أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائزة والله تعالى أعلم بالامعالم ما تم دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنهم معلوم فأعالمهم بدم أقاله ولا أكثره ولا كيف أخذ من أخذه من الولاة ولا من أخذت منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن قال أهل الجزية نعطيكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل أخذ منكم في كل شهر دينار لم يقم على أخذ هذا ولا يجوز فيها إلا أن يستن فيها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لوال أن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيقة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعطى علماء من أهلها أنها اتجاوز قيمة دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلائى عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له لم يجز فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عروض ودور وكغلة وغيره فيكونون بين أظهرهم يقرين على دينهم بلا جزية ولم يبع هذا لئلا أن يكون أحد من رجالهم خلياً من الجزية ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صالحوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو عشر أو ربع أو نصف أموالهم أو ثلثها أو ثمنى أن يقال من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه وشرطوا له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قيمة دينار فعليه ديناراً أو غنم ديناراً وإنما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا لأنه شرط يراضيان به لا يبيع بينهما فيفسد بما نفديه البيوع كالم يفسد أن يشترط عليهم الضيقة وقد تابع عليهم فتلزمهم وتغيب فلا يلزمهم باغياها شيء قال ولعل عمر أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحل عنه وقد روى عنه أنه أبى أن يقر العرب الأعلى الجزية فأنفروا منها وقالوا تأخذها منا على معنى الصدقة مضعفة كما يؤخذ من العرب المسلمين فأبى فحققت منهم جماعة بالروم فكره ذلك وأباحهم إلى تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من التي

ظهاراً ولو قال كبدين  
أحى أو كرأس أحى أو  
يدها كان هذا  
ظهاراً لأن التلذذ بكل  
أمة محرم ولو قال كأحى  
أو مثل أحى وأراد  
الكرامة فلا ظهار وإن  
أراد الظهار فهو ظهار  
وإن قال لانية لى فليس  
بظهار وإن قال أنت  
على كظهر امرأة  
محترمة من نسب أو  
رضاع قامت في ذلك  
مقام الأم لأن النسب  
صلى الله عليه وسلم  
قال يحرم من الرضاع  
ما يحرم من النسب  
(قال المزني) رحمه الله  
تعالى وحفظى وغيرى  
عنه لا يكون متظاهراً  
بمن كانت حلالاً في حال  
ثم حرمت بسبب كما  
حرمت نساء الآباء  
وحلائل الإبناء بسبب  
وهو لا يجعل هذا  
ظهاراً ولا في قوله  
كظهر أبى (قال)  
ويلزم الحث بالظهار  
كما يلزم بالطلاق (قال)

(كتاب الجزية على شيء من أموالهم) «أخبرنا الربيع» قال قال الشافعي وإذا أراد الإمام أن يكتب لهم كتاباً على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنك سألتني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك ولهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك ولهم فأجبتك إلى ما سألتك لم ولن رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب وذلك أن مجرى عليك حكم الإسلام لاحكم خلافه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رأينا له لازماً فيه ولا محاوزاً به ثم يجسرى الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تريد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم ابل أو بقر أو غنم أو كان دازرع أو عين مال أو عمر يرى فيه المسلمون على من كان له

منهم فيه الصدقة أخذت جزية منه الصدقة مضعفة وذلك أن تكون غنمه أربعين فتؤخذ منه فيها شاتان  
 إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربعين ومائة إلى مائتين فإذا زادت شاة على  
 مائتين أخذت فيها ستين ومائة إلى أن تبلغ ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربعين ومائة أخذت فيها ثمانين ومائة  
 ثم لا شيء في الزيادة حتى تكل مائة ثم عليه في كل مائة منها شاتان ومن كان منك ذابقر فبلغت بقرة ثلاثين  
 فعليه فيها ثمانين ومائة ثم لا شيء عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين فعليه فيها مائتين ثم لا شيء  
 في زيادتها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين فعليه فيها مائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت ثمانين فعليه فيها مائة  
 مائتين ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت تسعين فعليه فيها مائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا  
 بلغت مائة فعليه فيها مائتين وأربعين ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها مائة  
 مائتين وتبعان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها مائة مائتين ثم لا شيء  
 الكتاب بصدقة البقر مضعفة ثم يكتب في صدقة الأبل فان كانت له أبل فلا شيء فيها حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت  
 فعليه فيها شاتان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فعليه فيها أربعين ومائة ثم لا شيء في الزيادة حتى  
 تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت خمس عشرة فعليه فيها ستين ومائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت عشرين فعليه فيها  
 ثمانين ومائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها مائة مائتين ثم لا شيء في  
 ابتاعها من ابن لبون ذكران وان كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن  
 اللبون ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين وإذا بلغت ستين فعليه فيها ثمانين ومائة ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين  
 وأربعين فإذا بلغت أربعين فعليه فيها مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها مائة مائتين ثم لا شيء في زيادتها  
 ففيها جلعثان ثم لا شيء في زيادتها حتى تبلغ ستين وإذا بلغت ستين فعليه فيها مائة وعشرين فإذا بلغت مائة وعشرين فعليه فيها  
 حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت إحدى وتسعين فعليه فيها مائة وعشرين ومائة فإذا  
 كانت إحدى وعشرين ومائة طرح هذا وعدت فكان في كل أربعين منها ابتالون وفي كل خمسين حقتان  
 وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الأبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعدا فما بها  
 قبلت منه وان لم يأت بها فالحيار إلى الامام بأن يأخذ السن التي دونها ويغرمه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين  
 درهما أيهما شاء الامام أخذه وان شاء الامام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين  
 درهما أيهما شاء الامام فعل وأعطاه أياه وإذا اختار الامام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الامام الفضل  
 أعطاه الامام أيهما كان أيسر نقدا على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويغرم له صاحب الأبل  
 فالحيار إلى صاحب الأبل فان شاء أعطاه شاتين وان شاء أعطاه عشرين درهما ومن كان منهم ذابقر يعقت  
 من حنطة أو شعير أو ذرة أو دخن أو أرز أو قطنية لم يؤخذ منه فيه شيء حتى يبلغ زرعه خمسة أو سق يصف الوسق  
 في كتابه بمكيل يعرفونه فإذا بلغها زرعه فان كان مما يسقي يغرب ففيه العشر وان كان مما يسقي بنهر أو سبيح  
 أو عين ماء أو نيل ففيه الخمس ومن كان منهم ذابقر فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ ذهبه عشرين مثقالا فإذا  
 بلغت فعليه فيها دينار نصف العشر وما زاد فبحسب ذلك ومن كان ذابقر في فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ  
 مائتي درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائتي درهم فعليه فيها نصف العشر ثم ما زاد فبحسب ما وعلي أن من وجد  
 منك ركازا فعليه خمسه وعلى أن من كان بالغامك داخل في الصلح فلم يكن له مال عند الحول يجب على  
 مسلم لو كان له فيهمز كاه أو كان له مال يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة فأخذ ثمنه ما شربط عليه فلم يبلغ  
 قيمة ما أخذ ثمنه دينارا فعليه أن يؤدي الدينارين ان لم تأخذ منه شيئا وتعام ديناران نقص ما أخذ ثمنه عن  
 قيمة دينار وعلى أن ما صلحتموه من عليه على كل من بلغ غير مغلوب على عقله من رجالكم وليس ذلك منكم على  
 بالغ مغلوب على عقله ولا صبي ولا امرأة قال ثم يجزى الكتاب كما أجريت الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي) رحمه الله  
 ولو قال اذا كنت حرك  
 فأنت على كظهر أمي  
 فنكحها لم يكن متظاعرا  
 لان التحريم انما يقع  
 من النساء على من حل  
 له ولا معنى للتحريم  
 في المحرم ويروى مثل  
 ما قلت عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم ثم  
 علي وابن عباس وغيرهم  
 وهو القياس (ولو قال)  
 أنت طالق كظهر أمي  
 يريد الظهار فهي طالق  
 لانه صرح بالطلاق  
 فلامعني لقوله كظهر  
 أمي الا أنك حرام بالطلاق  
 كظهر أمي ولو قال أنت  
 على كظهر أمي يريد  
 الطلاق فهو ظهار ولو  
 قال لأخري قد أشركت  
 معها أو أنت شريكها  
 أو أنت كهي لم ينوطها  
 لم يلزمه لانها تكون  
 شريكها في أنها زوجة  
 له أو عاصية أو مطبعة له  
 كهي (قال) ولو ظاهر  
 من أربع نسوة له  
 بكلمة واحدة فقال في  
 كتاب الظهار الجديد وفي



وان شربت عليهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كسبت أربعة دنانير كان أو أكثر واذا شربت عليهم ضيافة كسبتهم على ما وصفت عليهم في الكتاب قبله وثأبوا إلى أكثر منها فاذا جعل ذلك عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس فيهم وفي وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا شيء أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا شيء أكثر منه ويسترون ان أخذت منهم الجزية وهم جميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شربتهم عليهم وما يجزى من حكم الاسلام على كل واحد شربت على قوم أن على فقير كدينار وعلى من جاوز الفقر ولم يلحق بقى مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعة دنانير جاز وينبغي أن يشبه فيكون وانما نظر إلى الفقر والغنى يوم تسجل الجزية في يوم عقد الكتاب فاذا صالحهم على هذا فاختلف الامام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الامام لاخذهم أنت غنى مشهور الغنى وقال بل أنا فقير أو وسط فالتقول قوله الآن يعلم غير ما قال بينه تقوم عليه بانه غنى لانه المأخوذ منه واذا صالحهم على هذا جاء الحول ورجل فقير فلم تؤخذ منه جزية حتى يوسر يسرا مشهوراً أخذت جزية ديناراً على الفقر لان الفقير له يوم وجبت عليه الجزية وكذلك ان حال عليه الحول وشرو مشهور الغنى فلم تؤخذ جزية حتى اقتصر أخذت جزية أربعة دنانير على حاله يوم حال عليه الحول وان لم توجد له الا تلك الاربعة اربعة دنانير قل أعسر ببعضها أخذت منه ما وجدته منها واتبع عما بقى ديناً عليه وأخذت جزية مما كان فقيراً فمالا ألف دينار لكل من على الفقر ولو كان في الحول مشهور الغنى حتى اذا كان قبل الحول يوم اقتصر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فلما كان قبل الحول يوم صار مشهوراً بالغنى أخذت جزية جزية غنى

### (الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ليست أثبت من جعل عمر عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعل عليه يوماً وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسلم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة يثبت ولا أحد الذين ولو الصلح عنها بأعيانهم لانهم قد ماتوا كلهم وأي قوم من أهل الذمة اليوم أقروا وأقامت على أسلافهم ينسب اليهم بان صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم رضوا بأعيانهم أنزموها ولا يكون رضاهم الذي أنزموه الا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا وان قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح لم أنزموه وأحلفهم ما ضفوا على اقرار بصلح وكذلك ان أعطوا كثيراً أحلفهم ما أعطوه على اقرار بصلح فاذا حلفوا جعلتهم كقوم استدان أمرهم الآن فان أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وان أبوانبذ اليهم وباربتهم وأيهم أقرب بشي في صلحه وأنكره منهم غيره أنزمت ما أقرب ولم أجعل اقراره لازماً لغيره الا بان يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا فاما اذا قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح فلا أنزموه قال ويأخذهم الامام بعله واقرارهم وبالبينة فان قامت عليهم من المسلمين ولا تخير شهادة بعضهم على بعض وكذلك نصنع في كل أمر غير مؤقت بما صالحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل الذمة بالاقرار به واذا أقر قوم منهم بشي يجوز للوالي أخذه أنزموه ما حيوا وأقاموا في دار الاسلام واذا صالحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا الامن اداء دينار أنزموهم ما صالحوا عليه كمالاً فان امتنعوا منه حاربهم فان دعوا قبل أن يظهر على أموالهم وتسبي ذرائعهم الى أن يعطوا الامام الجزية ديناراً لم يكن للامام أن يمتنع منهم وجعلهم كقوم ابتدأ محاربهم فدعوه الى الجزية أو قوم دعوه الى الجزية بالحرب فاذا أقر منهم قرن بشي صالحوا عليه أنزموه فان كان فيهم غائب لم يحضر لم يلزمه واذا حضر أنزموه ما أقرب به مما يجوز الصلح عليه واذا نشأ أبناؤهم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة فلم يقر وبعاً أقرب به أبائهم قيل ان أديتم الجزية والا حاربناكم فان عرضوا أقل الجزية وقد أعطى أبائهم أكثر منهم لم يكن لنا أن نقاتلهم اذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن

الاملاء على مسائل عامة ان عليه في كل واحدة كفارة كما يظنهن معا بكلمة واحدة وقال في الكتاب القديم ليس عليه الا كفارة واحدة لانها حين ثم رجع الى الكفار (قال المزني) وهذا بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله وتوطأهر منها مراراً يريد بكل واحدة تطهارة غير ان آخر قبل يكفر فعليه بكل تطاهر كفارة كما يكون عليه في كل تطليقة تطليقة ولو قالها متتابعاً فقال أريد تطهارة واحدا فهو واحد كما لو تابع بالطلاق كان تطليقة واحدة ولو قال اذا تطاهرت من فلانة الاجنبية فأنت على تطهارة فتطاهر من الاجنبية لم يكن عليه تطهارة كل طلاق اجنبية لم يكن طلاقاً

يعطونا أكثر مما يعطينا آبائهم ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا ما كانوا صغارا لا خربة عليهم  
 أو نساء لا خربة عليهن أو معتوهين لا خربة عليهم فإما من لم يجر لنا قراره في بلاد الإسلام الأعلى أخذ  
 الجزية منه فلا يكون صلح أبوه ولا غيره صلحا عند البرضاء بعد البلوغ ومن كان سفها بالغنا محجورا عليه  
 منهم صلح عن نفسه بأمر وليه فإن لم يفعل وليه وهو مع حارب فإن عاب وليه جعل له السلطان وليا يصلح  
 عنه فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربه وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها  
 لازمة إذا أقر بها الأنهم من معنى النظر له لتلايقتل ويؤخذ ماله فيأ وإذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم  
 ممن مضى من الأئمة بأعيانهم قد ماتوا فحق الإمام أن يبعث أمناء فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل  
 بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فأقر وأبى مما هوأز يد من أقل الجزية قبله منهم إلا أن تقوم عليهم بينة بأكثر  
 منه مالم ينفذوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بينة ويسأل عن نساء منهم فمن بلغ عرض عليه قبول  
 ما صلحو عليه فإن فعل قبله منه وإن امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استرادته  
 ويقول هذا صلح أصحابك فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أبى الأقل الجزية قبله منه  
 فإن اتهم أن يكون أحد منهم بلغ ولم يقر عنه بأنه قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم ولم يقيم بذلك عليه  
 بينة مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني  
 قريظة فمن أثبت قتله فإذا أثبت قال له إن أدبت الجزية والاحار بنالك فإن قال أثبت من أثبت تعالجت بشئ  
 تجعل ابنتك الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة  
 فيدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلاهم في الديوان ويعرف عليهم  
 ويحلف عرفاؤهم لا يبلغ منهم مولودا لرفعهم إلى واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا  
 إليه فكما دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح وكان ممن تؤخذ منه الجزية فعليه كما وصفت  
 فيمن فعل وكما بلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح ألزمته  
 صلحه ومتى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده فإن كان صالحا على دينار وقد كان له صلح  
 قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار لأنه صالح عليه وإن كان صلحه الأول على دينار ببلده  
 ثم صالح ببلد غيره على دينار أو أكثر قبل له أن شئت رد دنا على الفضل عما صلحت عليه أولا إلا أن يكون  
 نقض العهد ثم أحدث صلحا فيكون صلحه الآخر أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت  
 أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها لم يؤدها يؤخذ نصف جزية وإن عته  
 رفع عنه الجزية بما كان معتوها فإذا أفاق أخذتها منه من يوم أفاق فإن جن فكان يجن ويفيق لم ترفع  
 الجزية لأن هذا من تجرى عليه الأحكام في حال إفاقته وكذلك إن مرض فذهب عقله أياما ثم عاد انما  
 ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد وأيهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يتقبل وأخذت لما مضى وإن  
 غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت كذا فالقول قوله مع عينة إلا أن تقوم بينة بخلاف ما قال « قال الربيع »  
 وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبر أنه أسلم إلا أن تقوم بينة بخلاف ما قال « قال الربيع »  
 تقدم قبل أن يقدم علينا بوقت فيؤخذ بالينة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تنصر لم تؤخذ  
 الجزية وإن أخذت ردت وقيل إن أسلمت والاقتلت وكذلك المرأة إن أسلمت والاقتلت قال وبين وزن الدينار  
 والدينار التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صالح أحدهم وهو صحيح فرت به نصف  
 سنته ثم عته إلى آخر السنة ثم أفاق أو لم يفق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ومتى أفاق  
 استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية منه لأنه كان صالحا فلزمه الجزية ثم عته فسقطت عنه وإن  
 طابت نفسه أن يؤدها ساعة أفاق قبلت منه وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول وإذا اعتق العبد البالغ من  
 أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء أعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يوجب على  
 المتظاهر الكفارة)  
 من كآبي الظهار قديم  
 وجديد وما دخله  
 من اختلاف أبي  
 حنيفة وابن أبي ليلى  
 والشافعي رحمه الله  
 عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله  
 قال الله تبارك وتعالى  
 ثم يعودون لما قالوا  
 فتحرر رقبته الآية  
 قال والذي عقلت مما  
 سمعت في يعودون لما  
 قالوا الآية أنه إذا أتت  
 على المتظاهر مدة بعد  
 القسول بالظهار لم  
 يجرمها بالطلاق الذي  
 تحرم به وجبت عليه  
 الكفارة كأنهم  
 يذهبون إلى أنه إذا  
 أسلم ما حرم على  
 نفسه فقد عاد ما قال  
 نخلقه فأحل ما حرم ولا  
 أعلم معنى أولى به من  
 هذا (قال) ولو  
 أمكنه أن يطلقها فلم  
 يفعل لزمته الكفارة  
 وكذلك لو مات أو مات

(الضيافة في الصلح)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر أهل الذمة بضيافة في صلحهم ورضوا بها فعلى الإمام مسألتهم عنها وقبول ما قالوا منهم يعرفونه منها إذا كانت زيادة على أقل الجزية ولا تقبل منهم ولا يجوز أن يصالحهم على ما يحال حتى تكون زيادة على أقل الجزية فإن أقر وأبان يضيفوا من مريضهم من المسلمين يرموا وليس له أو ثلاثة أروا أكثر وقالوا ما حدثنا في هذا أحد الزموا أن يضيفوا من وسط ما يأتون خبرا وعصيدة وأداما من زيت أولين أو سمن أو بقل مطبوخة أو حيتان أو لحسم أو غيره أي هذا يسر عليهم وإذا أقر وأبغلف دواب ولم يحدد راسيا أغلفوا اللبن والخشيش مما تحشاء الدواب ولا يبين أن يلزموا حيا للدواب ولا ما جاوز أقل ما تعافه الدواب إلا باقرارهم ولا يجوز أن يحمل على الرجل منهم في اليوم واليلة ضيافة إلا بقدر ما يحتمل أن يحل واحدا أو اثنين أو ثلاثة ولا يجوز عندي أن يحمل عليه أكثر من ثلاثة وإن أسير إلا باقرارهم ويؤخذ بأن ينزل المسلمين الذين يضيفهم حيث يشاء من منازل التي ينزلها السفراء التي تكن من مطرو وبرد وحر وإن لم يقر واجهذا فعلى الإمام أن يبين إذا صالحوهم كيف يضيف الموسر الذي يبلغ يسره كذا ويصف ما يضيف من الطعام والغلف وعدد من يضيفه من المسلمين وعلى الوسط الذي يبلغ ماله عدد كذا من الأصناف وعلى من عنده فضل عن نفسه وأهل بيته عدد كذا واحدا أو أكثر منه ومنازلهم وما يقرى كل واحد منهم ليكون ذلك معلوما إذا نزل بهم الجوع ومرت الجيوش فيؤخذون به ويجعل ذلك كله مدو ونامشهودا عليه به ليأخذه من وليهم من ولاته بعده ويكتب في كتابهم أن كل من كان معسرا فرجع إلى ماله حتى يكون موسرا نقل إلى ضيافة المياسير

(الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحب أن يدع الوالي أحد من أهل الذمة في صلح المكشوف ومشهودا عليه وأحب أن يسأل أهل الذمة عما صالحوه عليه مما يؤخذ منهم إذا اختلفوا في بلاد المسلمين فإن أنكرت منهم طائفة أن تكون صالحة على شيء يؤخذ منها سوى الجزية لم يلزمها ما أنكرت وعرض عليها إحدى خصلتين أن لا تأتي الحجاز بحال أو تأتي الحجاز على أنها متى أتت الحجاز أخذ منها ما صالحوها عليه عمر وزيادة أن رضيت به وانما قلنا لا تأتي الحجاز لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلاها من الحجاز وقلنا تأتية على ما أخذ عمر أن ليس في أجلائها من الحجاز أمر يبين أن يحرم أن تأتي الحجاز متتابعة وإن رضيت بآتيان الحجاز على شيء مثل ما أخذ عمر أو أكثر منه أذن لها أن تأتيه متتابعة لا تقيم ببلد منه أكثر من ثلاث فإن لم ترض منعها منه وإن دخلته بلاذن لم يؤخذ من ماله شيء وأخرجها منه وعاقبها إن علمت منعها إياها ولم يعاقبها إن لم تعلم منعها إياها وتقدم إليها فإن عادت عاقبها ويقدم إلى ولاته أن لا يجيز وبلاد الحجاز إلا بالرضا والقرار بأن يؤخذ منهم ما أخذ عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وإن زادوه عليها شيئا لم يحرم عليه فكان أحب إلى وأن عرضوا عليه أقل منه لم أحب أن يقبله وإن قبله خلة بالمسلمين رجوت أن يسعه ذلك لأنه إذا لم يحرم أن يأتوا الحجاز مجتازين لم يحل آتيانهم الحجاز كثير يؤخذ منهم ويحرمه قليل وإذا قالوا أنها بغير شيء لم يكن ذلك للوالي ولا لهم ويجتهد أن يجعل هذا عليهم في كل بلد اتبأوه فإن منعوا منه في البلدان فلا يبين أن له أن يمنعهم بلد غير الحجاز ولا يأخذ من أموالهم وإن تجر وأفي بلد غير الحجاز شيئا ولا يحل أن يؤذن لهم في مكة بحال (١) وإن أتوها على الحجاز أخذ منهم ذلك وإن جأوها على غير شرط لم يكن له أن يأخذ منهم شيئا وعاقبهم إن علموا نهيهم عن آتيان مكة ولم يعاقبهم إن لم يعلموا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي أن يتدبى صلحهم على البيان من جميع ما وصفت ثم يلزمهم ما صالحوه عليه فإن أغفلهم منهم الحجاز كله فإن دخلوا بغير صلح (١) أي وإن أتوا مكة على الشرط الذي شرطه في الحجاز تأمل كتبه معجمه

ومعنى قول الله تبارك وتعالى من قبل أن يتما سوقت لا يردى ماوجب عليه قبل المماسة حتى يكفر وكان هذا والله أعلم عندوبة مكفرة لقول الزور إذا منع الجماع أحببت أن يمنع القبل والتلذذا احتياطا حتى يكفر فإن مس لم تبطل الكفارة كما يقال له إذا الصلاة في وقت كذا وقبل وقت كذا فذهب الوقت فيؤديه بعد الوقت لأنهم فرضه ولو أصابها وقد كفر بالصوم في ليل الصوم لم ينتقض صومه ومضى على الكفارة ولو كان صومه ينتقض بالجوع لم تجزئه الكفارة بعد الجماع ولو تظاهروا أتبع الظهار طلاقا تحل فيه قبل زوج علك الرجعة ولا ملكها ثم راجعها فعليه الكفارة ولو طلقها ساعة تكحلها لآن مراجعتها إياها بعد

لم يأخذ منهم شيئاً ولا يبين لي أن يمنعهم غير الحجاز من البلدان قال ولا أحسب عمر بن الخطاب ولا عمر بن عبد العزيز أخذ ذلك منهم الا عن رضائهم عما أخذ منهم فأخذ منهم كما تؤخذ الجزية فأما أن يكون الزمهموه بغير رضائهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب يمنعون الايمان الى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال الا يصلح فاصالحوا عليه جازلن أخذه وان دخلوا بأمان وغير صلح مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا الى ما منهم الا أن يقولوا انما دخلنا على أن يؤخذ منا فيؤخذ منهم وان دخلوا بغير أمان غنموا واذالم يكن لهم دعوى أمان ولا رسالة كانوا فيا وقتل رجالهم الا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن نظفر بهم ان كانوا ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية وان دخل رجل من أهل الذمة بلد أو دخلها حربي بأمان فأدى عن ماله شيئاً ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه الا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد الاسلام فلا يمنعون الحجاز لان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله وان أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فعلى الامام أن يخرج اليه ولا يدخله الحرم الا أن يكون يغني الامام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا يترك يدخل الحرم بحال

(( ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل الذمة ))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الخنطة والزيت نصف العشر يريد بذلك أن يكثر الرجل الى المدينة ويأخذ من القطنية العشر \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت عاملاً مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لعل السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت فيكون أخذ منهم مرة في الخنطة والزيت عشرًا ومرة نصف العشر وعلله كله بصلح يحدته في وقت برضاه ورضاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط الا عن شرط بينه وبينهم كشرط الجزية وكذلك أحسب عمر بن عبد العزيز أمر بالأخذ منهم ولا يأخذ من أهل الذمة شيئاً الا عن صلح ولا يترك كون يدخلون الحجاز الا بصلح ويحدد الامام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمرًا يبين لهم وللعامة لئلا يأخذهم به الولاة غيره ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجارا فان دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وان دخلوا بأمان وشرط أن يأخذ منهم عشرًا أو أكثر أو أقل أخذ منهم فان دخلوا بلا أمان ولا شرط ردوا الى ما منهم ولم يتركوا يعضون في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان الا عن طيب أنفسهم وان عقد لهم الامان على دماءهم لم يؤخذ من أموالهم شيء ان دخلوا بأموال الا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب بين قوم يعترون المسلمين ان دخلوا بلادهم أو يخمسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم الا عن طيب أنفسهم أو صلح يتقدم منهم أو يؤخذ غنمة أو فيأمن أن لا يكن لهم ما يؤمن به على أموالهم لان الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنمة وفيما وكذلك الجزية فيما أعطوها أيضا طائعين وحرم أموالهم بعقد الامان لهم ولا يؤخذ اذا أمنوا الا بطيب أنفسهم بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيجل به أموالهم

(( تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الامصار ))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحدد بينه وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم

الطلاق أكثر من حبسها بعد الظهار (قال المزني) رحمه الله هذا خلاف أصله كل نكاح جديد لم يعمل فيه طلاق ولا ظهار الا جديد (وقد قال) في هذا الكتاب لو تظاهر منها ثم أتبعها طلاقا لا علك الرجعة ثم نكحها لم يكن عليه كفارة لان هذا ملك غير الاول الذي كان فيه الظهار ولو جاز أن يظاهر منها فيعود عليه الظهار اذا نكحها جاز ذلك بعد ثلاث وزوج غيره وهكذا الايلاء (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله وأولى بقوله والقياس أن كل حكم كان في ملك فاذا زال ذلك زال ما فيه من الحكم فلما زال ذلك النكاح زال ما فيه من الظهار والايلاء (قال) ولو تظاهر منها ثم لا عنها مكانه بلا فصل سقط الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه يتوبه وينوب الناس منهم فيسمى الجزية وإن يؤدبها على ما وصفت ويسمى شهرًا تؤخذ منهم فيه وعلى أن يجزى عليهم حكم الإسلام إذا طلبهم به طالب أو أظهر وأظهر الأحد وعلى أن لا ينكره رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بما شرأه ولا يطعنوا في دين الإسلام ولا يعيروا من حكمه شيئاً فإن فعلوا فلا ذمة لهم ويأخذوا عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم وقولهم في عزيز وعيسى عليها السلام وأن وجدوهم فعلوا بعد التقدم في عزيز وعيسى عليها السلام اليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها أحداً لأنهم قد أذنوا بأقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتموا المسلمين وعلى أن لا يغشوا مسلماً وعلى أن لا يكونوا عينا لعدوهم ولا يضروا بأحد من المسلمين في حال وعلى أن نفرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحداً على دينهم إذا لم يرد من أنبأهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يحدوثوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا مجتمعاً لضلالاتهم ولا صوت ناقوس ولا جل نجر ولا ادخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا بها غير الذميج ولا يحدوثوا بناء يطيلونه على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والمركب وبين هياهم المسلمين وأن يعقدوا الزنا في أوساطهم وأنهم من أين فرق بينهم وبين هياهم المسلمين ولا يدخلوا مسجداً ولا يبيعوا مسلماً بيعاً يحرم عليهم في الإسلام وأن لا يزجوا مسلماً محجوراً إلا بآذن وليه ولا يمنعون من أن يزجوا حرة إذا كان حراً ما كان بنفسه أو محجوراً بآذن وليه بشهود المسلمين ولا يسبقوا مسلماً نجراً ولا يطعموه محرماً من لحم الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلماً مع مسلم ولا غيره ولا يظهروا الصليب ولا الجماعة في أمصار المسلمين وأن كانوا في قرية يملكونها منفردين لم يمنعهم أحداث كنيسة ولا رفع بناء ولا يعرض لهم في خنازيرهم ونجرهم وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسبقوا مسلماً أنهم نجراً ولا يبيعوا محرماً ولا يطعموه ياه ولا يغشوا مسلماً وما وصفت سوى ما أبيع لهم إذا ما انفردوا قال وإذا كانوا بمصر للمسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء طائل كبناء المسلمين لم يكن للإمام هدمها ولا هدم بنائهم وتركه كالأعلى ما وجد عليه ومنع من أحداث الكنيسة وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل إذا ملك دار لم يمنع مما لا يمنع المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن يجعلوا بنائهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا النجر والخنزير والجماعات وهذا إذا كان المصير للمسلمين أحيوه وأفقوه عنوة وشرطوا على أهل الذمة هذا فإن كانوا فاقحوا على صلح بينهم وبين أهل الذمة من ترك أظهار الخنازير والنجر وأحداث الكائنات فيما ملكوا لم يكن لهم منعهم من ذلك وأظهار الشرك أكثر منه ولا يجوز للإمام أن يصالح أحداً من أهل الذمة على أن ينزله من بلاد المسلمين منزلاً يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوساً إنما يصلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا فيها فافتقروا عنوة وأصلحاً فاما بالإدلم تكن لهم فلا يجوز هذا له فيها فإن فعل ذلك أحد في بلاد يملكه منعه الإمام منه فيه ويجوز أن يدعهم أن ينزلوا بلاداً لا يظهر ون هذا فيه ويصلون في منازلهم بجماعات ترتفع أصواتهم ولا نواقيس ولا نكفهم إذا لم يكن ذلك ظاهراً عما كانوا عليه إذا لم يكن فيه فساد لمسلم ولا مظلمة لأحد فإن أحد منهم فعل شيئاً مما نهى عنه مثل الغش لمسلم أو بيعه حراماً أو سقيه محرماً أو الضرب لأحد أو الفساد عليه عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حداً وإن أظهر وانا فوساً أو اجتمعت لهم جماعات أو تهيبوا بهيمة نهى عنهم عنها تقدم اليهم في ذلك فإن عادوا عاقبهم وإن فعل هذا منهم فاعل أو باع مسلماً بغير ما قال فاعل ما علمت تقدم اليه الوالي وأحلفه وأقاله في ذلك فإن عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حد مثل قطع الطريق والفرية وغير ذلك أقيم عليه وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب إلى العدو لهم بعورة أو يحدتهم شيئاً أرادوهم وما أشبه هذا عوقب وجس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقضاً للعهد ما أدوا الجزية على أن يجزى عليهم الحكم

قدر ما يمكنه اللعان فلم يبالعن كانت عليه الكفارة (وقال) في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لو تظاهر منها يوماً فلم يصباح حتى انقضى لم يكن عليه كفارة كما لو آلى فسقطت البين سقط عنه حكم البين (قال المزني) رحمه الله أصل قوله أن المتظاهر إذا حبس امرأته مدة يمكنه الطلاق فلم يطلقها فيها فقد عاد ووجب عليه الكفارة وقد حبسها هذا بعد التظاهر يوماً يمكنه الطلاق فيه فتركه فعاد إلى استحلال ما حرم فالكفارة لازمة له في معنى قوله وكذا قال لومات أو ماتت بعد الظهار وأمكن الطلاق فلم يطلق فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله ولو تظاهر وآلى قيل إن وطئت قبل الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من المنع من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يظهر لهم أنهم ان كانوا في بلاد الاسلام أو بين أظهر أهل الاسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسبهم العدو أو يقتلهم منعه ذلك من المسلمين وان كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم فعليه منعهم لان منعهم من دار الاسلام دونهم وكذلك ان كان لا يوصل الى موضع هم فيه منفردون الا بأن توطأ من بلادهم شيء كان عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم وان كانت بلادهم داخلية بلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فاذا اتاها العدو لم يطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فأكثر كان عليه منعهم وان لم يشترط ذلك لهم لان منع دارهم منع مسلم وكذلك ان لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال لمسلم فان كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك اذا غشيها المشركون لم ينالوا من بلاد الاسلام شيئا وأخذ الامام منهم الجزية فان لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يبين في أصل صلحهم أنه لا يمنعهم فيرضون بذلك وأكرهه اذا اتصلا كما وصفت ببلاد الاسلام أن يشترط أن لا يمنعهم وأن يدع منعهم ولا يبين أن عليه منعهم فان كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصلح المشركين بما شئنا لم يحرم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحب الى لو صلحهم على منعهم لا لا ينالوا أحد يتصل ببلاد الاسلام وان كانوا من العدو ودونهم عدو فسلوا أن يصلحوا على خزية ولا يمنعوا جازا لوالى أخذها منهم ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم الا على أن يجري عليهم حكم الاسلام لان الله عز وجل لم يأذن بالكف عنهم الا بأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجري عليهم حكم الاسلام ففي صلحهم على أن لا يجري عليهم حكم الاسلام فالصلح فاسد وله أخذ ما صلحوا عليه في المدة التي كف فيها عنهم وعليه أن ينبذ اليهم حتى يصلحوا على أن يجري عليهم الحكم أو يقاتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على هذا الا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقول أخذتمكم الجزية اذا استغنيتم وأدعها اذا افتقرتم ولا أن يصلحهم الا على خزية معلومة لا يراد فيها ولا ينقص ولا أن يقول متى افتقرتمكم مفتقر أنفتت عليه من مال الله تعالى قال ومتى صلحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليه منهم خزية أكثر من دينار في السنة رد الفضل على الدينار ودعاهم الى أن يعطوا الجزية على ما يصلح فان لم يفعلوا نبذ اليهم وقاتلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن يمنعهم فلم يمنعهم اما بغلبة عدوه حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم واما تحصن منه حتى نالهم العدو وان كان تسلف منهم خزية سنة أصابهم فيها ما وصفت رد عليهم خزية ما بقي من السنة ونظر فان كان ما مضى من السنة نصفها أخذ منه ما صلحهم عليه لان الصلح كان تاما بينهم وبينهم حتى أسلمهم فيومئذ انتقض صلحهم وان كان لم تسلف منهم شيئا وانما أخذ منهم خزية سنة قدممت وأسلمهم في غير هالم يرد عليهم شيئا ولا يسعه اسلامهم فان غلب غلبة فعلى ما وصفت وان أسلمهم بغلبة فهو ثم في اسلامهم وعليه أن يمنع من آذاهم واذا أخذ منهم الجزية أخذها باجمال ولم يضرب منهم أحدا ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجري عليهم الحكم لان يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا ينجسوا من بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال وان أقطعهم رجلا مسلما فعمدهم باعهم ولم ينقض البيع وتركهم وأحياءه لانهم ملكوه بأموالهم وليس له أن يمنعهم الصيد في البر ولا بحر لان الصيد ليس بأحياء وموات وكذلك لا يمنعهم الخطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لانه لا يملك

(تفريع ما يمنع من أهل الذمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان علينا أن تمنع أهل الذمة اذا كانوا معانقا

الايلاء وأتمت وان  
انقضت أربعة أشهر  
وقفت فان قلت أنا  
أعتق أو أطمع لم يهلك  
أكثر مما يمكنك اليوم  
وما أشبهه وان قلت  
أصوم قيل انما أمرت  
بعد الاربعة بان تقيء  
أو تطلق فلا يجوز أن  
يجعل لك سنة

(باب ما يجزئ من  
الرقاب وما لا يجزئ  
وما يجزئ من الصوم  
وما لا يجزئ)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى في  
الظهار فخير رقبته  
(قال) فاذا كان واجدا  
لها ولتمه لم يجزئ غيرها  
وشرط الله عز وجل في  
رقبة القتل مؤمنة كما  
شرط العدل في الشهادة  
وأطلق الشهود في  
مواضع فاستدلنا على  
أن ما أطلق على معنى ما  
شرط وانما راد الله تعالى  
أموال المسلمين على  
المسلمين لا على المشركين  
وفرض الله تعالى

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يتولوها مما منع منه أنفسهم وأموالنا من عدوهم إن أرادهم أو ظلم ظالم لهم وأن نستنفذهم من عدوهم وأصابعهم وأموالهم التي تحل لهم لو قدرنا إذا قدرنا نستنفذناهم وما حل لهم ملكه ولم نأخذ لهم جزاء ولا خنزيرا فان قال قائل كيف تستنفذهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستنفذ لهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها قلت أعامعهم بتحريم دماءهم فان الله عز وجل جعل في دماءهم دية وكفارة وأما معنى ما يحل من أموالهم فبدمائهم وأما ما أقرتهم عليه فباح لي بأن الله عز وجل أذن بقتالهم حتى يعطوا الجزية فكان في ذلك دليل على تحريم دماءهم بعد ما أعطوا وهاوهم صاغرون ولم يكن في إقرارى لهم عليها معونة عليها ألا ترى أنه لو امتنع عليهم عبدأو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالمأكن بأقرارهم على الشرك معيناهم بأقرارهم عليه ولا يمنعهم من العدو ومعنا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عوناً لهم عليه ولا أكون عوناً لهم على أخذ الخمر والخنزير وإن أقرتهم على ملكه فان قال قائل لم تحكم لهم بقيمة على من استهلكه قلت أمرني الله عز وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم المنزل عليه المبين عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون للحرم عن فن حكم لهم ثم نحن بحكم بخلاف حكم الإسلام ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الإسلام وأنما سؤل عما حكمت به ولست مسؤولاً عما عملوا ما حرم عليهم مما لم أكف منعه منهم ومن سرف لهم من بلاد المسلمين أو أهل الذمة ما يجب فيه القطع قطعته وإذا سرقوا لخاصة المسروق قطعته وكذلك أخذهم من قذفوا وأعز رلهم من قذفهم وأؤدب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جميع ما يجب لهم مما يحل أخذوه وأنهاد عن العرض له وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو بدنه شيئاً أخذته منه وإذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه زجرته عنه فان عاد حبسته أو عاقبته عليه وذلك مثل أن يهريق نجرهم أو يقتل خنزيرهم وما أشبه هذا فان قال قائل فكيف لا تجيز شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قيل قال الله عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم وقال ممن ترضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولا ممن نرضى من الشهداء فلما وصف الشهود منادى على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة شهود من غيرنا لم يجوز أن نقبل شهادة غير مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نبطلها إلا إذا لم يأتنا بما يحوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والنجرة والبحر والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا تجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجرى بينهم النظام والتداعى والتباعات كما تجرى بين أهل الذمة ولنا آئين فيما جنى جانبهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر بإجازة شهادته أثم بذلك لانه عمل نهى عن عمله فان قال فإن الله عز وجل يقول شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت قرأ الربيع الى فيقسمان بالله فإمعناذ قيل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله الله تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفرى عن بكير بن معروف عن مقاتل بن حبان قال بكير قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والنخاعة في قوله تبارك وتعالى إنسان ذوا عدل منكم الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دارين أحدهما عيسى والآخر عيسى بن حبيب مامولى لقريش في تجارة فركبوا البحر ومع القرشى مال معلوم قد علمه أولياؤه من بين آنية (١) وبز ورقة فرض القرشى فجعل وصيته الى الدار بين فأت وقبض الدار بان المال والوصية قد فعدا الى أولياء الميت وجاء ببعض ماله وأنكر القوم فلة المال فقالوا للدار بين ان صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أيتما نأبه فهل باع شيئاً واشترى شيئاً فوضع فيه أو هل طال مرضه فأنفق على نفسه قالوا لا قالوا فانكنا ختمنا فاقبضوا المال ورقعوا أمرهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت الى آخر الآية فلما نزلت أن يجلسا من بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة خلفاً بالله رب

الصديقات فلم تجز إلا للمؤمنين فكذلك ما فرض الله من الرقاب فلا يجوز إلا من المؤمنين وإن كانت أجمعية ووصفت الإسلام فان أعق صبية أحد أبويها مؤمن أو خرساء جبلية تعقل الإشارة بالآيمان أجزأته وأحب الى أن لا يعتقها إلا أن تتكلم بالآيمان ولو سويت صبية مع أبويها كافرين فعقلت ووصفت الإسلام وصلت إلا أنها لم تبلغ لم تجزئه حتى تصف الإسلام بعد البلوغ (قال) ووصفها الإسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتباً من كل دين خالف الإسلام وأحب لو امتحنها بالاقرار بالبعث بعد الموت وما أشبهه

(١) قوله وبز أى ثياب ورقة أى فضة فتنبه كته صححه



السموات ما ترك مولانا كم من المال الاما اتينا كبه وانالا نشترى بأيماننا ثقلنا قلوبنا من الدنيا ولو كان ذا قربي  
ولانكتم شهداء الله انا ذا المني الا عني فلما حلفنا على سبيلهما ثم انهم وجدوا بعد ذلك انا من آنية الميت  
فأخذوا الدار بين فقالوا لا نشترىنا منه في حياته وكذا بقا فكفنا اليه فقل بقدر اعلمها فرفعوا ذلك الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فأمر الله عز وجل أن يعثر بقول فان اطلع على انهم ما استحقوا انما يعني الدار بين أي  
كتمنا حقا فآخرا من أوابا الميت بقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله فيحلفان  
بالله ان مال صاحبنا كان كذا وكذا وان الذي نطلب قبل الدار بين حتى وما اعتديا انا ذا المني الظالمين هذا  
قول الشاهدين أولياء الميت ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهه يعني الدار بين والناس أن يعودوا والمثل ذلك  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولا أعلم الآية تحتل معنى غير  
جمله على ما قال وان كان لم يوضح بعضه لان الرجلين اللذين كسأدى الوصية كانا أيماني الميت فيشبه أن  
يكون اذا كان شاهدان منك أومن غيركم أيماني على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت أيمانهم ما حلفا بانهم  
أيماني لافي معنى الشهود فان قال فكيف تسمى في هذا الموضع شهادة قيل كما سميت أيمان المتلاعنين  
شهادة وانما معنى شهادة بينكم أيمان بينكم اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال فكيف لم تحتل  
الشهادة قيل ولا نعلم المسلمين اختلفوا في أنه ليس على شاهد عيقت شهادة أو وردت ولا يجوز أن يكون  
اجماعهم خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على أنهم ما استحقوا انما يوجد من  
مال الميت في أيديهم ما لم يذكروا قبل وجوده أنه في أيديهم ما قبل ما وجدوا عيما بتياعه فأحلف أولياء الميت على  
مال الميت فصار ما لا من مال الميت باقرا رهما وادعيا لأنفسهم ما شراؤه فلم تقبل دعواهما فلا ينسب فأحلف وارثه  
على ما ادعيا وان كان أبو سعيد لم يمينه في حديثه هذا التبيين فقد جاء بمعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وليس في هذا رد اليقين انما كانت عيقت الدار بين على ادعاء الورثة من الخيانة وعيقت ورثة الميت على ما ادعى  
الداريان مما وجد في أيديهم ما وأقرا أنه للميت وأنه صار لهما من قبله وانما أخبرنا رد اليقين من غير هذه الآية  
فان قال قائل فان الله عز وجل يقول أو يخافوا أن ترد أيمان بعد أيمانهم فذلك والله تعالى أعلم أن الايمان  
كانت عليهم بدعوى الورثة أنهم اختانوا ثم صار الورثة حالفين باقرا رهمن هذا كان للميت وادعائهم شراؤه  
منه بخلاف أن يقال أن ترد أيمان تنفي عليهم الايمان بما يجب عليهم ان صارت لهم الايمان كما يجب على من  
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم بقومان مقامهما من الحلفان كما حلفوا اذا كان هذا كما وصفت فليست  
هذه الآية بنسخة ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بالشهاد ذوى عدل منكم ومن نرضى من الشهداء

### الحكم بين أهل الزمة

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
لا يجزئ في رقة واجبة  
رقة تشترى بشرط  
أن تعتق لأن ذلك يضع  
من ثمنه ولا يجزئ فيها  
مكاتب أدنى من نجوه  
شيأ ولم يؤده لانه ممنوع  
من بيعه ولا يجزئ أم ولد  
في قول من لا يبيعها  
(قال المزني) رحمه الله  
تعالى هو لا يجزئ بهما  
وله بذلك كتاب (قال)  
وان أعتق عبد الله غائبا  
فهو على غير يقين أنه  
أعتق ولو اشترى من  
يعتق عليه لم يجزئه لانه  
عتق بملكه ولو أعتق  
عبدا بينه وبين آخر عن  
ظهاره وهو موسر آخر  
عنه من قبل أنه لم يكن  
لشريكه أن يعتق ولا يرد  
عتقه وان كان معسرا  
عتق نصفه وان أفاد  
واشترى النصف الثاني  
وأعتقه أجزأه ولو أعتقه  
على أن جعل له رجل  
عشرة دنائير لم يجزئه ولو  
أعتق عنه رجل عبدا  
بغير أمره لم يجزئه والولاء

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل  
بالدينه وادعى عليهم وكافة على غير خربة وأن قول الله عز وجل فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم انما نزلت  
في اليهود والمواذعين الذين لم يعطوا خربة ولم يقرروا بان يجزئ عليهم الحكم وقال بعض نزلت في اليهوديين الذين زنيا  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي قالوا يشبه ما قاله قول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندهم التوراة  
فيها حكم الله وقوله تبارك وتعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك الآية  
يعني والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه أن يكون بمن أتى حاكما غير مقهور على الحكم  
والذين حاكوا الرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر آت منهم ورجل زنيا موادعون وكان في التوراة الرجم  
ورجوا أن لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فخاؤهم ما فرجهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال واذا وادع الامام قوم من أهل الشرك ولم يشترط أن يجزئ عليهم الحكم ثم جاءوا بمحكمين فهو

نصراني باع مسلما نجرا أو نصراني ابتاع من مسلم نجرا يتقاضاها أو لم يتقاضاها بطلنا ما بكل حال ورددنا المال  
إلى المشتري وأبطلنا ثمن النجرة إن كان المسلم المشتري له مال عتق نجرا وإن كان البائع إنهم لم يكن له أن عتق  
ثمن نجرا ولا أمر الذي أن يرد النجرا على المسلم وأخرى يفتها على الذي إذا كان ملكها على المسلم لأنها ليست كماله  
وإن كان المسلم القابض للنجرة يرد ثمن النجرة على المسلم وأخرى يفت النجرا لئلا أقضى على مسلم أن يرد نجرا  
ويجوز أن أخر يفتها لأن الذي عتقها باخرأجها إلى المسلم مع عصيته بملكها وأخرى طائعا فادته باخرأجها  
ولم أكن أخر يفتها ولم يأذن فيها أن أخر يفتها بعد ما أذن فيها بالبيع وإن جاءتنا امرأة الذي قد سكته في  
بقية من عتقها من زوج غيره فرقنا بينه وبينها حتى الزوج الأول وليس هذا كفساد عقدة نجيها له إذا كانت  
جائزة عنده لا ضرر فيها على غيره ولا تجوز في الاسلام بحال وإن طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك  
جائز عنده فسخنا النكاح وجعلنا لها مهر مثلها إن أصابها ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره يصيبها فإذا نكحت  
زوجا غيره مسلما أو ذميا فأصابها حل له نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتبطل بينهم البيوع التي  
تبطل بين المسلمين كلها فإذا مضت واستهلك لم يطلها إنما يطلها ما كانت قائمة وإن جاءنا عبد أحدهم  
قد أعتقه أعتقنا عليه وإن كاتبه كتابه جائزة عندهنا أخرنا حاله أو أم وأب ير يدبعاها لم ندعه يبيعها في قول من  
لا يبيع أم الولد ويبيعها في قول من يبيع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فإن أعتقه الذي أو وهبه  
أو تصدقه وأقبضه فكل ذلك جائز لأنه ماله وله الذي لأنه الذي أعتقه ولا يرثه إن مات بالولاء لا خلاف  
الدينين فإن أسلم قبل أن يموت ثم مات ورثه بالولاء وهكذا أمته فإن أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذ بنفقها  
وكان له أن يزوجها فإذا مات فهي حرة وإن دبر عبد الله فأسلم العبد قبل موت السيد ففيمها قولان أحدهما  
أن يباع عليه كإيبيع عبده لوقال له أت حر إذا دخل الدار وكان غدا أو جاء شهر كذا والآخر لا يباع حتى  
يموت فيعتق إلا أن يشاء السيد بعه فإذا شاء جاز بعه وإن كاتب عبده فأسلم العبد قبل الكتابان شئت  
فاترك الكتاب وتباع وإن شئت فأنت على الكتابة فإذا أدبت عتقت ومتى عجزت أبعث وهكذا لو أسلم العبد  
ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم ثم دبر أو أسلمت أمته ثم وطئها فحلت لأنه ماله لهما في هذه الحال ولا حد عليه  
ولا عليها وإذا جنى النصراني على النصراني عمدا فالجنى عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان جنى جنابة  
فيها القود فإذا اختار العقل فهو حال في مال الخاني وإن كانت الجنابة خطأ فعلى عاقلة الخاني كما تكون على  
عواقل المسلمين فإن لم يكن للجاني عاقلة فالجنابة في ماله دين يتبع بها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابة بينه  
وبينهم وهم لا يرون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ما ترك إذا مات ميراثا ناعيا يأخذونه فيأ (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وولادة دماء النصراني كولد دماء المسلمين إلا أنه لا يجوز بينهم شهادة الأشهاد  
المسلمين ويجوز إقرارهم بينهم كما يجوز إقرار المسلمين بعضهم لبعض وكل حق بينهم يؤخذ لبعضهم من بعض  
كما يؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أراق واحد منهم صاحبه نجرا  
أو قتل له خنزيرا أو حرق له ميتة أو خنزيرا أو جلد ميتة لم يدبغ لم يضمن له في شيء من ذلك شيئا لأن هذا حرام  
ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن ولو كانت النجسة في زرق نخرقه أو جرح فكسره ضمن ما نقص الجرح أو الزرق ولم يضمن  
النجس لأنه محل ملك الزرق والجره إلا أن يكون الزرق من ميتة لم يدبغ أو جلد خنزير يدبغ أو لم يدبغ فلا يكون له  
ثمن ولو كسر له صليبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود إذا فرق لم يكن صليبا  
يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود وكذلك لو كسر له تمثالا من ذهب أو خشب يعبده لم يكن  
عليه في الذهب شيء ولم يكن أيضا في الخشب شيء إلا أن يكون الخشب موصولا وإذا فرق صالح لغير تمثال فيكون  
عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمة الصنم ولو كسر له طنبورا أو مزمارا أو كبرا أو كان في هذا شيء  
يصلح لغير الملاحى فعليه ما نقص الكسر وإن لم يكن يصلح إلا للملاحى فلا شيء عليه وهكذا لو كسر هانصراني

كفارة بأنهم الرزمة ولو  
وجبت عليه كفارة  
فشكل أن تكون من  
ظهار أو قتل أو نذر فأعتق  
رقبة عن أيها كان  
أجزأه ولو أعتقها لا ينوي  
واحدة منهم لم يجزئته  
ولو ارتد قبل أن يكفر  
فأعتق عبدا عن ظهاره  
فإن رجع أجزأه لأنه في  
معنى دين أدائه وقصاص  
أخذ منه أو عقوبة  
على بدنه لمن وجبت له  
ولو صام في رده لم يجزئته  
لأن الصوم عمل البدن  
وعمل البدن لا يجزئ إلا  
من يكتب له

(باب ما يجزئ من  
العيوب في الرقاب  
الواجبة) من كتابي  
الظهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله  
لم أعلم أحد ممن مضى  
من أهل العلم ولا ذكر  
لي عنه ولا يثق خالف في  
أن من ذوات النقص  
من الرقاب ما لا يجزئ  
ومنها ما يجزئ فدل ذلك

على أن المراد بعضيا  
دون بعض فلم أجد  
في معاني ما ذهبوا اليه  
الما أقول والله أعلم  
وجاعه أن الأغلب  
فيما يتخذ الرقيق العمل  
ولا يكون العمل تاما  
حتى تكون يد المملوك  
باطشتين ورجلاه  
ماشيتين وله بصروان  
كان عينا واحدة  
ويكون يعقل وإن كان  
أبكم أو أصم يعقل أو  
أحمق أو ضعيف البطش  
(قال) في القديم  
الأخرس لا يجزئ (قال  
المرزقي) رحمه الله أولى  
بقوله أنه يجزئ لأن  
أصله أن ما أضرب بالعمل  
ضررا ينال مجزئ وإن لم  
يضر كذلك أجزأ (قال)  
والذي يجزئ ويفيق  
يجزئ وإن كان مطبقا  
لم يجزئ ويجوز  
المريض لأنه يرجى  
والصغير كذلك

مسلم أو نصراني أو يهودي أو مستأمن أو كسر شامس أو واحد من هؤلاء بطلت ذلك كله قال ولو أن نصرانيا  
أفسد نصراني ما بطل عنه فغرم المفسد شيئا يحكم كما كتبهم أو شيء يرونه حقا يلزمه بعضهم بعضا أو شيء تطوع  
له بدونه ولم يقبضه المفسدون له حتى جاءنا الضامن أبطلنا عنه لأنه لم يقبض ولولم يأتنأ حتى يدفع إليه ثم  
سألنا الباطل ففشيأ قولان أحدهما لا يبطله ونجعله كما مضى من بيع الربا والآخرة أن يبطله بكل حال  
لأنه أخذ منه على غير بيع إنما أخذ بسبب جنابة لا قيمة لها ولو كان الذي غرم له ما بطل عنه في الحكم  
سلما وقبضه منه ثم جاء في رده على المسلم كالأمر في على مسلم أو أربى عليه مسلم وتقابضا رددت ذلك بينهم  
وكذلك لو أهرق نصراني مسلم نجرا أو أفسد له شيئا مما أبطله عنه وترفعنا إلى وغرم له النصراني قيمة متطوعا  
أو يحكم ذمي أو بأمر رآه النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه ورددت النصراني به على  
المسلم لأنه ليس لمسلم قبض حرام وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه يرد عنه وأنه لا يقر على حرام  
جهله ولا عرفه بحال ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه  
خوف الربا واستحلال البيوع الحرام وإن فعل لم أفسخ ذلك لأنه قد يعمل بالخلال ولأكره للمسلم أن يستأجر  
النصراني وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت وأكره أن يبيع المسلم من النصراني  
عبد مسلم أو أمة مسلمة وإن باعه لم يبن لي أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكانه إلا أن يعتقه أو  
يتعذر السوق عليه في موضعه فألحقه بالسوق ويتأني به اليوم واليرمين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه  
قول آخر أن البيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني متحفا فالبيع مفسوخ وكذلك أن باع منه دفترا  
فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد  
يعتقان فيعتقان بعق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك مالكه إلا إلى مالك غيره وإن باعه دفتر فيها  
رأى كرهت ذلك له ولم أفسخ البيع وإن باعه دفتر فيها شعر أو نحو لم أكره ذلك له ولم أفسخ البيع وكذلك  
إن باعه طبأ أو عبارة أو ما أشبههما في كتاب قال ولو أن نصرانيا باع مسلما متحفا وأحاديث من أحاديث  
النبي صلى الله عليه وسلم أو عبد مسلم لم أفسخ له البيع ولم أكرهه إلا أني أكره أصل ملك النصراني فإذا  
أوصى المسلم للنصراني بمصحف أو دفتر فيه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلت الوصية ولو أوصى  
بها النصراني لمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم للنصراني بعبد مسلم فن قال أفسخ بيع العبد المسلم لو اشتراه  
النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هبة المسلم للنصراني واليهودى والمجوسى  
في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم لنصراني بعبد نصراني فوات المسلم (١) ثم أسلم النصراني جازت الوصية  
في القولين مع أنه قد ملكه بموت الموصى وخو نصراني ثم أسلم فباع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان  
كوصيته بعبد مسلم لا يختلفان فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلث ماله أو ثلث ثمنه أو ثلث ما جازا لثالث إن  
شاء الورثة كما يبطله إن شاء ورثة المسلم ولو أوصى بثلث ماله أو شيء منه يبنى به كنيسة لصلاة النصراني  
أو يستأجر به خدما للكنيسة أو يعمر به الكنيسة أو يستصحب به أو يشتري به أرضا فتكون صدقة على  
الكنيسة وتعمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجرا أو خنازير  
فيتصدق بها أو أوصى بخنازيره أو نجرا بطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن تبني كنيسة بئرها ما ر  
الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كرائها للنصارى أو لساكنين جازت الوصية وليس في بئان  
الكنيسة معصية إلا أن تتخذ أصلى النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك وأكره للمسلم أن يعمل بئرا  
أو نجارة أو غيره في كنائسهم التي أصلواتهم ولو أوصى أن يعطى الرهبان والشماسة ثلثه جازت الوصية  
لأنه قد تجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثه الإنجيل والتوراة لدرس لم تجز الوصية لأن الله  
عز وجل قد ذكر تديلهن بها فقال الذين يكتبون الكتب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقال وإن منهم

(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموصى به فتدبر كتبه معججه

لفريقا يولون ألسنتهم بالكتب قرأ الربيع الآية ولو أوصى أن يكتب به كتب طب فتكون صدقة جازت له الوصية ولو أوصى أن تكتب به كتب سحر لم يجز ولو أوصى أن يشتري بثلثه سلاحا للمسلمين جاز ولو أوصى أن يشتري به سلاحا للعدو من المشركين لم يجز ولو أوصى بثلثه لبعض أهل الحرب جاز لأنه لم يجرم أن يعطوا مالا وكذلك لو أوصى أن يقتدى منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن استعدي على ذي أومستأمن أعدى عليه وإن لم يرض ذلك المستعدي عليه إذا استعدي عليه في شيء فيه حق للمستعدي وإن جازنا مختص من المسلمين أو غيرهم يذكرون الذين يعملون فيما بينهم أعمالا من رياء لم تكشفهم عنها لأن ما أقرناهم عليه من الشرك أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها وكذلك لا يكشفون عما استحلوا من نكاح المحارم فإن جاءتنا محرم للرجل قد نكحت فسخنا لنكاح فان جاءتنا امرأة نكحتنا على أربع أجبرناه بان يختار أربعاء أو يفارق سائرهن وإن لم تأتينا لم نكشفه عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب عمر يفرق بين كل ذي محرم من الجوس فقد يحتمل أن يفرق إذا طلبت ذلك المرأة أو وليها أو طلبه الزوج يسقط عنه مهرها وتركهم على الشرك أعظم من تركناهم على نكاح ذات محرم وجمع أكثر من أربع مالم يأتونا فإن جاءنا منهم مسروق بسارق قطعه ماله وإن جاءنا منهم سارق قد استعبد مسروق بحكمه أبطلنا العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال وللنصراني الشفعة على المسلم والمسلم الشفعة عليه ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ماشية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا تخلأ وإن أبطل ذلك الصدقة فيها كما لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقا من جماعة فتسقط فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أن يحيي مواتا من بلاد المسلمين فإن أحياها لم تكن له باحيائها وقيل له خذ عمارتها وإن كان ذلك فيها والارض للمسلمين لأن احياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن أحياه ولم يكن له قبل يحياه كالنبي وإنما جعل الله تعالى النفي ومالك مالا مالا لاهل دينه لا لغيرهم

(كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)

(باب فيمن يجب قتاله من أهل البغي)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من المؤمنين ائتتوا فاحلوا بينهم ما نبت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تبقى إلى أمر الله فإن فأت فاحلوا بينهم بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المتعتان الجماعتان كل واحدة تمتنع أشد الامتناع أو أضعف إذا رزما اسم الامتناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالاصلاح بينهم حتى على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افرقوا وأرادوا القتال أن لا يقاتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلت لا يبيت أهل البغي قبل دعائهم لأن على الامام الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسماة باسم الايمان حتى تبقى إلى أمر الله فإن فأت لم يكن لأحد قتالها لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الامتناع بالبغي إلى أن تبقى (قال الشافعي) والنفى الرجعة عن القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها وأي حال ترك بها القتال فقد فاء والنفى بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز وجل قال وقال أبو ذؤيب يعين نفر من قومه انهم مواعن رجل من أهل في وقعة فقتل

لا ينسأ الله متاعا مشرا شهدوا يوم الاميلح لا غابوا ولا جرحوا

عقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاؤا وقالوا جذا الوضع

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن يصلح بينهم بالعدل ولم يذ كر تباعة في دم ولا مال

(من له الكفاية بالامام)  
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله

من كان له مسكن

وخادم لا يملك غيرهما

ولا ما يشتري به مملوكا

كان له أن يصوم شهرين

متتابعين وأن أفطر من

عذر أو غيره أو صام

طوعا أو من الأيام التي

نهى صلى الله عليه وسلم

عن صيامها استأنفها

متتابعين وقال في

كتاب القديم أن أفطر

المريض بني واحتج في

القائلة التي عليها صوم

شهرين متتابعين إذا

حاضت أفطرت فإذا

ذهب الحيض بنت

وكذلك المريض إذا

ذهب المرض بني (قال

المرني) رحمه الله

وسمعت الشافعي منذ

دهر يقول أن أفطر

بني (قال المرني) رحمه

الله وإن هذا الشبهان

المرض عذر وضرورة

والحيض عذر وضرورة

واعاد كره الله تعالى الصالح آخر كما كره الاصلاح بينهم أولا قبل الاذن بقتالهم فأشبه هذا والله تعالى أعلم  
 أن تكون النسيات في الجراح والدماء وما فات من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل  
 وان فاتت فأصلحوا بينهم ما بالعدل أن يصلح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطى بعضهم من بعض  
 ما وجب له لقول الله عز وجل بالعدل والعدل أخذ الحق لبعض الناس من بعض (قال الشافعي) وانما  
 ذهبنا الى أن القدر ساقط والا لا يحتمل المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مطرف بن مازن  
 عن معمر بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الاولى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها  
 دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجه التأويل إلا أن يوجد مال رجل بعينه  
 فيدفع الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في تلك الفتنة دماء يعرف في  
 بعضها القتال والمقتول وأنلفت فيها أموال ثم صار الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم  
 فما علمته اقتص أحدهم من أحد ولا غرم له مالا أتلفه ولا علت الناس اختلافوا في أن ما حووا في البغي من مال  
 فوجد بعينه فصاحبه أحقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن  
 طلحة بن عبد الله بن عوف عن سعيد بن زيين عن عمر بن نفييل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
 قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أن  
 للرهان يمنع ماله واذا منع بالقتال دونه فهو واحد للقتال والقتال سبب الاتلاف لمن يقتل في النفس وما  
 دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد إلا أن  
 يقتل دونه ولو ذهب رجل الى أن يحتمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل  
 وأخذ ماله أو قتل لمؤخذ ماله ولا يقال له قتل دون ماله ومن قتل بلا أن يقتل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال  
 الشافعي) وأهل الردة بعد رسل الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفروا بعد الاسلام مثل طليحة  
 ومسلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم تمسكوا بالاسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك  
 والعامية تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيقول لسان عربي فالردة الارتداد عما كانوا عليه  
 بالكفر والارتداد بمنع الحق قال ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لا يبي بكر أليس  
 قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني  
 دماءهم وأموالهم الابحثة او حسابهم على الله في قول أبي بكر هذا من حقه لو منعوني عننا فما أعطوا رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه معرفة منهم ما عابان من قاتلوا من هو على التمسك بالايمن ولولا ذلك  
 ما شك عمر في قتلهم ولقال أبو بكر قد تركوا الله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش  
 أبي بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لا يبي بكر بعد الاسراف قال شاعرهم

ألا أصبحينا قبل نائرة الفجر لعلى منا يانا قريب وما ندرى  
 أطعنار رسول الله ما كان وسطنا فيا عجبا ما بال ملك أبي بكر  
 فان الذي يسألكم مو قنعتم لكاتر أو أحلى اليهم من التمر  
 سمنعهم ما كان فينا ببيعة كرام على العزاء في ساعة العسر

وقالوا لا يبي بكر بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكن شجعنا على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبي بكر  
 لا تفرقوا بين ما جع الله يعني فيما أرى والله تعالى أعلم أنه مجاهدهم على الصلاة وإن تركوها مثلها ولعل  
 مذهبه فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر والاي عبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا  
 الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة وأنه متى منع فرضا فله  
 لزمه لم يترك ومعه حتى يؤديه أو يقتل (قال الشافعي) فسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى أتى أخا بني بدر الفزاري

من قبل الله عز وجل  
 ينظرهم بما في شهر  
 رمضان وبالله التوفيق  
 (قال) واذا صام بالأخلة  
 صام خللا وإن كان  
 تسعة أو ثمانية رخصين  
 ولا يجزئه حتى يقدم  
 نية الصوم قبل الدخول  
 ولو نوى صوم يوم فأغنى  
 عليه فيه ثم أفاق قبل  
 الليل أو بعده ولم يطعم  
 أحزاه اذا دخل فيه قبل  
 الفجر وهو يعقل فان  
 أغنى عليه قبل الفجر لم  
 يجزئه لانه لم يدخل في  
 الصوم وهو يعقل (قال  
 المزني) رحمه الله كل  
 من أصبح نائما في شهر  
 رمضان صام وإن لم  
 يعقله اذا تقدمت نيته  
 (قال) ولو أغنى عليه  
 فيه وفي يوم بعده ولم  
 يطعم استأنف الصوم  
 لانه في اليوم الذي أغنى  
 عليه فيه كله غير صائم  
 ولا يجزئه إلا أن ينوي  
 كل يوم منه على حدة  
 قبل الفجر لأن كل يوم  
 منه غير صاحبه ولو صام

فقاتله معه عمر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أمضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد  
ومن منع الزكاة معانفتهم بعوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ففي هذا الدليل على أن من  
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر إلا ما على أخذ منه بامتناعه فأنله وإن أئى القتال على نفسه وفي  
هذا المعنى كل حق لرجل على رجل ممنعه قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر  
على أخذه منه أخذته ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله أو زكاة  
فتؤخذ منه فإن امتنع دون هذا أو شيء منه بجماعة وكان إذا قيل له أذهبنا قال لا أؤديه ولا أبؤكم بقتال إلا  
أن تقتالوني فتوتل عليه لأن هذا إنما يقاتل على ما منع من حق لزمه وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى  
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة ممنع بحق  
نائب عنه فإذا لم يختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل  
هذا المعنى في أنه لا يعطى الإمام العادل حقا إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويريد على ما منع الصدقة أن  
يريد أن يحكم هو على الإمام العادل ويقال له فيقتله بارادة قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع  
بالصدقة وقتلوا ثم قهر وأفلح بقدمهم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين تأول أما  
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤديها إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله صلى  
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقالوا لا نفع يجب علينا أن نؤديها إلى غير رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأما أهل البغي فشهدوا على من بغوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حق فلم يكن على واحد من  
الفر يقين عند تقضى الحرب قصاص عند ناء الله تعالى أعلم ولو أن رجلا واحدا قتل على التأويل أو جماعة  
غير متمتعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة متمتعون أولم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجراح وغير  
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال لى قائل فلم قلت في الطائفة المتمتعة المناصب المتأولة تقتل وتصيب  
المال أزيل عنها القصاص وغرم المال إذا تلف ولو أن رجلا تأول فقتل أو أ تلف ما لا اقتصصت منه وأغرمت  
المال فقلت له وجدت الله تبارك وتعالى يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يحل دم مسلم أو قتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من اعتبط مسلما يقتل فهو قوديد ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا  
فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تبي إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا  
بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهم ما ثبتنا  
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزله في المتأولين المتمتعين ورأينا أن المعنى  
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن متمتعا متأولا فأما ضينا الحكمين على ما مضى عليه وقلت له على بن  
أبي طالب كرم الله تعالى وجهه ولم يقتل المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقتله ابن ملجم  
متأولا فأمر بحبسه وقال لولده أن قتلتم فلا تمذلوا ورأى له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي  
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نعلم أحدا أنكر قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذا  
لم يكن له جماعة يمتنع بمنه ولم يقدر على أبو بكر قتله ولم يمتنع به الجماعة المتمتعة بمنه على التأويل كما  
وصفنا ولا على الكفر (قال الشافعي) والآية تدل على أنها إنما أبيع قتالهم في حال وليس في ذلك إباحة  
أموالهم ولا شيء منها وأما قطاع الطريق ومن قتل على غير تأويل فسوا جماعة كانوا أو وحدا نية قتلون حدا  
وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتلة وفي المحاربين

(باب السيرة في أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين رضي الله تعالى

شهر رمضان في الشهرين  
أعاد شهر رمضان  
واستأف شهرين (قال)  
وأقل ما يلزم من قال  
إن الجماع بين طهراني  
الصوم يقصد الصوم  
لقوله تعالى من قبل أن  
يتمأسا أن يزعم أن  
الكفارة بالصوم والى  
لا يجوز أن بعد أن  
يتمأسا (قال) والذى  
صام شهر قبل التماس  
وشهر بعده أ طاع الله  
في شهر وعصاه بالجماع  
قبل شهر يصومه وإن  
من جامع قبل الشهر  
الآخر منه ما أولى أن  
يجوز من الذى عصى الله  
بالجماع قبل الشهرين  
معا (قال الشافعي) ر ٤٤  
الله تعالى وإنما حكمه في  
الكفارات حين يكفر  
كما حكمه في الصلاة حين  
يصلى (قال) ولو دخل  
في الصوم ثم أسركان له  
أن يعصى على الصيام  
والاختيار له أن يدع  
الصوم ويعتق (وال  
المرنى) وجه الله ولو

عنه أقال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبة من أبيك ما هو إلا أن ولينا يوم الجمل  
فنادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذنف على جريح (قال الشافعي) فذكرت هذا الحديث للدراوردي  
فقال ما أحفظه يريد بجريح بحفظه هكذا ذكره جعفر بن هذا الاسناد قال الدراوردي أخبرنا جعفر بن  
أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سلبا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذفق على  
جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه  
أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن ملجم بعد ما ضربه أطعموه واسقوه وأحسنوا أسرارهم عشت فأنا ولي  
دحي أعفوان شئت وإن شئت استعقت وإن مت فقتلته ووه فلا تملوا

(باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن قوما أظهر وأرأى الخوارج وتجنبوا جماعات الناس وكفروهم  
لم يحل بذلك قتالهم لأنهم على حرمة الأيمان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بلغنا  
أن عليا رضي الله تعالى عنه بيناهو يخطب إذ سمع تحكيما من ناحية المسجد لا حكم إلا لله عز وجل فقال  
على رضي الله تعالى عنه كلمة حق أراد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نعتكم مساجد الله أن تذكر وافها اسم الله  
ولا نعتكم كماله عما كانت أيديكم مع أيدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن  
ابن الحسن بن القاسم الأزرق الغساني عن أبيه أن عديا كتب لعمر بن عبد العزيز أن الخوارج عندنا يسبونك  
فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يسبون في فسبهم وأعفوا عنهم وأن أشهر والسلاح فأشهر وأعليهم وأن  
ضربوا فأضربوهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا كله نقول ولا يحل للمسلمين بطعنهم دماؤهم ولا أن  
يمنعوا التي ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عندهم ولا يحل بينهم وبين المساجد والأسواق  
قال ولو شهدوا شهادة الحق وهم ظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكنت حالهم في العفاف والعقول  
حسنة انبغى للقاضي أن يحصيهم بأن يسأل عنهم فإن كانوا يستحلون في مذاهبهم أن يشهدوا لمن يذهب  
مذهبهم يتصدق به على ما لم يسمعوا ولم يعانوا أو يستحلوا أن ينالوا من أهوال من خالفهم أو أبدانهم شيئا  
يحلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم تجز شهادتهم وإن كانوا لا يستحلون ذلك جازت شهادتهم وهكذا من  
بني من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام  
ولو أصابوا في هذه الحال حدث الله عز وجل وألانس دما أو غيره ثم اعتقدوا ونصبوا اماما وامتنعوا ثم سألوا أن  
يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شئ منه لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئا لله عز  
ذكره وللناس وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حدث الله تبارك وتعالى وللناس ثم هرب  
ولم يتأول ويتنح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولأن قوما كانوا في مصر أو حجاز ففسفكوا الدماء وأخذوا  
الأموال كان حكمهم حكم قذاع الطريق وسواء المكابرة في المصر أو الحجاز ولو أقرقا كانت المكابرة في  
المصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبر وافقة لو لم يأخذوا ما أقيم عليهم  
الحق في جميع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دما أو أموالا على غيرائنا بل ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق  
في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حد (قال الشافعي) ولو أن قوما ماتوا أولين كثيرا كانوا أو قليلا اعتزلوا  
جماعة الناس فكان عليهم وال أهل العدل يجري حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماما ويعتقدوا  
ويظهروا حكمنا بالحكمه كان عليهم في ذلك القصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا عليا رضي الله تعالى  
عنه ونقموا عليه الحكومة فقالوا لا نباك في بلد فاستعمل عليهم عاملا فسمعوا له ما شاء الله ثم قتلوه فأرسل  
اليهم أن ادفعوا لنا قاتله نقتله به قالوا كنا قاتله قال فاستسلموا وتحكم عليكم قالوا لا فإسار اليهم فقاتلهم  
فأصاب أكثرهم قال وكل ما أصابوه في هذه الحال من حدث الله تبارك وتعالى وللناس أقيم عليهم متى قدر

كان الصوم فرضه ما جاز  
اختيار إبطال الفرض  
وارقبة فرضه ان  
وجده لا غيرها كما أن  
الوضوء بالماء فرضه اذا  
وجده لا غيره ولا خيار  
في ذلك بين أمرين فلا  
يؤاخذ اخل في الصوم  
اذا وجد الرقبة من أن  
يكرن بمعناه المتقدم فلا  
فرض عليه إلا الصوم  
فكيف يجزئه العتق  
وهو غير فرضه أو  
يكون صومه قد بطل  
لوجود الرقبة فلا فرض  
الإلالتق فكيف يتم  
الصوم فيجزئه وهو غير  
فرضه فلما لم يجزئوا أنه  
إذا اعتق أدى فرضه  
ثبت أن لا فرض عليه  
غيره وفي ذلك إبطال  
صومه كعتقه بالشهور  
فاذا حدث الحيض  
بطلت الشهور وثبت  
حكم الحيض عليها ولما  
كان وجود الرقبة يبطل  
صوم الشهرين كان  
روده بعد الدخول  
في الشهور يبطل ما بقي



عليهم وليس عليهم في هذه الحال أن يبدؤا بقتال حتى يمتنعوا من الحكم ويقتصروا قال وهكذا يخرج رجل أو رجلان أو نفر يسير قليلا بعد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أريد فأظهر وأرأىهم وبانذوا امامهم العادل وقالوا تمتنع من الحكم فأصابوا دما وأموالا وحدثوا في هذه الحال متأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحدود وأخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير المتأولين فإن كانت لأهل البغي جماعة تذكر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف ان مثلها لا ينال حتى تذكر نكايته واعتقدت ونصبوا اماما وأظهر واحكما وامتنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فينبغي اذا فعلوا هذا أن نساأهم بانفهم فان ذكر وامظلمة بينة ردت فإن لم يذكرها بينة قبل لهم عودوا المفاارقة من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا تمتنعوا من الحكم فان فعلوا قبل منهم وان امتنعوا قبل ان يؤذونكم بحرب فإن لم يحبسوا قوتلوا ولا يقتلون حتى يدعوا وينظروا الا أن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال واذا امتنعوا من الاجابة وحكم عليهم بحكم فلم يسلموا أو حلت عليهم صدقة فتعوهوا وحالوا دونها وقالوا لا نبسؤكم بقتال قوتلوا حتى يقرروا بالحكم ويعودوا الى الامتناع ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أصابوا في هذه الحال على وجهين أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم منه شيء إلا أن يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما أصابوا على غير وجه التأويل من حدة الله تعالى وأهل الناس ثم ظهر عليهم رأيت أن يقام عليهم كما يقام على غيرهم من حرب من حدة أو أصابه وهو في بلاد لا والى إلهائهم جاء لها وال وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجرى له بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحدود ولم يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع ولا يمنع الامتناع حقا يقام انما يمنع التأويل والامتناع معا فان قال قائل فأنتم تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب اذا أسلموا (١) فكذلك أسقط عن حربي لو قتل مسلما منفردا ثم أسلم وأقتل الحربي بديان من غير أن يقتل أحدا وليس هذا الحكم في المتأويل في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فادعى أهل البغي فامتنعوا من الاجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك وذلك بأن الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الا بما بين الله تبارك وتعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فاعما أبيح قتال أهل البغي ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبدا الا مقبلين ممتنعين من يدين فيزيلا لواء هذه المعاني فقد خرجوا من الحال التي أبيح بها قتالهم وهم لا يخرجون منها أبدا الا الى أن تكون دماؤهم محرمة كهي قبل يحدون وذلك بين عندى في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فاءت فأصلحوها بيننا وبالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفئسة فسواء كان الذي فاء فئاة ولم تكن له فئاة ففأه الفئاة الرجوع حرم دمه ولا يقتل منهم مدبر أبدا ولا أسير ولا جريح بحال لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بدابة تركب ولا امتناع ولا سلاح يقاتل به في حربهم وان كانت قاعة ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أموالهم وما صار اليهم من دابة فحبسوها أو سلاح فعليهم رده عليهم وذلك لان الأموال في القتال انما تحل من أهل الشرك الذين يتحولون اذا قدر عليهم فأما من أسلم فحذ في قطع الطريق والزنا والقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو اذا قوتل في البغي كان أخف حالا لانه اذا رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله بشيء لانه لا جناية على ماله بدلالة توجب في ماله شيئا قال ومتى ألقى أهل البغي السلاح لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة أو العبد مع أهل البغي والغلالم المراهق فهم مثلهم يقاتلون مقبلين ويتركون مولين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسر البالغ من الرجال الأحرار فحبس لباع رجوت أن يسع ولا يحبس مملوك ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتباع وانما يباع النساء على

(١) قوله فكذلك الخ هو جواب ان ومحط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من الشهور وفي ذلك دليل أنه اذا وجد الرقبة بعد الدخول بطل ما بقي من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة معتق وقد دخلت في العدة أنها لا تكون في عدتها حرقة وتعد عدة أمة وفي المسافر يدخل في الصلاة ثم يقيم لا يكون في بعض صلاته مقبلا ويقصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المرتضى) فهذا معنى ما قلت وبالله التوفيق ولو قال لعبده أنت حر الساعة عن ظهاري ان تظهرته كان حرا لساعته ولم يجزئه ان يظهر لانه لم يكن ظهار ولم يكن سبب منه

(باب الكفارة بالطعام)  
من كتابي ظهار قدیم  
وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى فيمن أظهر ولم

الاسلام فأما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن وكيف يبايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام انما هي على الجهاد وأما اذا انتقضت الحرب فلا أرى أن يحبس أسيرهم ولو قال أهل البغي انظرونا ننظر في أمرنا لم أر بأساً أن ينظروا قال ولو قالوا انظرونا مذهباً رأيت أن يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فينتهم أحبت الاستيلاء بهم وان لم يرج ذلك فله جهادهم وان كان يخاف على الفئة العادلة الضعف عنهم رجوت تأخيرهم الى أن يرجعوا أو تمكنه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألو أن يتركوا يجعل يؤخذ منهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على ترك حق قبله ولا يترك جهاده ليرجع الى حق متعه أو عن باطل ركبته والأخذ منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والدلة والصغار لا يجزى على مسلم قال ولو سألو أن يتركوا أبداً ممنعين لم يكن ذلك الامام اذا قوى على قتالهم واذا تحصنوا فقد قيل يقاتلون بالمجانق والنيران وغيرها ويبيتون ان شاء من يقاتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنا أحب الى أن يتوفى ذلك فيهم الم يمكن بالامام ضروره اليه والضروره اليه أن يكون بازاء قوم متحصنين فيغزونه أو يحرقون عليه أو يرمونه بمجانق أو عزادات أو يحيطون به فيخاف الاضطلام على من معه فاذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه ربههم بالمجنق والارد دفاع عن نفسه أو معاقبة عتل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عندى أن يستعينوا على أهل البغي بأحد من المشركين ذمي ولا حربي ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا أجعل لمن خالف دين الله عز وجل الذريعة الى قتل أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنهم يحل دماؤهم مقبلين ومديبرين ونياماً وكيفما قدر عليهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل البغي انما يحل قتالهم دفعا لهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فارقوا تلك الحال حرمت دماؤهم قال ولا أحب أن يقاتلهم أيضاً بأحد يستحل قتلهم مديبرين وحربي وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من ولي شيئاً ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه ولو كان المسلمون الذين يستحلون من أهل البغي ما وصفت يضبطون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه وان رأوا محقاً لم أر بأساً أن يستعان بهم على أهل البغي على هذا المعنى اذا لم يوجد غيرهم يكتفي كفايتهم وكانوا آخراً في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تفرق أهل البغي فنصب بعضهم لبعض فسألت الطائفتان أو احدهما امام أهل العدل معوتهم على الطائفة المفارقة لها بالارجوع الى جماعة أهل العدل وكانت بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو أجعوا عليه لم أر أن يعين احدي الطائفتين على الأخرى وذلك أن قتال احدهما ليس بأوجب من قتال الأخرى وأن قتاله مع احدهما كالأمان للتي تقاتل معه وان كان الامام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة احدي الطائفتين على الأخرى فان انقضت حرب الامام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعدز إليها فان امتنعت من الرجوع نبذ اليها ثم جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً من أهل العدل قتل رجلاً من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال أخطأت به ظننته من أهل البغي أحلف وضمن دينه ولو قال عمدته أقيد منه (قال الشافعي) وكذلك لو صار الى أهل العدل بعض أهل البغي تاباً مجاهداً أهل البغي أو تاراً للحرب وان لم يجاهد أهل البغي فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفته بالبغي وكنت أراه انما صار الى لنا من بعضنا غرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن دينه وان لم يدع هذه الشبهة أقيد منه لأنه اذا صار الى أهل العدل فحكمه حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البغي عن رأيهم وأمنهم السلطان فقتل رجلاً منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البغي وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درى عنه القود والرم الدية بعد ما يحلف على ما ادعى من ذلك وان أتى ذلك عامداً أقيد بما نال من دم وجرح يستطاع فيه القصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال ولو

يجدد رقبته ولم يستطع حين يريد الكفارة صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أخراماً أن يطعم ولا يجزئته أقل من ستين مسكينا كل مسكين مداً من طعام بلده الذي يقتات حنطة أو شعيراً أو أرزاً أو سلتاً أو ترساً أو زبيباً أو أقطاً ولا يجزئته أن يعطيهم جلة ستين مداً أو أكثر لان أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل وغيره أكثر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم انما سن مكيلة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئته أن يعطيهم دقيقاً ولا سويقاً ولا خبزاً حتى يعطيهم موحباً وسواء منهم الصغير والكبير ولا يجوز أن يعطيه من تزمه نفقته ولا عبداً ولا مكاتباً ولا أحداً على غير دين الاسلام

أن تجاراً في عسكر أهل البغي أو أهل مدينة غلب عليها أهل البغي أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البغي برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً وأتى حدة الله والناس عارفاً بأنه محرم عليه ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فأقوا ذلك عالمين بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حدة الله عز وجل والناس وكذلك لو تلصصوا فكانوا بطرف ممنوعين لا تجرى عليهم حكم أولئك ولا يتلصصون ولا متأولين إلا أنهم لا تجرى عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيمت عليهم الحقوق

### (حكم أهل البغي في الأموال وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البغي على بلد من بلدان المسلمين فأقام أماءهم على أحد حدة الله أو للناس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذ ما عليهم ما ليس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حده أماء أهل البغي يحد ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا وبعضها استوفى أماء أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البغي منها قال وكذلك من مهربهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد أماء أهل العدل أخذ الصدقة منهم فادعوا أن أماء أهل البغي أخذها منهم فهم أماء على صدقاتهم وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وخزينة الرقاب لم يعد على من أخذوه منه لأنهم مسلمون ظاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وخزينة رقبة وحق لهم في مال أو غيره قال ولو استعصى أماء أهل البغي رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الحق لبعض الناس من بعض في الحسد ودوغيرها إذا جعل ذلك إليه ولو ظهر أهل العدل على أهل البغي لم يرد من قضاء قاضي أهل البغي إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب أو السنة أو إجماع الناس أو ما هو في معنى هذا أو عهد الحيف برده شهادة أهل العدل في الحين الذي بردها فيه أو إجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يجزيها فيه ولو كتب قاضي أهل البغي إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخر من غير أهل البغي فلا غلب من هذا خوف أن يكون برده شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ويقبل شهادة من لا عدل له بموافقة ومنهم من هو مخوف أن يكون يستحل بعض أخذ أموال الناس بما مكنته فأحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس بحكم نفذ منه فلا يكون للقاضي رده إلا يجوز تبين له ولو كانوا مؤمنين على ما وصفنا برءاء من كل خصلة منه وكتب من بلاد نائية يملك حق المشهود له أن رد كتابه فقبل القاضي كتابه كان لذلك وجه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضيه إذا كان كما وصفت في قوت الحق إن رد شيئا بحكمه قال ومن شهد من أهل البغي عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محاربا أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد لمن وافقه بالتصديق له على ما لم يعاين ولم يسمع أو باستحلال المال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى منفعة المشهود له أو نكاح المشهود عليه استحلالا لم تجز شهادته في شيء وإن قل ومن كان من هذا برأى منهم ومن غيرهم عدلا جازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل البغي على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ له به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ بل بعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها وكذلك حق على قاضي أهل البغي أن يأخذ من الباغي غير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل البغي من أخذ الحق منهم لمن خالفهم كان بذلك عندنا ظالما ولم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البغي حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضيهما الحق منهم قال وكذلك أيضا يأخذ من أهل العدل الحق لأهل الحرب

(وقال) في القديم لو علم بعد اعطائه أنه غنى أجزأه ثم رجع إلى أنه لا يجزئه (قال المزني) رحمه الله وهذا أقسى لأنه أعطى من لم يفرضه الله تعالى له بل حرمه عليه والخطأ عنده في الأموال في حكم العدا لا في المأثم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكفر بالطعام قبل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبها ولو أعطى مسكينا مسدين مداعن ظهره ومداعن اليدين أجزأه لأنهما كفارتان مختلفتان ولا يجوز أن يكفر بالكفارة كاملة من أي الكفارات كفر وكل الكفارات بمد النبي صلى الله عليه وسلم لا تختلف وفي فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وستة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه مد النبي

وأذمة وإن منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالصبر لحق أهل السنة من أهل دين الله تعالى  
 وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضره مسلم بالذي يحل لمسلم أن يمنع حربيا مستأصحا لانه  
 ليس بالذي ضل فيه فيجب له مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا بضم غير وجهه ياخذ الشافعي قال ولو ظهر  
 أهل البغي على مصر فورا فضاء درجلا من أهله معروفا بخلاف رأي أهل البغي فكذب إلى قاض غير ونظر  
 فإن كان القاضي عدلا رسمى شهرا نشهدوا عنده يعرفهم القاضي المكتوب اليه بنفسه أو يعرفهم أهل  
 العداية بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكذب فإن لم يعرفوا فكتابه كوصفت من كذب قاضى أهل البغي  
 قال وإذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل وانتقوا في بلادهم واجتمعوا ثم قاتلوا معا فإن كان لكل  
 واحد من الطائفتين إمام فدخل أهل البغي كدخل أهل العدل جماعة بهم كعائتهم وواحد منهم مثل واحد منهم في كل شيء  
 ليس الخمس قال فإن آمن أحدكم عبدا أو حرًا أو امرأته من جازا لآمان وإن قتل أحدهم منهم (٣) في الأقبال  
 كان له السلب وإن كان أهل البغي في عكر ردا لأهل العدل فسرى أهل العدل فأصابوا غنائم أو كان أهل  
 العدل رد أفسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحد من الطائفتين صاحبه لا يفترون في حال إلا  
 أنهم إذا دفعوا الخمس من الغنيمة كان إمام أهل العدل أولي به لانه يقوم مقترون في البلدان يؤديه إليهم لان  
 حكمه جار عليهم دون حكم إمام أهل البغي وانه لا يستحل حبه استحلان الباقي قال ولو وادع أهل البغي  
 قوما من المشركين لم يكن لأحد من المسلمين غزاهم فإن غزاهم فأصاب إليهم شيأ ردد عليهم ولو غزا أهل البغي  
 قوما قد وادعهم إمام المسلمين فسباهم أهل البغي فإن ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيهم  
 وردوه على أهل المشركين قال ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وإن اشتري فسر أو مردد قال ولو  
 استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلال  
 لأهل العدل قتال أهل الحرب وسبهم ونيس كسوتهم مع أهل البغي بآمان انما يكون إليهم الآمان على الكف  
 فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم آمان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقصيل واستعان أهل البغي  
 بقرم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضا للعهد لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا  
 مكرهين أو ذكروا جباهه فقاتلوا كثرى علينا إذا حملنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى أنها  
 انما تحملنا على من يحل دمه في الاسلام مثل قطاع الطريق أو قاتلوا ثم نعلم ان من جازوا على قتاله مسلما لم يكن  
 هذا نقضا للعهد ويرخذون بكنى أصحابنا من أهل العدل من دم ومال وذلك أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين  
 أمر الله بالاصلاح بينهم (قال الشافعي) رجس الله تعالى وتقدم اليهم ونجد عليهم شرطاً بأنهم ان خرجوا  
 الى مثل هذا السحل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فإن أتى أحد من أهل البغي ثاباً يقتص منه لانه مسلم  
 محرم الدم وإذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يعطوا سلباً ولا نجسا ولا سهما وانما يرضخ إليهم  
 ولو رهن أهل البغي نفر منهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهنه أو قاتلوا احبسوا رهننا حتى تدفع اليكم  
 رهنكم وتوادعوا على ذلك الى مدته جعلوها بينهم فعدا أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلوه لم يكن لأهل  
 العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم ولا أن يحدوهم إذا أتوا أن قد قتل أصحابهم لان أصحابهم  
 لا يدفعون إليهم أبدا ولا يقتل الرهن بجنابة غيرهم وإن كان رهن أهل البغي بلا رهن من أهل العدل  
 ووادعهم الى مدته فماتت تلك المدته وقد غدر أهل البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم قال ولو أن  
 أهل العدل آمنوا رجلا من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الدية وإذا قتل العدل الباغي عامدا  
 والقاتل وارث المقتول أو قتل الباغي العدل وهو وارثه لم أر أن يتوارثا والله تعالى أعلم ويرثهما معا ورثتهما  
 غير القاتلين وإذا قتل أهل البغي في معركة وغيره صلى عليهم لان الصلاة سنة في المسلمين الا من قتله المشركون  
 في المعركة فانه لا يغسل ولا يصلى عليه وأما أهل البغي إذا قتلوا في المعركة فانهم يغسلون ويصلى عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم  
 وكيف يكون بعد من  
 لم يولد في عيشه أو مد  
 أحدث بعده وانما قلت  
 مددا لكل مسكين  
 لحديث النبي صلى الله  
 عليه وسلم في المكفر في  
 رمضان فانه أتى صلى  
 الله عليه وسلم بعرق فيه  
 نجسة عشر صاعا فقال  
 للمكفر كفر به وقد أعلمه  
 أن عليه اطعام اثنين  
 مسكينا في هذا مدخله  
 وكانت الكفارة بالكفارة  
 أشبه في القياس من  
 أن نقيسها على فدية  
 في الحج وقال بعض  
 الناس المد وطلان  
 بالحجازي وقد احتجنا  
 فيه مع أن الآثار  
 على ما فتت فيه وأمر  
 الناس بدار الهجرة وما  
 ينبغي لأحد أن يكون  
 أعلمهم هذا من أهل  
 المدينة وقالوا أيضا لو  
 أعطى مسكنا واحدا  
 طعامتين مسكينا في  
 ستين يوما أبجره (قال)

بهم ما يصنع بالموتى ولا يبعث برؤسهم الى موضع ولا يصلبون ولا يعنقون الدفن واذا قتل أهل العدل أهل البغى فى المعركة فقتلهم قولان أحدهما أن يدفنوا بأكوامهم ودمائهم والشباب التى قتلوا فيها نساء والأنتهم شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع عن قتله المشركون لأنهم مقتولون فى المعركة وشهداء والقول الثانى أن يصلى عليهم لأن أصل الحكم فى المسلمين الصلاة على الموتى الا حيث تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما تركها فى قتله المشركون فى المعركة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى والصبيان والنساء من أهل البغى اذا قتلوا معهم فهم فى الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال وأكره للعدلى أن يعدم قتل ذى رحمه من أهل البغى ولو كف عن قتل أبيه أو ذى رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك له بل أحبه وذلك أن النبى صلى الله عليه وسلم كف أباحذيفة بن عتبة عن قتل أبيه وأب بكر يوم أحد عن قتل أبيه واذا قتل الجماعة المنتفعة من أهل القبلة غير المتأولة أو أخذت المال فحكمهم حكم قطع الطريق وهذا مكتوب فى كتاب قطع الطريق \* واذا ارتد قوم عن الاسلام فاجتمعوا وقتلوا فقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من المشركين واذا تابوا لم يتبعوا بدم ولا مال فان قال قائل لم لا يتبعون قيل هؤلاء صاروا محاربين لحلال الاموال والدماء وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم وما أصيب لهم لم ير عليهم وقد قتل طليحة عكاشه بن محصن وثابت ابن أفرم ثم أسلم هو فلم يضمن عقلا ولا قودا (قال الشافعى) رحمه الله تعالى والحديث فى المسكبة فى المصر والصخراء سواء وهل المحارب فى المصر أعظم ذنبا « قال الربيع » وللشافعى قول آخر يقاد منهم اذا ارتدوا وحاربوا فقتلوا من قبل أن الشرك لم يزد هم شر الميزدهم خيرا بان يمنع القود منهم (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو أن أهل البغى ظهروا على مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغى قتالهم لم أر أن يقاتلهم أهل المدينة معهم فان قالوا فقتلهم معاوسع أهل المدينة قتالهم دفعناهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا فى معنى من قتل دون نفسه وماله ان شاء الله تعالى ولو سبى المشركون أهل البغى وكانت بالمسلمين قوة على قتال المشركين لم يسع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنقذوا أهل البغى ولو غزا المسلمون فقاتلهم فغزوا معا ومتفرقين وكل واحد منهم ردة لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحب فى الغنيمة (قال الشافعى) رحمه الله تعالى قال لى قائل فانا نقول فيمن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة قتلته فله دفعه عنه قال فان لم يكن يدفع عنه الا بقتال قلت فيقتاله قال وان أتى القتال على نفسه قلت نعم اذا لم يقدر على دفعه الا بذلك قال وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك قلت ان يكون فارسا أو العارض له راجل فيعين على الفرس أو يكون متحصنا فيغلق الحصن الساعة فيمضى عنه وان أبى الا حصره وقاتله قاتله أيضا قال أفليس قد ذكر جراح عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احصان أو قتل نفس بغير نفس فقلت له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم الا بأحدى ثلاث كما قال وهذا كلام عربى ومعناه انه اذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلا زنا ثم ترك الزنا وتاب منه أو هرب من الموضع الذى زنى فيه فقد رعى عليه قتل رجلا ولو قتل مسلما عامدا ثم ترك القتل فتاب وهرب فقد رعى عليه قتل قودا واذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذا لا يفرقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا فيقتلان بالاسم الا لزم لهما والكفر بعد ايمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل الا انه اذا تاب من الكفر وعاد الى الاسلام حقن دمه وذلك أنه يسقط عنه اذا رجع الى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلما ومتى لزمه اسم الكفر فهو كالزانى والقاتل (قال الشافعى) رحمه الله تعالى والبغى خارج من أن يقال له حلال الدم مطلقا غير مستثنى فيه وانما يقال اذا بغى وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع قوتل دفعنا عن أن يقتل أو منازعة ليرجع أو يدفع حقا ان منعه فان أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قودا فانا بحنفا قاله ولو لولى

الشافعى) رحمه الله لئن  
أجزأه فى كل يوم وهو  
واحد ليجزئه فى مقام  
واحد فقيل له أرأيت  
لو قال قاتل قال الله  
تعالى وأشهدوا ذوى  
عدل منكم شرطان  
عدد وشهادة فانا أجبر  
الشهادة دون العدد  
فان شهد اليوم شاهد ثم  
عاد لشهادته فهى  
شهادتان فان قال لاحق  
يكونا شاهدين فكذلك  
لاحق يكونا سستين  
مسكينا وقال أيضا لو  
أطعمه أهل الذمة  
أجزأه فان أجزأ فى غير  
المسلمين وقد أوصى الله  
تبارك وتعالى بالأسير  
فلم لا يجزئ أسير المسلمين  
الحربى والمستأمنون  
اليهم وقال لو غداهم أو  
عشاهم وان تفاوت  
أكلهم فاشبعهم أجزأ  
وان أعطاهم قيمة الطعام  
عرضا أجزأ فانه ترك ما  
نصت السنة من المكيلة  
فأطعم سستين صبيا أو

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسرا وكان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا إحلال الدم ولو حبل دمه ما حقن بالتولية والأسار والجرح وعزله القتال ولا يحقن دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

### (الخلافة في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضرني بعض الناس الذي حكيت حجتهم بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملته ما ذكر في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحد الاحتج في هذا بشيئه بما احتججت به ولقد خالفك أصحابنا منه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت الفئة الباغية فثمة ترجع إليها وانهم موافقوا لمنزمتين وذفف عليهم جرحي وقتلوا أسري فإن كانت حريمهم فائمه فأسرهم وأسيرهم وأسيرهم وذفف على جرحهم وأما إذا لم يكن لأهل البغي فئة وانهم من عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذفف على جرحهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إذا زعمت أن ما احتججتنا به حجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه النجاة أفلت بهذا خبراً أو قياساً قال بل قلت به خبراً قلت وما الخبر قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفف على جرحي فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرويت عن علي أنه قال لو كانت لهم فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجرحيهم فستدل باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندي على هذا المعنى قلت أفبدلالة فأوجدناها فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله وأنما يقاتل من يقاتل فأما من لا يقاتل فأنما يقال اقتلوه لا فقاتلوه ولو كان فيما احتججت به من هذا حجة كانت عليكم لأنك تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهم من عسكرهم ولم تكن لهم فئة قال قلته أتباعاً لعلني بن أبي طالب قلت فقد خالفني علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في مثل ما تتبعته فيه وقلت أرايت أن احتج عليك أحد بمثل حجتك وقال نقتلهم بكل حال وإنهم من عسكرهم لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التعريم قال ليس ذلك له وإن احتمل ذلك الحديث لانه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لانه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمله دلالة على قتل من كانت له فئة مؤملياً وأسيراً وجريحاً (قال) وقلت وما ألفت من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدي به من السلف فإن أبا بكر قد أسر غير واحد من منع الصدقة فاضربه ولا قتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رعى من امتنع فاضربه ولا قتله وأما أن يكون خروجهم إلى هذا يحل دماءهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذه الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحث دماءهم فيها وقد كان معاوية بالثام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة وكانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفه أو لا فئة للفئة المنصرفه آخرها وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فئة لمن انحاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فئة فيهمزمون ولا يريدونها ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فئة فيهمزمون يريدون الرجوع للقتال وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشحذون السلاح فتزعم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم ما لم نصبوا اماماً أو يسيروا ونحن نخافهم على الأيقاع بنا فكيف أبحث قتالهم بإرادة غيرهم القتال أو بترك غيرهم الهزيمة وقد انهمزوا هم وخرجوا وأسروا ولا يبيح قتالهم بإرادتهم القتال وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن

رجلاً مرضى أو من لا يشبههم إلا أضعاف الكفارة فما يقول إذا أعطى عرضاً مكان المسكيلة لكان موسراً يعق رقبة فتصدق بقيتها وإن أجاز هذا فقد أجاز الأ طعام وهو قادر على الرقة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقبة فلم يجوز العرض وإنما السنة مكيلة طعام معروفة وإنما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحبس الصوم وهو مطبق له إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم وما دخل فيهما من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم إلى قوله أن

أبي طالب وقوله كنت محجوجا بفعل على وقوله قال وما ذاك قلت أخبرنا شفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي فاختة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقال علي لا أقتل صبرا أتى أخاف الله رب العالمين فحلى سبيله ثم قال أفيل خير أتباع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم صفين قائمة ومعارية يقتال جادا في أيامه كاله امتنقا أو مستعلبا وعلى يقول لأسير من أصحاب معاوية لا أقتل صبرا أتى أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال فلعله من عليه قلت هو يقول أتى أخاف الله رب العالمين قال يقول أتى أخاف الله فأطلب الأجر بالمن عليك قلت أفيجوز أن قال لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح لمن لا فسخة مثل جثتك قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلاف ذلك لأنه لو قاله رجاء الأجر قال أتى لأرجو الله واسم الرجاء بمن ترك شيئا مباحا له أولى من اسم الخوف واسم الخوف بمن ترك شيئا خوف المأثم أولى وإن احتمل اللسان المعنيتين قال فإن أصحابنا يقولون قولك لا نستمتع من أموال أهل البغي بشئ إلا في حال واحدة قلت وماتلك الحال قال إذا كانت الحرب قائمة استمتع بدوابهم وسلاحهم فإذا انقضت الحرب رد ذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت أفرايت أن عارضنا وإياك معارض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عند الله تعالى أعظم حرمة من المال فإذا حلل الدم كان المال له تبعا هل الخجة عليه إلا أن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين خالفوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضا بما لا تحل به دماؤهم وذلك أن بسبب ذرارهم ونسأؤهم فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأؤهم وذرارهم ولا تحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا قديح دم الزاني منهم والقاتل ولا يحل من ماله ما شئ وذلك لجنايتهم ما ولا جناية على أموالهما والبغى أخف حالا منهما لأنه يقال للزاني المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقا لا استثناء فيه ولا يقال للبغى مباح الدم إنما يقال على البغى أن يمنع من البغي فإن قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغيا غير ممنوع مقاتل لم يحل قتاله وإن يقاتل فلم يخلص إلى دمه حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير جريحا أو ملقيا بالسلاح أو أسيرا لم يحل دمه فقال هذا الذي إذا كان هكذا حرم أو مثل حال الزاني والقاتل محرم المال قال ما الخجة عليه الا هذا وما فوق هذا خجة فقلت هل الذي حدثت حجة عليك قال أتى إنما آخذه لأنه أقوى لي وأوهن لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل يعدوما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قاتل قد صار ملكه لطفل أو كبير لم يقاتل قط فتقوى بما لا غائب عنك غير باغ على باغ يقاتلك غيره أو مال جريح أو أسير أو مول قد صار أو في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتلك يحل لك دفعه وإن أتى الدفع على نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لو سبي أهل البغي قوما من المسلمين أن تأخذ من أموالهم ما تستعين به على قتال أهل البغي لنستنقذهم فتعطيهم باستنقاذهم خيرا مما تستمتع به من أموالهم قال لا قلت وقليل الاستمتاع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما أحل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب ثم استمتع بالكراع والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرهما قال فبافيه قياس وما القياس فيه الا ما قلت ولكني قلته خيرا قلت وما الخبر قال بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه غنم ما في عسكر من قاتله فقلت له قد رويتم أن عليا عرف رثته أهل النهروان حتى تغيب قدرا ومرجل أقسار على بسيرتين احداهما غنم والاخرى لم يغنم فيها قال لا ولكن احدا الحديثين وهم قلت فأيه مالوهم قال ما تقول أنت قلت ما أعرف منهما واحدا تابا عنه فان عرفت الثابت فقل بما ثبت عنه قال ماله أن يغنم أموالهم قلت الآن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالف الحديثين عنه وأنت لا تغنم وقد زعمت أنه غنم ولا تترك وقد زعمت أنه ترك قال إنما استمتع بها في حال قلت فالحظور يستمتع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفيجوز أن يكون شيان محظوران فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أخرته

غضب الله عليهم ان كان  
من الصادقين قال  
فكان بينا والله أعلم في  
كتابه أنه أخرج الزوج  
من فذف المرأة بالتعانه  
كما أخرج قاذف المحصنة  
غير الزوجة بأربعة  
شهود وما قذفها به وفي  
ذلك دلالة أن ليس على  
الزوج أن يلعن حتى  
تطلب المقدوفة كما ليس  
على قاذف الأجنبية  
حتى تطلب حدها  
قال ولما يخص الله  
أحدا من الأزواج دون  
غيره ولم يدل على ذلك  
سنة ولا إجماع كان  
على كل زوج جاز  
طلاقه ولزمه الفرض  
وكذلك كل زوجة  
لزمها الفرض ولعانهم  
كلهم سواء لا يختلف  
القول فيه والفرقة ونفي  
الولد وتختلف الحدود  
لمن وقعت له وعليه  
وسواء قال زنت أو  
رأته تزني أو يازانية  
كما يكون ذلك سواء إذا



(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو وجدت لهم ذائبا ودراهم تقويك عليهم أناخذها قال لا  
قلت فقد تركت ما هراشدك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا راعهم  
أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي فقلت له ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حدو والمقتول في حد يصيب على  
صاحب قتله ولا يحل له تركه والباغي يحرم على صاحبك قتله وموليا وراجعا عن البغي فاذا ترك صاحبك  
الصلاة على أحدهم ادون الآخر كان من لا يحل له الا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كانه ذهب الى  
أن ذلك عقوبة لينسكل غيره عن مثل ما صنع قلت أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعد أن يعاقبه به فان كان  
ذلك جائزا فاصليه أو ليحرقه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يحجز رأسه فيبعث به قال لا يفعل  
به من هذا شيئا قلت وهل يالي من قاتلك على أنك كافر أن لا تصلي عليه وشو يري صلاتك لا تقر به  
الى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغي كان أبلغ في تنكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع  
الباغي قال ما ينسكل أحد بما ليس له أن ينسكل به قلت فقد فعلت وقلت له أتمنع الباغي أن تجوز شهاده  
أوتينا كح أو يوارث أو شيئا مما يجوز لأهل الاسلام قال لا قلت فكيف منعت الصلاة وحدها أخبر قال لا  
قلت فان قال لك قاتل أصلي عليه وأمنعه أن يناكح أو يوارث قال ليس له أن يمنعه شيئا مما لا تمنعه المسلم  
الاخبار قلت فقد منعه الصلاة لاخير وقال اذا قتل العادل أخا وأخوه باع ورثه لان له قتله واذا قتله أخوه  
لم يرثه لانه ليس له قتله قلت له فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخا عمدا لم يرث من ماله ولا من دينه  
ان أخذت منه شيئا ومن قتله خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئا لانه لا يهتم على أن يكون قتله ليرث  
ماله وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه فقلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت انما قال  
النبى صلى الله عليه وسلم ليس لقاتل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أيما كان تعدد القتل أو مر فوعا عنه  
الاثم بان عمد غرضا فأصاب انسانا فكيف لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من  
يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما احتججت علينا وأنت أيضا تسوي بينهما في القتل فتقول لا أقيد واحدا منهما من  
صاحبه وان كان أحدهما ظالم المالا الآن كلاما أول قال فان صاحبنا قال نقاتل أهل البغي ولا يدعون لانهم  
يعرفون ما يدعون اليه وقال جنتنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل ولا يدعي فقلت له  
لو قاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شبيها بالخروج الى الاسراف في تضعيفه كإرايتك تفعل في أقل  
من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البغي اذا أظهر وا ارادة الخروج علينا والبراءة منا واعتزلوا  
جماعتنا أقتلهم في هذه الحال قال لا فقلت ولاناخذلهم مالا ولا نسي لهم ذرية قال لا قلت أفرأيت  
أهل الحرب اذا كانوا في ديارهم لا يهاجمون بنا ولا يعرضون بذكرنا أهل قوة على حربنا فتركوها أو ضعف  
عنها فلم يذكروها أيحل لنا أن نقاتلهم نياما كانوا أو مولين ومرضى وأناخذ ما قدرنا عليه من مال وسي  
نسأهم وأطفالهم ورجالهم قال نعم قلت وما يحل منهم مقاتلين مقبلين ومدبرين مثل ما يحل منهم تاركين  
للحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البغي مقبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يؤخذلهم مال قال نعم قلت  
أفترأهم بشبه ونهم قال انهم يلفارقونهم في بعض الامور قلت بل في أكثرها أو كلها قال فامعنى دعوتهم  
قلت قد يطلبون الامر ببعض الخوف والارعاد فيجتمعون ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون  
جوره أو رد مظلمته أو ما أشبه هذا فيناظرون فان كان ما طلبوا حقا أعطوه وان كان باطلا أقيمت الحجة عليهم  
فيه فان تفرقوا قبل هذا تفرقا لا يعودون له فذاك وان أبوا الا القتال قوتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد  
العزيز فكأنهم تفرقوا بالحرب وقلت له واذا كانوا عندنا وعندك اذا قاتلوا فأكثروا القتل ثم ولوا لم يبقوا  
مولين لحرمة الاسلام مع عظم الحناية فكيف يتعمق قتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن فهم الرجوع  
بلاسل دم ولا مؤنة أكثر من الكلام ورد مظلمة ان كانت يجب على الامام ردها اذا علمها قبل أن يسألها

قذف أجنبية وقال في  
كتاب النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مائة  
ولربما جئت بمثل  
وزوجها صبي دون  
العشر لم يلزمه لان العلم  
يحيط أنه لا يولد لمثله  
وان كان ابن عشرين  
وأكثر وكان يمكن أن  
يولده كان له حتى  
يلعب في نفسه بلعان أو  
يموت قبل البلوغ فيكون  
والده ولو كان بالغاً مجبوا  
كان له الآن ينفيه  
بلعان لان العلم لا يحيط  
انه لا يحمل له ولو قال  
قد قتل وعقلي ذاهب  
فهو قاذف الا أن يعلم  
أن ذلك يصيبه فيصدق  
ويلاعن الآخر اذا  
كان بعقل الاشارة وقال  
بعض الناس لا يلاعن  
وان طاق وباع باعاء أو  
بكتاب يفهم جاز قال  
وأصمت أمامه بنت أبي  
العاص فقيل لها فلان  
كذا ولفلان (٣) كذا  
فأشارت أن نعم فرقع ذلك

(الأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أمان المرأة المسلمة والرجل المسلم لأهل الحرب فأما العبد المسلم فإن أمن أشعل بنى أو حرب وكان يقاتل أجزأ أمانه كما يجزأ أمان امرئ وإن كان لا يقاتل لم يجزأ أمانه فقلت له لم فرقت بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تسكناً أو مأوئهم ويسعى بذمتهم أدناهم فقلت له هذه الحجة عليك قال ومن أين قلت إن زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى بذمتهم أدناهم على الأحرار دون المماليك فقد زعمت أن المملوك يؤمن وهو بخارج من الحديث قال ما هو بخارج من الحديث وأنه ليلزمنا اسم الأيمان فقلت له فإن كان داخل في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه إذا لم يقاتل قال إنما يؤمن المقاتلين مقاتل قلت ورأيت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معادلان على أنه يجوز أمان المؤمن بالإيمان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها والزمن لا يقاتل يؤمن فيجوز أمانه وكان يلزم في هذين على أصل ما ذهب إليه أن لا يجوز أمانهما لأنهما لا يقاتلان قال فإني أترك هذا كله فأقول إن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تسكناً أو مأوئهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفء بدمه إدمه فقلت له القول الذي صرت إليه أبعد من الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنتظر في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تسكناً أو مأوئهم إلى أن أقود أم إلى الدية قال إلى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجزئ أمانها ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجزئ أمانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تجزئ أمانه ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجزئ أمانه فقد تركت أصل مذهبك في إجازة أمان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فإن قلت إنما عني تسكناً أو مأوئهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فأنت تقيد بالعبد الذي لا يسوي عشرة دنانير الحر دية ألف دينار كان العبد ممن يحسن قتالاً ولا يحسنه قال إني لأفعل وما هذا على القود قلت أجعل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تركته كله قال فعلام هو قلت على اسم الأيمان قال وإذا أسر أهل البغي أهل العدل وكانت أهل العدل فيهم تجار فقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم لبعض ماله لم يقتص بعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء لأن الحكم لا يجري عليهم وكذلك إن كانوا في دار حرب فقلت له أتعني أنهم في حال شبهة بجهالة التهم وتخيمهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيه من أهل بني أو مشركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقطت ذلك عنهم في الحكم لأن الدار لا تجري عليها الحكم فقلت له إنما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جارياً والمعنى الثاني أن يغلب أهلها عليها فيمنعونها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأيها ما عانيت قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصيروا إلى جماعة المسلمين ويستسلموا للتسليم وهم بمنع ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن إذا منعوا دارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أولم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذه الدار حدوداً بينهم والله لم يؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت نزع أن القول لا يجوز إلا أن يكون خبر أو قياساً معقولاً فأخبرنا في أي المعنيين قولك قال قولنا قياس لا خبر قلنا فعلام قسمته قال على أهل دار الحرب ينقتل بعضهم بعضاً ثم يظهر عليهم فلا تقيد منهم قلت أتعني من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهب إليه خلافاً بيننا قال فأوجدنيه قلت رأيت المشركين المحاربين لو سبي بعضهم بعضاً ثم أسلموا أتدع السابي يتحول المسي موقوفاً له

فرايت أنها وصية قال  
ولو كانت مغلوقة على  
عقلها فالتعن وقعت  
الفرقة ونفي الراد ان  
انقضى منه ولا تحل لأنها  
ليست بمن عليه الحدود  
ولو طلبه ولها أو كانت  
امراً أنه أمة فطلبه  
سيد هاهم بكن لو احد  
منهما فإن مات قبل أن  
تعفو عنه فطلبه ولها  
كان عليه أن يلعن أو  
يحد للحررة بالغة ويعز  
غيرها ولو التعن وأبين  
اللعان فعلى الحررة  
البالغة الحد والمملوكة  
نصف الحد ونفي نصف  
سنة ولا لعان على  
الصبي لانه لا حد عليها  
ولا أجبر الذمية على  
اللعان الآن ترغب في  
حكمتنا فقلت عن أن لم  
تفعل حدناها ان  
ثبتت على الرضا بحكمتنا  
(قال المزني) رحمه الله  
تعالى أولى به أن يحدّها  
لأنها رضيت ولزمتها  
حكمتنا ولو كان الحكم

قال نعم قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار ثم ظهرنا عليهم قال فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضا قلت أفرأيت أهل الحرب لو غرونا فقتلوا فينا ثم رجعوا إلى دارهم فأسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أي يكون على القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار غير مكروهين ولا مشتبه عليهم قال يقتلون قلت أفرأيت المسلمين أي سعيهم أن يفسدوا قسدا أو قسدا للأسارى والتجار من المسلمين ببلاد الحرب فيقتلونها قال لا بل محرم عليهم قلت أفسعيهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أفرأيت الأسارى والتجار لو تركوا صلوات ثم خرجوا إلى دار الإسلام أي يكون عليهم قضاؤها أو زكوة كن عليهم أداؤها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغير مما أحل الله لهم وحرّم عليهم شيئا فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق الآدميين الذي أرجبه الله عز وجل فيما أتوا في الدار التي لا تغير عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قبلهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبسه كان على السلطان استخراجهم منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فإني أقيسهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمتهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس قال وأين قلت أنت ترعّم أن أهل البغي ما لم ينصبوا اماما أو يظهر واحكهم بقادهم منهم في كل ما أصابوا وتقام عليهم الحدود والأسارى والتجار لا امام لهم ولا امتناع فلو قسمتهم بأهل البغي كان الذي نقيم عليه الحدود من أهل البغي أشبه بهم لانه غير متمتع بنفسه وهم غير متمتعين بأنفسهم وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ظهرت عليهم أقدمتهم وأخذت بعضهم من بعض ما ذهب لهم من مال فقال ولكن الدار ممنوعة من أن يجري عليها الحكم بغيرهم فاعلمنا منعهم بأن الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له فأنت ان قسمتهم بأهل الحرب والبغي محطى وانما كان ينبغي أن تبدي بالذي رجعت اليه قال فيدخل على في الذي رجعت اليه شيء قلت نعم قال وما هو قلت أفرأيت الجماعة من أهل القبلة تجار بون فيمتنعون في مدينة أو صحراء فيقطعون الطريق ويسفكون الدماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود قال بquam هذا كله عليهم قلت ولم وقد منعواهم بأنفسهم دارهم ومواقعهم حتى صاروا لا تجرى الأحكام عليهم وان كنت انما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين امتناع الدار فهو لا يمنعوا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد أجريت عليهم الحكم فلم أجريته على قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وان كنت قلت يسقط عن أهل البغي فأولئك قوم متأولون مع المنعة مشبه عليهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود برون ذلك محرم عليهم قال فانما قلت هذا في الحار بين من أهل القبلة بان الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلت له أفيمكن أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متمتعين قال نعم ويحتمل وقيل شيء الا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة على باطن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ومن قال بباطن دون ظاهر بلا دلالة له في القرآن والسنة أو الاجماع مخالف الآية قال نعم فقلت له فأنت اذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال الله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكروا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فزعمت في هذا وغيره أنك تطرحه عن الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار ممنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجماع فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتخصمهم بذلك دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لقاضي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود وحقوق الناس وإذا ظهر الامام على البلد الذي فيه قاض لأهل البغي لم يرد من حكمه الا ما يرد من حكم غيره من قضاة غير أهل البغي وان حكم على غير أهل البغي فلا ينبغي للامام أن يجيز كتابه خوف استحلاله أموال الناس بما لا يحل له

إذا ثبت عليها فأبى الرضا به سقط عنهم لم يجز عليها حكما أبدا لأنها تقدر اذا الزمها بالحكم ما تكره أن لا تقيم على الرضا ولو قدر اللذان حكم النبي صلى الله عليه وسلم عليهما بالرجم من اليهود على أن لا يرجعهما بترك الرضا لفعلا ان شاء الله تعالى (وقال) في الاملاء في النكاح والاطلاق على مسائل مالك ان أبت أن تلعن حدناها ولو كانت امرأته محدودة في زنا فقد نفها بذلك الزنا أو بزنا كان في غير ما سلكه عز ان طلبت ذلك ولم يلتن وان أنكر أن يكون قد نفها بقاء بشاهدين لاعن وليس جوده القذف اكذبا لنفسه ولو قد نفها لم يبلغ لم يكن عليه حد ولا لعان ولو قد نفها في عدة عاك رجعتها فيها فعليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان غيراً مأمون برأيه على استحلال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه لم يحل قبول كتابه ولا إنفاذ حكمه وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز أن ينفذ حكمه وهو لا أكثر ويرد كتابه وهو الأقل وقال من خالفنا إذا قتل العادل أباه ورثه وإذا قتل الباغى أباه لم يرثه وخالفه بعض أصحابه فقال هم أسوأ يتوارثان لأنهم أسوأ ولأن وخالفه آخر فقال لا يتوارثان لأنهم أقاتلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي هو أشبه بمعنى الحديث أنهم أسوأ لا يتوارثان ويرثهم ما غيرهما من ورثتهما (قال الشافعي) قال من خالفنا يستعين الإمام على أهل البغي بالمشاركين إذا كان حكم المسلمين ظاهراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له إن الله عز وجل أعز بالاسلام أهله ونفولهم من خالفهم بخلاف دينه فجعلهم صنفين صنفهم فوقين بعد الحرية وصنفهم أخوداً من أموالهم ما فيه لأهل الاسلام المنفعة صفاراً غير مأجورين عليه ومنعهم من أن ينالوا نكاح مسلمة وأباح نساء حرائر أهل الكتاب للمسلمين ثم زعمت أن لا يذبح النسل إذا كان تقرباً إلى الله جل ذكره أحدهم من أهل الكتاب فكيف أبخرت أن تجعل المشرك في منزلة ينال بها مسلماً حتى يسفل بهادمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاته التي يتقرب بها إلى ربه قال حكم الاسلام هو الظاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قدمضى عنه الحكم وصيرت حقه بيدي من خالف دين الله عز وجل ولعله يقتله بعد اذلة الاسلام وأهله في الحال التي لا تستحل أنت فيم اقتله (قال الشافعي) وقلت له أرايت قاضياً ان استقضى تحت يده قاضياً هل يولي ذمياً ما مونا أن يقضى في خزمة بقل وهو يسمع قضاءه فان أخطأ الحق رده قال لا قلت ولم وحكم القاضي الظاهر قال وان فإن عظيماً أن ينفذ على مسلم شيء بقول ذي قلت انه بأمر مسلم قال وان كان كذلك فالذي موضع حاكم فقلت له أفتعبد الذي في قتال أهل البغي قاتلاً في الموضع الذي لا يصل الإمام إلى أن يأمره بقتل ان رآه ولا كف قال ان هذا كما وصفت ولكن أصحابنا احتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشاركين على المشركين قلت ونحن نقول لك استعين بالمشاركين على المشركين لانه ليس في المشركين عز محرم أن ندله ولا حرمة حرمت الآن نستبقها كما يكون في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكام في خزمة بقل أجوز وقلت له ما بعد ما بين أفاويلك قال في أي شيء قلت أنت تزعم أن المسلم والذي اذا تداعى واولدا جعلت الولد للمسلم وحجته ما فيه واحدة لان الاسلام أولى بالولد قبل أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد الابوين اذا أسلم كان الولد مع أيهما أسلم تعزير الاسلام فأنت في هذه المسئلة تقول هذا وفي المسئلة قبلها تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

### ﴿كتاب السبق والنضال﴾

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن يأخذ الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم دفعه من جنائياتهم وجناتياتهم يعقلون عنه وما وجب عليهم بالزكاة والنذور والكفارات وما أشبه ذلك وما أوجبوا على أنفسهم مما أخذوا به العوض من البيوع والأجارات والهبات للثواب وما في معناه وما أعطوا متطوعين من أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب ثواب الله تعالى والآخر طلب الاستعداد من أعطوه ما به وكلاهما معروف حسن ونحن نرجو عليه الثواب ان شاء الله تعالى ثم ما أعطى الناس من أموالهم من غير هذه الوجوه وما في معناها واحد من وجهين أحدهما حق والآخر باطل فما أعطوا من الباطل غير جائز لهم ولا ان أعطوه وذلك قول الله عز وجل ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فالحق من هذا الوجه الذي هو خارج من هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما خالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

اللعان ولو بانتهى فقدفها  
برئان سبه إلى أنه كان  
وهي زوجته حد ولا لعان  
الآن في به ولدا أو حلا  
فيلتعن فان قيل فلم  
لاعت بينهما وهي بائن  
إذا ظهر بها حمل قيل  
كما ألحقت الولد لأنها  
كانت زوجته فكذلك  
لاعت بينهما لأنها كانت  
زوجه ألا ترى أنها ان  
ولدت بعد دينونها كهي  
وهي تحتها وإذا أتى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
الولد وهي زوجته فإذا  
زال الفراش كان الولد  
بعدهما تين أولى أن  
ينفي أوفى مثل حاله  
قبل أن تين ولو قال  
أصابك رجل في دبرك  
حداً ولا عن ولو قال لها  
يا زانية بنت الزانية  
وأما حرة مسلمة  
فطلبت حد أمها لم يكن  
ذلك لها وحدها أمها اذا  
طلبتة أو وكيلها والتعن  
لامرأة فان لم يفعل  
حبس حتى يبرأ جلده  
فاذا برأ حد الآن

والآثار قال الله تبارك وتعالى في مآذيب إليه أهل دينه وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل  
فرغم أهل العلم بالتفسير أن القوة هي الرمي وقال الله تبارك وتعالى وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم  
عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن  
أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في فصل أو حافر  
أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في حافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب  
عن ابن شهاب قال مضت السنة في النصل والابل والخيل والدواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع  
عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل بين الخيل التي قد أضمرت (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف أو حافر أو نصل يجمع معنيين أحدهما أن كل نصل  
رمي به من سهم أو ريشة أو ما يشكك العدو ونكايتها ساوكل حافر من خيل وحير وبغال وكل خف من ابل يخط  
أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه السبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق الا في هذا وهذا  
داخل في معنى ما ندب الله عز وجل إليه وجده عليه أهل دينه من الاعداد لعدو القوة ورباط الخيل والآية  
الأخرى فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها يرغب أهلها في اتخاذها  
لأمالهم ادرالك السبق فيها والغنيمة عليها كانت من العطايا بالثائرة بما وصفتم افا الاستباق فيها حلال وقباصواها  
محرم فلما أن رجلا سبق رجلا على أن يتسابقا على أقدامهما أو سباقه على أن يعدوا إلى رأس جبل أو على أن  
يعدوا فيسبق طائر أو على أن يصيب ما في يده أو على أن يسلك في يده شيا فقول له اركن فيركن فيصبيه أو على  
أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يداحي رجلا بالجارة فيغلبه كان هذا  
كاه غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي جده الله عليه وخصته السنة بما يحل فيه السبق ودخل  
في معنى ما حظرت السنة اذ نفت السنة أن يكون السبق الا في خف أو نصل أو حافر ودخل في معنى كل  
المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ المعطى عليه عوضا ولا لزمه بأصل حتى ولا أعطاه طلبا لثواب الله عز وجل  
وللمحمدة صاحبه بل صاحبه يأخذه غير حامله وهو غير مستحق له فعلى هذا عطايا بالباس وقياسها (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى والأسباق ثلاثة سبق يعطيه الوالي أو الرجل غير الوالي من ماله متطوعا به وذلك مثل  
أن يسبق بين الخيل من غاية الى غاية فيجعل للسابق شيا معلوما وإن شاء جعل للأصلي والثالث والرابع والذي  
يليه بقدر ما رأى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان مأجورا عليه أن يؤدي فيه رجلا لا لمن أخذه  
وهذا وجه ليلت فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان استبقان بفرضيهما ولا يريد  
كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخرج سابقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلا  
والمحل فارس أو أكثر من فارس ولا يجوز المحل حتى يكون كفؤا للفارسين لا يأمنان أن يسبقهما فإذا كان  
بينهما محل أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة أو أكثر وأقل ويتواضعا عنها  
على يدي من يتقان به أو يضمناهما ويحجري بينهما المحل فإن سبقهما المحل كان ما أخرجا جميعا له وإن  
سبق أحدهما المحل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه وإن أتيا متساويين لم يأخذ واحد منهما من صاحبه  
شيا وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو بالسكتد أو بعضه « قال الربيع »  
الهادي عنق الفرس والسكتد كتف الفرس والمصل هو الثاني والمحل هو الذي يرمي معي ومعدك ويكون كفؤا  
للفارسين فإن سبقه المحل أخذ من جميعا وإن سبقناه لم تأخذ منه شيا لأنه محل وإن سبق أحدنا صاحبه وسبقه  
المحل أخذ المحل منه السبق ولم يأخذ مني لأنني قد أخذت سبقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا  
في الاثنين هكذا فلو كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلا إن سبق

يلتصم ويؤتى أبي اللعان  
خددته الأسراطم قال  
أنا ألتعن قبلت رجوعه  
ولا شئ له فيما مضى من  
الضرب كما يقذف  
الأجنبية ويقول لا آتى  
بشهود فيضرب بعض  
الخدم يقول أنا آتى بهم  
فيكون ذلك له وكذلك  
المسرة اذا لم تلتعن  
فضربت بعض الخدم  
تقول أنا ألتعن قبلنا  
وقال قائل كيف  
لاعت بينه وبين  
منكوحة نكاحا فاسدا  
بولد والله يقول والذين  
يرمون أزواجهم فقطع  
له قال صلى الله عليه وسلم  
الراد للفراس والعاهر  
الجبر فلم يختلف المسلمون  
أنه مالا الاصابة  
بالنكاح الصحيح أو  
ملاك اليمين قال نعم هذا  
الف. راش قلت والزنا  
لا يلحق به النسب ولا  
يكون به مهر ولا يدرأ  
فيه حد قال نعم قلت فاذا  
حدثت نازلة ليست

كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلنا هذا لان أصل السنة في السبق أن يكون بين الخيل وما يجري فان سبق غنم وان سبق لم يغرم وهكذا في الرمي والثالث أن يسبق أحد الفارسين صاحبه فيكون السبق مندودون صاحبه فان سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يغرم صاحبه شيئاً وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة هكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقاً ويدخلان بينهما محالاً إلا والغاية التي يجريان منها والغاية التي يتهيان اليها واحدة ولا يجوز أن يفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

### ﴿ ما ذكر في النضال ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يتلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما يرد في الآخر (٢) ثم يفرعان فإذا اختلفت عليهما اختلفاً وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قراعاً معروفاً أو خاسقاً أو حواجياً فهو جائز إذا سما الغرض الذي يرميانه وجائز أن يتشارطا ذلك محاطة أو بمبادرة أو ذات شرطاً محاطة فكلاً ما أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر مثله سقط كل واحد من العددين واستأبقا عددا كأنهما أصابا بعشرة أو بمهم عشرة سقطت العشرة بالعشرة ولا شيء لو أحدهما على صاحبه ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه إلا بالفضل من أصابته على أصابة صاحبه وهذا من حين يتبدآن السبق إلى أن يفرغانه وسواء كان لأحدهما فضل عشرين سهماً ثم أصاب معه صاحبه بسهم حط منهما ثم كلاً أصاب حطه حتى يخلص له فضل العدد الذي شرط فينضله وان وقف والقرع بينهما من عشرين خاسقاً وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وقفنا المفالوج وأمرنا الآخر بالرمي حتى ينفد ما في أيديهما في رشقهما وان حطه المفالوج عليه بطل فلجه وان أنفد ما في يديه ولا آخر في ذلك الرشق عشرين لم يكف أن يرمى معه وكان قد فاج عليه وان تشارطا أن القرع بينهما حواج كان الحواج قرعة والخاسق قرعتين ويتقايسان إذا أخطأ في الوجهه معاً فان كان أحدهما أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وان كان أقرب منه بسهم ثم الآخر أقرب بأشهر بطلت أسهمه بالسهم الذي هو أقرب به لا بعد القرب لو واحد ولا أكثر وثمر واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حسبنا له والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم نحسب له انما نحسب له الأقرب فأشهرهما كان أقرب بواحد حسبنا له وان كان أقرب بأكثر وان كان أقرب بواحد ثم الآخر بعده أقرب بواحد سم الأول الذي هو أقرب بهما أقرب بخمسة أسهم لم يحسب له من الخمسة من قبل أن لناضله سهماً أقرب منها وان كان أقرب بأشهر فأصاب صاحبه بطل القرب لان المصيب أولى من القريب انما يحسب القريب لقربه من المصيب ولكن ان أصاب أحدهما وأخطى الآخر حسب المصيب صوابه ثم نظر في حواجيهما وان كان الذي لم يصب أقرب بطل قربه بمصيب مناضله فان كان المصيب أقرب حسب له من نبلة ما كان أقرب مع مصيبه لانا اذا حسبنا له ما قرب من نبلة مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم انما يتقايسون في القرب الى موضع العظم وموضع العظم وسط الشن بالأرض واستأرى هذا يستقيم في القياس فالقياس أن يتقاربوا الى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاييس بين النبل في الوجه والعواضد عينا وشمالاً لم يجاوزا الهدف فإذا جاوزا الهدف أو الشن أو كان منصوباً ألغوها فلم يقايسوا بهما ما كان عاضداً أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس فالقياس أن يقاس به خارجاً أو ساقطاً قوله أو حواج جمع حاب وهو أن يرمى على أن يسقط الأقرب للغرض الأبعد منه ويقال حبا السهم يجبوا إذا زلج على الأرض ثم أصاب الهدف وان أصاب الرقعة فهو خاسق وخازق فان جاوز الهدف روقع خلفه فهو زاهق اه وقوله أصاب صاحبه أي الغرض اه كتمه معجحه

بالفراس التحيح ولا  
الزنا الصريح وهو  
النكاح الفاسد أليس  
سبيلها أن نقيسها  
بأقرب الأشياءها  
قال نعم قلت فقد أشبه  
الولد عن وطء بشبهة  
الولد عن نكاح صحيح  
في إثبات الولد والزام المهر  
وابيجاب العدة فكذلك  
يشتهان في النفي باللعان  
وقال بعض الناس لا  
يلاع من الإحرا  
مسلمان ليس واحد  
منهما محدوداً في قذف  
وترك ظاهر القرآن  
واعمل بأن اللعان شهادة  
واغماه وعين ولو كان  
شهادة ما جاز أن يشهد  
أحد لنفسه ولكانت  
المرأة على النصف من  
شهادة الرجل ولا كان  
على شاهدين ولما جاز  
التعان الفاسقين لأن  
شهادتهما لا تجوز فان  
قيل قد يتوبان فيجوزان  
قيل فكذلك العبدان  
الصالحان قد يعتقان

أوه نندا أو كان في الزجج وهذا في المبادرة مثله في الخطاطة لا يختلفان والمبادرة أن يسمي اقترعا ثم يحسب  
 لكن واحد منهم اسر به ان تشارطوا الصواب وجوابه ان تشارطوا الخواص مع الصواب ثم أسبق إلى ذلك  
 العدد كنه أنتم « قال الربيع الحلي الذي يصيب الهدف ولا يصيب الشن » فإذا تقايسا بالخواص  
 واستوى ما بينهما تشارط في ذلك الوجه فلم يتعأذ إلا أنما أعاده من كل واحد منهما بما كان أقرب به وليس  
 واحد منهما بأقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرى معه أسبق رجل بين رجلين فقد رأيت  
 من الرماة من يقول صاحب السبق أرى أن يدا وألم سبق يندى أيهما شاء ولا يجوز في القياس الآن تشارطا  
 أي ما يدا أفان لم يفعلوا اقترعا والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط وإذا بدأ أحد شيئا من وجهه بدأ الآخر من  
 الوجه الذي يليه ويرى البادئ بسهم ثم الآخر بسهم حتى يفقد بينهما وإذا عرق أحد شيئا خرج السهم من يده  
 فلم يبلغ الغرض كان له أن يعود فيرى به من قبل العارض فيه وكذلك لو زحى من قبل العارض فيه أعاده  
 فري به وكذلك لم يقطع وتره فلم يبلغ أو انكسرت قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده وكذلك لو أرسله فعرض  
 دون دابة أو إنسان فأصاب ما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطربت به يده أو عرض له  
 في يده ما لا يعنى معه السهم كان له أن يعود فاما ان جاز وأخطأ القصد فري فأصاب الناس أو أجاز من وراءهم  
 فهذا سؤري منه ليس بعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رمية مبادرة فقد أحدهما فبلغ  
 تسعة عشر من عشرين رمية صاحب السهم الذي يرأسه به ثم رمية البادئ فان أصاب بسهمه ذلك فليج عليه  
 ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالمخاطبة وإذا  
 تشارطا الخواص فلا يحسب رجل خاسق حتى يخرق الجلد ويكون متعلق مثله وان تشارطا المصيب فلو  
 أصاب الشن ولم يخرقه حسب له لأنه مصيب وإذا تشارطا الخواص والشن ملصق به هدف فأصاب ثم رجع  
 ولم يثبت فزعم الراي أنه خسق ثم رجع لغلط لقيه من حصاة أو غيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه  
 انما قرع ثم رجع فالقول قوله مع عينه إلا أن تقوم بينهما ينة فيؤخذ بها وكذلك ان كان الشن باليا فيه  
 خروق فأصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب وان لم يغب في الهدف ولم يستسل بشيء من  
 الشن ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينه فان أصاب طرفا من الشن فخرمه ففهم أقول ان  
 أحدهما أنه لا يحسب له خاسقا إذا كان شرطهما الخواص إلا أن يكون بقي عليه من الشن طغية أو خيط  
 أو جلد أو شيء من الشن يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقا لان الخاسق ما كان ثابتا في الشن وقيل ثبوته  
 وكثيره سواء ولا يعرف الناس اذا وجهوا بأن يقال هذا خاسق إلا أن الخاسق ما حاط به المحسوق فيه ويقال  
 لا آخر حارم لخواص والقول الآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما وهى الصحيح فخرقه فاذا خرق  
 منه شيئا قل أو أكثر بعض النصل فهو خاسق لان الخسق النقب وهذا قد نقب وان خرم وان كان السهم ثابتا  
 في الهدف وعليه جلدة من الشن أو طغية ليست بحمطة فقال الراي خرق هذه الجلدة فأنخرمت أو هذه  
 الطغية فأنخرمت وقال المحسوق عليه انما وقع في الهدف متغللا تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما  
 طائران عما سواهما من الشن فالقول قوله مع عينه ولا يحسب هذا خاسقا بحال في واحد من القولين ولو  
 كان في الشن خرق فثبت السهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقا لانه اذا ثبت في الهدف فالشن  
 أضعف منه ولو كان الشن منصوبا فري فأصاب ثم مرق السهم فلم يثبت كان عندى خاسقا ومن الرماة من  
 لا يعده اذا لم يثبت ولو اختلفا فيه فقال الراي أصاب وما رفرج وقال المرمى عليه لم يصب أو أصاب حرف  
 الشن بالقدح ثم مضى كان القول قوله مع عينه ولو أصاب الأرض ثم ازدلف فخرق الشن فقد اختلفت  
 الرماة فمنهم من أثبت خاسقا وقال بالرمية أصاب وان عرض له دونها شيء فقدم مضى بالترعة التي أرسل بها ومنهم  
 من زعم أن هذا لا يحسب له لانه استحدث بضرته الأرض شيئا أحياه فهو غير رمية الراي ولو أصاب وهو

فيجوز أن مكانهما  
 وأما استدان لربنا لم يقبل  
 إلا بعد دارل مسدة  
 يفتخران فيهم انهم  
 يسمون العان الاعيين  
 الخمدين (٢) لأن  
 شيئا منهم ما غنشد  
 لا تجوز أسيا كما لا تجوز  
 شهادة المحدثين

(باب أين يكون العان)

قال الشافعي روى عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 انه لا عن بين الزوجين  
 على المنبر قال فإذا لعن  
 الحماكم بينهم في مكة  
 فبين المقام والبيت أو  
 بالمدينة فعلى المنبر أو  
 بيت المقدس ففي  
 مسجده وكذا كل بلد  
 قال ويبدأ فيقيم الرجل  
 قائما والمرأة جالسة  
 فيلتعن ثم يقيم المرأة  
 قائمة فتلتعن الآن  
 تكون جائزا فعلى باب  
 المسجد أو كانت  
 مشركة التعتن في  
 الكنيسة وحيث تعظم



مزدلف فلم يَحْسُقْ وشرطهم الخواسق لم يحسب في واحد من القولين خاسقا ولو كان شرطهما المصيب حسب في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه « قال الربيع » المزدلف الذي يصيب الارض ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشن ولو كان شرطهم المصيب فأصاب السهم حين تقلت غير مزدلف الشن بقدره دون نصله لم يحسب لان الصواب انما هو بالنصل دون القدح ولو أرسله مفارقا الشن فهبت ريح فصرقه فأصاب حسب له مصيبا وكذلك لو صرقه عن الشن وقد أرسله مصيبا وكذلك لو أسرع به وهو يراه قاصرا فأصاب حسب مصيبا ولو أسرع به وهو يراه مصيبا فأخطأ كان مخطئا ولا حكم للريح يبطل شيئا ولا يحق له ليست كالارض ولا كالدابة يصيبها ثم يزدلف عنها فيصيب ولو كان دون الشن شيئا ما كان دابة أو ثوبا أو شيئا غيره فأصابه فهتكه ثم مبرحموته حتى يصيب الشن حسب في هذه الحالة لان اصابته وهتكه لم يحدث له قوة غير النزع انما أحدث فيه ضعفا ولو روي والشن منصوب فطرح الريح الشن أو أزاله انسان قبل يقع سهمه كان له أن يعود فيرمي بذلك السهم لان الرمية زالت وكذلك لو زال الشن عن موضعه بريح أو أزاله انسان بعدما أرسل السهم فأصاب الشن حيث زال لم يحسب له ولكنه لو أزيل فتراضيا أن يرميه حيث أزيل حسب لكل واحد منهما صوابه ولو أصاب الشن ثم سقط فأنكسر سهمه أو خرج بعد ثبوته حسب له خاسقا لانه قد ثبت وهذا كنزع الانسان اياه بعدما يصيب ولو تشارطا أن الصواب انما هو في الشن خاصة فكان للشن وتر يعلق به أو جريد يقوم عليه فأثبت السهم في الوتر أو في الجريد لم يحسب ذلك له لان هذا وان كان مما يصلح به الشن فهو غير الشن ولو لم يتشارطا فأثبت في الجريد أو في الوتر كان فيهما قولان أحدهما أن اسم الشن والصواب لا يقع على المعلق لانه يزابل الشن فلا يضربه وانما يتخذ ايربط به كما يتخذ الحدار ليسند اليه وقد يزابله فتكون مزابلته غير اخرابه ويحسب ما ثبت في الجريد اذا كان الجريد مخطئا عليه لان اخراج الجريد لا يكون الا بضرر على الشن ويحسب ما ثبت في عرى الشن المخروزة عليه والعلاقة مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواسق لانها تزلزل في حالها تلك قال ولا بأس أن يناضل أهل الشباب أهل العربية وأهل الحسبان لان كلاهما نبل وكذلك القسي الدودانية والهندية وكل قوس يرمى عنها بسهم ذي نصل ولا يجوز أن يتناضل رجلا على أن يبدأ أحدهما من النبل أكثر مما في الآخر ولا على أنه اذا خسق أحدهما حسب خاسقه خاسقين وخاسق الآخر خاسقا ولا على أن لا أحدهما خاسقا ثابتا لم يرم به يحسب مع خواسقه ولا على أنه يطر ح من خواسق أحدهما خاسق ولا على أن أحدهما يرمى من عرض والآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرمي الا من عرض واحد وبعد نبل واحد وان يستبقا الى عدد قرع لا يجوز أن يقول أحدهما أسبق على أن آتى واحد وعشرين خاسقا فأكون ناضلا ان لم تأت بعشرين ولا تكون ناضلا ان جئت بعشرين قبل أن آتى واحد وعشرين حتى يكونا مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمى الا بنبل بأعيانها ان تغيرت لم يبدلها ولا ان أنفذ سهمها أن لا يبدله ولا على أن يرمى بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون ذلك الى الراعي يبدل ما شاء من نبله وقوسه ما كان عدد النبل والغرض والقرع واحدا وان اختلفا فانكسرت نبل أحدهما أو قوسه أبدل نبله وقوسا وان انقطع وتره أبدل وتره ما كان وتره ومن الرماة من زعم أن المسبق اذا سمى قرعا يستبقان اليه أو يتحاطانه فكانا على السواء أو بينهما ما زاد سهمه كان للمسبق أن يزيد في عدد القرع ما شاء ومنهم من زعم أنه ليس له أن يزيد في عدد القرع ما لم يكونا سواء ومنهم من زعم أنهم اذا رميا على عدد قرع لم يكن للمسبق أن يزيد فيه بغير رضا المسبق ولا خير في أن يجعل خاسق في السواد بخاسقين في البياض الا أن يتشارطا أن الخواسق لا تكون الا في السواد فيكون بياض الشن كالهذف لا يحسب خاسقا وانما يحسب حابيا ولا خير في أن يسميا قرا معا فلا يبلغانه ويقول أحدهما الاخر إن أصبت بهذا السهم الذي في يدك فقد نضلت

وان شئت المشركة أن تحضره في المساجد كلها حضرته الا أنها لا تدخل المسجد الحرام لقول الله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا (قال الرني) رجه الله اذا جعل للمشركة أن تحضره في المسجد وعسى بها مع شركها أن تكون حاضرا كانت المسئلة بذلك أولى (قال) وان كانا مشركين ولادين لهما تحاكما كما المينا لاعن بينهما في مجلس الحكم

(باب سنة اللعان ونفي الولد والحاقة بالأم وغير ذلك) من كتابي لعان جديد وقديم ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رجه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي صلى الله

عليه وسلم وانسني من  
 وادها فقرق صلى الله  
 عليه وسلم بينهما وألقى  
 انواب المرأة وقال سهل  
 وابن شهاب فكانت  
 تلك سنة المتلاعنين  
 (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى ومعنى قولهما  
 فرقة بلا طلاق الزوج  
 (قال) وتفرق النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 غير فرقة الزوج انما  
 هو تفرق حكم (قال)  
 واذا قال صلى الله  
 عليه وسلم الله يعلم  
 ان أحدكما كاذب  
 فهل منكما تائب فحكم  
 على الصادق والكاذب  
 حكما واحدا وأخرجهما  
 من الحدة وقال وان  
 جاءت به أدب فإلا  
 أراد الا قد صدق عليها  
 فخافته على النعت  
 المكروه فقال عليه  
 السلام ان أمره لين  
 لولا ما حكم الله فأخبر  
 النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه لم يستعمل دلالة

الا ان يتناقضا السبق الاول ثم يجعل له جعلاً معروفاً على أن يصيب بهم ولا بأس على الابتداء أن يقف  
 عليه فيقول ان أصبت بسهم فلان كذا وان أصبت بأسهم فلان كذا وكذا فان أصاب بها ذلك له وان لم  
 يصيب بها فلا شيء له لان هذا سبق على غير فضال ولكن لو قال له ارم عشرة أرشاق ففاضل الخطأ بالصواب  
 فان كان صوابك أكثر فلان سبق كذا لم يكن في هذا خير لانه لا يصلح أن يناضل نفسه واذا رمى بسهم فأنكسر  
 فأصاب النصل حسب خاسقوا وان سقط الشق الذي فيه النصل دون الشن وأصاب بالقدح الذي لا نصل فيه  
 لم يجب ولو انقطع بانين فأصاب بها ما حسب له ادى فيه النصل وألقى عنه الآخر ولو كان في الشن  
 نبيل فأصاب بسهمه فوق سهم من النبيل ولم يحس سهمه الى الشن لم يحسب له لانه لم يصب انش وأعيد عليه  
 فرمى به لانه قد عرض له دون الشن عارض كما تعرض له الدابة فيصيبها فيعده عليه واذا سبق الرجل الرجل  
 على أن يرمى معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرمى معه والمسبق فضل أو لا فضل له وأوليه فضل فساء  
 لانه قد يكون عليه الفضل ثم ينزل ويكون له الفضل ثم ينزل والرماة يختلفون في ذلك فمنهم من يجعل له  
 أن يجلس مالم ينزل وينبغي أن يقول خوشتي انما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون منضولا  
 وليس بإجارة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به الا من عذر وأحسب العذر  
 عندهم أن يموت أو يعرض المرض الذي يضر بالرمي أو يصيبه بعض ذلك في إحدى يديه أو بصره وينبغي  
 اذا قالوا هذا أن يقولوا اني راضيا على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق  
 أن المسبق اذا جلس به كان السبق له به لان السبق على النزل والنزل غير الجالس وهذا شرطان وكذلك  
 لو سبقه ولم يشترط هذا عليه ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط ولا خير في أن يقول له أرى معك بلا عدد  
 قرع يستبقان اليه أو يتحاطانه ولا خير في أن يسبقه على أنهما اذا تفاخا أعاد عليه وان سبقه ونيتهما أن  
 يعبد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما النية انما أنظر في كل شيء الى ظاهر العقد  
 فاذا كان صحيحاً أجزته في الحكم وان كانت فيه نية لو شرطت أقصدت العقد لم أفسده بالنية لان النية حديث  
 نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذا سبق أحد الرجلين الآخر  
 على أن لا يرمى معه الا بنبل معروف أو قوس معروف فلا خير في ذلك حتى يكون السبق مطلقاً من قبل أن  
 القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي فان تشارط على هذا فالشرط يبطل السبق بينهما ولا بأس  
 أن يرمى الناشب مع صاحب العربية وان ساقه على أن يرمى معه بالعربية يرى بأى قوس شاء من العربية  
 وان أراد أن يرمى بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لان معرفاً أن الصواب عن الفارسية أكثر منه  
 عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وانما فرقنا بين أن لا يجزى أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمى الا  
 بقوس واحدة أو نبيل وأجزنا ذلك في الفرس ان ساقه بفرس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو الرمي  
 والقوس والنبل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمى بها فيدخل عليه الضرر  
 بمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصلى رمية والفرس نفسه هو الجارى المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما  
 فارسه أداة فوقه ولكنه لو شرط عليه أن لا يجزى به الا انسان بعينه لم يجز ذلك ولو أجزنا أن يرمى رجل رجلاً  
 بفرس بعينه فيأتى بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلاً ثم يبدل مكانه رجلاً يناضه ولكن لا يجوز أن يكون السبق  
 الاعلى رجل بعينه ولا يبدله بغيره واذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل غيره ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأى  
 نبيل أو قوس شاء اذا كانت من صنف القوس التي ساق عليها ولا يرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحمل على  
 فرسه من شاء لان الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرامي ولا خير في أن يشترط المتناضلان  
 أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لحما حتى يفرغ من السبق ولا أن يفرش  
 فراشا وكذلك لا يصلح أن يقول المتناضلان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوما ولا يومين لان هذا شرط تحرير

المباح وانفرد على المشروط عليه وليس من النضال المباح واذا نهى الرجل أن يحترم على نفسه ما أحل الله  
 لا تغير تتركب الى الله تعالى بصوم كان أن بشرط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منياعته ولا يخبر في أن بشرط  
 الرجل على الرجل أن يرمى معه بقرع معلوم على أن المسبق أن يعطيه ماشاء الناضل أو ماشاء المنضول ولا يخبر  
 في ذلك حتى يكون بشئ معلوم مما يحل في البيع والاجارات ولو سبقه شيئاً معلوماً على أنه ان تضله دفعه اليه  
 وكان له عليه أن لا يجي أبداً أو الى مدد من المدد لم يجز لا يشترط عليه أن يمنع من المباح له ولو سبقه ديناراً  
 على أنه ان تضله كان ذلك الدينار له وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبباً جازماً اذا  
 كان ذلك كله من مال المنضول ولكن لو سبقه ديناراً على أنه ان تضله أعطاه المنضول ديناراً وأعطى الناضل  
 المنضول مدح حنطة أو درهم أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جازماً من قبل أن العقد قد وقع منه على شيئين شئ  
 يخرج به المنضول جازماً في السنة للناضل وشئ يخرج به الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراهما على النضال  
 لا يحل بينهما مالان التراهن من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذليس ببيع ولا سبق فيفسد من كل  
 وجه ولو كان على ذلك دينار فسبقني ديناراً ففعلت لك فان كان ديناراً حالاً فلك أن تقاضى وان كان الى  
 أجل فعليك أن تعطيني الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطيك ديناراً ولو سبقه ديناراً ففضل له ايادهم  
 أفلس كان أسوة الغرماء لأنه حل في ماله بحق أجازته السنة فهو كالبيع والاجارات ولو سبق رجل رجلين  
 ديناراً الادرهما أو ديناراً الامداً من حنطة كان السابق غير جائز لأنه قد يستحق الدينار وحصه الدرهم من  
 الدينار عشر ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره وكذلك المذمن الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبقك ولا  
 أن أنترى منك ولا أن أستأجر منك الى أجل بشئ الاشياء يستثنى منه لامن غيره ولا أن أسبقك بمذمور الاربع  
 حنطة ولا درهم الا عشرة أفلس ولكن ان استثنيت شيئاً من الشئ الذي سبقته فلا بأس اذا سبقك ديناراً  
 الاسدسا فاما سبقك خمسة أسداس دينار وان سبقك صاعاً الامداً فاما سبقك ثلاثة أمداً فعلى هذا  
 الباب كله وقياسه قال ولا خير في أن أسبقك ديناراً على أنك ان فضلتني أعطمت به أحداً بعينه ولا غير  
 عينه ولا تصدقت به على المساكين كما لا يجوز أن أسبقك شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز اذا  
 ملكك شيئاً إلا أن يكون لك فيه تاماً تفعل فيه ما شئت دوني واذا اختلف المتناضلان من حيث يرسلان  
 وهما يرميان في المائتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلمون أن من رمى في هدف يقدم امام الهدف الذي  
 يرمى من عنده ذراعاً أو أكثر على ذلك إلا أن يشارط في الأصل أن يرميا من موضع بعينه فيكون عليهما  
 أن يرميا من موضع شرطهما وان شارط أن يرميا في شيئين ووضعين أو شيئين يريانهما أو يذكران سيرهما  
 فأراد أحدهما أن يعلق ما شارط على أن يضعه أو يضع ما شارط على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر  
 أو أصغر منه فلا يجوز له ويحمل على أن يرمى على شرطه واذا سبقه ولم يسم الغرض فأكره السابق حتى  
 يسبقه على غرض معلوم واذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفقه دونه وقد أجاز الرماة  
 للمسبق أن يرفع المسبق ويخفقه فيرمى معه رشقاً أو كثر في المائتين ورشقاً أو كثر في الخمسين والمائتين ورشقاً  
 وأ كثر في الثلاثة ومن أجاز هذا أجاز له أن يرمى به في الرقعة وفي أكثر من ثلثمائة ومن أجاز هذا أجاز له  
 أن يبدل الشئ وجعل هذا كله الى المسبق ما لم يكونا شارطاً شرطاً ويدخل عليه اذا كان مياً أول يوم عشرة  
 أن يكون للمسبق أن يزيد في عدد النبل وينقص منها اذا استويا في حال أبداً جعلوا ذلك اليه ولا بأس أن  
 يشارط أن يرميا أرشاقاً معلومة كل يوم من أول النهار أو آخره ولا يتفرقان حتى يفرغاهما الا من عذر  
 عرض لأحدهما أو حائل يحول دون الرمي والمطر عذر لانه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار ولا يكون  
 الخزعذراً لأن الخركاثن كالثمس ولا الريح الخفيفة وان كانت قد تصرف النبل بعض الصرف ولكن ان  
 كانت الريح عاصفاً كان لأيهما شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف وان غربت لهما الشمس قبل

صدقه عليه ما وحكم  
 بالتأخير بينه وبينه  
 بعده من الولاد أولى أن  
 لا يستعمل دلالة في مثل  
 هذا المعنى ولا يقتضى  
 الا بالتأخير أبداً (قال  
 الشافعي) رحمه الله  
 تعالى في حديث  
 ذكره له لما نزلت آية  
 المتلاعنين قال صلى الله  
 عليه وسلم أيما امرأة  
 أدخلت على قوم من  
 ليس منهم فليست من  
 الله في شئ ولن يدخلها  
 الله الجنة وأيمان رجل  
 بحدوده وهو يظن اليه  
 احتجب الله منه وفخمه  
 على رؤس الاولين  
 والآخرين

(باب كيف اللعان)  
 من كتاب اللعان  
 والاطلاق وأحكام  
 القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله  
 ولما حكى سهل شهود  
 المتلاعنين مع حدائته  
 وحكاة ابن عمر رضي الله

أن يفترغ من أرشاقهم التي تشارط لم يكن عليهما أن يرميا في الليل وإن انكسرت قوس أحدهما أو نبه  
أبدل مكان القوس والنبل والوتر متى قدر عليه فإن لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهو مذنب عذر وكذلك أن  
ذهب نبله كلها فلم يقدر على بدلها فإن ذهب بعض نبله ولم يقدر على بدله قيل لصاحبه إن شئت فأت كدحتي  
يحدد البديل وإن شئت فأرم معه بعدد ما بقي في يديه من النبل وإن شئت فأردد عليه عماري به من نبله ما يعيد  
الرمي به حتى يكمل العدد وإذا رموا اثنين واثنين وأكثروا من العدد فاعتل واحد من الحزبين علة ظاهرة قيل  
للحزب الذين يناضلونه إن اصطلاحتم على أن تجلسوا مكانه رجالا من كان فذلك وإن تشاجتم لم يجبركم على ذلك  
وإن رضى أحد الحزبين ولم يرض الآخر لم يجبر الذين لم يرضوا وإذا اختلف المتناضلان في موضع شئ معلق  
فأراد المسبق أن يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك له إلا أن يشاء المسبق كما لو أراد أن يرمي به في الليل أو المطر  
لم يجبر على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنعه الظلمة « قال الربيع » المسبق أبداهو  
الذي يغرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو اختلفا في الأرسال فكان أحدهما يطول بالأرسال التماس  
أن تبريد الراي أو ينسى صنيعه في السهم الذي رمي به فأصاب أو أخطأ فيلزم طريق الصواب ويستعقب  
من طريق الخطأ أو قال هو لم أتو هذا وهذا يدخل على الراي لم يكن ذلك له وقيل له أرم كما يرمي الناس لا بهجلا  
عن أن تثبت في مقامك وفي أرسالك وزعل ولا مبطلًا لغير هذا لإدخال الحبس على صاحبك وكذلك لو اختلفا  
في الذي يوطن له فكان يريد الحبس أو قال لا أريده والموطن يطيل الكلام قبل للموطن وطن له بأقل ما يفهم به  
ولا نطل ولا نتجمل عن أقل ما يفهم به ولو حضرهما من يحبسهما أو أحدهما أو يلغظ فيكون ذلك مضرا بهما  
أو بأحدهما من وعاء ذلك « قال الربيع » الموطن الذي يكون عند الهدف فإذا رمي الراي قال دون ذا  
قليل أرفع من ذاك قليل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الراميان في الموقف فخرجت قرعة  
أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان للأخر من العرض الآخر الذي بدأ منه  
أن يقف حيث شاء من المقام وإذا سبق الرجل الرجل سبقهما معلوما ففضله المسبق كان السبق في ذمة المتصول  
حالا يأخذه به كما يأخذه بالدين فإن أراد الماضل أن يسلفه المتصول أو يستري به الناضل ماشاء فلا بأس وهو  
متطوع باطعامه إياه وما فضله فله أن يحزره ويتموله ويمنعه منه ومن غيره وهو عند كرجل كان له على رجل  
دينار فأسلفه الدينار وردده عليه أو أطعمه به فعليه دينار كما هو ولا يجوز عند أحدهما رأيه ممن يبصر الراي أن  
يسبق الرجل الرجل على أن يرمي بعشر ويجعل القرع من تسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يجعل  
القرع من عشر ولا يجزى إلا أن يكون القرع لا يؤتي به بحال إلا في أكثر من رشق فإذا كان لا يؤتي به إلا  
بأكثر من الرشق فسواء قل ذلك أو كثر فهو جائز وإذا أصاب الرجل بالسهم ففسق وثبت قليلا ثم سقط بأى  
وجه سقط به حسب صاحبه ولو وقف رجل على أن يقلج فرمى بسهم فقال إن أصبت فقد فلتجت وإن  
لم أصب (١) فالقلج لكم أو قال له صاحبه إن أصبت بهذا السهم فلك به الفلوج وإن لم يكن يبلغه به إذا  
أصابه وإن أخطأ به فقد أنزلتني نفسك فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل رميهما لا يقلج واحد  
منهما على صاحبه إلا بأن يبلغ الفلوج ولو طابت نفس المسبق أن يسلم له السبق من غير أن يبلغه كان هذا شيا  
تطوع به من ماله كما هو به وإذا كانوا في السبق اثنين واثنين وأكثر فبدأ رجلان فأنقطع أو تارهما أو وتر  
أحدهما كان له أن يقف من بقى حتى يركب وتر أو ينفذ نبله وقد رأيت من يقول هذا إذا رجي أن يتفاجلا  
ويقول إذا علم أنهم أو الحزب كله لا يتفاجلون أو أصابوا عماري أيديهم لأنهم لم يبقاروا بعد الغاية التي بينهم يرمي  
من بقى ثم يتم هذان وإذا اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقتروا وليقتسموا أقساما معروفا ولا يجوز أن  
يقول أحيد الرجلين أختار على أن أسبق ولا يختار على أن يسبق ولأن يقترا عماريهم فخرجت قرعته سبقة

عنهما استدلتنا على  
أن اللعان لا يكون إلا  
بمحضر من طائفة من  
المؤمنين لأنه لا يحضر  
أمرأ يريد النبي صلى  
الله عليه وسلم ستره  
ولا يحضره إلا وغيره  
حاضره وكذلك جميع  
حدود الزنا يشهد بها  
طائفة من المؤمنين  
أقلهم أربعة لأنه لا  
يجوز في شهادة الزنا أقل  
منهم وهذا شبه قول  
الله تعالى في الزانيين  
وليشهد عنانهم  
طائفة من المؤمنين وفي  
حكاية من حكى اللعان  
عن النبي صلى الله  
عليه وسلم جملة بلا  
تفسير دليل على أن الله  
تعالى لما نصب اللعان  
حكاية في كتابه فأنما  
لا عن صلى الله عليه  
وسلم بين المتلاعنين  
بما حكى الله تعالى في  
القرآن واللعان أن  
يقول الامام للزوج  
قل أشهد بالله أني لمن  
الصادقين فيما ريت

(١) قوله فالقلج لكم في بعض النسخ فالفلوج لكم وكلاهما مصدر فلج بمعنى غلب اهـ

صاحبه ولكن يجوز أن يقتسم ما قسمه مع وفاء يسبق أيهما شاء متطوعا لا مختار بالقرعة ولا غيرها (١) من أن يقول أرى أنا وأنت هذا الوجه فأنا أفضل على صاحبه سبقه المفضل والسبق على من بذله دون خزيه إلا أن يدخل خزيه أنفسهم معه في ضمان السبق أو يأمره أن يسبق عنهم فيلزم كل واحد منهم حصته على قدر عدد الرجال لا على قدر جودة الرمي وإذا قال الرجل للرجل ان أصبت بهذا السهم فلن يسبق فهذا جائز وليس هذا من وجه النضال فإن قال ان أخطأت بهذا السهم فلن يسبق لم يكن ذلك له وإن حضر الغريب أهل الغرض فقسموه فقال من معه كثر أدراميا ولست أراه راءيا أو قال أهل الحرب الذين يرمى عليهم كثر أدرام غير رام وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراج الأمالهم من إخراج من عرفوا ربه من قسموه وهم يعرفونه بالرمي فسقط أو غير الرمي فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلانا دينارين على أني شريك في الدينارين الآن يتطوع بأن يهب له أحدهما أو كليهما بعد ما ينزل وكذلك لو تطارد ثلاثة فأخرج اثنين سبقين وأدخل محالا لم يجوز أن يجعل رجلا لا يرمى عليه نصف سبق أحدهما على أن له نصف الفضل إن أحرز على صاحبه وإذا سبق الرجل للرجل على أن له أن يبدأ عليه رشقين فأكثر لم يجوز ذلك له وذلك أنا إذا أعطينا ذلك أعطينا فضل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم مالورميا بعشر ثم ابتداء الذي بدأ كان لو فليج بذلك السهم الحادي عشر كما أعطينا أن يرمى بسهم يكون في ذلك الوقت فضلا على مراسله عن غير مراسلة وإنما يحجز هذا لئلا إذا تكافأ فكان أحدهما يبدأ في وجهه والآخر في آخر وإذا سبق الرجل للرجل فخا أن يعطيه السبق موضوعا على يديه أو رهنه أو حيل أو رهنه أو حيل أو يأمنه كل ذلك جائز وإذا رما إلى خسين مبادرة فأفضل أحدهما على صاحبه نجسا أو أقل أو أكثر فقال الذي أفضل عليه ما طرح فضلا على أن أعطيك به شيئا لم يجوز الآن يتفاسخا هذا السبق برضاهما ويتساويان سبقا آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الصلاة في المضربة والأصابع إذا كان جلدهما ذكيا مما يؤكل لحمه أو مدبوغا من جلدهما لا يؤكل لحمه ما عدا جلد كلب أو خنزير فإن ذلك لا يطهر بالدباغ والله تعالى أعلم فإن صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته بحجزة عنه غير أني أكرهه لمعنى واحد أني أمره أن يفضي ببطون كفيه إلى الأرض وإذا كانت عليه المضربة والأصابع منعته أن يفضي بجميع بطون كفيه لا معنى غير ذلك ولا بأس أن يصلي متنكبا القوس والقرن إلا أن يكونا يتحركان عليه حركة تشغله فأكره ذلك له وإن صلى أخراه ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرمى معه ويختار المسبق ثلاثة ولا يسبقهم للمسبق ثلاثة ولا يسبقهم للمسبق قال ولا يجوز السبق حتى يعرف كل واحد من المتناضلين من يرمى معه وعليه بأن يكون حاضر إياه أو غائبا يعرفه وإذا كان القوم المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرسال وخزيه ولناضلهم أن يقدموا أيهم شأوا كما شأوا ويقدم الآخرون كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلانا يكون مقدما وفلان معه وفلان ثان وفلان معه كان السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم يقدمون من رأوا تنقيده وإذا كان البدء لاحدا المتناضلين فبدأ البدء عليه فأصاب أو أخطأ رد ذلك السهم خاصة وإن لم يعلم حتى يفرغ من رميهم رده عليه السهم الأول فرمى به فإن كان أصاب به بطل عنه وإن كان أخطأ به رمي به فإن أصاب به حسب له لأنه رمي به في البدء وليس له الرمي به فلا ينفقه مصيبا كان أو مخطئا الآن يتراضيه

﴿ كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب ﴾

\* أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال الحكم في قتال المشركين حكمان فمن غزا منهم أهل الأوثان ومن عبد ما استحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية ويقاثلهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم

(١) قوله من أن يقول كذا في النسخ ولعله مثل أن يقول تأمل كتبه مصححه

به زوجته فلانة بنت فلان من الزنا ويشير اليها إن كانت حاضرة ثم يعود فيقول لها حتى بكل ذلك أربع مرات ثم يقفه الإمام ويذكره الله تعالى ويقول اني أخاف ان لم تكن صدقت أن تبوأ لعنة الله فإن رآه يريد أن يعضي أمر من يضع يده على فيه ويقول ان قولك وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين موجبة فإن أبي تركه وقال قل وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميته به فلانة من الزنا وان قذفها بأحد يسميه بعينه واحدا أو اثنين أو أكثر قال مع كل شهادة إلى من الصادقين فيما رميته به من الزنا فلان أو فلان وفلان وقال عند الالتهان وعلى لعنة الله ان كنت من الكاذبين فيما رميته

به من الزنا بفلان أو بفلان وفلان (قال) وإن كان معها ولد فنفاه أو به ساحل فاشتق منه قال مع كل شهادة أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها من الزنا وإن كان جازا قال ما هو مني وإن كان جازا قال وإن هذا الجمل إن كان به ساحل للجمل من زنا ما هو مني فإن قال هذا فقد فرغ من الالتعان فإن أخطأ الامام فسلم بذكر نفى الولد أو الجمل في البان قال السروج إن أردت نفيه أعدت اللعان ولا تعيد المرأة بعد اعادة الزوج اللعان إن كانت فرغت منه بعد التمان الزوج وإن أخطأ وقد قذفها برجل ولم يلعن بقذفه فأراد الرجل جده أعاد عليه اللعان والاحد له إن لم يلعن وقال في كتاب الطلاق من أحكام القرآن وفي الاملاء على

أو يسلموا وذلك لقول الله عز وجل فإذا انسلخ الأشهر الحرم الآيتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قوتلوا حتى يسلموا أو يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فإذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية وإذا قوتل أهل الاوثان وأهل الكتاب قتلوا وسبوا ذراريهم ومن لم يبلغ الحلم والحجض منهم ونساءهم البوالغ وغير البوالغ ثم كانوا جميعا فأبرغ منهم الخمس ويقسم الاربعه الانحاس على من أوجف عليهم بالحيل والركاب فإن أنخنوا فيهم وقهروا من قاتلوه منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والارضون قسم الدنانير والدرهم لا يختلف ذلك تخمس وتكون أربعة أنحاسهم المني حضر وإذا أسر بالنعون من الرجال فالأما فيهم بالخيارين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل الاوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو عن عليهم أو يفاديهم بعمال يأخذهم منهم أو بأسرى من المسلمين يطلقون لهم أو يسترقهم فإن استرقهم أو أخذهم مالا فسيب له سبيل الغنيمة تخمس ويكون أربعة أنحاسه لأهل الغنيمة فإن قال قائل كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكما واحدا وحكمت في الرجال أحكاما متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريظة وخير فقسم عقارهما من الأرضين والنخل قسمة الاموال وسبى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدان بنى المصطلق وهو ابن نساءهم فقسمهم قسمة الاموال وأسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فمنهم من من عليه بلا شيء أخذ منه ومنهم من أخذ منه فدية ومنهم من قتله وكان المقتولان بعد الاسارى يوم بدر عقمه بن أبي معيط والنضرب الحرث وكان من المنون عليهم بلا فدية أبو عزة الجمحي تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنائه وأخذ عليه عهدا أن لا يقاتله فأخفوه وقاتله يوم أحد فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يفلت فأسر من المشركين رجلا غيره فقال يا محمد امن على ودعني لبناي وأعطيت عهدا أن لا أعود لقتالك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمسح على عارضك بمكة تقول قد خدعت محمدا مرتين فأمر به فضربت عنقه ثم أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم غمامة بن أثال الحنفي بعد فن عليه ثم عاد غمامة بن أثال فأسلم وحسن اسلامه أخبرنا النخعي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من المسلمين برجلين من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يعمد قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتلهم أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث الى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يعمدون بقتل ولا مسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليل أو نهارا فإن أصابوا من النساء والولدان أحد لم يكن فيه عقل ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الصعب بن جثامة البجلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم وربما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل قول النبي صلى الله عليه وسلم هم من آبائهم قيل لا عقل ولا قود ولا كفارة فإن قال فم لا يعمدون بالقتل قيل لنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعمدوا به فإن قال فلعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناه ما وصفت فإن قال ما دل على ما قلت قيل له ان شاء الله تعالى اذ لم ينه عن الاغارة ليل أو نهارا فليحيط أن القتل قد يقع على الولدان وعلى النساء فإن قال فهل أغار على قوم ببلد غار ليل أو نهارا قيل نعم أخبرنا عمر بن حبيب عن عبد الله بن عون أن نافع مولى ابن عمر كتب اليه يخبره أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أخبره أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق وهم غارون في نعيمهم بالمريسيع فقتل مقاتله وسبي الذرية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه بقتل ابن أبي الحقيق غاراً دلاله على أن الغار يقتل وكذلك أمر بقتل كعب بن الأشرف فقتل غاراً فان قال قائل فقد قال أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا نزل بقوم ليلا لم يغرح حتى يصبح قيل له إذا كان موجوداً في سنته أنه أمر بما وصفنا من قتل الغارين وأغار على الغارين ولم ينفذ في حديث الصعب عن البيات دل ذلك على أن حديث أنس غير مخالف لهذه الأحاديث ولكنه قد يترك الغارة ليلا لأن يعرف الرجل من يقاتل أو أن لا يقتل الناس بعضهم بعضاً وهم يظنون أنهم من المشركين فلا يقتلون بين الحصن ولا في الآكام حيث لا يبصرون من قبلهم لا على معنى أنه حرم ذلك وفيما رصفنا من هذا كله ما يدل على أن الدعاء للمشركين إلى الإسلام أو إلى الجزية أو ما هو واجب لمن لم يبلغ الدعوة فأما من بلغته الدعوة فلا مسلمين قتله قبل أن يدعى وإن دعوه فذلك لهم من قبل أنهم إذا كان لهم ترك قتاله مدة تطول فترك قتاله إلى أن يدعى أقرب فأما من لم يبلغه دعوة المسلمين فلا يجوز أن يقاتلوا حتى يدعوا إلى الإيمان أن كانوا من غير أهل الكتاب أو إلى الإيمان أو إعطاء الجزية أن كانوا من أهل الكتاب ولا أعلم أحد لم يبلغه الدعوة اليوم إلا أن يكون من وراء عدو والذين يقاتلون أمة من المشركين ففعل أولئك أن لا تكون الدعوة بلغتهم وذلك مثل أن يكونوا خلف الروم أو الترك (١) أو الخزر أمة لا تعرفهم فان قتل أحد من المسلمين أحد من المشركين لم يبلغه الدعوة وداه أن كان نصرانياً أو يهودياً نصراني أو يهودي وإن كان وثنياً أو مجوسياً أو مجوسياً وانما ترك قتل النساء والولدان بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنها ليسوا بمن يقاتل فان قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوقض برهم بالسلاح وذلك أن ذلك إذا لم يتوقض من المسلم إذا أراد دم المسلم كان ذلك من نساء المشركين ومن لم يبلغ الحلم منهم أولى أن لا يتوقض وكانوا قد رأوا الحال التي نهى عن قتلهم فيها وإذا أسروا أو هربوا أو جرحوا وكانوا ممن لا يقاتل فلا يقتلون لأنهم قد رأوا الحال التي أبيحت فيها دماؤهم وعادوا إلى أصل حكمهم بأنهم ممنوعون بأن يقصد قتلهم بالقتل ويترك قتل الرهبان وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصحاري وكل من يحبس نفسه بالترهب ترك قتلها اتباعاً لأبي بكر رضي الله تعالى عنه وذلك أنه إذا كان لنا أن ندع قتل الرجال المقاتلين بعد المقدرة وقتل الرجال في بعض الحالات لم تكن آئين بترك الرهبان إن شاء الله تعالى وانما قلنا هذا تبعاً لقياساً ولو أننا زعمنا أن ترك قتل الرهبان لأنهم في معنى من لا يقاتل ترك قتل المرضى حين تغير عليهم والرهبان وأهل الجبن والاحرار والعبيد وأهل الصناعات الذين لا يقاتلون فان قال قائل ما دل على أنه يقتل من لا قتال منه من المشركين قيل قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالساً وكان قد بلغ نحواً من خمسين ومائة سنة فلم يعب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله ولم أعلم أحد من المسلمين عاب أن تقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح الميثب وقد ذفف على الجرحى بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام ذفف عليه ابن مسعود وغيره وإذا لم يكن في ترك قتل الراهب حجة إلا ما وصفنا غنمنا كل مال له في صومعته وغير صومعته ولم ندعه منه شيئاً لأنه لا خبر في أن يترك ذلك فيمتنع وتسمى أولاد الرهبان ونسأؤهم أن كانوا غير مترهين والاصل في ذلك أن الله عز وجل أباح أموال المشركين فان قيل فلم لا تمتنع ماله قيل كلاً ما منع مال المولود والمرأة وأمنع دماءهما وأحب لو ترهب النساء تركهن كما ترك الرجال فان ترهب عبيد من المشركين أو أمة سيبتهم ما من قبل أن السيد لو أسلم قضيت له أن يسترقهما ويمنعهما الترهيب لأن المالك لا يملك من أنفسهم ما يملك الأحرار فان قال قائل وما الفرق بين المالك والأحرار قيل لا يمنع حرمن غزو ولا يج ولا تشاغل برعين

مسائل مالك ولما حكم الله تعالى على الزوج برحى المرأة بالقذف ولم يستثن أن يسمى برميهاه أولم يسميه ورحى العجلا في امرأته بابن عمه أو بابن عمها شريك بن السحماء وذكر للنبي صلى الله عليه وسلم أنه رآه عليها وقال في الطلاق من أحكام القرآن فالتعن ولم يحضر صلى الله عليه وسلم المرحى بالمرأة فاستدل لنا على أن الزوج إذا التعن لم يكن على الزوج الذي قذفه بامرأته حد ولو كان له لأخذه له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولبعث إلى المرحى فسأله فان أقرحدوان أنكبح حده الزوج وقال في الاملاء على مسائل مالك وسأل النبي صلى الله عليه وسلم شريكاً فانكر فلم يحلفه ولم يحده بالتعان غيره ولم يحده



صنعتة بل يحمد على ذلك ويكون الحج والغزو لازمين له في بعض الحالات ولما لا العبد منعه من ذلك وليس يلزم العبد من هذا شي

(الخلاص فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

الجلالي القادف له  
بسمه (وقال) في  
اللعان ليس للامام اذا  
رحى رجل برئ أن يبعث  
اليه فيسأله عن ذلك  
لان الله يقول ولا  
تجسسوا فان شبه على  
أحد أن النبي صلى الله  
عليه وسلم بعث أنيسا  
الي امرأه رجل فقال  
ان اعترفت فارجهما  
فذلك امرأه ذكر أبو  
الزاني بها أنهم سارت  
في مكان يلزمه أن يسأل  
فان أقرت حدث وسقط  
الحسد عن قذفها وان  
أنكرت حصد قاذفها  
وكذلك لو كان قاذفها  
زوجها (قال) ولما كان  
التعنف لوجاء المقدوف  
بعينه لم يؤخذ له  
الحسد لم يكن لمسئلة  
المقدوف معنى الآن  
يسأل ليحد ولم يسأله  
صلى الله عليه وسلم  
وانما سأل المتدوفة  
والله عز وجل أعلم للحد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المجوس والصابئون والسامرة أهل كتاب خالفنا بعض الناس فقال أما  
الصابئون والسامرة فقد علمت أنهم ماصنفان من اليهود والنصارى وأما المجوس فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي  
الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب وأن  
المسلمين لا يتكهنون نساءهم ولا يأتون ذبايحهم (١) فان زعم أنهم اذا أتوا أن تؤخذ منهم الجزية فكل  
مشرك عابدوث أو غيرهم فرام اذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم  
الجزية وتحقق دماؤهم بها الا العرب خاصة فلا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف وقال لي بعض من يذهب  
هذا المذهب ما يجتد في أن حكمت في المجوس حكم أهل الكتاب ولم تحكم بذلك في غير المجوس فقلت الخية أن  
سفیان أخبرنا عن أبي سعيد عن نصر بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المجوس فقال  
كانوا أهل كتاب قال فاقوله سنوهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عربي والكتابان المعروفان التوراة  
والانجيل ولله كتب سواهما قال ومادل على ما قلت قلت قال الله عز وجل ألم يأتكم في صحف موسى  
وابراهيم الذي وفي التوراة كتاب موسى والانجيل كتاب عيسى والصحف كتاب ابراهيم مالم تعرفه العامة  
من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الارض يرثها عبادي  
الصالحون قال فسامعني قوله سنوهم سنة أهل الكتاب قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فادل على  
أنه كلام خاص قلنا لو كان عاما كذا ذبايحهم وتكحن نساءهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين  
تؤخذ منهم الجزية حكم واحد أو حكمين قيل بل حكمين قال وهل يشبه هذا شي قلنا نعم حكم الله جل  
ثناؤه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فانازعم أن غير المجوس ممن لا تجل ذبيحته ولا نسأله قياسا  
على المجوس قلنا فإين ذهب عن قول الله عز وجل فقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الى فقتلوا سبيلهم  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فان زعمت أنهم والحديث  
منسوخان بقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل  
الكتاب قلنا فاذ زعمت ذلك دخل عليك أن تكون العرب ممن يعطون الجزية وان لم يكونوا أهل كتاب قال  
فان قلت لا يصلح أن تعطى العرب الجزية قلنا أوليسوا داخلين في اسم الشرك قال بلى ولكن لم أعلم النبي  
صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا فاعلمت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كافي أو مجوسي  
قال لا قلنا فكيف جعلت غير الكافرين من المشركين قياسا على المجوس أرايت لو قال لك قائل بل أخذها  
من العرب دون غيرهم ممن ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفتزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها  
من عرب قلنا نعم وأهل الاسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب فدا صلح النبي صلى الله عليه وسلم  
أ كيدر الغساني في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عرب وعجم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه  
نصارى بنى تغلب وبنى غير اذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم تؤخذ منهم الجزية الى اليوم (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والخديتين ناسخ للآخر جاز أن يقال الامر بأن  
تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن ومن المجوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن تقاتل  
المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة فانها غير تامة اهـ

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهم ما نصح الانبياء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرضنا جميعا على  
وجوههم ما كان الى امضاء ما سبيل بما وصفنا وذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معا وقولك خارج  
من ذلك في بعض الامور دون بعض قال فقال لي أفعل على أي شيء الجزية قلنا على الأديان لا على الانساب  
وليدنا أن الذي قلت على ما قلت الآن يكون لله سحقا وما رأينا الله عز وجل فرق بين عربي ولا عجمي في شرك  
ولا ايمان ولا المسلمون اننا لنتقتل كلا بالشرك ونحقق دم كل بالاسلام ونحكم على كل بالحدود فيما أصابوا وغيرها  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم فاسلموا بعد الاسار فهم  
مرفوقون لا تحل دماؤهم وأي حال أسلموا فيها قبل الاسار حقنوا دماءهم وأحرزوا أموالهم الا ما حووا  
قبل أن يسلموا وكانوا أحرارا ولم يسب من ذراريتهم أحد صغير فاما نسائهم وأبائهم الباعون حكمهم حكم  
أنفسهم في القتل والسبي لاحكام الاب والزوج وكذلك ان أسلموا وقد حصر وافي مدينة أو بيت أو أحاطت بهم  
الخليل أو غرقوا في البحر فكانوا لا يمتنعون ممن أراد أخذهم أو وقعوا في نار أو بر أو خرجوا وكانوا غير متمتعين  
كانوا بهذا كله محقون في الدماء ممنوعين من أن يسبوا ولكن لو سبوا فربطوا أو سجنوا غير مربوطين أو صاروا الى  
الاستسلام فأمر بهم الحياكم قوما يحفظونهم فاسلموا وحقت دماؤهم وجرى السبي عليهم فان قال مافرق بين  
هذه الحال وبين المحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة قيل قد يمتنع أولئك حتى يغلبوا من أحاط بهم  
أو يأتيهم المدد أو يتفرقون عنهم فيهربوا وليس من كان بهذه الحال ممن يقع عليه اسم السبي انما يقع عليه  
اسم السبي اذا حوى غير متمتع ولو أسر جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم  
ليقاتلوه فقد قيل بقاتلوتهم وقيل قاتل الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ومن قال  
هذا القول قال وما يحرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل  
قتالهم حرام لمعان منها أن واجبا على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فانخس لأهل الخمس وهم متفرقون  
في البلدان وهذا لا يجد السبيل الى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه الى الامام فيفرقه وواجب  
عليهم ان قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم وهذا لا أعطوا الجزية لم يقدر على أن  
ينعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهبا وان لم يستكروهم على قتالهم كان أحب الى أن لا يقاتلوا ولا نعلم  
خبر الزبير ثبت ولو ثبت كان النجاشي مسلما كان آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله  
عليه وسلم عليه واذا غزا المسلمون بلاد الحرب فسرت سرية كثيرة أو قليلة باذن الامام أو غير اذنه فسواء  
ولكني أستحب أن لا يخرجوا الا باذن الامام لخصال منها أن الامام يعني عن المسئلة ويأتيه من الخبر  
ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسرية حيث يرجو قوتها ويكفها حيث يخاف هلكتها وان أجمع لأمر الناس  
أن يكون ذلك بأمر الامام وان ذلك أبعد من الضيعة لانهم قد يسرون بغير اذن الامام فيرجل ولا يقسم  
عليهم فينتفون اذا انفردوا في بلاد العدو ويسرون ولا يعلم فيرى الامام الغارة في ناحيتهم فلا يعينهم ولو علم  
مكانهم أعانهم وأما أن يكون ذلك يحرم عليهم فلا أعلمه يحرم وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر  
الجنة فقال له رجل من الانصار قتل صابرا محتسبا قال فلك الجنة قال فانغمس في جماعة العدو وقتلوه  
وأتى رجل من الانصار درعا كانت عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الجنة ثم انغمس في العدو وقتلوه  
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رجلا من الانصار تخلف عن أصحابه بيئرمعون فرأى الطير عكوا  
على مقبله أصحابه فقال لعمر بن أمية سأقدم الى هؤلاء العدو فيقتلونني ولا تخلف عن مشهد قتل فيه  
أصحابنا ففعل فقتل فرجع عمرو بن أمية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولا حسنا و يقال  
فقال لعمر وفيها تقدمت فقاتلت حتى تقتل فاذا حل الرجل المنفرد أن يتقدم على الجماعة الاغلب عنده  
وعند من رآه أنها ستقتله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآه حيث لا يرى ولا يأمن كان هذا

الذي يقع لها ان لم تقر  
بالزنا ولم يات عن الزوج  
وأى الزوجين كان  
أعجميا التعن بلسانه  
بشهادة عدلين يعرفان  
لسانه وأحب الى أن  
لو كانوا أربعة وان كان  
آخرس يفهم الاشارة  
التعن بالاشارة وان  
انطلق لسانه بعد الخرس  
لم يعد ثم تقام المرأة فتقول  
أشهد بالله ان زوجي  
فلان أو تشير اليه ان كان  
حاضر المن الكاذبين  
فيأمراني به من الزنا  
ثم تعود حتى تقول ذلك  
أربع مرات فاذا فرغت  
وقفها الامام وذكرها  
الله تعالى وقال احذري  
أن تبوءي بغضب من  
الله ان لم تكوني صادقة  
في أيمانك فان رآها  
تمضي وحضرتها امرأة  
أمرها أن تضع يدها  
على فيها وان لم تحضرها  
ورأها تمضي قال لها  
قولي وعلى غضب الله ان  
كان من الصادقين فيما

أكثر مما في انفراد الرجل والرجال بغير إذن الامام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا القيم الذين كفروا زحفوا فلا تولوهم الأدبار الآية وقال يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال الى قوله وانه مع الصابرين \* اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس ومستغن بالتزويل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرة من المائتين فكان هذا الواحد من العشرة ثم خفف الله عنهم فصيرا لأمر الى أن لا تفر المائة من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقولنا وهؤلاء الخارجون من السخط ان فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد فر من ثلاثة فصاعدا فيما نرى والله تعالى أعلم القاريين بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فلا فر الواحد من اثنين فأقل الامتناع والقتال أو متحيزا أو المتحرف له عينا وشمالا ومدبرا ونيته العودة للقتال والغار متحيزا الى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضرة أو مستتبعة عنه سواء أتما صير الأمر في ذلك الى نية المتحرف والمتحيز فإن كان الله عز وجل يعلم أنه انما تحرف ليعود للقتال أو تحيز لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجهم من سخطه في التحرف والتحيز وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه الا أن يعفو الله تعالى عنه أن يكون قد باب بسخط من الله وإذا تحرف الى الفئة فليس عليه أن ينفرد الى العدو فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له أول أن يتحرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الحرث وجره بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز مجز بن مسلمة مر جايوم خبير بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام بأسرا وبارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبدود وإذا بارز الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى الى المبارزة فبرز له رجل فلا بأس أن يعينه عليه غيره لانهم لم يعطوه أن لا يقاتله الا واحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه انما أراد أن يقاتله واحد فقد تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فأرخت عاتقه الأيسر وضربه عتبة ففقط رجله وأعان جرته وعلى فقتل عتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإما ان دعاهم مسلما مشركا أو مشركا مسلما الى أن يبارزه فقال له لا يقاتلك غيري أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء الى مبارزة الواحد كل من الفريقين معاسوى المبارزين أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فإن ولي عنه المسلم أو جرحه (٢) فأئخذه فحمل عليه بعد تبارزهما فلهما أن يقتلوه ان قدر واعلى ذلك لان قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم الا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع الى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع الى أمانه ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو يجرح المسلم فلهما أن يستغذوا المسلم منه بل أن يقتلوه فإن امتنع أن يخلطهم وانقاد صاحبهم وعرض دونه ليقاتلهم قاتلوه لانه نقض أمان نفسه ولوعرض بينه وبينهم فقال أنا مذك في أمان قالوا نعم ان خيلنا وصاحبنا وان لم تفعل تقدمت لأخذ صاحبنا وان قاتلنا قاتلناك وكنت أنت نقضت أمانك فلن قال قاتل وكيف لا يعان الرجل البارز على المشرك فأخبره قيل ان معونة جرته وعلى على عتبة انما كانت بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لعتبة أمان يكفون به عنه فان تشارطا الا امان فأعان المشركون صاحبهم كان للمسلمين أن يعينوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المبارزة ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو تحصن أو بما يتحصن به فلا بأس أن يرموا بالمجانيق والعرادات والنيران والعقارب والحياث وكل ما يكرهونه وأن يثقوا عليهم الماء ليعرق قوتهم

رماني به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت قال وانما أمرت بوقفهما ونزكبرهما الله لأن ابن عباس رضي الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لاعن بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه في الخامسة وقال انها موجهة ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربعاً فصل بينهن باللاعنة في الرجل والغضب في المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن اللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجبا عليه بأن يجترئ على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله باطلا ثم يرمي بدفع جترئ على أن يلمن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للامام اذ عرف من ذلك ما جهل أن يفقهها منظرهما بدلالة الكتاب والسنة

(١) تقدم متن الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فانظره (٢) عبارة مختصرة المرفى فلهما أن يحملا عليه فيقتلوه الخ تأمل كتبه معجزة

أو يوحدهم فيه سواء كان معهم الأطفال والنساء والرهبان أو لم يكونوا لأن الدار غير متنوعة باسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا خبرهم المتمر وغير المتمر ويخربوا عمارتهم وكل ما لا روح فيه من أموالهم فان قال قائل ما الحجة فيما وصفت وفيهم الولدان والنساء المنتهى عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف منجنيقاً وأمراده ونحن نعلم أن فهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقها . أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل وهان على سرقة بني لؤي . حريق بالبورصة مستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير قيل له ان شاء الله تعالى اعمانه عن أن الله عز وجل وعدهم فافكان تحريقه اذها بامنه لعين ماله وذلك في بعض الاحاديث معروف عند أهل المغازي فان قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي آخر غزوة غزاه التي فيها قتالا فان قال قائل كيف أجزت الرعي بالمنجنيق وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منهي عن قتلهم قيل أجزنا بما وصفنا وبأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الغارة على بني المصطلق غارين وأمر بالبيات والتحريق والعلم يحيط أن فهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير متنوعة وانما نهى أن تقصد النساء والولدان بالقتل اذا كان قاتلهم يعرفهم بأعيانهم للخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سباهم فباعهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فان كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مسلمين كرهت النصب عليهم بما يعين من التحريق والتغريق وما أشبهه غير محرم له تحريم ما بينا وذلك أن الدار اذا كانت مباحة فلا يبين أن تحرم بأن يكون فيها مسلم يحرم دمه وانما كرهت ذلك احتياطاً ولأن مباحة الدار لم يكن فيها مسلم أن نجوزها فلا نفقاتها وان قاتلناها قاتلناها بغير ما يعين من التحريق والتغريق ولكن لو اتهم المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه ينكأ من التهمهم يغرقوه ويحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكرهه لهم بأنهم ما جورون أجزين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخرة نكايه عدوهم قال ولو حاصروهم غير ملتحمين فترسوا بأطفال المشركين فقد قيل لا يتوقون ويضرب المتترس منهم ولا يبعد الطفل وقد قيل يكف عن المتترس به ولو ترسوا بمسلم رأيت أن يكف عن ترسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتحمين فلا يكف عن المتترس ويضرب المشرك ويتوق المسلم جهده فان أصاب في شيء من هذه الحالات مسلماً أعتق رقبة . واذا حاصرنا المشركين فظفرنا لهم بخيل أحرزناها أو بناها عنهم فرجعت علينا واستلمنا وهي في أيدينا أو خفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها انما نريد غنيمتها أو بناها حاجة الى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت أو تحل أو ذو روح من أموالهم مما يحل للمسلمين اتخاذه لما كاه فلا يجوز عقرب شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن ندبحه كما قال أبو بكر لا تعقر واشاء ولا بعير إلا لما كاه ولا تغرق نخل ولا تحرقه فان قال قائل فقد قال أبو بكر ولا نقطعن شجر امتمر فقطعته قيل فانما قطعناه بالسنة واتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان أولى بي وبالمسلمين ولم أجعل لأبي بكر في ذوات الارواح مخالفاً من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما حفظت فلو لم يكن فيه الاتباع لأبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الارواح من أموالهم فان قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مهيبي مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(باب ما يكون بعد  
التعان الزوج من  
الفرقة ونفي الولد وحده  
المرأة) من كتابين  
قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فاذا أكمل  
الزوج الشهادة والاتعان  
فقد زال فراش امرأته  
ولا تحل له أبداً بحال  
وان أ كذب نفسه  
التعن أولم تلعن وانما  
قلت هذا لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال  
لا سبيل لك عليها ولم يقل  
حتى تكذب نفسك  
وقال في المطلقة ثلاثاً  
حتى تنكح زوجاً غيره  
ولما قال عليه الصلاة  
والسلام الولد للفراش  
وكانت فراشاً لم يجز أن

(١) عبارة المختصر ولكن لو اتهموا فكان ينكأ من التهمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

يأتي الراشد عن الشرائع  
بأن يزول الشرائع وكان  
معقولاً - كم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
إذا أطلق الزاد بأمره  
نفاد عن أبيه وان نفيد  
عنه بيمينه باللعنة  
لأبي بن المرساة على  
تكذيبه بنفيع ومعتول  
في إجماع المسلمين أن  
الزواج إذا كذب نفسه  
سقط الزاد وجدل الحد  
إذا لمعنى المرأة في نفسه  
وان المعنى للزوج فيما  
وصفت من نفيع وكيف  
يكون له معنى في عين  
الزوج ونفي الزاد والحاقه  
والدليل على ذلك  
ما لا يختلف فيه أهل  
العلم من أن الأم لو قالت  
ليس هو منك أنما  
استعمرته لم يكن قولها

عند قولها فمقتضى ما لا يفسد وسيل عن قتله قبل ما سرت الله وما دعت أولئك من يمينها كذا  
ولا يشعدها وقد نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبوة ووجدت الله عز وجل في ما  
ذوات الأرواح من أن تكون واحدة من معنيين أحدهما أن كل فذ كذا إذا قدر عليها ولا حرج أن تسمى  
بغيري لانه يسد عليها ولا يجدد أوج منها في رتبة مقتضى غير هذا الوجه عن مقتضى منظور فالتحليل فالتحليل  
ففي ذلك شيء يسير وقوي وخفيف فلو أن فدية ما دون ما يحل بغيره وبما لا يحل فتمت فلو أن قال رسول  
ما قاما دون ما يمتدح فتمت فلو أن فدية ما دون ما يحل بغيره وبما لا يحل فتمت فلو أن قال رسول  
حشرنا ربهان بغير نفقهم فقلهم لم يقتلهم ولا يكن أن تأنوا فرسانهم بآساله كذا بعد السبيل إلى قتلهم بأرجاءهم  
أن نقتلهم بغيرهم بغيرهم بالحق وان أصاب ذلك غيرهم وقد عقر حنظلة بن الراهب أبي صفيت بن حرب  
يوم أحد فأكسبته فرسه فسقط عن الخيل على صدره فلبث حتى فرأى ابن شعوب فرجع إليه بعينه وكنت  
أسبع قتله واستنقذاً بغيره من تحتته فقتل أبو سفيان بعد ذلك شعرا

فلو شئت لقتلني كيمت رجباً له ولم أحمل النعماء لأبن شعوب  
وما زال مهري من جزا الكلب منهم .. لئن غدرت حتى ذنت لغروب  
أفانك لهم طرا وأدعو لغالب .. وأدفعهم عن بركن صليب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وعقرهم أئمتهم قيل العقر بهم مجتبع  
أمر من أحدهم ادفع عن العاقر المسلم ولأن الفرس إذا دعه عليه يقبل بقوة ويحمل عليه فيقتله ولا تحريص  
به إلى قتل المشرئ والدواب توجف أو يخاف طلب العدو لها إذا قتلت ليست في واحد من هذين المعنيين لأن  
قتله يمنع العدو ولا يطلب ولأن يسل المسلم من قتل المشرئ إلى ما يمكن يصل إليه قبل قتلها وإذا أسر  
المسلم من المشرئ فإرادوا قتلهم قتلوههم بضرب الأعناق ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يمتلوا بقطع يد ولا رجل  
ولا عفو ولا منسل ولا بقر بلن ولا تخریق ولا تغريق ولا شئ يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهى عن المثلة وقتل من قتل كما وصفت فان قال قائل قد قطع أبردی الذين استاقوا القاحه وأرجلهم  
وسجل أعينهم فان أنس بن مالك ورجلاروا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روي أنه أو أحدهما أن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة .. أخبرنا سفيان عن ابن  
أبي نجیح أن هبار بن الأسود كان قد أصاب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينشئ تبعث النبي صلى الله  
عليه وسلم سرية فقال ان طغمة رتمهم بار بن الأسود فاجعلوا بين خزمين من حطبت ثم أحرقوه ثم قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله عز وجل ان طغمة رتمهم ذقت عوايده  
ورجله (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن حسين ينكر حديث أنس في أصحاب اللقاح .. أخبرنا  
ابن أبي يحيى عن جعفر عن أبيه عن علي بن حسين قال لا والله ما حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عيناً ولا زاد  
أهل اللقاح على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب  
يقتل بعضهم بعضاً ويبحر بعضهم بعضاً أو يغصب بعضهم بعضاً ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين ان الحدود تقام  
عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويؤدون كل ركعة وجبت عليهم لا تمنع  
الدار عنهم شيئاً من الفرائض ولكنهم لو كانوا من المشركين فأسلوا ولم يعرفوا الأحكام فقتل بعضهم من بعض  
شيأ بحراج أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهالة والزمناهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب  
بعضهم لبعض وكذلك لو زنى رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا محرم درأنا عنه الحد بأن الحجة لم تقم  
وتطرح عنه حقوق الله ويلزمه حقوق الأدميين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمنت من قد قامت  
عليهم الحجة فأمكنه من نفسها حدث ولم يكن لها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجها بملك المشركين

فدخنا النكاح وألحقناه الولد ودرأنا عنه الحد وجعلنا لها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شيئاً درأنا عنه القطع وألزمناه الغرامة ولو أربى بعضهم على بعض رددنا الربا بينهم لأن هذا من حقوق الآدميين وقال في القوم من المسلمين ينصبون المجانيق على المشركين فيرجع عليهم حجر المنجنيق فيقتل بعضهم فهذا قتل خطأ فدية المقتولين على عواقل القاتلين قدر حصص المقتولين كأنه جرح رجل المنجنيق عشرة فرجع الحجر على خمسة منهم فقتلهم فأناصف ديانتهم على عواقل القاتلين لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤدون حصتهم من فعلهم فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولو رجع حجر المنجنيق على رجل لم يجزه كان قريبا من المنجنيق أو بعيدا عنا لأهل المنجنيق بغير الجرا وأغير معين لهم كانت دية على عواقل الحازين كلهم ولو كان فيهم رجل عسل لهم من الجبال التي يجزونها بشئ ولا يجرمهم في أمسا كه لهم لم يلزمه ولا عاقلة شيء من قبل أن يند البفعل القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولو رجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المنجنيق عليهم من جرحهم فقتل كلهم وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشرة دية كل واحد منهم لأنه قتل بفعل نفسه وفعل تسعة معه فيرفع عنه حصصه فعل نفسه ويؤخذ له حصصه فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولو رمى رجل بعزاة أو بغيرها وضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جدارا ثم رجعت إليه أو ضرب بسيف شيئا فرجع عليه السيف فلا دية له لأنه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيئا ولو رمى في بلاد الحرب فأصاب مسلما مستأمنا أو أسيرا أو كافرا أسلم فلم يقصد قصده بالرمية ولم ير فعله تحريرا رقبته ولا دية له وإن رآه وعرف مكانه ورعى وهو مضطر إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة وإن كان عمده وهو يعرفه مسلما فعليه القصاص إذا رماه بغير ضرورة ولا خطأ وعمد قتله فإن ترس به مشرك وهو يعلمه مسلما وقد التحم فرأى أنه لا ينجمه الاضربه المسلم فضر به يري بقتل المشرك فإن أصابه درأنا عنه القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله إذا كان في بلاد المشركين أو وصفهم فأما إذا انفرج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرک فان قتل رجل رجلا وقال ظننته مشركا فوجدته مسلما فهذا من الخطأ وفيه العقل فان اتهمه أو لياؤه أحلف لهم ما علمه مسلما فقتله فان قال قائل كيف أبطلت دية مسلم أصيب ببلاد المشركين برمي أو غارة لا يعذب فيها بقتل قيل قال الله عز وجل وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ إلى قوله متبايعين فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما وتحرير رقبته فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الاسلام المنووعة لبلاد الحرب المباحة وذكر من حكمهما حكم المؤمن من عدونا يقتل بفعل فيه تحرير رقبته فلم تحتل الآية والله تعالى أعلم الآن يكون قوله فان كان من قوم عدو لكم يعني في قوم عدو لكم وذلك أنها نزلت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لأن مسلمي العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلمو العجم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم نخرج إلى بلاد الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام لازم من قال هذا القول أن يزعم أن من أسلم من قوم مشركين نخرج إلى دار الاسلام فقتل كانت فيه تحرير رقبته ولم تكن فيه دية وهذا خلاف حكم المسلمين وانما معنى الآية ان شاء الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أَرْضَى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلين أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير معهود بالقتل فيكون فيه دية وتحرير رقبته أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي لا اسلام فيها ظاهر غير معهود بالقتل ففي ذلك تحرير رقبته ولا دية

(مسألة مال الحربى) (قال الشافعى) وإذا دخل الذمى أو المسلم دار الحرب مستأمنا فخرج بمال من ماله يشتري لهم شيئا فأماع المسلم فلا تعرض له ويرد إلى أهله من أهل الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروج المسلم به أمانا لا كافرية وأما مع الذمى « قال الربيع » ففيه اقولان أحدهما أنا نغنمه لانه لا تكون كينونته معه أمانا لانه انما روى المسلمون تسكافأدما وهم ويسعى بذمتهم أدناهم فلا يكون

شيئا إذا عرف أنها ولده  
على فراشه الا بلعان لأن  
ذلك حق الولد دون الام  
وكذلك لو قال هو ابني  
وقالت بل زنت فهو  
من زنا كان ابنه ألا  
ترى أن حكم الولد في  
النفي والاثبات اليه دون  
أمه فكذلك نفيه  
بالتعانه دون أمه وقال  
بعض الناس اذا التعن  
ثم قالت صدق انى زنت  
فالولد لاحق ولا حد  
عليها ولا لعان وكذلك  
ان كانت محدودة  
فدخل عليه أن لو كان  
فاسقا قذف عفيفة  
مسلمة والتعنان في الولد  
وهى عند المسلمين  
أصدق منه وان كانت  
فاسقة فصدقه لم ينف  
الولد بفعل ولد العفيفة

سامع الذي من أ. والهم (١) أما ما ذكره من الحرب الذي بعث بحاله معه أن ذلك أمان له كالأمن  
حربي بتجارة المبادلة أمان منا كُنْنا انان نسيبه ونأخذ ماله ولا يكون نسيبه بأنه إذا دخل تاجرنا أن ذلك أمان له  
ولماله بالذي يربل عنه حكيم والقول الثاني أن لا نغنيهم ماع الذي من مال الحربى لأنه لما كان علينا أن  
لا نعرض الذي في ماله كان سامع من مال غيره له أمان مثل ماله كالأمن حربياً دخل المبادلة أمان وكان معه  
مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم تعرض له في ماله لما تقدم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره  
فهكذا لما كان الذي أمان متقدماً لم تعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل  
التوفيق برحمته وكان آخر القولين أشبه ان شاء الله تعالى

### (الأسارى والغلول)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال إذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً مؤثقاً أو  
محرراً أو مخلى في موضع يرى أنه لا يقدر على البراح منه أو موضع غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنهم أمنوا منه  
فله أخذ ما قدر عليه من ولدهم ونسائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن أمنوه أو بعضهم وأدخلوه  
في بلادهم عروفاً عندهم في أمانهم بأموالهم قادرين عليه فإنه يلزمه لهم أن يكونوا منه أمينين وإن لم يقل ذلك  
الأن يقولوا قد آمنناك ولا أمان لنا عليك إلا ما لا نطلب منك أما نأخذوا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول  
في المسئلة الأولى يحل له اغتيالهم والذهاب بأموالهم وفسادها والذهاب بنفسه فإن أمنوه وخلوه وشرطوا  
عليه أن لا يبرح بلادهم أو بلادهم وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا قال الشافعي رحمه الله تعالى قال بعض  
أهل العلم لم يهرب وقال بعضهم ليس له أن يهرب قال وإذا أسر العدو والرجل من المسلمين فأسروا أسيريه  
وأمنوه وولوه من ضياعهم أو يولوه فأمنهم بأموالهم منه فليس له أن يغتالهم ولا يخونهم وأما الهرب  
بنفسه فله الهرب فإن أدرك لم يؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه كان طلبه غير الأمان فيقتله  
إن شاء وأخذ ماله ما يرجع عن طلبه فإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إلى وقت وأخذوا عليه  
أن لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للامام أن يدعه أن أراد العودة  
فإن كانوا امتنعوا من تخليته الأعلى ما لم يعطيه موه فلا يعطيه منه شيئاً لأنه مالاً كرهوه على أخذه منه  
بغير حق وإن كان أعطاه موه على شيء يأخذ منه لم يحل له إلا أدائه بكل حال وهكذا الوصال لهم مبتدئاً على  
شيء أنبغى له أن يؤديه إليهم أعاناً طرَح عليهم ما استكرم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي  
العدو وأرسلوا معه رسالاً عليهم فداء أو أرسلوه بعهد أن يعطيه فداء أسماءهم وشرطوا عليه أن لم يدفعه إلى  
رسولهم أو يرسل به إليهم أن يعود في أسارهم قال الشافعي يروى عن أبي هريرة والثوري وأبراهيم النخعي أنهم  
قالوا لا يعود في أسارهم وبني لهم بالمال وقال بعضهم إن أراد العودة منع السلطان العودة وقال ابن هريرة  
يجبس لهم بالمال وقال بعضهم بني لهم ولا يجبسونه ولا يكون كديون الناس وروى عن الأوزاعي والزهري  
يعود في أسارهم أن لم يعطهم المال وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هريرة خلاف ما روى عنه في المسئلة الأولى  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب بمذهب الأوزاعي ومن قال قوله فأنما يحتاج فيما أراه بما روى  
عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن يرد من جاءه بعد الصلح مسلماً خفاه  
أبو جندل فرد إلى أبيه وأبو بصير فرد فقتل أبو بصير المردود معه ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
قد وفيت لهم ونجاني الله منهم فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعب ذلك عليه وتركه فكان بطريق الشام  
يقطع على كل مال قرش حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضمه إليه لما لوه من أذاه

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أماناً الخ تأمل

لأب له وألزمها عار  
وولد الفاسقة له أب لا  
ينفي عنه قال وأبهم مات  
قبل يكمل الزوج اللعان  
ورث صاحبه والولد غير  
منفي حتى يكمل ذلك  
كله فإن امتنع أن يكمل  
اللعان حذله وان  
طلب الحسد الذي  
قدفها به لم يحسد لأنه  
قدف واحد حذفيه  
مرة والولد للفراس فلا  
ينفي الأعلى ما نفي به  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وذلك أن  
العجلاني قدف امرأته  
ونفي جملتها الاستبانه  
فنفاذ عنه باللعان ولو  
أكمل اللعان وامتنعت  
من اللعان وهي حريضة  
أوفى برد أو حر وكانت  
تبارجت وإن كانت



(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضرني ذكر استاده فأعرف ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسل في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا أو قذف بعضهم بعضا أو زنا أو غير حرمة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام وإنما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم صوما ولا صلاة ولا زكاة فالحدود فرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر للعدو وأقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من الحقوق بالمشركون أن نقيم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا توقيا أن يغضب ما أقمنا عليه الحد أبدا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشركاء قريب منها وفيها شركاء كثير موادعون وضرب الشارب بخين والشركاء قريب منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرا وأسارى رجالا وفساء من المسلمين فأشتراهم وأخرجهم من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له وكان مطعوبا بالشرء وزائدا أن اشتري ما ليس يباع من الأحرار فإن كان بأمرهم اشتراهم رجوع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا أسرت المرأة فنكحها بعض أهل الحرب أو وطئها بلانكاح ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا أولادها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالنكاح المشرى وإن كان نكاحه فاسدا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تنكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك

(المستأمن في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يبلغوا مدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم وإن أسر العدو أطفال المسلمين ونساءهم لم تكن أحب لهم بالغدر بالعدو ولكن أحب لهم لو سألوهم أن يردوا إليهم الأمان وينبذوا إليهم وإذا فعلوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونساءهم

(ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للاسير في بلاد العدو وما صنع في ماله في بلاد الإسلام وإن قدم ليقتل ما لم ينله منه ضرب يكون مرضا وكذلك الرجل بين الصفيين (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل المدينة عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسروقا قدم بين يدي عبد الله بن زعنة يوم الحرة ليضرب عنقه فطلق امرأته ولم يدخل بها فأسألو أهل العلم فقالوا لها نصف الصداق ولا ميراث لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عامة صدقات الزبير تصدق بها وفعل أمور وهو واقف على ظهر فرسه يوم الجبل وروى عن عمر بن عبد العزيز عطية الجبلي جائزة حتى تجلس بين القوابل وبهذا كله نقول (قال الشافعي) وعطية راكب البحر جائزة ما لم يصل إلى الغرق أو شبه الغرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال الفاسم بن محمد وابن المسيب عطية الحامل جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقد روى عن ابن أبي ذئب أنه قال عطية الحامل من الثلث وعطية الأسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز إلا واحد من هذين القولين والله تعالى أعلم ثم قال قائل في الجبلي عطية جائزة حتى تتم ستة أشهر وتأول قول الله عز وجل جلا خفيفا قربت به

بكر لم تحد حتى تصح  
وينقضي الحر والبرد  
ثم تحد لقول الله تعالى  
ويدرأ عنها العذاب  
الآية والعذاب الحد فلا  
يدرأ عنها إلا بالعان  
وزعم بعض الناس لا  
يلاعن بحمل لعله ربيع  
فقل له رأيت لو أحاط  
العلم بأن ليس حمل أما  
تلاعن بالقذف قال  
بلى قيل فلم لا يلاعن  
مكانه وزعم لو جامعها  
وهو يعلم بحملها فلما  
وضعت تركها تسعا  
وثلاثين ليلة وهي في  
الدم معه في منزله ثم تقي  
الولد معه كان ذلك له

فيترك ما حكم به صلى  
الله عليه وسلم للعجلا في  
وامرأته وهي حامل  
من اللعان ونفي الولد عنه

فلما أنقلت ونيس في قول الله عز وجل فلما أنقلت دلالة على مرض ولو كانت فيه دلالة على مرض يعبر الحكم (١) قد يكون مرضا غير ثقیل وثقیلا وجكها في أن لا يجوز له في ماله إلا الثلث سواء ولو كان ذلك فيه كان الانتقال يَحْتَمِلُ أن يكون حضور الولاد حين تجلس بين القوا بل لأن ذلك الوقت الذي يحشيان فيه قضاء الله عز وجل ويسألانه أن يؤتيم ما صالحا فان قال قد بدعوا والله قبل قيل نعم مع أول الحمل ووسطه وآخره وقبله والحمل في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر للغير والكسل والنوم والضعف وله في شهرها أخف منها في شهر البسء من حملها وما في هذا إلا أن الحمل سرور ليس بمرض حتى تخضر الحال المخوفة للولاد أو يكون غيرهما بالحمل مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

((المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين))

قيل للشافعي أ رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك دمه ويكون في ذلك دلالة على مما لاة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل دم من ثبت له حرمة الاسلام إلا أن يقتل أو يرزى بعد احصان أو يكفر كفرا ينافي بعد ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يجذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليحذرهما أو يتقدم في نكاحية المسلمين بكفرين فقلت للشافعي أقلت هذا خبرا أم قياسا قال قلته بما لا يسمع مسلما علمه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي فاذا ذكر السنة فيه قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والمقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعنة معها كتاب فخرجنا تعادى بنا خيلنا فاذا نحن بالطعنة فقلنا لها أخرجي الكتاب فقالت ما معي كتاب فقلنا أخرجي الكتاب أولنا لثقتين الثياب فأنخرجته من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من خاطب ابن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين ممن بمكة يخبر ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا خاطب قال لا تجلس على يارسول الله اني كنت امرأ ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من عمل من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي بمكة قرابة فأجبت اذ فأتني ذلك أن أتخذ عندهم بدا والله ما فعلته شكافي ديني ولا رضا بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يارسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدرىك لعل الله عز وجل قد اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال فبرأت يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفنا لك طرح الحكم باستعمال الظنون لأنه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال خاطب كما قال من أنه لم يفعله شا كافي الاسلام وأنه فعله لينع أهله ويحتمل أن يكون زلة لا رغبة عن الاسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بان لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أخذ أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا الان أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين في عظمتهم لجميع الآدميين بعده فاذا كان من خارج المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يذغرتهم فصدقه ما عاب عليه الأغلب مما يقع في النفوس فيكون ذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قبل منه قيل للشافعي أ رأيت أن قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق انما تركه لمعرفته

كما قلنا ولو لم يكن ما قلنا سنة كان يجعل الشكيات في معرفة الشيء في معنى الاقرار فزعم في الشفعة اذا علم فسكت فهو اقرار بالتسليم وفي العبد يشتره اذا استخدمه رضي بالعيب ولم يتكلم بحيث شاء جعله رضا ثم جاء الى الاشعبه بالرضا والاقرار فلم يجعله رضا وجعل صمته عن انكاره أربعين ليلة كالاقرار وأباه في تبسع وثلاثين في الفرق بين الصمتين وزعم بأنه استدلل بأن الله تعالى لما أوجب على الزوج الشهادة ليخرج بها من الحسد فاذا لم يخرج من معنى القذف

(١) هذا جواب لو وهو محل الرد أي فالمرض بغير الحكم من الكل الى الثلث لا الى الغدم بالمره تأمل

بصدقه لا بان فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحقق دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصدقه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكنزهم ولكنه انما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر ولئلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكمه مثل ما رصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصا وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهمهم أن يجهلوا له سنة أو يكون ذلك موجودا في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أفتأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحدود فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا امام تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجافوا لذوى الهيات وقد قيل في الحديث ما لم يكن حد فاذا كان هذا من الرجل ذى الهيئة بجهالة كما كان هذا من حاطب بجهالة وكان غيرهم أحببت أن تجافى له واذا كان من غير ذى الهيئة كان الامام والله تعالى أعلم تعزيره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يرد المعتز بالزنا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة يعنى المعتز بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أ رأيت الذى يكتب بعورة المسلمين أو يخبر عنهم بانهم أرادوا بالعدو شيئا ليحذروه من المستأمن والمواضع أو يعضى الى بلاد العدو ويخبر عنهم قاب يعزروه ولا يحبسون عقوبة وليس هذا بنقض للعهد يحل سبهم وأموالهم ودماءهم واذا صار منهم واحد الى بلاد العدو فقالوا لم نر هذا نقض للعهد فليس بنقض للعهد ويعزروه ويحبسون قلت للشافعي أ رأيت الرهبان اذا دلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون وينزلون من الصوامع ويكون من عقوبتهم اخراجهم من أرض الاسلام فيخيرون بين أن يعطوا الجزية و يقيموا بدار الاسلام أو يتركوا يرجعون فان عادوا أردعهم السجين وعاقبهم مع السجين قلت للشافعي أ رأيت ان أعانوهم بالسلاح والكرع أو المال أهو كدلاتهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد في أن هذا لا يحل دماءهم فنعيم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا يبلغ بهم قتل ولا حد ولا سبي فقلت للشافعي فما الذى يحل دماءهم قال ان قاتل أحدا من غير أهل الاسلام راغب أو ذمى أو مستأمن مع أهل الحرب حل قتله وسباؤه وسبى ذريته وأخذ ماله فأما ما دون القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنغم أموالهم ولا يسبون

(الغلول) قلت للشافعي أ رأيت المسلم الحر أو العبد الغازى أو الذمى أو المستأمن يغلول من الغنائم شيئا قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق ان هلك الذى أخذه قبل أن يؤديه وان كان القوم جهلة علموا ولم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت للشافعي أ رأيت رجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب في بدنه وانما جعل الله الحد ودعى الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقليل الغلول وكثيره محرم قلت فما الحجة قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثقفى عن حميد عن أنس قال حاصرنا ستر فقتل الهرمزى ان على حكم عمر فقد مت به على عمر فلما انتهينا اليه قال له عمر تكلم قال كلام حتى أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال انا وياكم معاشر العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كأن تعبدكم ونقتلكم ونغصبكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم بيان فقال عمر

(١) لعله فترى ذلك من النبي الخ تأمل (٢) ترك من الحديث فلم يذكره وتأمل ما بعده أيضا فإنه غير ظاهر فيما نحن فيه فتنبه كنهه صحيحه

لزمه الحد قيل له وكذلك كل من أحلفته ليخرج من شئ وكذلك قلت ان نكل عن اليمين في مال أو غصب أو جرح عمد حكمت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلم لا تقول في المرأة نك تحلفها لتخرج من الد وقد ذكر الله تعالى أنها تدبر بذلك عن نفسها العذاب فإذا لم تخرج من ذلك فلم لا توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفيمن نكل عن اليمين وليس في التنزيل أن الزوج يدبر بالشهادة حد وفي التنزيل أن للمرأة أن تدبر بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو المعقول والقياس

ما تقول فقلت يا أمير المؤمنين تركت بعدي عدوا كثيرا وشوكة شديدة فإن تقهله يئس القوم من الحياة ويكون أشد أشركتهم فقال عمر أستحي قاتل البراء بن مالك ومجزة ابن ثور فلما خشيت أن يقتله قلت ليس إلى قتله سبيل قد قلت له تكلم لابأس فقال عمر ارتشيت وأصبت منه فقلت والله ما ارتشيت ولأصبت منه قال لتأنيني على ما شهدت به بعيرك أولا بدأن بعقوبتك قال فخرجت فلقيت الزبير بن العوام فشهد معي وأمسك عمر وأسلم وفرض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقبول من قبل من الهرمزان أن ينزل على حكم عمر يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل من بني قريظة حين حصرهم وجهدهم الحرب أن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ (قال الشافعي) ولا بأس أن يقبل الامام من أهل الحصن (١) عقله ونظره للاسلام وذلك أن السنة دلت على أن قبول الامام انما كان لمن وصفت من أهل القناعة والثقة فلا يجوز للامام عندى أن يقبل خلافتهم من غير أهل القناعة والثقة والعقل فيكون قبل خلاف ما قبلوا منه ولو فعل كان قد ترك النظر ولم يكن له عذر فان قال قائل وكيف يجوز أن ينزل على حكم من لعله لا يدري ما يصنع قيل لما كان الله عز وجل أذن بالمن والنفاء في الاسارى من المشركين وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لما بعد الحكم أبدا أن ينزل أو يفادي أو يقتل أو يسترق فأى ذلك فعل فقد جاءه كتاب الله تبارك وتعالى ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وقد وصفنا أن الامام في الاسارى الخبار في غير هذا الكتاب وأحب أن يكون على النظر للاسلام وأهله فيقتل ان كان ذلك أو هن للعدو وأطفا للحرب ويدعان كان ذلك أشد لنشر الحرب وأطلب للعدو على نحو ما أشار به أنس على عمر ومتى سبق من الامام قول فيه أمان ثم ندّم عليه لم يكن له نقض الامان بعد ما سبق منه وكذلك كل قول يشبه الامان مثل قول عمر تكلم لابأس (قال الشافعي) ولا قود على قاتل أحد بعينه لان الهرمزان قاتل البراء بن مالك ومجزة ابن ثور فلم ير عليه عمر قودا وقول عمر في هذا موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءه قاتل حزة مسلما فلم يقتله به قودا وجاءه بشرك كثير كلهم قاتل معروف بعينه فلم ير عليه قودا وقول عمر لتأنيني عن يشهد على ذلك أولا بدأن بعقوبتك يحتمل أن لم يذكروا قال للهرمزان (٢) من أن لا تقبل الاشاهدين ويحتمل ان احتياطا كما احتاط في الاخبار ويحتمل أن يكون في يديه ففعل الشاهد غيره لأنه دافع عن هو بيديه وأشبه ذلك عندنا أن يكون احتياطا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن جسد عن موسى بن أنس عن أنس بن مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه سأل اذا حاصرتم المدينة كيف تصنعون قال نبعث الرجل الى المدينة ونصنع له هنة من جلود قال أرايت ان ربحي بحجر قال اذا يقتل قال فلا تفعلوا فوالذى نفسى بيده ما يسرنى أن تفتحوا مدينة فيها أربع آلاف مقاتل بتضييع رجل مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما قال عمر بن الخطاب من هذا احتياط وحسن نظر للمسلمين وانى أستحب للامام ولجميع العمال والناس كلهم أن لا يكونوا معترضين لمثل هذا ولا لغيره مما الأغلب عليه منه التلف وليس هذا محرم على من تعرضه والمبارزة ليست هكذا لان المبارزة انما يبرز لواحد فلا بين انه مخاطرانما المخاطر المتقدم على جماعة أهل الحصن فيرمى أو على الجماعة وحده الأغلب أن لا يدان له بهم فان قال قائل ما دل على أن لا بأس بالتقدم على الجماعة قيل بلغنا أن رجلا قال يا رسول الله الام يصح لك الله من عبده قال نعمه يده في العدو حاسرا فألقى درعا كانت عليه وحمل حاسرا حتى قتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والاختيار أن يتحرز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا يوم أحد بين درعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

وقلت له لو قالت لآلم حبستنى وأنت لا تحبس الابحى قال أقول حبستك لآلم فخرجى به من الحسد فقالت فآلم أفعلى فأقم الحسد على قال لا قالت فالحبس فالحبس ظلم لأنت أقت على الحسد ولا منعنى عنى حبسا ولن تجسد حبسى فى كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس على أحدها قال فان قلت فالعذاب الحبس فهذا خطأ فكم ذلك مائة يوم أو حتى تموت وقد قال الله تعالى وليس شهد عذابهم طائفة من المؤمنين أفترام عنى الحسد أم الحبس قال بل الحد وما

- (١) فيه سقط ولعله أن يقبل الامام من أهل الحصن النزول على حكم من عقله ونظره الخ تأمل  
(٢) كذا فى النسخ وتأمل فان تحريفه أبهم معناه اه كتبه مصححيه

أخبرنا النقي عن جده عن أنس قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فالتهمهم إلى أبي سبيلا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سرق قريبا للسلام يفرعوا بهم حتى يسمع أن ساروا مسلون وإن لم يسمعوا يسمعون أنس عليه السلام حين يسمع فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرجوا على القربة ومعهم مكانهم وسلمهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قاربوا فاشتموا وخس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خيبر أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال أنس وإنى لرايت أبي طلحة وأنس قد مضى أقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وفي رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يغير حتى يصح ليس بتعريض بل آفة ليلاتهم هاروا ولا رزين في حال والله تعالى أعلم ولكنه على أن يكون بصر من معه كيف يغيرون احتياطاً من أن يرتاب من كين أوحيت لا يتعرون وقتة فذا الحرب إذا عاروا ليلاً فيقتل بعض المسلمين بعضاً وقد أصابهم (١) ذل في قتل ابن عتيق فمضوا رجل أحدهم فأن قال قائل ما دل على أن هذا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس بتعريض أن يغير أحديلاً قيل قد أمر بالعارة على غير واحد من اليهود فقتلوه

### (٢) الفداء بالأسارى

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا النقي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المواب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من بني عقيل فأوثقوه وطرحوه في الحرة فبرده رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أوقال أتى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار وتحتة طفلة فناداه يا محمد يا محمد فأناله النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال فم أخذت وفيهم أخذت سائبة الحاج قال أخذت بجزيرة حلفائكم نقيف وكانت نقيف قد أسرت رجلاين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إليه فقال ما شأنك قال أتى مسلم فقال لو قلتم ها أنت تملك أمرنا أفلمت كل الفلاح قال فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه إليه فقال أتى جامع فاطمى قال وأحسبه قال وإنى عطشان فأسقى قال هذه حاجتك ففداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين الذين أسرتهم ما نقيف وأخذنا فقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بجزيرة حلفائكم نقيف وإنما هو أن المأخوذ مشرك مباح الدم والمال لغيره من جميع جهاته والعفو عنه مباح فلما كان هكذا لم ينكر أن يقول أخذت أى حبست بجزيرة حلفائكم نقيف ويحبسه بذلك ليصير إلى أن يخلوا من أراد ويصير إلى ما أراد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد غلط به هذا بعض من يشددوا لولاية فقال يرخدوا إلى من المسلمين وهذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجلين مسلمين هذا ابنك قال نعم قال أسأله لا يتبني عليك ولا تبني عليه وقضى الله عز وجل أن لا تزور أزوة فوزر أخرى ولما كان حبس هذا حلالاً لا بغير جنابة غيره وأرساله مباحاً كان جائزاً أن يحبس بجنابة غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى تطوعاً إذا نال به بعض ما يجب حابسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأسلم هذا الأسير فرأى النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسلم لا بنية فقال لو قلتم ها أنت تملك نفسك أفلمت كل الفلاح وحقن بالسلامة دمه ولم يخله بالاسلام إذ كان بعد أساره وهكذا من أسر من المشركين فأسلم حقن له اسلامه دمه ولم يخرجه اسلامه من الرق إن رأى الامام استرقاقه استدلالاً بما وصفنا من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) بعد اسلامه بالرجلين فهذه الآية أثبت عليه الرق بعد اسلامه (قال الشافعي)

(١) شكنا في الأصل وحرر (٢) فيه سقط ولعله فأنه صلى الله عليه وسلم فداه بعد اسلامه بالرجلين فوذا يدل أنه أثبت الخ تأمل كتبه صحيحه

السجين يحد والعذاب في الرأى الحدود ولكن السجين قد يلزمه اسم عذاب قلت والسفر (٣) والدخق والتعليق كل ذلك يلزمه اسم عذاب قال والذين يخافوننا في أن لا يجتنبوا أبداً ويرى فيه عن عمرو على وابن مسعود رضوان الله عليهم لا يجتمع المتلاعنان أبداً رجوع بعضهم إلى ما فاسا وأبى بعضهم

(٢) باب ما يكون قذفاً ولا يكون ونفى الرأى بلا قذف وقذف ابن الملا عنه وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله ولو ولدت امرأته ولدا فقال ليس منى فلا حد

(٣) الدخق بالتحريك ضرب من العذاب انظر اللسان كتبه صحيحه



أحسانها ونجسها لأهل الخمس أو تكون من النقي الذي لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فيكون أربعة أحسانها  
للنبي صلى الله عليه وسلم ونجسها لأهل الخمس ولا أحفظ قولاً أحداً يترجمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة  
الافاويل قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم نائمه دل هذا على أن المشركين لا يملكون شيئاً على  
المسلمين وإذا لم يملك المشركون على المسلمين ما أوجفوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبه والله تعالى أعلم  
أن لا يملك المسلمون عنهم ما يملكواهم لأنفسهم قبل قسم الغنيمة ولا بعده قلت للشافعي رحمه الله تعالى  
فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قديس بن بعض السراة على  
بعض أهل العلم ولو علموا أن شاء الله تعالى قال بها قلت للشافعي أفرأيت من لقيت ممن سمع هذا كيف تركه  
فقال لم يدعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا أحد فقلت  
فهل ذهب فيه إلى شيء فقال كلمني بعض من ذهب هذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المقاسم فيصير  
عبد رجل في سهم رجل فيكون مفرواً من حقه ويتفرق الجيش فلا يجداً أحداً يتبعه سهمه فينقلب لاسمهم له  
فقلت له أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل قال يخرج من يده ويعوض من بيت المال فقلت له  
وإن لم يستحق الحر الحرية ولا مالاً أم الولد لا بعد تفرق الجيش قال نعم ويعوض من بيت المال فقلت له  
وما يدخل على من قال هذا الغول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من صار سهمه ويعوض منه قيمته فقال  
من أين يعوض قلت من الخمس خاصة قال ومن أي الخمس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان  
يضعه في الأنفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل تولى الجواب عن قال صاحب  
المال أحق به قبل المقاسم وبعده قلت فاسأل فقال ما جئت فيه قلت ما وصفت من السنة في حديث عمران  
ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة إذا دلت أن المشركين  
لا يملكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجز أن يملكوا عليهم بحال أخرى إلا بسنة مثلاً فقال ومن أين قلت إنني  
إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده (٢) قبل ما يحزره العدو ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه  
المسلمون فقد أعطيت أن العدو لم يملكه ملكاً يملكهم ولو ملكه ملكاً يملكهم لم يكن العبد لسيده إذا ملكه  
الموجفون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أفرأيت لو كان أسرهم أباه وغلبتهم عليه كبيع مولا له  
منهم أو هبته أباه ثم أوجف عليه ألا يكون للوجفين قال بلى قلت أفقدو غلبة العدو عليه أن تكون  
ملكاً فيكون كمال لهم سواء هب لهم أو اشتروه أو تكون غصباً لا يملكونه عليه فإذا كانت السنة  
والآثار والاجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن  
مسألة امتأولاً وغير متأولاً أوجف على عبدهم أخذ من يدهم قهره عليه كان لملكه الأول فإذا لم يملك مسلم  
على مسلم بغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مالكاً مع أنك لم تجعل المشرك مالكاً ولا غير مالك (قال  
الشافعي) فقال إن هذا يدخله ولا كنا قلنا فيه بالأثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفرأيت أن قال لي قائل  
هذه السنة والآثر تجامع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشيء دون السنة وتدع السنة  
وشئ من الأثر أقل من الآثار وتدع الأكثر فما جئت فيه قال أنا قد قلنا بالسنة والآثار التي ذهبت إليها ولم يكن  
فيها بيان أن ذلك بعد القسمة كهو قبلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أما فيها بيان أن العدو  
لو ملكوا على المسلمين ما أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون مالكه  
الأول قال بلى قلت أولاً لا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال أولاً للعدو إذا أحرزوه فقال إن هذا يدخل ذلك  
ولكن صرنا إلى الأثر وتركنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فهذه السنة والآثار والقياس

فجعل منك فتكون  
صادقاً بأنك لم تصبها وهي  
صادقة بأنه ولداً فإن  
قدفت لاعتت فإن نفي  
ولدها وقال لا لأعنها  
ولا أقصد فيها بل لأعنها  
ولزمه الولدان قدفها  
لأعنها لأنه إذا لأعنها  
بغير قدف فأنما يدعي  
أنها لم تلده وقد حكمت  
أنهم ولادته وأنما أوجب  
الله البعان بالقدف فلا  
يجب بغيره ولو قال لم  
ترن به ولكنها عصت  
لم ينفع عنه إلا البعان  
ووقعت الفرقة ولو قال  
لابن إلا عن سلت ابن  
فلان أحلف ما أراد  
قدف أمه ولا أحد فإن  
أراد قدف أمه حددناه  
ولو قال ذلك بعد أن يقر  
به الذي نفاه حدد أن



عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه وهو ما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قياس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان الأباة يرون عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ويرى عن دونه فليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم بحجة قال أفحتمل من روى عنه قوله من أختاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفحتمل عندك فقال نعم فقلت فما مسئلتك عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى عمر في النضر سبعين فكان يحتمل لأشبه ما ذهب مذهب عمر أن يقول السن ما أقبل والنضر ما أكن عليه ثم يكون هذا الوجه لا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلة في معنى الأسنان في حال فإن يأتيها باسم منفرد دونها كجوابين الأسنان بأسماء تعرف بهم أصروا وأبى إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم جلية وجعلنا الإعم أولى بقول النبي صلى الله عليه وسلم من الأخص وإن احتمل الأخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بتسل هذا قال هذا في هذا الوجه كذا نقول قلت فما أحرز المشركون ثم أحرز عنهم فكان المالكة قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرز لا يحتمل معنى إلا أن المشركون لا يحرزون على المسلمين شيئا قال فإنا نأخذ قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هذا الوجه فنأخذ من آثارنا ما نحن عليه وسلم من أن أسلم على شيء في قوله وروينا عنه أن الغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاء فكان له (قال الشافعي) أرايت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء في قوله أئيب قال فوم حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نكلمك على تنبيهه فنقول لك أرايت أن كان ثابتاً أخوة عام أخص قال وإن قلت خوة عام قلت إذا نقول لك أرايت عدواً أحرزوا أحرزوا وأولاداً ومكاتباً وأمهراً أو عبداً مريضاً فأسلم عليهم قال لا يكون له خرولاً أم وأدولاً شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فترك قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه المالكة الذي غصبه عليه فإنا فام الواد يجوز ملكه المالكية إلى أن يموت أفحتمل للعدو ملكه إلى موت سيدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم قلت إن أحاط ملك رقبته بالغصب حين تقبم الغاصب مقام سيدها انك الشبهة أن تحل فرجها أو ملكها وإن منع فرجها أورايت أن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم يجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغرد لا عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فأسند بحديث المغيرة على أن المغيرة مال ما يجوز له ملكه فأسلم عليه فلم يخرج النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخصه قال فقلت له الذين مثل المغيرة مشركون فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كتمانك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وإنه لا يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال من أسلم على شيء في قوله يخرج أصبه حالاً يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه في قوله فقال هذا جازم فإنه فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا بحقيقا في من غير أهل دينه أو أن تكون ممنوعة أو أقوى على منه وإلا إذا كان المسلم أو قور مسلماً على عبد ثم وورث عن القاهر أو غلب عليه متأول أو لاض أخذ الممتور عليه بأصل ملكه الأول وكان لا يملكه مسلم غصب ذلك كفر أو أن لا يملكه غصب وذلك أن الله جل ثناؤه خول المسلمين أنفسهم الكافرين من المحاربين وأموالهم في شبه والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأموالهم جولا لا أهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتخولوا من أموال أهل دين الله شيئاً يقدر على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المخول

كانت أمه حرة إن طلبت  
الحد وانعزير إن كانت  
نصرانية أو أمية (قال  
المرئي) رحمه الله قد قال  
في الرجل يقول لابنه  
نسب يابني أنه ليس  
بقاتل لا ممحق بسبل  
لأنه يمكن أن يعزبه إلى  
حلال وهذا بقوله أشبه  
(قال) وإذا انفصنا عنه  
وإدخاله باللعان ثم جاءت  
بعده بولد لأقل من ستة  
أشهر أو أكثر ما يلزمه له  
نسب وإذا المبتوتة فهو  
وإدخاله إلا أن نفيه بلعان  
وإذا واددت ولدين في بطن  
فأقر بأحدهما وثني  
الآخر فيهما البناء ولا  
يكون حل واحد بولدين  
الامن واحد (قال  
الشافعي) رحمه الله  
وان كان نفسه بقذف

(١) لعله وحكمه بعد ما يقسم خلافه تأمل (٢) أي ومنع أموالهم بينهم لا بحقيقا تأمل

متخولا على من يتخوله اذا قدر عليه قال فما الذي يسألون عليه فيكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين  
بعضائهم أسلم عليه الغاصب كان له كما أخذ المغيرة من أموال المشركين وذلك أن المشركين الغاصبين  
والمغصوبين لم يكونوا ممنوعى الأموال بدين الله عز وجل فلما أخذها بعضهم لبعض أو سبوا بعضهم بعضائهم  
أسلم السبي إلا أخذ المال كان له ما أسلم عليه لأنه أسلم على ما لا ربه رأى أخذ في الاسلام كان له ولم يكن له أن  
يتدى في الاسلام أخذ شئ لمسلم فقال لى رأيت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين اذا أخذوا المسلم  
عبدا أو مالا غيره أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه أو مرضونه أو أمة جانية أو غير ذلك ثم رزها المسلمون  
فقلت هذا يكون كله مال الكعبة على المالك الأول وبالخال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الولد أم  
ولد وان ماتت سيدها عنقت بموتها في بلاد الحرب أو بعد والمدبرة مدبرة ما يرجع فيها سيدها والعبد الجاني  
والأمة الجانية جانيين في رقابهما الجانية لا يغير السباء منها شيئا وكذلك الرهن وغيره قال أف رأيت ان أحرز  
هذا المشركون ثم أحرز عليهم مشركون غيرهم ثم أحرزهم المسلمون ثم أحرزهم المشركون عليهم قلت كيف  
كان هذا وتطول فهو هذا قول لا يدخل بحال هو على المالك الأول وكل حادث فيه بعده لا يبطله ويدفعون الى  
مالكهم الأولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فأجب على هذا القول رأيت ان أحرز العدو جارية  
رجل فوطئها المحرز لها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فقال هي وأولادها مال الكعبة فقلت فان أسلموا عليها قال  
تدفع الجارية الى مالكها أو يأخذ من وطئها عقرها وقيمة أولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) أخبرنا حاتم عن  
جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم عن أنس بن سفيان عن أبيه عن ابن عباس قال قال ابن عباس ان ناسا يقولون  
ان ابن عباس يكتب الحرية ولو لا أنى أخاف أن أكتب عالم أكتب اليه فكتب نجدة اليه أما بعد فأخبرني  
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى  
ينقضى يتم اليتيم وعن الحسن بن محمد بن عيسى عن ابن عباس انك كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزوهم فيسداوين المرضى ويحذين من الغنيمة وأما السهم فلم يضرب لهن  
بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم إلا ان تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي  
الذي قتله فتميز بين المؤمن والكافر فتقتل الكافر وتدفع المؤمن وكتبت متى ينقضى يتم اليتيم ولعمري ان  
الرجل لنشيب لحيتته وأنه لضعيف الأخد ضعيف الاعطاء فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس فقد  
ذهب عنه اليتيم وكتبت تسألني عن الحسن وانا كنت نقول هولاء فأي ذلك عليا فوفونا فصرنا عليه يسألت الشافعي  
عن المسلمين اذا غزوا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر المثمر ويحرقوا ما نالهم ومداثرهم ويغرقوها  
ويحرقوها ويحرقوا ما قدر واعليه من ثمارهم وشجرهم وتؤخذ أمتعتهم (قال الشافعي) كل ما كان مما  
يملكون لارواحهم فانا لا فمه مباح بكل وجه وكل ما زعمت أنه مباح لخال المسلمين فعله وغير محرم عليهم تركه  
وأحب اذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيرا ومتصنا متمتعلا يغلب عليهم  
أن تصير دارهم دار الاسلام ولادار عهدي يجري عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ويحرقوا ما قدر واعليه من  
ثمارهم وشجرهم ويؤخذ متاعهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقدروا عليه اخترت أن يغنموه وما  
لم يقدر واعليه حرقوه وغرقوه واذا كان الأغلب عليهم أنها تصير دار الاسلام أو دار عهدي يجري عليهم الحكم  
اخترت لهم الكف عن أموالهم ليغنموها ان شاء الله تعالى ولا يحرم عليهم تحريقها ولا تخريبها حتى يصيروا  
مسلمين أو ذمة أو يصيرونها في أيديهم شئ مما يحمل فينقل فلا يحل تحريق ذلك لأنه صار للمسلمين ويحرقوا  
ما سواه مما لا يحمل وانما زعمت أنه لا يحرم تحريق شجرهم وعامرهم وان طمع بهم لأنه قد يطمع بالقوم  
ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وانما حرقتم ولا يحرم تحريقها المسلمون وانما زعمت أن لهم الكف عن تحريقها  
لان هكذا أصل المباح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وان جل المسلمون شيئا

لأمة فعلية لها الحد ولو  
مات أحدهما ثم التعن  
نفي عنه الحي والميت ولو  
نفي ولدها بلعان ثم ولدت  
آخر بعده بيوم فأقرب به  
لزمه جميعا لأنه حمل  
واحد وحدها ان كان  
قدفها ولو لم ينفعه وقف  
فان نفاه وقال التعاني  
الاول يكفني لأنه حمل  
واحد لم يكن ذلك له  
حتى يلتعن من الآخر  
(وقال) بعض الناس  
لومات أحدهما قبل  
اللعان لاعتن ولزمه  
الولدان وهما عندنا  
وعنده حمل واحد  
فكيف يلاعن ويلزمه  
الولد قال من قبل  
أنه ورث الميت قلت له  
ومن زعم أنه نفيه

من أموالهم فلم يقتلوه حتى أدركتهم عدوهم وحافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يصرقوه بأن أجمعوا على ذلك  
 وكذا ثبت في قوله لم أر بأسا على أحد صار في يده أن يصرقه وإن كانوا يجرن منعهم أحب أن يعجزوا  
 بتعريضه واليه يرجع ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وماذا يجوز من ذوات الأرواح  
 حتى زائدة الروح بمنزلة ما لا روح له فيحرق كأنه أن أدركتهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت أن شأوا ذلك  
 وإن شأوا تركوه فأما ذوات الأرواح من الخيل والبقر والكل وغير هذا فلا تهرق ولا تعقر ولا تعرق إلا  
 بما يميل به ذبيحها أو في موضع ضرورة (٢) فقلت كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال  
 الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل  
 الكتاب « قرأ إلى يخر برن بيوتهم بأيدي المؤمنين » فوصف اخراهم منازلهم بأيديهم وخراب  
 المؤمنين بيوتهم ووصف إياهم بثلثاء كثر ضابهم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخيل من ألوان  
 نخيلهم أنزل الله تبارك وتعالى رضاعا صنعوا من قطع نخيلهم ما قطعتم من لبنه أوتركتوها فأنعمت على أصولها  
 فبأذن الله وليخزي الفاسقين فزنى القطع وأباح الترك فالقطع والتركة موجودان في الكتاب والسنة وذلك  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير وتركه وقطع نخيل غيرهم وتركه ومن غرام لم يقطع  
 نخيله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن مرسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخيل بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن  
 ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي، حريق بالهيرة مستطير

فإن قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير ثم تركه قيل على معنى ما أنزل الله عز وجل  
 وقد قطع وحرق بخيبر وهي بعد النضير وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق  
 على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال  
 سمعت ابن شهاب يحدث عن عروة عن أسامة بن زيد قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباها  
 على أهل أبي وأحرق

(الخلاص في التحريق) قلت للشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما قلت في هذا أحد فقال  
 نعم بعض اخواننا من فقهاء الشافعيين فقلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم هم وروا عن أبي بكر أنه نهى أن  
 يخرب عامروا وأن يقطع شجر من هرقم فيمانيه عن قتله قلت فما الحجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة  
 فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به فانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
 يذكر فتح الشام فكان على يقين منه أنه تركه تخريب العامر وقطع المنكر ليكون للمسلمين لا لأنه رآه محرما  
 لأنه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم تحريقه بالنضير وخيبر والطائف فلم يلهم أنزلوه على غير ما أنزل  
 عليه والحجة فيما أنزل الله عز وجل في صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء في وصية أبي بكر  
 سوى هذا فيه تأخذ

### (ذوات الأرواح)

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرايت ما طفر المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من  
 الخيل والكل وغيرهما من الماشية فقد رواه على اتلافه قبل أن يغنموه وأدركهم العدو فخافوا أن  
 (١) لعله زائد من قلم السامع لا معنى له أو محرف وأصله من مقتني الكفار تأمل وحرر (٢) كذا في النسخة  
 ولعل أصله فقلت وما دليلك قال كتاب الله الخ وحرر

(وقال) أيضا لم ينفاه  
 بلعان ومات الولد فادعاه  
 الأب ضرب الحد ولم  
 ينسب النسب ولم يرثه  
 لأن كان الابن المسمى  
 ترك ولدا أحد أبوه ومات  
 نسبه منه وورثه (قال  
 الشافعي) رحمه الله ولا  
 فرق بين ترك ولدا أو لم  
 يتركه لأن هذا الولد  
 المسمى إذا مات منسب  
 النسب ثم أقرب لم يعد  
 إلى النسب لأنه فارق  
 الحياة بحال فلا ينقل  
 عنها وكذلك ابن المسمى في  
 معنى المسمى وهو  
 لا يكون ابنا بنفسه  
 فكيف يكون ابنا بالولد  
 المسمى الذي قد انقطع  
 نسب الحي منه والذي  
 ينقطع به نسب الحي  
 به ينقطع به نسب الميت

يستنفذونه ويقربوا به على المسلمين أيجوز لهم أن يلقوه بذيبح أو عقر أو تحريق أو تغريق في شيء من الأحوال  
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل عندى أن يقصد قصفه بشيء يلقفه إذا كان لا راكب عليه فقلت الشافعي  
ولم قلت وإنما هو مال من أموالهم لا يقصد صدقه بالثمن قال الشافعي لفرقه ما سواد من المال لأنه ذو روح  
يألم بالعذاب ولا ذنب له وليس كالأرواح له يألم بالعذاب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل  
ما سدر عليه منها إلا بالذبح لتؤكل وما امتنع عما نيل من السلاح لتؤكل وما كان منها عذاء وضار الضرورة  
قلت الشافعي أذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتلها  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الأرواح من البهائم محظورا إلا بما وصفت كان  
عقرا لحيل والدواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الخطر خارجا من معنى المباح فلم يجز  
عندى أن تعقر ذوات الأرواح الأعلى ما وصفت فإن قال قائل ففي ذلك غيظ المشركين وقطع لبعض قوتهم  
قيل له إنما ينال من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فاما المنوع فلا يغاط أحد بان يأتي  
الغائط له ما نهى عن أتياه ألا ترى أن لو سبينا نساءهم وولادتهم فأدركونا فلم نسل في استنقاذهم إياهم منا  
لم يجز لنا قتلهم وقتلهم أغنيهم وأدركي من قتل دوابهم فإن قال قائل فقد روي أن جعفر بن أبي طالب  
عقر عند الحرب فلا أحفظ ذلك من وجه يثبت على الانفراد ولا أعلمه مشهورا عند عوام أهل العلم بالمغازي  
قيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين ألا سأل أن يعقره قال نعم إن شاء الله تعالى لأن  
هذه منزلة يجتهد السبيل بها إلى قتل من أمر بقتله فإن قال قائل فاذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن  
يرعى المشرك بالنبل والنار والمنجنيق فذا صار أسيرا في يديه لم يكن له أن يفعل ذلك به وكان له قتله بالسيف  
وكذلك له أن يرعى الصيد فيقتله فذا صار في يديه لم يقتله إلا بالذكاة التي هي أخف عليه وقد أبج له دم المشرك  
بالمجنيق وإن أصاب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم للبر في دفعه عن نفسه أو دمه أكثر من هذا  
فإن قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الراهب أبي سفيان بن حرب يوم أحد فرسه فأسكت به  
وصرع عنها فخلص حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله وذلك بين يدى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك عليه ولا نهاه ولا نهى عن غير هذا (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه إذا صار إلى أن يفارقه فإرسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم  
وكذلك لو كانت عليه امرأة أوصي لا يقاتل لم يعقر إنما يعقر لعنى أن يوصل إلى فارسه ليعتقل أو يأسر قيل  
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثا عن عبد النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنما الغاية أن يوجد على شيء  
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت لك بعض ما حضرني من ذلك فلا يزيدني وافقه قوة ولا يوهنه شيء  
خالفه وقد بلغنا عن أبي امامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن  
عقر الدابة إذا هي قامت وعن قبيصة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع هشام بن الغازي يروي عن مكحول أنه سأله عنه فنهاه وقال إن النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن المشقة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح  
قال لا تعقروا منه شيئا إلا أن تدبحوها كلها كما وصفت بدلالة السنة وأما ما دارق ذوات الأرواح فيصنعون  
فيما خافوا أن يستنفذوا أيديهم فيه ما ساءوا من تحريق وكسر وتغريق وغيره قلت أو يدعون أولادهم  
ونساءهم ودوابهم فقال نعم إذا لم يقدروا على استنقاذهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت أن كان السبي والمتاع  
قسم قال كل رجل صار له من ذلك شيء فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح أن لا يقربوا على سوقها وعلى منعها

لأن حكمهما واحد (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
قتل وقسمت دينته  
ثم أفر به لحقه وأخذ  
حصته من دينته ومن  
ماله لأن أصل أمره أن  
نسبه ثابت وإنما هو  
منسفي ما كان أبوه  
مدينا مقيما على  
نفيه ولو قال لامرأته  
يا زانية فقاتل زنت  
بك ولما جمعا مالهما  
سألنا وان قالت غنيت  
أنه أصابني وهو زوجي  
حلفت ولا شيء عليها  
ويبلغن أو يحدوان  
قالت زنت به قبل  
أن ينكحني فهي  
قاذفة وعليها الحد  
ولا شيء عليه لأنها مقرة  
له بالزنا ولو كانت قالت  
له بل أنت أزني - نى

ويصنع في غير ذوات الارواح ماشاء فقلت الشافعي أفرأيت الامام اذا أحرز ما يحمل من المنافع فخرقه في بلاد  
الشرك وهو يقاتل أو حرقه عند ادراكه المشركين له وخوفه أن يستنقذوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم  
فقال كل ذلك في الحكم سواء ان أحرقه باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لاهله فان سلم  
به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم له لم يكن عليه شيء ومتى حرقه بغير اذنتهم ضمنه لهم ان شأوا وكذلك رجل  
من المسلمين ان حرقه يضمن ما حرق منه ان حرقه بعد ان يحوز المسلمون فأما اذا أحرقه قبل أن يحوز فلا  
ضمن عليه

(السبي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون فصاروا في بلاد امام  
نقيمهم حكمنا أما الرجال البالغون فالامام ان شاء أن يقتلهم أو يرضيهم أو يبيعهم أو يبيعهم ولا ضمان  
عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو أحد أو تزولوا على حكمهم أو وان شئوا أسرهم قال الشافعي ولا  
ينبغي له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيظهم وقتلهم بكل  
حال مباح ولا ينبغي له أن يبيعهم الا بان يكون يرى له سببا من من عليه يرجو اسلامه أو كفه المشركين  
أو يتخذ يلبهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأى وجه ما كان وان فعل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئا  
وكذلك له أن يفادي بهم المسلمين اذا كان له المني بلا مفاداة والمفاداة أولى أن تكون له (قال الشافعي) رحمه  
الله ومن أرق منهم أو أخذ منهم فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ودون البالغين من الرجال والنساء اذا أسروا بأى وجه ما كان الاسار فيهم كالمنازع المغنم ليس  
له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامنا لقيمته وكذلك غيره من الجنان فعل كان ضامنا لقيمته  
ما استهلك منهم وأتلف

### (سبر الراقدى)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أصل فرض الجهاد والحد ودعى البالغين  
من الرجال والفرأى على البالغين من النساء من المسلمين في الكتاب والسنة من موضعين فأما الكتاب فقول  
الله تعالى واذا بلغ الاطفال منهم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبر أن عليهم اذا بلغوا الاستئذان  
فرضا كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل وابتلوا النكاح حتى اذا بلغوا النكاح فان آنس منهم  
منهم رشدا وكان بلوغ النكاح استكمال جنس عشرة وأقل فن بلغ النكاح استكمال جنس عشرة أو قبلها ثبت  
عليه الفرض كله والحدود ومن أبطل عنه بلوغ النكاح فالسن التي يلزمه الفرائض من الحدود وغيرها  
استكمال جنس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عمر عن الجهاد  
وهو ابن أربع عشرة سنة وأجازه وهو ابن جنس عشرة سنة وعبد الله وأبو عبد الله طالبا لأن يكون عبد الله  
مجاهدا في الحالين فأجازه اذا بلغ أن تجب عليه الفرائض ورده اذا لم يبلغها وفعل ذلك مع بضعة عشر رجلا منهم  
زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فن لم يستكمل جنس عشرة ولم يحتمل قبيلها فلا جهاد ولا حد عليه في شيء  
من الحدود وسواء كان جسيما شديدا مقار بالجنس عشرة وليس بينه وبين استكمالها الا يوما أو ضعيفا (١) موديا  
بينه وبين استكمالها سنة أو سنتان لانه لا يحسد على الخلق الا كذب أو سنة فأما ادخال الغفلة معهم فالغفلة  
مردودة اذا لم تكن خلافها فكيف اذا كانت بخلافها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحد البلوغ في  
أهل الشرك الذين يقتل بالغتهم ويترك غير بالغتهم أن يبتوا الشعر وذلك أنهم في الحال التي يقتلون فيها

فلا شيء عليها لانه ليس  
بالقذف اذا لم ترد به قذفا  
وعليه الحد أو اللعان  
وإذا قال لها أنت أزنى  
من ثلاثة أو أزنى الناس  
لم يكن هذا قذفا الا أن  
يريد به قذفا ولو قال  
لها يا زان كان قذفا وهذا  
ترخييم كما يقال لمالك  
يا مان ولحارث يا حار  
ولو قالت يا زانية أكلت  
القذف وزادته حرفا  
أو اثنين (وقال) بعض  
الناس اذا قال لها يا زان  
لا عن أو حد لان  
الله تعالى يقول وقال  
نسوة وقال ولو قالت  
له يا زانية لم تحدد  
(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وهذا جليل  
بلسان العرب اذا تقدم  
فعل الجماعة من النساء

(١) أى مستورا بالسلاح يقال أودى اذا تكفر بالسلاح واستتر به راجع اللغة

مدافعون بالبلوغ لثلايقه لولا وغير مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن تجوز شهادتهم وأهل الاسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فان قال قائل فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركون في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني قريظة حين قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم فكان من سنته أن لا يقتل الرجل بالغ فن كان أنبت قتله ومن لم يكن أنبت سباه فاذا غزا البالغ خضر القتال فسيهمه ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهم له فيرنخ له والعبد والمرأة والصبي يحضرون الغنيمة ولا يسهم لهم ويرنخ أيضا للمشرك يقاتل معهم ولا يسهم له

### (الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك كمار روى رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أن يستعين الأبعلم ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين ستة ثمان بصقوان بن أمية وهو مشرك فالرد الأول ان كان لاناه الخيار أن يستعين (١) بمسلم أو يرد كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أولسدة به فليس واحد من الحديثين مخالفا لآخر وان كان رده لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخته ما بعده من استعانت به مشركين فلا بأس أن يستعان بالمشركون على قتال المشركين اذا خرجوا طوعا ويرضخ لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يترك العبيد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وان قاتلوا والنساء وان قاتلن لتقصير هؤلاء عن الرجلية والحرية والبلوغ والاسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الا كثر من التقصير عن الاسلام وهذا قول من حفظت عنه وان أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل مخرجهم من أهلهم الى أن تنقضي الحرب وارسلها ياهم وأحب الى اذا غزاهم لو استؤجروا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستأمنا منهم أو أسيرا في أيديهم سواء ذلك كله فاذا خرج الى المسلمين بعد ما غنموا فلا يسهم له وهكذا من جاءهم من المسلمين مددا وان بقي من الحرب شيء شهد ما غنم المسلم الخارج أو الجيش شركوهم في الغنيمة لانهم لم يخرجوا الا بعد تقضى الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة فان حضر واحد من هؤلاء فارسا أسهم له سهم فارس وان حضر راجلا أسهم له سهم راجل فان قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم سهم فرسان ان كانوا فارسا أو سهم راجل ان كانوا راجلا

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لاحد من الجيش ان يأخذ شيئا دون الجيش مما يتولاه العدو والالطعام خاصة والطعام كله سواء وفي معناه الشراب كله فن قدر منهم على شيء له أن يأكله أو يشربه ويعلفه ويطعمه غيره ويسقيه ويعلفه وليس له أن يبيعه واذا باعه رد غنمه في الغنم ويأكله بغير اذن الامام وما كان حلالا من مأكل أو مشروب فلا معنى للامام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو رده فان خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه لانه مأذون له في بلاد العدو في أكله وغير مأذون له ان فارق بلاد العدو في أكله ويرده المستقرض على الامام

(١) لعله بمشرك فتأمل

كان الفعل مذكرا مثل  
قال نسوة وخرج  
النسوة واذا كانت  
واحدة فالفعل مؤنث  
مثل قالت وجلست  
وقائل هذا القول  
يقول لوقال رجل  
زنا في الجبل حدله  
وان كان معروفا عند  
العرب أنه صعدت في  
الجبل (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى يحلف  
ما أراد الا الرقي في  
الجبل ولا حد فان لم  
يحلف حد اذا حلف  
المقذوف لقد أراد  
القذف ولو قال لامرأته  
زني وأنت صغيرة  
أو قال وأنت نصرانية  
أو أمة وقد كانت  
نصرانية أو أمة أو قال  
مستكرهة أو زني بك

(رجل يخرج الشيء من الطعام والعنف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في بيعة بني النعمان على أو سترشورج به من دارا بعد والى دار الاسلام لم يكن له أن يبيعه ولا يأكله وكان عليه أن يرد به الى الامام فيكون في المغنم فان لم يفعل حتى يتفرق بخيش فلا يخرج منه أنه يتصدق به ولا بأشعائه كما لا يخرج منه من حق واحد ولا جماعة فلا تدينه اليهم فان قال لا أجدهم فيمجد الامام لا اعظم النبي عليه تفريقهم ولا اعرف لقرول من قال يتصدق به وجها فان كان ليس ما لا له فليس له الصدقة مما لا غيره فان قال لا ارفقهم قيل ولكن تعرف الى الذي يقوم به عليهم ولم تعرفهم ولا واليهم ما يخرج رجل فليما يمشي وبن الله لا اذا قليل ما فيه وكثيره عليهم

(الحجة في الاكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال فابل كيف أجرت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعانف مما أصاب في دار الحرب ولم يجز له أن يأكل بعد فراقه اياها قيل ان العلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئا دون أحد حضرة فيسم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فتواخذوا ذوا وخيطا كل من حضر ما وقده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أدوا الخيط واخيط فان العلول عار وشعار وثار يرم القمامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين وأكثروا من الخيط واخيط وانما ليس وانزلة التي لا يحل أخذها لا أحد دون أحد قلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في الطعام في دار الحرب كان أذن فيه خاصا عام جازما (١) التي استثنى فلم يجز أن يخرج لأحد أن يأكل الا حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالكل وهو يباردا الحرب خاصة فاذا زار ايلياهم يكن بأحق بما أخذ من اعداء من غيره كمالا يكون بأحق بخيط لا يأخذ من غيره وكذلك كل ما أحل من محررم في معنى لا يحل الا في ذلك المعنى خاصة فاذا زار ايل ذلك المعنى عاد الى أصل التحريم مثلا الميتة المحرمة في الأصل المحلولة لا تحظر فاذا زار ايل الضرورة عادت الى أصل التحريم مع أنه يروى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا بشي من الطعام فان كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحد معه وان كان لا يثبت لان في رجاله من يجهل وكذلك في رجال من روى عنه احلانه من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تابع رجلان طعاما بطعام في بلاد العدو والقياس أنه لا بأس به لانه انما أخذ مباحا مباح فأكل كل واحد منهما ما صار اليه مالم يخرج فاذا خرج رد الفضل فاذا جازله أن يأخذ طعاما فيطعمه غيره لانه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فيا كل فلا بأس أن يبايعه به

(الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضى الحرب ودخل رجل لم يشر كنه في الغنسية فبايعه لم يجزه لانه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود فان رد قيمته الى الامام ولم يكن له حبسها ولا اخراجها من يديه الى من ليس له أكلها وكان كاترا حجه اياها من بلاد العدو الى الموضع الذي ليس له أكلها فيه

(ذبح البهائم من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب الى اذا كاتوا غير متفاوتين ولا خائفين من أن يذكوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بعيرا ولا بقرة الا لما كلبه ولا يذبحوا النعل ولا شرائ ولا سقاء يتخذونهم من جلودها ولو فعلوا كذا مما كره ولم أجرلهم اتخذوا من جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي يملكها العدو كالذنانير والذراحم لانه انما أذن لهم في الاكل من خرمها ولم يؤذن لهم في ادخال جلودها وأسقيهم ارضهم رده الى المغنم واذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلدها من المشاة ولا طرف فيه طعام لان الطرف غير الطعام واخذ غير اللحم

(١) كذا في النسخ ولعله من الجملة التي استثنى منها تأمل

صبي لا يباع مثله  
يكن عليه حد وعزر  
لا ذى الا أن يلقه  
ولو قال زني قبل أن  
أزوجه حد ولا لعان  
لاني أنكر (٢) الى  
يوم تكلم به ويوم  
يوقعه ولو تذاها  
تزوجها ثم قذفها ولا  
عنها وطالبته بحمد  
القذف قبل السكاح  
حد لها ولم يلعن حتى  
حده الامام بالقذف  
الاول ثم طلبته بالقذف  
بعد السكاح لا عن لان  
حكمه فاذا غير زوجته  
أخذ وحكمه فاذا  
زوجه الحد والعان  
ولو قال ليا يازانية  
فقاتله بل أنت  
زان لا عنها وحدت  
له وقال بعض الناس



فرد الطرف والجلد والوكاء فان استهلكه فعليه قيمته وان انتفع به فعليه ضمانة حتى يرد به وما تنقصه الا انتفاع وأجر مثله ان كان لشدة أجر

(كتب الاعاجيب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من كتبهم فهو مغنم كله وينبغي للامام أن يدعو من يترجمه فان كان عالما من طب أو غيره لا مكره فيه باعه كما يبيع ما سواه من المغنم وان كان كتاب شرك شقوا الكتاب وانتفعوا بأدعيته وأداته فباعوها ولا وجه لتخريجه ولا دفنه قبل أن يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل دابته ولا يدهن أشاعره من أدها العدو ولا يذبح هذا غير مأذون له به من الأكل ران فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والحواشي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصير دار الاسلام أو ذمة يجري عليهم الحكم فأصابوا فيها خمر أو زقاق أو خمر أو خمر وانتفعوا بالزقاق والحواشي وطهروها ولم يكسروها ولا أنكسروها فاساد وإذا لم يظهر واعلمها وكان ظفرهم بها ظفر غارة لا ظفر أن يجري بها حكم أهراقوا الخمر من الزقاق والحواشي فان استطاعوا حملها أو حمل ما خف منها حملوه مغنما وان لم يستطيعوا أحرقوه وكسروها وأساسروا وإذا ظفروا بالكشوث في الحلال انتفعوا به وكذلك كل ما طهروا عليه غير محرم وليس الكشوث وان كان غير محرم وان كان يطرح في السكر إذا كان حلالا بأولي أن يحرم من الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهم ما غير محرمين

(أحلال ما يملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل القوم بلاد العدو فأصابوا منها شيئا سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شيئا أحدهما محظور وأخذ غلول والآخر مباح لمن أخذه فأصل معرفة المباح منه أن ينظر إلى بلاد الاسلام فما كان فيها مباحا من شجر ليس يملكه إلا دحي أو صيد من بر أو بحر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصخر أو الجبل والقدح ينحته وما شاء من الخشب وما شاء من الحجارة الإبرام وغيره إذا كانت غير مملوكة محرزة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرزوه في منازلهم فهو ممنوع مثل حجر نقالوه إلى منازلهم أو عود أو غيره أو صيد فأخذ هذا غلول

(البازي المعلم والصيد المقرط والمقلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخذ الرجل بازيا معلما فهذا لا يكون الا مملوك أو يرد في المغنم وهكذا ان أخذ صيدا مقلدا أو مقرطا أو موسوما فكل هذا قد علم أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في الصخر أو تدام نحو تاء أو قدما نحو تاء كان النبت دليلا على أنه مملوك فيعرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو مغنم لانه في بلاد العدو

(في الهر والصقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء له غن من هرا أو صقر فهو مغنم وما أصيب من الكلاب فهو مغنم ان أراد أحد لصيدا أو ماشية أو زرع وان لم يكن في الجيش أحدير يده لذلك لم يكن لهم حبسه لان من اقتناه لغير هذا كان آثما ورأيت لصاحب الجيش أن يخرج فيه عطية أهل الانجاس من الفقراء والمساكين ومن ذكر معهم ان أراد أحد منهم لزراع أو ماشية أو صيد فان لم يرد قتله أو خسله ولا يكون له بيعه وما أصاب من الخنازير فان كانت تعدو إذا كبرت أمرته بقتلها كلها ولا تدخل مغنما بحال ولا تترك وعن عواد إذا قدر على قتلها فان جعل به مسير خلاها لم يكن ترك قتلها بأكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا بأزائه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك الشراب وانما ذهبن إلى ما يكون مأكولا مغنيا من جوع وعطش ويكون قوتاني بعض أحواله فأما الادوية

لاحد ولا لعان فأبطل الحكمين جميعا وكانت حجة أن قال أستقبح أن ألعن بينهما ثم أحدها وما قبح فأقبح منه تعطيل حكم الله تعالى عليهما (قال الشافعي) رحمه الله ولو قدفها أو أجنبية بكلمة لا عن وحد لا جنية ولو قدف أربع نسوة له بكلمة واحدة لا عن كل واحدة وان تشاجن آيتن تبدأ أقرع بينهما وآيتن بدأ الامام بها رجسوت أن لا يأنم لانه لا يمكنه الا واحدا واحدا (قال المزني) رحمه الله قال في الحدود ولو قدف جماعة كان لكل واحد حد فكذلك لو لم يلتعن كان لكل امرأه حد في قياس قوله

كانه اقلست من حساب الطعام المأذون وكذلك الزنجيميل وهو مربب وغير مربب انما هو من حساب  
الادوية وأما الدنيا فطعام يترك فيها كمن من حساب الطعام فمصابه أكله لا يخرج منه من بلاد العدو وما  
كمن من حساب الدواب فليس له أخذ في بلاد العدو ولا غيرها

(الحربي يسلم وعنداً كثر من أربع نسوة)

(قال الشافعي) وإذا أسلم الرجل الحربى وثدياً كان أو كذا وعنداً كثر من أربع نسوة تكهن في عقدة  
أو عقد متفرقة أو دخل بهن كلين أو دخل ببعضهن دون بعض أو فهن أختان أو كلين غير أخت إلا أخرى  
قليل له أسلم أربعاً أيتهن شئت ليس في الأربع أختان تجتمع بينهما ولا يتصرف في ذلك إلى نكاحه أية كانت  
قبل زهدها مضت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي  
وأحسبه ابن عليه عن معمر بن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعاً وفارق سائرهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن  
رجلاً من ثقيف أسلم وعنده عشرين نسوة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعاً وفارق سائرهن  
(قال الشافعي) أخبرني من سمع ابن أبي الزناد يقول أخبرني عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف عن  
عوف بن آخرث عن نوفل بن معاوية الديلمي قال أسلمت وعندي خمس نسوة فقال لي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أسلمك أربعاً أيتهن شئت وفارق الأخرى فعدت إلى أقدميهن حتى عجزوا فمرعني من ستين سنة فطلقتهما  
(قال الشافعي) نكحنا بعض الناس في هذا فقال إذا أسلم وعنداً كثر من أربع نسوة فإن كان تكهن  
في عقدة فارقين كلين وإن كان نكح أربعاً أيتهن في عقد متفرقة فبهن أختان أسلم الأولى وفارق التي  
نكح بعدها وإن كان تكهن في عقد متفرقة أسلم الأربع الأولى وفارق الباقي بعدهن وقال أنظر  
في هذا إلى كل مال ابتداء في الإسلام جازله فأجعله إذا ابتدأ في الشرك جازله وإذا كان إذا ابتدأ في الإسلام  
لم يجزله جعلته إذا ابتدأ في الشرك غير جازله (قال الشافعي) فقلت لبعض من يقول هذا القول لو لم يكن  
عليك حجة إلا أصل القول الذي ذهب إليه كنت محججاً به قال ومن أين قلت أ رأيت أهل الأوثان  
لو ابتدأ رجل نكاحاً في الإسلام بولي منهم وشهود منهم أيحوز نكاحه قال لا قلت أ رأيت أحسن حال  
نكاح كان لا أهل الأوثان قط أليس أن ينكح الرجل بولي منهم وشهود منهم قال بلى قلت فكان يلزمك  
في أصل قولك أن يكون نكاحين كلين باطلاً لأن أحسن شيء كان منه عندك لا يجوز في الإسلام مع أنهم  
قد كانوا ينكحون في العدة وغير شهود قال فقد أجاز المسلمون لهم نكاحهم قلنا أتباعاً لمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وأنت لم تتبع فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم  
في نكاحهم حكم جمع أموراً فكيف خالف بعضها ووافق بعضها قال فأين ما خالف منها قلت موجود  
على لسانك لو لم يكن فيه خبر غيره قال وأين قلت إذا زعمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا لهم عن  
العقد الفاسد في الشرك حتى أقامه مقام الصحيح في الإسلام فكيف لم تعف لهم فتقول بما قلنا قال وأين  
عفا لهم عن النكاح الفاسد قلت نكاح أهل الأوثان كله قال فقد علمت أنه فاسد لو ابتدأ في الإسلام  
ولكن اتبع فيه الخبر قلنا فإذا كان موجوداً في الخبر أن العقد الفاسد في الشرك كالعقد في الإسلام كيف  
لم تغفل فيه بقرنا تزعم أن العقود كإياها فاسدة ولكنها ماضية فهي معقودة وما أدرك الإسلام من النساء وهو باق  
في غير معقود العدد فيه فتقول أصل العقد كإياها فاسد معقود عنه وغير معقود عازاً من العدد ترك ما زاد على  
أربع والترك البطل وأمسك أربعاً قال فهل يجحد على هذا دلالة غير الخبر مما نكحاً عليه قلت نعم قال  
الله عز وجل اتقوا الله وذرُوا ما بآتي من الربان كنتم مؤمنين إلى أن ظلمون فعمار رسول الله صلى الله عليه وسلم

ولو أقر أنه أصابها في  
الطهر الذي رماها فيه  
ففيه أن يلاعن والولد لها  
وذكر أنه قول عطاء  
قال وذهب بعض من  
ينسب إلى العلم أنه انما  
ينسب إلى الوالد إذا قال  
استبرأتما كأنه ذهب  
إلى أن تنفي والد المجاني  
إذا قال لم أقربها منذ  
كذا وكذا قيل في المجاني  
سمى الذي رأى بعينه  
يزني وذكر أنه لم يصبا  
فيه أشهر وأرى النبي  
صلى الله عليه وسلم  
علامة ثبت صدق  
الزوج في الولد فلا  
يلاعن وينفي عنه الولد  
إذا الاجتماع هذه  
الوجوه فإن قيل فما  
يجحد في أنه يلاعن  
وينفي الولد وإن لم يدع

عما قبضوا من الربا فلم يأمرهم برده وأبطل ما أدرك حكم الاسلام من الربا ما لم يقبضوه فأمرهم بتركه ووردهم الى رؤس أموالهم التي كانت حلالا لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الربا أن عقا عافات وأبطل ما أدرك الاسلام فكذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقدة فيه ثابتة فعفاها وأكثر من أربع نسوة مدركات في الاسلام فلم يعفهن وأنت لم تقل بأصل ما قلت ولا القياس على حكم الله ولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجا من هذا كله ومن المعقول قال أفرأيت لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرت على حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا قلنا نعم قال وأين قلت اذا كانوا مبتدئين في الاسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما من نكاح ولا غيره فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يسكوا أكثر من أربع دل المعقول على أنه لو كان أمرهم أن يسكوا الاوائل كان ذلك قبيحا يعلمهم لان كل نكاح الا أن يكون قليلا ثم هو أولى ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطع لموضع الاحتجاج والشبهة

﴿الحربي يصدق امرأته﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحربي كله فاسد سواء كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحربي حربيته على حرام من نكاح أو خنزير فقبضته ثم أسلم لم يكن لها عليه مهر ولو أسلم ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرم مسلم أو مكاتب لمسلم أو أم ولد لمسلم أو عبد لمسلم ثم أسلم وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها سبيل على واحد منهم كان الحر حرا ومن بقي مملوكا لمالكه الاول والمكاتب مكاتب لمالكه ولها مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه وتعالى الموفق

﴿كرهية نساء أهل الكتاب الحريات﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى نساء أهل الكتاب وأحل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير الى أن طعامهم ذبائحهم فكان هذا على الكتابين محارباين كانوا أذمة لانه قصد بهم قصد أهل الكتاب فنكاح نسائهم حلال لا يختلف في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كالأمة كان عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا ذمة نجوس فلم تحلل نسائهم انما رأينا الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيات من أهل الكتاب المشهور من أهل التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى فيحللن ولو كن يحللن في الصلح والذمة ويحرم من المحاربة حل الجوسيات والوثنيات اذا كن مستأمنات غير أن اختار للزنا أن لا ينكح حربيته خوفا على ولده أن يسترق ويكره له أن لو كانت مسلمة بين ظهراني أهل الحرب أن ينكحها خوفا على ولده أن يسترقوا أو يفتنوا فأما تحریم ذلك فليس بحرم والله تعالى أعلم

﴿من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى ابن أبي مليكة مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء يجوزه ملكه فهو له وذلك كل ما كان جائزا للإسلام من المشركين أسلم عليه مما أخذ من مال مشرك لانه قد غصب بعضهم بعضا مالا أو استرق منهم حرا فلم يزل في يده موقوفا حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليها فهي له وهو اذا أسلم وقدم على ذلك منه في الجاهلية كالمسلمين يوجفون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبوا فيسترقوهم ويغنموا أموالهم فيتمولونها الا أنه لا نجس عليهم من أجل أنه أخذ وهو مشرك فهو له كله ومن أخذ من المشركين من أحد من المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو مالا فأحرزه عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك لو أوجف

الاستبراء قال الشافعي رحمه الله قلت قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فكان الآية على كل رام لمحصنة قال الراعي لها رأيته ترضي أو لم يقبل رأيته ترضي لانه يلزمه اسم الراعي وقال والذين يرمون أزواجهم فكان الزوج رايا قال رأيته أو علمت بغير رؤية وقد يكون الاستبراء وتلد منه فلا معنى له ما كان الفرائض قائما قال ولو زنت بعد القذف أو وطئت وطأ حراما فلا حد عليه ولا لعان الا أن ينفي وإدافيلته عن لان زناها دليل على صدقه (قال المزني) رحمه الله

المسلمون عليه في يدى من أخذه كان عليهم رد ذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك دللت السنة وكذلك يدل العقل والاجماع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أورث المسلمين أموالهم وديارهم بضعها غنمنا لهم وخولا لأعزاز أهل دينه وأذلال من حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب يتحولهم وتمولوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يحوزون على الاسلام شيئا فيكون لهم أن يتحولوه أبدا فإن قال قائل فأين السنة التي دلت على ما ذكرت قيل أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا امرأة من الانصار وأحرزوا ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم فأنقلت الانصارية من الاسار فركبت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فحبست عليها فأرادت نحرها حين وردت المدينة وقالت اني نذرت لئن أنجاني الله عليهما لأنحرهما فنهضت وها حتى يذكر وذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فذكر ووله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذرك في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وأخذ ناقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كان المشركون إذا أحرزوا شيئا كان لهم لاتي أن تكون الناقة الا لانصارية كلها لانها أحرزتها عن المشركين أو يكون لها أربعة أحماسها وتكون محموسة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير لها مناشيا وكان يراها على أصل ملكه ولا أعلم أحدا يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبدا للرجل أو مالا له فأدركه قدا وجف المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلت هو أحق به وعلى الامام أن يعرض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجماع ثم قال غيرنا يكون إذا وقع في المقاسم أحق به إن شاء بالقيمة وقال غيرهم لا سبيل اليه إذا وقع في المقاسم واجماعهم على أنه لما له بعد احرار العدو وله احرار المسلمين عن العدو له حصة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم وإذا كانوا لو أحرزهم مسلمون متأولين أو غير متأولين فقد روعا عليه بأى وجه ما كان ردوه على صاحبه كان المشركون (٣) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولى بهم وما بعدو الحديث لو كان ثابتا أن يكون من أسلم على شئ فهو له فيكون عاما فيكون مال المسلم والمشرع سواء إذا أحرزه العدو فن قال هذا الزمنا أن يقول لو أسلموا على حرم مسلم كان لهم أن يسترقوه أو يكون خاصا فيكون كما قلنا بالدلائل التي وصفنا ولو كان احرار المشركين لما أحرزوا من أموال المسلمين يصير ذلك ملكا لهم لو أسلموا عليه ما حازا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذه مالكة من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما لا يجوز فيما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله بن أبي ورسالة عارفا حرزه المشركون ثم أحرزهم المسلمون فردا عليه بالقيمة فلو أحرز المشركون امرأة رجل أو أم وولده أو مذبذبة أو جارية غير مذبذبة فلم يصل الى أخذها وصل الى وطئها لم يحرم عليه أن يطأ واحدة منهم لأنهن على أصل ملكه والاختيار له أن لا يطأ منهم واحدة خوفا للولد أن يسترق وكراهية أن يشركه في بضعها غيره

كيف يكون دليلا على صدقه والوقت الذي رماها فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله عما ينظر في حال (١) من تكلم بالرى وهو في ذلك في حكم من لم يزن قط قال ولولا عنهما ثم قدفها فلا حذلها كما لو حذلها ثم قدفها لم يحد ثانية وينهى فان عاد عزز ولو قدفها برجل بعينه وطلب الحد فان التعن فلا حذله اذا بطل الحد لها بطل له وان لم يلبس حذلها أو لا يلبسها

(١) لعله في حال من تكلم فيه بالرى أوفى حال التكلم بالرى تأمل

المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل رجل مسلم دار الحرب بأمان فوجد امرأته أو امرأة غيره أو مالا أو مال غيره من المسلمين وأهل الذمة مما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك للعدو ولو أسلموا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئا فأخذه بلا علم المسلم فأداه الى صاحبه لم يكن خان انما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه ولكنه لو قدر على شئ من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئا قل أو كثر لأنه اذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم الا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لان المال ممنوع بوجوه وأهل الاسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان الى مدة أمانه وهو كاهل الذمة فيما يمنع من ماله الى تلك المدة

(الذمية تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمية تحت الذمي حاملا كانت لها النفقة حتى تضع حملها فان أرضعته فلها أجر الرضاع وهي كالمتبونة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشركين ولد فأى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد سبع للسلم يصلى عليه إذا مات ويورث من المسلم ويرثه المسلم وإن كان الابوان مملوكين لم يورثا فأسلم أحدهما متبع المسلم الولدان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الاسلام لا يجوز عندي الا هذا القول ما كان الاولاد صغارا وكانوا تبعالغيرهم لا يشرك دين الاسلام وغيره (١) في دين الا كان الاسلام أولى به أو قول ثان انهم اذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم فلو أسلم أبوهم لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد لأب فأين حظ الام منه ولو اتبع الام دون الأب كما يتبعها في العتق والرق كان أولى ان يغلب اليه من أن يقال هولاء أب وان كان الدين ليس من معنى الرق ولكنه من المعنى الذي وصفت من أن الاسلام اذا شارك غيره في الدين والملاك كان الاسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني فتسلم بعد ما يدخل بها الهام المهر فان كانت قبضته والاخذته بعد اسلامها أسلم أولم يسلم فان لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرا أولم تقبضه فسواء ولا يعدوان يكون لها نصف المهر لانه لو أسلم كان أحق بها أولا يكون لها شيء لان فسخ النكاح جاء من قبلها وإذا كان هذا فعلمنا رد شيء أن كانت أخذته له كالأخذت منه شيئا عوضا من شيء كالتن للسلعة ففات السلعة كان عليها رد الثمن فأما ما أخذت ولا تأخذ شيئا لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئا والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الحيضة جبرت على الغسل منها وإن امتنعت أدبت حتى تفعل لانها تمنع الجماع في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يطهرن فزعم بعض أهل التفسير أنه حتى يطهرن من الحيض قال الله تعالى فاذا نظهرن يعني بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله فلما كان ممنوعا من أن يأتي زوجته الا بان تطهر من الحيضة وتطهر بالماء فيجتمع فيها المعنيان كان بينا أن نيجبر النصرانية على الغسل من الحيضة لئلا يمنع الجماع فأما الغسل من الجنابة فهو مباح له أن يجامعها جنبا فزعمه كما تؤمر بالغسل من الوسخ والدخان وما غير ريجها ولا يبين لي أن تضرب عليه لو امتنعت منه لانه غسل تنظيف لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تبارك وتعالى حرائر المؤمنات واستثنى في اماء المؤمنات أن يحالهن بان يجمع ناكهن أن لا يجبط ولا لحره وان يخاف العنت في تركه نكاحهن فزعمنا انه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع ناكها الشرطين اللذين أباح الله نكاحها بهما وذلك أن أصل ما نذهب اليه اذا كان الشيء مباحا بشرط أن يباح به فلا يباح اذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للضطر ولا تباح لغيره وفي المسح على الخفين يباح لمن لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغيره وفي صلاة الخوف يباح للخائف أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره وقال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فأطلق التحريم تحريما بأمرو وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحرائر فأطلقنا من استثنى الله احلاله وهن الحرائر من أهل الكتاب والحرائر غير الاماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركة غير كتابية وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة كتابية فاذا كان نكاح اماء المؤمنين ممنوعا لالشرطين كان فيه الدلالة على

(١) لعله في ذى دين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الجنابة تأمل (٢) لعله فقلنا لا يحل الاماء كما قلنا الخ وبذلك فالعبارة هكذا في عدة نسخ ولا يخفى ما فيها فتأمل

طاب لانه قد ندف  
واحد في حكمه حكم الحد  
الواحد اذا كان لعان  
واحد أو وحد واحد وقد  
رحى العجلا في امرأته  
برجل سماه وهو ابن  
السحماء رجل مسلم  
فلا عن بينهما ولم يحذره  
له ولو قد غابا غير الزوج  
حدلا لهما لو كانت حين  
لزمها الحكم بالفرقة  
ونفي الولد زانية حدثت  
ولزمها اسم الزنا ولكن  
حكم الله تعالى ثم حكم  
رسوله صلى الله عليه  
وسلم فيهما هكذا ولو  
شهد عليه أنه قد ندفها  
حبس حتى يعدلوا ولا  
يكفل رجل في حد ولا  
لعان ولا يحبس بواحد  
(قال المزني) رحمه الله

أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع السلالة الأولى فإمام أهل الكتب محرمات من الزوجين في دلالة القرآن والله تعالى أعلم

(في إيلاء النصراني وطهاره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته فمما كمالنا بعد الأربعة الأشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم في أن ينيء أو يطلق ونأمره إذا فاء بالكفارة ولا نجبره عليها لأنه لا يقطع عنه بالشرك من حتى الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا اظاهر من امرأته فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظهار طلاق فتحكم عليه وانما فيه كفارة فتأمره بها ولا نجبره عليها كإلنا في عين الإيلاء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته ورضيا بالحكم لا عناية بين حواقر قنا ونفسي الولد كما تصنع بالمسلم ولو فعل وترافعا نأمر أن يلعن عز رناه ولم نجد له لأنه ليس على من قذف نصرانية حد وأقر رنا حواقر نأمر أن لا نفرق بينهما إلا بالتعانه

(ز فمين يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجيلة نهى وإن كان من أهل العلم عزروا لخدم من قبل الشبهة في أنه عاك منها شيئا وإن أحصى المغنم فعرف قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بحصته وإن حلت فهكذا وتقوم عليه وتكون أم واده وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي والبغى هي التي تمكن من نفسها فتكون والذي زنى بها زانين محددين فإذا كانت مغضوبة فهي غير زانية محدودة فإلها المهر وعلى الزاني بها الحد

(السلون يوجفون على العدو فيصيبون سبيافهم قرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجف السلون على العدو فكان فيهم ولد للمسلم مملوك للعدو أو كان فيهم ولد للمسلم لم يزل من أهل الحرب وقد شهدا بنه الحرب فصار له الخط في أبيه أو ابنه منهم لم يعتق واحدا منهما عليه حتى يقسموا وإذا صار أحدهما أو كلاهما في حظه عتق وإن لم يكن لم يعتق فإن قال قائل فأنت تقول إذا ملك أباه أو ولده عتق عليه فإنما أقول ذلك إذا اجتلب عوفي ملكه بأن يشتره أو ياتمه أو يرزعه أنه وهب له أو وصى له به لم أعتقه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية فيه وإذا أوجف عليه فله ترك خقه من الغنمة ولا يعتق حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطوؤها وله فيها حق من قبل أن تدرأ الحد بالنسبة ولا تثبت الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسبي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكمين فأما أحدهما فالأثني سبين فاستؤميين بعد الحرية فقسمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يظأأنا لا حتى تحيض أو حامل حتى تضع وذلك في سبي أو طاس ودل ذلك على أن بالسباء نفسه انقطاع العصمة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوطء ذات زوج بعد حيضة إلا وذلك قطع العصمة وقد ذكر ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم ذوات الأزواج اللاتي ملكتموهن بالسبي ولم يكن استيماؤهن بعد الحرية بأكثر من قطع العصمة بينهن وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعد أو كن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تقطع العصمة إلا ما كان بالسباء الذي كن به مستأميات بعد الحرية وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا من هوازن فما علمناه سأل عن أزواج المسبيات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كفاية الوجه في غير الحد ولو قال زنى فرجل أو ياء أو رجل فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتمل غيره لم يكن قذفا وقد أتى رجل من فزارة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفا وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فكان خلافا للصریح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يبعثهم السلطان

أولم يسبوا ولو كان في أزواجهن معنى لسأل الله عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى أزواجهن فإن كان المشركون استحلوا شيئا من نسائهم فلا حجة بالشرك وإن كانوا أسلموا فلا يجوز أن يكن يرجعن إلى أزواجهن إلا بشكاح جديد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباحهن لما لکنهن وهو لا يبيحهن والنكاح ثابت عليهن ولا يبيحهن إلا بعد انقطاع النكاح وإذا انقطع النكاح فلا بد من تجديد النكاح والله تعالى أعلم

(المرأة تسلم قبل زوجها والزوجة قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللأئي أسلمن ولم يسمين قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أبوسفیان وحكيم بن حزام أسلما بغير الظاهران والنبي صلى الله عليه وسلم طاهر عليه ومكة دار كفر وبها أزواجهما ورجع أبوسفیان أمام النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهند ابنة عتبة مشركة فأخذت بلحيمته وقالت افتلوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتح بأيام فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وذلك أن عذتهم لم تنقض وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأه صفوان بن أمية وامرأه عكرمة بن أبي جهل وأقامتا بمكة مسلمتين في دار الاسلام وعربز وجاهما مشركين ناحية اليمن إلى دار الشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد خنيبا كافرا ثم أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عذتهم لم تنقض وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهل ناحيتنا فزعم في المرأة تسلم قبل الرجل ما زعمنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف ما زعمنا وأنها تبين منه الآن يتقارب اسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما لأن المسئلة لا تحل لمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للمسلم بحال وهي أن تكون كتابية فشدت في الذي ينبغي أن يمتون فيه وهو أن في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال فما وصفنا قبل هذا وإن قال فما الكتاب قيل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدينين يقطع العصمة ساعة اختلافاً ويكون يقطع العصمة بينهما ما خلافاً للدينين والثبوت على الاختلاف إلى المدة والمدة لا تجوز إلا بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفنا ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسئلة قبل زوجها والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكماً واحداً فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فإن قال قائل فاعلمنا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ولا تفسكوا بعصم الكوافر فهي كالأية قبلها لا تعد وأن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كافرة ولا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى المدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأول فكان وإن خالف قوله السنة قد ذهب إلى متأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تقارب فإذا جازله أن يقول إذا تقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو بقدر الساعة أو بقدر بعض اليوم أو قدر السنة لأن هذا كله قريب وانما يحدث مثل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحدث بالراي والغفلة فهذا ما لا يجوز مع الراي واليقظة والله تعالى أعلم

(باب في الشهادة في  
اللعان)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى وإذا جاء الزوج  
وثلاثة يشهدون على  
امرأته معا بالزنا لآعن  
الزوج فإن لم يلعن حد  
لأن حكم الزوج غير حكم  
الشهود لأن الشهود  
لا يلعنون ويكونون

(الحربي يخرج إلى دار الاسلام) (قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة



في دار الحرب ونخرج الى دار الاسلام لم ينكح أختها حتى تنقضي عدته امرأته ولم تسلم فتبين منه فله نكاح  
أختها وأربع سواها

(من قوتل من العرب والعجم ومن يجري عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قوتل أهل الحرب  
من العجم جرى السباء على ذرائعهم ونساءهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك وإذا قوتلوا وهم من العرب فقد سبوا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بن المصطلق وهوازن وقبائل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد  
فاختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال لو كان تاما على  
أحد من العرب سبي لم على هؤلاء ولكنه إيسار وفداء فن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجري على عربي  
بحال وهذا قول الزهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويرى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز (قال  
الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن يحيى الغساني عن عمر بن عبد العزيز قال وأخبرنا سفيان عن الشعبي  
أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال لا يسترق عربي « قال الربيع » قال الشافعي ولولا أنا نأثم  
بالتنبي لنينا أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في  
المولى ينكح الأمة يسترق ولده وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمتهم « قال الربيع » رأى الشافعي  
أن يأخذ منهم الجزية ولدهم رقيق من دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجري  
عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحربي يخرج إلى دار الاسلام مستأمنا  
وامرأته في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة انما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فأما والدين  
واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلما أسرا وامرأته أو دخل دار الحرب مستأمنا وامرأته  
أو أسلم هو وامرأته في دار الحرب فقد رجع على الخروج ولم تقدر امرأته أن تنقطع العصمة بينهما وهما على دين  
واحد لا تنقطع العصمة الا باختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فأنقضت العدة قبل أن  
يسلم الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق وإذا طلق النصراني الذي امرأته  
النصرانية ثلاثا ثم أسلما ففرق بينهما ولم يحل له حتى تنكح زوجا غيره وكذلك لو كان حربيا من قبل أنا إذا  
أثبتناه عقد النكاح ففعلنا حكمه فيه حكم المسلم لزمنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح  
وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته  
النصرانية ثلاثا ففعلنا حكمها حكم النصراني أو عبد فأصباها حلت له إذا طلقها زوجها وانقضت عدتها لأن كل  
واحد من هذين زوجا وانما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فقد نكحت زوجا غيره وإذا جاز لنا أن  
نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحضرها حتى نرجعها لزوجت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم  
يهوديين زنيا فقد زعمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يحضرها فكيف يذهب علينا أن يكون  
لا يحلها وهو يحضرها

(وطء المجوسية إذا سببت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبي المجوسي وأهل الاوثان  
لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلم وإن سبي منهن صبيات فن كان منهن مع أحد أبويه ولم يسلم فلا توطأ لأن دينها  
دين أبيها وأما ما هو أسلم أحد أبويه أو هي صبية ووطئت فإذا سببت منفردة ليست مع أحد أبويه أو وطئت لانا  
نحكم لها بحكم الاسلام ونجبرها عليه ما لم تكن بالغامشركة أو صغيرة مع أحد أبويه مشركا فإذا حكمنا لهم  
بحكم الاسلام لم يكن لتحريم فرجها معنى

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نساءهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عند كثر العلماء قذفة  
يحدثون اذا لم يتموا أربعة  
واذا زعم بأنها قد وترته  
في نفسه بأعظم من أن  
تأخذ كثير ماله أو تشتم  
عرضه أو تناله بشديد  
من الضرب بما يسبق  
عليه من العار في نفسه  
بزناها تحته وعلى ولده  
فلا عداوة تصير اليهما

قوله وإذا زعم بأنها الخ  
عبارة الأم وإذا زعم  
الزوج أنه رآها تزي  
فتبين أنها وترته الخ وهي  
واضحة فتأمل كتبه

مكتوبه

من الصابئين والسامرة أكلت ذبيحته وحل نسائه وقدرى عن عمر أنه كتب اليه فيهم أوفى أحدهم فكتب  
بمثل ما قلنا فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية فقد علمنا أن النصرارى فرق فلا يجوز إذا جعت النصرانية  
بينهم أن نزعهم أن بعضهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الانجيز يلزم مثله ولم نعلم في هذا خبرا فمن جمعه  
اليهودية والنصرانية فحكمه حكم واحد وقال لا تؤكل ذبيحة المجوسى وان سعى الله عليها

(الرجل تؤسر جاريته أو تعصب) (قال الشافعى) وإذا اعتصبت جارية الرجل أم ولد  
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت اليه لم يكن عليه استبراء فى شيء من هذه الحالات  
لانهم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدركها بالخرق أو غيرها والاختيار له فى هذا كله أن  
لا يقربها حتى يستبرئها (قال الشافعى) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت فى سهمه أو من سوق  
المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يتلذذ منها بشئ حتى يستبرئها

(الرجل يشتري الجارية وهى حائض) (قال الشافعى) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره  
وهى فى أول حيضتها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة فى قول من قال  
العدة الحيض ولا قول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئ بالحضة أما ما طهر ويجزىها حيضة واحدة  
وإذا ارتابت المستبرأة لم توطأ حتى تذهب الريبة ولا وقت فى ذلك الا ذهاب الريبة وإن كانت مشترأة لم ترد  
بهذا وأريها النساء فإن قلن هذا أجل أو داء ردت

(عدة الأمة التى لا تحيض) (قال الشافعى) اختلف الناس فى استبراء الأمة التى لا تحيض  
من صغرا أو كبرا فقال بعضهم شهر قيا ساعلى الحضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو ما أن  
يكون شهرا وما أن يكون ما ذهب اليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعى) استبراء الأمة شهرا إذا  
كانت ممن لا تحيض قيا ساعلى حيضة لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فذلك حيضة شهر  
الا أن يكون مضى فيه أثر بخلافه ثبت مثله فالأثر أولى أن يتبع

(من ملك الاختين فأراد وطأهما) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين  
بأى وجه ما كان فله أن يطأ أيهما شاء وإذا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الاخرى حتى يحرم عليه فرج الذى وطئ  
بأى وجه ما حرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الاخرى ثم عجزت المكاتبه أوطلقت ثبت  
على وطء التى وطئ بعدها ولم يكن له أن يطأ العاجزة ولا المطلقة فتسكون فى هذا الحال وأختها فى الحالة الاولى

(وطء الام بعد البنت من ملك المين) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الام بعد  
البنت ولا البنت بعد الام من ملك المين ولا يحل وطء المملوكات بشئ لا يحل من وطء الحرائر مثله الا أنهن  
يخالفن الحرائر فى معنيين فيكون للرجل أن يملك الام وولدها ولا يكون له أن ينكح الام وابنتها ويجمع بين  
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولدان ما شاء بالملك فى وقت واحد ولا يكون له أن  
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفريق بين ذوى المحارم) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت  
لم يفرق بين الام وولدها حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك جاز أن يفرق بينهما فان قال قائل فمن  
أين وقت سبعا أو ثمان سنين قيل روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلاما بين أبويه وعن عمر رضى  
الله عنه والغلام غير بالغ عندنا وعن علي رضى الله تعالى عنه أنه خير غلاما بين أمه وبعه وكان فى الحديث  
عن علي رضى الله تعالى عنه والغلام ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظرا الى أخيه أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ  
هذا خيرناه فقلنا هذا أحد الاستغناء للغلام والجارية وأنه أول مدة يكون لهما فى أنفسهما قول وكذلك

فما بينهما وبينه تكاد  
تبلغ هذا ونحن لانجيز  
شهادة عدو على عدوه  
ولو قدفها وانتنى من  
جلها فباء بأربعة فشهدوا  
أنها زنت لم يلاعن حتى  
تدفع ليعن إذا أراد نفي  
الولد فان لم يلتمن لحقه  
الولد ولم تحدد حتى  
تضع ثم تحدد قال ولو

ولداً من كانا زاماً الأخوان فيمفرق بينهما فإن قال قائل فكيف فرقتهم بين الأخوين ولم تفرقوا بين  
الولد وأمه قيل السنة في الأم وولدها وجدت حال الراد من الراد مخالفاً حال الأخ من أخيه ووجدتني أجبر  
الولد على نفقة الراد والوالد على نفقة الراد في الحين الذي لا غنى لي لأحد منهما عن صاحبه ولم أجبرني أخ  
على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلماً  
فالشراء جائز وأجبره على بيعه وانما معنى من أن أجعل الشراء فيه باطلاً أنه لو أسلم عنده جبرته على بيعه ولو  
أعتقه أو وهبه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وارث له قبض عنه وجاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة  
ولا يكون هذا إلا لمن يكون ملكه ثابتاً مدة من المدد وان كنت لا أثبت على الأبد كما أثبت ملك المسلم وإذا  
كان الذي يملوك كان امرأه ورجل بينهما أولاد فأيهما أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغير  
لأنهم مسلمون بسلام أي الأبوين أسلم

(الحرابي يدخل دار الإسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحرابي دار  
الإسلام بأمان ومعه مملوك أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما جبرته على بيعهما أو يبيع المسلم منهما ودفع  
اليه عنهما وليس له أمان يعطى به أن يملك مسلماً وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من  
أسلم من مملكته

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد  
الكاfer بين مسلم وذو أسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع  
نصيبه وإذا حاصر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم كان لهم الأمان ولم يكن  
الأمان لغيرهم وكذلك لو استأمن لعدد كان الأمان لأولئك العدد وليس لغيرهم وهكذا ان قال تؤمن لي  
مائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الأمان في المائة الرجل اليه فن سعى فهو آمن (١) ومن لم يستثن فليس  
بآمن وهكذا ان قال تؤمن لي أشل الحصن على أن أدفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من  
حريمهم أو رقيقهم من قبل أني إذا قدرت عليهم كانوا جميعاً رقيقاً لما كنت قادر على بيع بعضهم كانوا رقيقاً  
وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بنقض للعهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فن أدخله  
المستأمن في الأمان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الأمان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك  
يجري عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأخلفه المشركون  
أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يخلوه في قدر على الخروج منها فليخرج لان عيونه عين مكره ولا  
سبيل لهم على حبسه وليس بظالم لهم بخروجهم من أيديهم ولعله ليس بوسع أن يقيم معهم إذا قدر على التخلي  
عنهم ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لأنهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا تعرف شيئاً يرى  
خلاف هذا ولو كان أعطاهم اليقين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره إلا بأن يلزمه الخنث  
وكان له أن يخرج ويحنث لأنه حلف غير مكره وانما ألغينا عنه الخنث في المسئلة الأولى لانه كان مكرهاً

(الأسير يأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو والرجل من  
المسلمين نخلوا سبيله وأمنوه ولود ضياعهم ولم يولوه فأمنهم إياه أمان لهم منه وليس له أن يقتلهم ولا ينجوهم  
وأما الهرب بنفسه فله الهرب وان أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وإن قتل الذي أدركه لان طلبه ليؤخذ  
أحداث من الطالب غير الأمان فيقتله ان شاء ويأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه

(١) أي ومن لم يسلم تأمل

جاء بشاهدين على  
أقرارها بالزنا لم يلاعن  
ولم يحد ولا حد عليها  
ولو قذفها وقال كانت  
أمة أو مشركة فعلمها  
البينة أنها يوم قذفها  
حرة مسلمة لأنهم ادعية  
الحد وعليه اليقين ويعزز  
الأمان يلعن ولو كانت  
حرة مسلمة وادعى أنها

(الأسير يرسله المشركون على أن يبعث إليهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه إليهم إلى وقت وأخذوا عليه أن لم يدفع الفداء أن يعود في أسارهم فلا ينبغي أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للإمام إذا أراد أن يعود أن يدفعه والعودة وإذا كانوا امتنعوا من تخليته الأعلى مال يعطيهم موه فلا يعطيهم منه شيئاً لأنه مال أكرهه على أخذه منه بغير حق فإن كان أعطاهم موه على شيء فأخذه منهم لم يحل له إلا أدوا إليهم بكل حال وهكذا لو صالحهم مبتدئاً على شيء أنبغى له أن يؤديه إليهم إنما أطر ح عنه ما استكره عليه

(المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوماً) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل جماعة من المسلمين دار الحرب بأمان فسي أهل الحرب قوماً من المسلمين لم يكن للستأمنين قتال أهل الحرب عنهم حتى يبنذوا إليهم فاذا بنذوا إليهم فخذروهم وانقطع الأمان بينهم كان لهم قتالهم فأما ما كانوا في مدقه لا مان فليس لهم قتالهم

(الرجل يدخل دار الحرب فتوهب له الجارية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل دار الحرب بأمان فتوهب له جارية أو غلام أو متاع لمسلم قد أحرزه عليه أهل الحرب ثم خرج به إلى دار الإسلام فعرفه صاحبه وأثبت عليه بينة أو أقر له الذي هو في يديه بدعواه فعليه أن يدفعه إليه بلا عوض يأخذه منه ويجبره السلطان على دفعه

(الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا رهن الرجل جارية بألف درهم وذلك قيمتها ثم سبها العدو ثم أخذها صاحبها الراهن ثمن أو غير ثمن فهي على الرهن كما كانت لا يخرجها السباع من الرهن ولو وجدت في يدي رجل من المسلمين أخرجت من يديه إلى ملك مالكتها الذي سببت عنه وكانت على الرهن وإذا سبي المشركون الحرة والمديرة والمكاتب وأم الولد والعبد وأخذوا المال فكله سواء متى ظهر عليه المسلمون قبل المقاسم أو بعدها أخرج من يديه من هو في يديه وكانت الحرة حرة والمكاتب مكاتب والمديرة مديرة والامة أمة وانعبد عبداً وأم الولد أم ولد والمتاع على حاله لأن المشركين لا يملكون على المسلمين ولو ملكوه عليهم ملك بعضهم على بعض ملكوا الحرة والمكاتب وأم الولد والمديرة كما يسبي بعضهم بعضاً ثم يسلمون فيقر المسيب خولاً للسابي

(المديرة تسبي فتوطأ ثم تلد ثم يقدر عليها صاحبها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبي المشركون المديرة فتوطأ رجل منهم فولدت أولاداً ثم سببت وأولادها ردت إلى مالكتها الذي دبرها وأولادها كما ترد المملوكه غير مديرة ولا يبطل السباع تدبيرها ولا يبطله إلا أن يرجع فيه المديرة فإن مات المديرة قبل أن يحرزها المسلمون فهي حرة وأولادها في قول من أعتق ولد المديرة بعثتها وولادها الذي دبرها وولادها الذين أعتقوا بعثتها فإن ولدت بعدهم أولاداً فولاؤهم لهم وإلى أبيهم وقال في المكاتبه كما قال في المديرة إلا أن المكاتبه لا تعتق بموت سيدها إنما تعتق بالاداء

(المكاتبه تسبي فتوطأ فتلد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولدت المكاتبه أولاداً في دار الحرب وهي مسبية ثم أدت فعتقت عتق ولادها بعتقها في قول من يعتق ولد المكاتبه بعتق أمه وإن عبرت رقت ورق ولادها

(أم ولد النصراني تسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلمت أم ولد النصراني حبل بينه وبينها وأخذ بنفقة أو أمرت أن تعمل له في موضعها ما يعمل مثلها مثله فإن مات فهي حرة وإن أسلم خلى بينه وبينها

مرتدة فعليه البينة ولو ادعى أن له البينة على إقرارها بالزنا فسأل الأجل لم أوجله إلا يومين فإن جاءها والا حداً ولا عن ولو أقامت البينة أنه قذفها كبيرة وأقام البينة أنه قذفها صغيرة فهذان قذفان مفترقان ولو اجتمع

وبينها ولا يجوز فيها ما ذهب اليه بعض الناس من أن تعتق وتسعى في قيمتها من قبل أنها ان كان الاسلام يعتقها فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية وان كان الاسلام لا يعتقها فاسبب عتقها وما سبب سعادتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سيدها وأعتق منها سبعا من مائة سهم عتقت كلها ولم يكن العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان قال منهم قائل وهل ثبت الرق لكافر على مسلم قيل أنت تثبته قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم فاعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أخرت هذا كله فيه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جازله من خذائقي وأنت تزعم أن الكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لمشتريه أن يرد على مالك الكافر بالعيب ثم تقول بالكافر بعه فان زعمت أنك تجبره على بيعه قيل فقل هذا في مدبره ومكاتبه فان قلت لا قيل فكذلك قل في أم وأدليس الاسلام يعتق لها ولا أجد السبيل الى بيعها للماسبق فيها ولا يجوز قول من قال أعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الأمة لم تلدا إذا أسلمت وهي لنصراني ولا العبد ويقول أمره ببيعهما والرجل لا يكون عنده البيع عليه الا فيما يملك وخويع العتق والبيعة والصدقة وهذا لا يجوز الا لما لك فان قال لا أجد ذلك من أم والولد الا الوطاء فقد حرم عليه الوطاء فهو يملك الرجل من أم وولده أن يأخذ ماله وكسبه واخباية عليهم او يستعملوا وتعتق فصيبر اليه ما حوت وهذا كله غير وطئها ولو كان اذا حرم عليه الفرج عتقت أم الولد كان لوزج مالك أم وولدها وكاتبها انبغي أن يعتقها عليه من قبل أنه قد حيل بينه وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئا غيره وقد قال قائل تسعى في نصف قيمتها كأنه جعل نصفها حرا بالولد ونصفها مملوكا الى أن يموت السيد ولا أعرف للولد حصته من العتق متبعة (١) ولو كانت حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وحول أعنت السيد منها سبعا من ألف سهم جعلها حرة كلها فلا أعرف لما ذهب اليه وجهها واذا دخل الحرب بعبدته أو أمتته دار الاسلام مستأمنًا فالسالم جبر على بيعها ولم يترك يخرج بهما

شهودهما على وقت واحد فهي متصادمة ولا حسد ولا لعان ولو شهد عليه شاخدان أنه قد نهما وقذف امرأته لم تجز شهادتهما الا أن يعفوا قبل أن يشهدا ويرى ما بينهما وبينه حسن فيجوزا ولو شهد أحدهما أنه قد نهما

(الاسير لا تسكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تسكح امرأته الا بعدتيقن وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه

(ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الاسير من المسلمين في دار الحرب أو دار الاسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه (٣) فهو جائز من بيع وشبهة وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا يبطل على واحد منهم الا ما يبطل على الصحيح المطلق فان كان مريضًا فهو كالمرضى في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصفيين وقبل ذلك ما لم يجرح وهكذا ما صنع اذا قدم ليقتل فيما من قتله فيه برو فيما يجد قاتله السبيل الى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه عفو ومثل قتل عصبته القاتل الذي قد تتركه وأما اذا قدم ليرجم في الزنا فلا يجوز له في ماله الا الثلث لانه لا سبيل الى تركه والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع حملها أو يضربها المطلق فان ذلك مرض مخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف من الغرق وغير المخوف لان النجاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال تجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمرضى في عطيتها بعد الستة عندى ولما تأول من قول الله عز وجل حلت جلال خفيفا فسرته فلما أثقلت دعوا الله ربهما وليس في هذا دلالة على حد الانتقال متى هو أو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى تبين ومن ادعى هذا الوقت لم يجز له الا بخبر ولا يجوز أن يكون الانتقال المخوف الا حين تحلس بين القوا بل فان قيل هي بعد ستة مخالفة لها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر مخالفة لها قبل الشهر بعد الشهرين وفي كل يوم زادت (١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أي ولو فرض أن للولد حصته كانت زرة كلها من قبل الخ تأمل

فيه أن يكبر ولدها وتقرب من وضع حملها وليس إلا ما قلنا أو أن يقول رجل الحمل كانه مرض ولا يفرق بين أوله وآخره فان قال هذا فهو معروف في الانتقال وغير الانتقال فالمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العظيمة سواء ولا فرق في الحكم بين المريض المخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا ووهبا وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف وما أعلم الحامل بعد الشهر الاول إلا أنقل وأسوأ حالا وأكثر قيا وامتناعا من الطعام وأشبه بالمريض منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عظيمته في الوقت الذي هي فيه أقرب من المرض وترد عظيمته في الوقت الذي هي فيه أقرب إلى الصحة فان قال هذا وقت يكون فيه الولد تاما لو خرج فخروجه تاما أشبه لسلامة أمه من خروجه لو خرج سقطا والحكم انما هو لا مدليس له والله أعلم

(( الحربي يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم )) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي بلاد الاسلام بأمان وخلف في دار الحرب أموالا وودائع في يدي حربي ويدي وكيل له ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا أو غيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج إلى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم ابنا شعبة القرظي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم محاصر بني قريظة فأحرز لهما اسلامهما أنفسهما وأموالهما دورا كانت أو عقارا أو غيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما بحال فاما ولده الكبار وزوجته فحكمهم حكم أنفسهم يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسبأ وان سببت امرأته حاملا منه لم يكن إلى ارقاق ذي بطنها سبيل من قبل أنه اذا خرج فهو مسلم باسلام أبيه ولا يجري السبأ على مسلم

(( الحربي يدخل دار الاسلام بأمان فودع ماله ثم رجع )) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم رجع إلى دار الحرب فقتل بها فدينه وودائعه وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة وإذا قدم الحربي دار الاسلام بأمان فمات فلا ماله لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يرد له إلى ورثته حيث كانوا ولا يقبل ان لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الاسلام لقول الله تبارك وتعالى ذوى عدل منكم وقوله من ترضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

(( في الحربي يعتق عبده )) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعتق الحربي عبده في دار الحرب ثم خرجا إلى دار الحرب لم يحدث له قهر في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أحدث له قهرا ببلاد الحرب أو حر مثله ولم يعتقه حتى خرج اليها بأمان كان عبدا له قال وان كانت الارض المفتوحة من أهل الشرك ببلاد عنوة أو صلح تخلى منه أهلها إلى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان أو غيره فهي مملوكة كما علك التي والغنيمة وان تركها أهلها الذين كانت لهم ممن أوجف عليها أو غيرهم فوققها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الارض ليزرعها وعليه ما تكارها به والعشر كما يكون عليه ما تكاري به أرض المسلم والعشر

### (( الصلح على الجزية ))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أحد من أهل الجزية على شيء إلا ما أصف صالح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانيا بمكة يقال له موهب على دينار وصالح ذمة البين على دينار دينار وجعله على المحتلمين من أهل اليمن وأحسب كذلك جعله في كل موضع وان لم يحل في الخبر كما حكى خبر البين ثم صالح أهل نجران على حل يؤدونها فدل صلحها ياهاهم

بالعريضة والآخرة  
قذفها بالقارسية لم  
يجوز لأن كل واحد  
من الكلامين غير الآخر  
ويقبل كتاب القاضي  
بقذفها وتقبل الوكالة  
في تثبيت البيضة على  
الحدود فإذا أراد  
أن يقيم الحد أو  
يأخذ اللعان أحضر

على غير ما روي عن علي أنه يجزئ ما صالحه عليه وصالح عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح المرسوم منهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين وروى عنه علي أنه عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الأمة وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أضعاف هذا وإذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندى أن يزاد على أحد منهم فيه بالغاب سره ما لمع وإن صالحه على ضيقا مع الجزية فلا بأس وكذلك لصالحه على ما يكفيه طعام كان ذلك كما صالحه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو صالحه على أهل مدينة من أهل الكتاب فعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا نقولهم إذا أعطونا ما وأن يجزى عليهم حكما وإن قالوا نعطيكم كرها ولا يجزى علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا في أن الصغار أن يعطوهم الإسلام على حكم الشرع ولا يجزى عليهم ولنا أن نأخذ منهم متطوعين وعلى النضر للإسلام وأدله وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا تركه قتالهم ولوعرضوا علينا أن يعطونا الجزية ويجزى عليهم الحكم فاختلفنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا كذا وقالوا لا نعطيكم إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينارا دينارا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني بمكة متهودون ذمة اليمين وهم مقفرون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل مند والله تعالى أعلم لأن لم نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأئمة أخذ منهم أقل منه واثنا عشر درهما في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت ديناراً فإن كان أخذنا فهي دينار وهي أقل مأخذ ونزداد منهم ما لم نعقد لهم شيئا مما قدرنا عليه وإن كتب في العقد لهم أن يخفف عن افتقر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم والبالغون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فإن أعوز أحدهم بجزئته فله دين عليه بجزئته متى قدر عليها وإن غاب سنين ثم رجع أخذت منه تلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه حوله أو أحواله ولم تؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت لازمة في حال شركه فلا ينزع الإسلام عنه ديناراً منه لأنه حق لجماعة المسلمين وجب عليه ليس للإمام تركه قبله كالم يمكن له تركه قبله في حال شركه

المأخوذه الحدود والنعمان  
وأما حدود الله سبحانه  
وتعالى فتدبر بالشبهات

(الرقعة في نفي الراد من  
ليس له أن ينفسه ونفي  
ولد الأمة) من كتابي  
أهان قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله وإذا علم الزوج بالولد

### (فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أعرف ما أقول في أرض السواد إلا أنما مقر ونال علم وذلك أي وجدت أصح حديث يرويه الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عنوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عنوة ويقولون إن جرير بن عبد الله البجلي وهذا أثبت حديث عندهم فيه أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالده عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلاثاً وأربع سنين أناسككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعى فلانة ابنة فلان امرأة منهم لا يحضرني ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لولا أني قاسم مسؤل لتركتمكم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضتي من حتى فيه نيفاً وعمانين ديناراً وكان في حديثه فقالت فلانة قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسلمه حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاها إياه قال وفي هذا الحديث دلالة أذ أعطي جرير البجلي عوضاً من سهمه والمرأة عوضاً من سهم أبيها أنه استطاب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وفقاً للمسلمين وهذا حلل للإمام لا افتتح الميراث أرضاً عنوة فأحصى من اقتحمها وطابوا أنفساً عن حق قريتهم منها أن يجعلها للإمام وقفاً وحقوقهم



منها الا اربعة الانجاس ويوفى أهل الخمس حقوقهم الآن يدع البائتون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الارض كالحكم في المال وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الاربعة الانجاس بين المسلمين ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يمن عليهم بأن يعطيهم ما أخذ منهم فخيرهم بين الاموال والسبي فقالوا خير تبائين أحسابنا وأموالنا فاختار أحسابنا فترك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الآخرين والفتحيين فأمر فعرّف على كل عشرة واحد ثم قال انتوني بطيب أنفس من بقي فمن كره فله على كذا وكذا من الابل الى وقت كذا فاشأؤه بطيب أنفسهم الا الاقرع بن حابس وعتيبة بن بدر فانهم ما أبيا ليعير هوازن فلم يكرههم ما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانوا مائة كاعداً بذرع عتية عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا أولى الامور بعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عند نافي السواد وقتوحه ان كانت عنوة فهو كما وصفت ظن عليه دلالة يقين وانما منعنا أن نجعله يقيناً بالدلالة أن الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي أن يكون قد سمى الا عن أمر عمر رضي الله تعالى عنه لكبر قدره ولوقوف عليه فيه ما ينبغي أن يغيب عنه فسمه ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسم له ما كان لهم منه عوض ولكان عليهم أن تؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى أعلم كيف كان ولم أجده حديثاً ثبت انما أجدها متناقضة والذي هو أولى بعمر عندى الذى وصفت فكل بلد فحقت عنوة فأرضها ودارها كدنانيرها ودرأدها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير وبرى قرظلة فلن أوجف عليها أربعة انجاس والخمس لأهلها من الارض والدنانير والدراهم فن طاب نفسا عن حقه فخانز لا امام حلال نظر المسلمين أن يجعله وبقا على المسلمين تقسم غلته فيهم على أهل الخراج والصدقة وحيث يرى الامام منهم ومن لم يطب عنه نفسا فهو أحق بحقه وأما أرض فحقت صلحا على أن أرضها لاهلها ويؤدون عنها خراجا فليس لأحد أخذها من أيدي أهلها وعليهم فيها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي دون أهل الصدقات لانه في من مال مشرك وانما فرق بين هذا والمسئلة الاولى أن ذلك وان كان من مشرك فقد ملك المسلمون رقبته الارض فيه فليس بحرام أن يأخذه صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقير لانه كاصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه من غنى وفقير واذا كانت الارض صلحا فانها لاهلها ولا بأس أن يأخذها منهم المسلمون بكراء ويزرعونها كما تستأجر منهم ابلهم وبيوتهم وريقهم وما يجوز لهم اجارته منهم وما دفع اليهم أو الى السلطان بوكالتهم فليس بصغار عليهم انما هو دين عليه يؤديه والحديث الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي لمسلم أن يؤتى خراجا ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية ولو كان خراج الكراء ما حل له أن يتكاري من مسلم ولا كافر شيئا ولكنه خراج الجزية وخراج الارض انما هو كراء لا حرم عليه واذا كان العبد نصراني فأعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية واذا كان العبد نصراني لمسلم فأعتقه المسلم فعليه الجزية انما تأخذ الجزية بالدين والنصراني ممن عليه الجزية ولا ينفعه أن يكون مولاه مسلما كما لا ينفعه أن يكون أبوه وأمه مسلمين

(في الذي اذا التجرف في غير بلده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا التجرف في بلاد الاسلام الى أفق من الآفاق في السنة مرارا لم يؤخذ منه الامرة واحدة كما لا تؤخذ منه الجزية الامرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه أمر فيما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين أن يؤخذ منهم شيء وقته وأمر أن يكتب لهم براءة الى مثله من الخول ولولا أن عمر أخذ منهم ما أخذنا منهم فهو يشبه أن يكون أخذناه منهم على أصل صلح أنهم اذا التجروا أخذ منهم ولم يبلغنا أنه أخذ من أحد في سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي أن يكون هذا عند نافي كل سنة مرة الا أن يكونوا صلحا وعند الفتح على

فأمكنه الحاكم (١) أو من يلقاه له امكانا بينا فترك اللعان لم يكن له أن ينفيه كما يكون بيع الشقص فيه الشفعة وان ترك الشفيع في تلك المدة لم

(١) أى أولم يمكنه أن يلي الحاكم لكنه أمكن من يلقاه له تأمل

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحو عليه واسنان عليهم بولحو على أكثر ويؤخذ منهم كما أخذ  
عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل الذمة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر  
اتباعه على ما أخذ لا تخالفه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصل الح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أ كيد الغساني وكان نصرانياً عربياً على الحزبية وصالح نصارى نجران على الحزبية وفيهم عرب وبهم وصالح  
ذمة اليمن على الحزبية وفيهم عرب وبهم واختلفت الأخبار عن عمر في نصارى العرب من توح و جهراء وبني  
تغلب وروى عنه أنه صالحهم على أن تصاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصنعوا أولادهم  
في النصرانية وعلنا أنه كان يأخذ خريتهم نعماً ثم روى أنه قال بعد ما نصارى العرب بأهل كتاب \* أخبرنا  
ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلج أن ابنه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال  
ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذبايحهم وما أنابنا ركههم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى للإمام أن يأخذ منهم الحزبية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من  
النصارى من العرب كما وصفت وأما ذبايحهم فلا أحب أكلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد أخذ  
الحزبية من المجوس ولأننا كل ذبايحهم فلو كان من حل لنا أخذ الحزبية منه حل لنا كل ذبيحته أكلنا ذبيحة  
المجوس ولا نترك إذا كان في أهل الكتاب حكمان وكان أحدهما من ذبيحته ونساؤه والصنف الثاني من  
المجوس لا تحل لنا ذبيحته ولا نسائه والحزبية تحل منهم ما معاً أن يكون هكذا في نصارى العرب فيحل أخذ  
الحزبية منهم ولا تحل ذبايحهم والذي يروى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم في إحلال ذبايحهم إنما  
هو من حديث عكرمة أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن ثور الدبلي عن عكرمة عن ابن عباس أنه  
سئل عن ذبايح نصارى العرب فقال قولوا لحكمائهم أحلالها وتلا ومن يتولهم منهم فانه منهم ولكن صاحبنا  
سكت عن اسم عكرمة وثور لم يلق ابن عباس والله أعلم

تكن الشفعة له ولو جاز  
أن يعلم بالولد (١) فيكون  
له نفقه حتى يقرب به جاز  
بعد أن يكون الولد شيخاً  
وهو مختلف مع  
اختلاف الولد ولو قال  
قائل يكون له نفقه ثلاثاً

### (الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي اسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى  
عنه صالح نصارى بني تغلب على أن لا يصنعوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تصاعف عليهم الصدقة  
(قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وساقوه أحسن من هذا السياق فقالوا إنا منهم على الحزبية فقالوا  
نحن عرب ولا تؤدى ما تؤدى العجم ولكن خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض فعن الصدقة فقال عمر رضي الله  
تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فزما شئت بهذا الاسم لا باسم الحزبية ففعل فتراضى هو وهم  
على أن تضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلمه فرض على أحد من نصارى العرب ولا يهودها الذين  
صالح والذين صالح بناحية الشام والحزبية إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى  
للامام في كل دهر أن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم فإن قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدتهم عليه وقد  
وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحزبية على أهل اليمن ديناراً على كل عالم والحالم المحتم وكذلك يؤخذ منهم  
وفيهم عرب وصالح نصارى نجران على كسوة تؤخذ منهم وكذلك تؤخذ منهم وفي هذا دلالتان أحدهما  
أن تؤخذ الحزبية على ما صولحو عليه والآخرى أنه ليس لما صولحو عليه وقت الامتراضوا عليه كأنما كان  
وإذا ضعفت عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيهم وأطعمتهم وذهبتهم وورقهم وما أصابوا من معادن بلادهم  
وركاها كل ما أخذت فيه من مسلم خصالهم خمسين وعشر أخذ منهم عشرين ونصف عشر فخذ منهم  
عشراً وربع عشر فخذ منهم نصف عشر وعدداً من الماشية فخذ منهم ضعف ذلك العدد ثم هكذا صدقاتهم

(١) أى ويجدد علمه به كما  
يؤخذ من عبارة الام  
في كتاب اللعان اه

لا يتخلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من الصنف من المال ما لو كان لمسلم وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن النساء والصغار لأنه إذا قال خذ من كل عالم دينار فسدل على أنه وضع عن دون العالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب وغيرهم من معهم من العرب لأنه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وإنما يؤخذ منهم على الجزية وإن نجي عنهم من اسمها إلا عنهم من اسمها ولا يكرهون على دين غير دينهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر ودومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها الخلفاء بعدهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبائحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة سفيان أو عبد الوهاب أو همام عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لا تأكلوا ذبائح نصارى بنى تغلب فإنهم لم يتسكروا من نصرانيتهم أو من دينهم إلا بشرب الخمر « شك الشافعي » قال الشافعي وإنما تركوا أن يجبرهم على الإسلام وأنضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وإن كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا نكاح نسائهم لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم نزل وجميع ما أخذ من ذي عربي وغيره فسلكت مسلك النبي قال وما تجر به نصارى العرب وأهل ذمتهم فإن كانوا يهودا فسواء تضاعف عليهم فيه الصدقة وما تجر به نصارى بنى إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه أخذ منهم في بعض تجارتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية السمائة واستأعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتب في الآفاق ويحكمي لهم ما صنع عمر فإنه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره فإن رضوا به أخذ منهم وإن لم يرضوا به جدد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجدد بين ابتداء صلحهم من دخل في الجزية اليوم وإن صلحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرة من غير بلادهم فكذلك وإن صلحوا أن تأخذ منهم كلما اختلفوا وان اختلفوا في السنة مراراً فذلك وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضيافة صلحاً فإنه روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضيافة ثلاثة أيام وروى عنه أنه جعل ضيافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضيافة جدد بأميرين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لأنه لا تؤخذ منهم الجزية والضيافة صنف منها وسي أن يطعموهم خبز كذا بأدم كذا ويعطوهم ألبانهم من اللبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا نزل به ليس أن ينزل به العساكر فيكلف ضيافتهم ولا يحتملها وهي محجفة به وكذلك يسمى أن ينزلهم من منازلهم الكنائس أو فضول منازلهم أو هم ما معا (قال الشافعي) حيثما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحيثما زرع النصراني الأسرائيلي لم يكن عليه في زرعه شيء وإنما الخراج كراء الأرض كالأوتكار أرضاً من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الخراج ضعفت عليه العشر وأخذت منه الخراج وإذا قدم المستأمن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو المجوسية أو اليهودية فتسكح وزرع فلا خراج عليه ويقال له إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدي الجزية فخرت به على ما صالح عليه وإن أبي الصلح أخرج وإن غفل عنه سنة أو سنتين فلا خراج عليه ولا يجب عليه الخراج إلا بصلحه ونعمته الزرع إلا بان يؤدي عنه ما صالح عليه وإن غفل حتى يصرمه لم يؤخذ منه شيء وإن كان المستأمن وثيلاً لم يترك حتى يقيم في دار الإسلام سنة ولم تؤخذ منه جزية وإن غفل عنه حتى زرع سنة أو أكثر دفع إليه وأخرج وإن كانت المرأة مستأمنة فترجعت في بلاد الإسلام ثم أرادت الرجوع

(١) قوله ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب لأن النبي الخ كذا في النسخ وهي عبارة سقيمة فلتجبر

وان كان حاضراً كان مذهبا وقد منع الله من قضى بعدائه ثلاثاً وان النبي صلى الله عليه وسلم أذن للهاجر بعد قضاء نسكه في مقام ثلاث بحكمة وقال في القسديم إن لم يشهد من حضره بذلك في يوم أو يومين لم يكن له نفيه (قال المرني) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الى زوجها ان شاء ان يدعها تركها وان شاء ان يحبسها احبسنا شاءه بسلطان الزوج على حبس امرأته لا بغير ذلك ومتى طلقها أو مات عنها فلها أن ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أولاده الى دار الحرب لان ذمتهم ذمة أبيهم ولها أن تخرج بنفسها واذا أبق العبد الى بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسبوا عبدا وظهر عليهم المسلمون فاقسموا العبيد أولم يقتسموا فسادتهم أحق بهم بالقيمة ولا يكون العدو يملكه على مسلم شيئا اذ الم عاك المسلم على المسلم بالغلبة والمشرية الذي هو خول للمسلم اذا قدر عليه أولى أن لا يملك على مسلم ولا يعدو المشرية كون في ما غلبوا عليه أن يكونوا مالكيين لهم كملكهم له ما لهم فإذا كان هذا هكذا ملكوا الحر وأم الراد والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والاموال ثم لم يكن لسيد واحد من هؤلاء أن يأخذ قبل القسمة بالقيمة ولا بعد القسمة كالأ يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أو لا يكون ملك العدو لمكا فيكون كل امرئ على أصل ملكه ومن قال لا يملك العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الراد ولا المدبرة وهو يملك ما سواهن فهو يتحكم ثم يزعم أنهم يملكون ملكا محالا فيقول يملكونه وان ظهر عليهم المسلمون فأدر كه سيد قبل القسمة فهو له بلا شيء وان كان بعد القسمة فهو له ان شاء بالقيمة فيؤلا مملوكه ولا ملكه فان قال قائل فهل فيا ذكرت حجة لمن قاله قيل لا الا شيء يروى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر رضى الله تعالى عنه فان قال فيل الك حجة بانهم لا يملكون بحال قلنا المعقول فيه ما وصفنا وانما الحجة على من خالفنا وانما حجة بما لا ينبغي خلافه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو يروى عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه - أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضى الله تعالى عنه أن قوما أغاروا فأصابوا امرأه من الانصار وناقلة للنبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة والناقلة عندهم ثم انفلتت المرأة فركبت الناقلة فأتت المدينة فعرفت ناقلة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت لنجاني الله عليها لا تحزنهم بافتعوها أن تحزنوا حتى يذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال بشما جزتها ان نجاء الله عليها ثم تحريها لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وقالوا معا أو أحدهما في الحديث وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته (قال الشافعي) فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما أحرزها المشركون وأحرزتها الانصارية على المشركين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيئا ليس للمالك كان لها في قولنا أربعة أنجاسه ونخسه لأهل الخمس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لأخمس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تملك ماله وأخذ ماله بالقيمة أخبرنا الثقة عن مخزومة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين ما غلبوا عليه أو أبق اليهم ثم أحرزه المسلمون مال كوه أحق به قبل القسمة وبعده فان اقتسم فلصاحبه أخذه من يدي من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه قيمة من خمس الخمس وهكذا حران اقتسم ثم قامت البينة على حريته

في يومين جاز في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال ابن جعبل له نفيه في تسع وثلاثين وأباه في أربعين ما الفرق بين الصمتين فقله (١) في أول الثانية أشبهه عندي بعناه وبالله التوفيق (قال) وأي مدة قلت له نفيه

(١) لعله في أول الباب تأمل

### (في الأمان)

(قال الشافعي) رجع الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم قال فانما آمن مسلم بالغ حر أو عبيد يقاتل أو لا يقاتل أو امرأه والأمان جائز واذا آمن من دون البالغين والمعتوه قاتلوا أولم يقاتلوا لم تجز أمانهم وكذلك أن آمن ذمي قاتل أولم يقاتل لم تجز أمانه وان آمن واحد من هؤلاء فخرجوا اليه بأمان فعلنار دهم الى ما آمنهم ولا نعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من في عسكرنا من يجوز أمانه ولا يجوز ونبذ اليهم فنقاتلهم واذا أشار اليهم المسلم بشيء يروى أنه ما ناقض أمانهم بالاشارة فهو أمان فان قال لم أو منهم بها القول قوله وان مات قبل أن يقول

سأفلسوا بآمين الآن يجدد لهم الوالى أمانا وعلى الوالى اذامات قبل أن بين أوقال وهو حى لم يؤمنهم أن يردهم الى مآمنهم وينذ اليهم قال الله تعالى قاتلو الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله وقال الله عز وجل فى غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله لحقن الله دماء من لم يدين أهل الكتاب من المشركين بالاعيان لا غيره وحقق دماء من دان دين أهل الكتاب بالاعيان أو إعطاء الجزية عن يدهم صاغرون وانصغار أن يجرى عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجا من هذا من الرجال وقتل يوم حنين دريد بن الصمة ابن مائة وخمسين سنة فى شجار لا يستطيع الجلوس فذكر ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف فى الرهبان خلاف أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولا أعرف يثبت عن أبى بكر رضى الله عنه خلاف هذا ولو كان يثبت لكان يشبهه أن يكون أمرهم بالحد على قتال من يقتلهم وأن لا يتشاغلوا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يؤمرون أن لا يقيموا على الحصون وأن يسجدوا لانهم اتشغلهم (١) وأن يسجدوا لان ذلك أنكى للعدو وليس أن قتال أهل الحصون محرم عليهم وذلك أن مباحا لهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كان التشاغل يقتل من يقتلهم أولى بهم وكبارى عنه أنه نهى عن قطع الشجر الممر ولعله لا يرى بأسا بقطع الشجر الممر لانه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر الممر على بنى النضير وأهل خير والطائف وحضره يترك وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعه لتبقى لهم منفعة اذ كان واسعاهم ترك قطعه وتسبى نساء الديارات وصبيانهم وتؤخذ أموالهم (قال الشافعى) ويقتل الفلاحون والاجراء والشيوخ الكبار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية

### ((المسلم أو الحربى يدفع اليه الحربى ما لا ودية))

(قال الشافعى) رضى الله عنه وأموال أهل الحرب ما لان قتال يغصبون عليه ويقول عليهم فسواء من غصبه عليهم من مسلم أو حربى منهم أو من غيرهم واذا أسلموا معا أو بعضهم قبل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئا لأن أموالهم كانت مباحة غير ممنوعة باسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذى آمن صاحبه عليه أن يأخذه منه بحال وعليه أن يرده فلو أن رجلا من أهل الحرب أودع مسلما أو حربيا فى دار الحرب أو فى بلاد الاسلام ودية وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب الى بلاد الاسلام أو الحربى فأسلم كان عليه ما معاً أن يؤدى الى الربى ماله كما يكون علينا لو أمانه على ماله أن لا نعرض لماله والودية اذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الدين

((فى الامة يسبى العدو)) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فى الامة للمسلم يسبى العدو ويطؤها رجل منهم فقتله أو لاداً وولداً ولادها أو لاداً فينتاحون ثم يظهروا عليهم المسلمون فانه يأخذها سيدها وأولادها الذين ولدتهم من الرجال والنساء ونظر الى أولادها أو لادها فتأخذ بنى بناتها ولا تأخذ بنى بنهن من قبل أن الرق انما يكون بالأمر لا بالاب كما ينكح الحر الامة فيكون واده رقيقا وكما ينكح العبد الحرته فيكون ولده كاهم أحرارا ((فى العلاج يدل على القلعة على أن له جارية سماها)) (قال الشافعى) رضى الله عنه فى علاج دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوه جارية سماها فلما انتهوا الى القلعة صالح صاحب القلعة على أن يفتحها لهم ويخلوا بينهم وبين أهله ففعل فإذا أهله تلك الجارية فأرى أن يقال للدليل ان رضيت العوض عوضك فبها وان لم ترض العوض فقد أعطيتنا ما صالحناك عليه غيرك فان رضى العوض أعطيه وتم الصلح وان لم يرض العوض قيل لصاحب القلعة قد صالحنا هذا على شيء صالحناك عليه بجوه الله منابه فان سلمت

(١) كذا فى النسخ ولعله عن أن يسجدوا تأمل (٢) لعله ولو قاتلوا كان الخ تأمل كتبه مصححه

فها فاشهد على نفيه  
وهو مشغول بما يخاف  
فوته أو عرض لم يقطع  
نفيه وإن كان غائبا  
فبلغه فأقام لم يكن له  
نفيه الا بأن يشهد على  
نفيه ثم يقدم فان قال لم  
أصدق فالقول قوله ولو  
كان حاضرا فقال لم أعلم  
فالقول قوله ولو رآها

اليه عوضاً منه وإن لم تسلمه اليه بنذنا اليك وقاتلتك وإن كانت الحاربة قد أسلمت قبل أن يظفرهم فافلا  
سبيل اليها ويعطى قيمتها وإن ماتت عوضاً منها بالقيمة ولا يبين في الموت كجاسين إذا أسلمت

(في الأسير يكره على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسير يكره على الكفر  
وقلبه مطمئن بالإيمان لا تبين منه امرأته وإن تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم  
منه إذا علم أنه إنما قال ذلك مكرهاً وعلمهم ذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله إنني أنما قلت ذلك  
مكرهاً وكذلك ما أكرهوا عليه من غير ضرر أحد من أهل الحرم الخنزير أو دخول كنيسة ففعل وسعد ذلك  
وأكرهه أن يشرب الخمر لأنهم اتعنه من الصلاة ومعرفته الله إذا سكر ولا يبين أن ذلك محرم عليه وإذا وضع عنه  
الشرك بالكفر وضع عنه ما دونه مما لا يضر أحدًا ولو أكرهه على أن يقتل مسلمًا لم يكن له أن يقتله (قال  
الامام الشافعي) رضى الله عنه في رجل أسرف فنصر وله امرأة فرب قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في  
الحصن فقال إنما تنصرت بلساني وأنا أصلي إذا خولت فهذا مكره ولا تبين منه امرأته

(النصراني يسلم في وسط السنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلم الذمي قبل حلول  
وقت الجزية سقطت عنه وإن أسلم بعد حلولها فهي عليه (قال الشافعي) رضى الله عنه كل من خالف الإسلام  
من أهل الصوامع وغيرهم من دناندين أهل الكتاب فلا بد من السيف أو الجزية (قال الشافعي) رحمه الله  
كل شيء يبيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرير فلا يباع حتى تخلع الفضة فتباع الفضة  
بالفضة ويباع السيف على حدة ويباع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يباع بالفضة

(الزكاة في الخلية من السيف وغيره) (قال الشافعي) رضى الله عنه الخاتم يكون للرجل  
من فضة والخلية للسيف لازكاً عليه في واحد منهما في قول من رأى أن لازم كاه في الخلية وإن كانت الخلية  
لمحجف أو كان الخاتم لرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولولا أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم  
بختام فضة وأنه كان في سيفه خلية فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى أن لازم كاه في الخلية لأن الخلية  
للنساء لا للرجال

(العبد يأتى إلى أرض الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى العبد إلى بلاد العدو  
كافراً كان أو مسلماً سواء لأنه على ملك سيده وأنه ليس له قبل المقاسم وبعدها وإن كان مسلماً فارتد  
فكذلك غير أنه يستتاب فإن تاب ولا يقتل

(في السبي) (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا سبي النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا  
إلى دار الإسلام فلا بأس ببيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين قد فادى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الأسرى فرجعوا إلى مكة وهم كانوا عوداً وقانوناً بعد فدايتهم ومن عليهم وقانوناً بعد المن عليهم وفدى  
رجالاً برجلين فكذلك لا بأس ببيع السبي البائع من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد  
أبويه فلا بأس أن يباع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه إن مات قد باع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي  
بنى قريظة من أهل الحرب والصلح فبعث بهم أثلاثاً ثلثاً إلى نجد وثلثاً إلى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان  
وثلثاً إلى الشام وأولئك مشركون فيهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحدًا كان  
خليماً من أمه فإذا كان مولوداً خليماً من أمه لم أر أن يباع إلا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من  
غير أهل الكتاب لأن بنى قريظة كانوا أهل كتاب ومن وصفت أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم  
كانوا من أهل الأوثان وقدمت على بعض أهل الكتابين فلم يقتل وقتل أعشى من بنى قريظة بعد الأسار وهذا  
يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين إذا أجب الإسلام أو الجزية قال ويقتل الأسير بعد وضع

جسلي فلما ولدت نفاه  
فان قال لم أدر لعله ليس  
بمحمل لاعتن وإن قال  
قلت لعله يموت فأستر  
على وعليه الزممه ولم يكن  
له فيه ولو هنيئاً به فرد  
خيلاً ولم يقر به لم يكن  
هذا أقراراً لأنه يكافئ  
الدعاء بالدعاء وأما ولد  
الامة فان سجد اقال

الحرب أو زارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الاسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ إذا أبي الاسلام أو الجزية وإذا دعا الامام الاسير الى الاسلام فحسن وإن لم يدعه وقتله فلا بأس وإذا قتل الرجل الاسير قبل بلوغ الامام وبعده في دار الحرب وبعده الخروج منها بغير أمر الامام فقد أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للامام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الاموال التي ليس للامام الا اعطاؤها من أوجف عليها ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة وعزم أن يحبسها ولو استهلك ما لا غرم منه وإذا سيق السبي فأبطوا أو حرقوا ولا تحمل لهم بحال فإن شأوا قتلوا الرجال وإن شأوا تركوهم وكذلك إن خيفوا وليس لهم قتل النساء ولا الولدان بحال ولا قتل شيء من البهائم الا بحالها كله لا غيرة لا فرس ولا غيره فإن اتهم الامام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه وإذا جنت الجارية من السبي جناية لم يكن للامام أن يمنعها من المجنى عليه ولا يفديها من مال الجيش وعليه أن يبيعها بالجناية فإن كان ثمنها أقل من الجناية أو مثلهادفعه الى المجنى عليه وإن كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنايته والزيادة لأهل العسكر وإن كان معهم مولود صغير وولدت بعد ما جنت وقبل تباع بيعت ومولودها وقسم الثمن عليها فأصابها كان للمجنى عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فلجماعة الجيش لأنه ليس للجاني قال والبيع في أرض الحرب جائز في شئ من المغنم ثم خرج فلقية العدو فأخذوه منه فلا شيء له وكان ينبغي للوالي أن يبعث مع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجزئ في الرقاب الواجبة المولود على الاسلام الصغير والزرنا والله أعلم

﴿العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال والأسرى هل ترمى الحصون بالمنجنق﴾

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن ينصب بالمنجنق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن الآن يتحكم المسلمون قريبان من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها فإذا كان في الحصن مقاتلة يحصنون رميت البيوت والحصون وإذا نترسوا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون فلا بأس أن يعمدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وإن كانوا غير ملتحمين أحببت له الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلواهم غير مترسبين وهكذا إن أبرز وهم فقاتلوا أن يميمونا وقاتلوا فقاتلناهم والنقط والنار مثل المنجنق وكذلك الماء والدخان

﴿في قطع الشجر (١) وحرق المنازل﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المثمر وتحريق العمار وتحويله من بلاد العدو وكذلك لا بأس بتحريق ما قدر لهم عليه من مال وطعام لأرواح فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خير وأهل الطائف وقطع فأمر الله عز وجل في بني النضير ما قطعتم من لبنه أو تركتموها قائمة على أصولها الآية فأما ما له روح فإنه يأثم مما أصابه فقتله محرم إلا أن يذبح فيؤكل ولا يحل قتله لمغاظة العدو لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فافوقها بغير حقها سأل الله عنها قيل وما حقها يا رسول الله قال يذبحها فياً كلها ولا يقطع رأسها فيرى به ولا يحرق نخار ولا يغرق لانه له روح وإذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً أو قذف بعضهم بعضاً أو زناوا بغير حرمة فعلهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الاسلام إنما يسقط عنهم ولو زنى أحدكم بغير حرمة إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم قال وإذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر للعدو أفيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من الخوف بالمشركين أن نقيم عليه حداً لله عز وجل فلو فعلنا فقياماً أن يغضب ما أقضاه الحد عليه أبداً لأنه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعله أن يلحق

(١) لعله وتحريق المنازل كتبه مصححه

بارسول الله ابن أخى  
عتبة قد كان عهد الى  
فيه وقال عبيد بن زمعة  
أخى وابن وليدة أبي ولد  
على فراشه فقال صلى  
الله عليه وسلم هو لك  
يا عبيد بن زمعة الولد  
للغراش والغاهر الجحر  
فأعلم أن الامة تكون  
فراشاه أنه روى



بدار الحرب فيعطل عنه الحدابطال الحکم الله عز وجل ثم حکم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعله جهالة وغيا  
 قد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالمدينة والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب  
 الشارب بخين والشرك قريب منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون له عقل على نفسه ولا على  
 عاقلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقدير ويؤى أن رجلا من المسلمين ضرب رجلا من المشركين في غزاة  
 أظلم أخيه بسيف فرجع السيف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي  
 صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلا وإذا نصب القوم المتجنين فرموا به فارجع الحجر على أحدهم فقتله فدية  
 على عواقل الذين رموا بالمتجنين فإن كان ممن ربحه معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو  
 عاشرهم فثمانية العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه وعلى  
 عواقلهم تسعة أعشار ديتهم وعلى الرايين الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأرشدهم  
 وأمرهم حيث يرمون لأنه ليس بفاعل شيئا عما تكون الكفارة والدية على الذين كان بفعلهم القتل وتحمل  
 العاقلة كل شيء كان من الخطأ ولو كان درهما وأقل منه إذا جلت الأثرة جلت الأقل وقد قضى النبي  
 صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الجنين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأمنا فدان من أهل الحرب  
 ثم جاءه الحرب الذي أذانه مستأمنا فضيقت عليه دينه كما أقضى به للإسلام والذي في دار الإسلام لأن الحكم جار  
 على المسلم حيث كان لا تزال الحق عنه بأن يكون موضع من المواضع كما لا تزول عنه الصلاة أن يكون بدار  
 الشرك فإن قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المتدانيان حربين فاستأمنا  
 ثم تطالب ذلك الدين فإن رضيه أحكما فليس علينا أن نقضى له ما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فإذا علمنا أنه  
 من حلال قضينا له ما به وكذلك أو أسلمنا فعلمنا أنه حلال قضينا له ما به إذا كان كل واحد منهما مقرا  
 لصاحبه بالحق لا غاصب له عليه فإن كان غصبه عليه في دار الحرب لم أنبعه بشيء لاني أعذر عنهم ما تقاصبوا  
 به فإن قال قائل ما دل على أنك تقضى له به إذا لم يغصبه قيل له أربي أهل الجاهلية في الجاهلية ثم سألو  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تبارك وتعالى اتقوا الله وذروا ما بيني وبينكم من المؤمنين  
 وقال في سياق الآية وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم يطمئنونهم وأموالهم إذا لم يتقابضوا وقد كانوا  
 مقرين بهم ومستيقنين في الفضل فيها فأعذر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما أصابوا من دم وأموال لأنه  
 كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به وإذا أحسن الذميان ثم زينا ثم تحاكما إلينا جئناهما وكذلك  
 لو أسلمنا بعد إحصائهما ثم زينا مسلمين رجناهما إذا عددنا إحصائهما وهما مشركان إحصائنا رججهما به فهو  
 إحصان بعد إسلامهما ولا يكون إحصانا مرة وساقطاً أخرى والحد على المسلم أرجب منه على الذي وإذا أتيا  
 جميعا فرضي أحدهما ولم يرض الآخر حكمتنا على الراضى بحكمتنا وأى رجل أصاب زوجة صحبة النكاح  
 حر ذمية أو أمة مسلمة وهو حر بالغ فهو محصن وكذلك الحرمة المسلمة يصيبها المسلم وكذلك الحرمة الذمية يصيبها  
 الزوج المسلم والذي انما الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره فقي وجدنا جماعا بنكاح صحيح فهو إحصان  
 للحرمنها وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالا ونساء من المسلمين فاستراهم وأخرجهم  
 من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم بما أعطى لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء على ليس يباع من الأحرار  
 فإن كانوا أمروا بشراهم يرجع عليهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس  
 ثم رجع فقطض قوله فزعم أن رجلا لو دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد لرجل اشتراه بغير أمر الرجل ولا العبد  
 كان له الآن يشاء سيد العبد أن يعطيه ثمنه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور متهطوع  
 لزومه أن يزعم أن هذا العبد لسيده ولا يرجع على سيده بشيء من ثمنه وهكذا نقول في العبد كما نقول  
 في الحر لا يختلفان وانما غلط فيه من قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين وأنه اشتراه مالك من

عن عمر رضي الله عنه  
 أنه قال لا تأتيني وليدة  
 تعرف لسيدها أنه ألم  
 بها إلا ألحقته بولدها  
 فأرسلوهن بعد أو  
 أمسكوهن وانما أنكر  
 عمر جعل جارية له  
 فسألها فأخبرته أنه من  
 غيره وأنكر زيد جل  
 جارية له وهذا ان جلت

مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رداه إلى سيده لانه اشتراه مالك من مالك وكذلك لو كان الذي اشتراه وإذا أسرت المسلمة فتكهنها بعض أهل الحرب أو وطئها بلانكاح ثم ظهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها لان أولادها مسلمون باسلامها فان كان لها زوج في دار الاسلام لم يلحق به هذا الولد ولحق بالنكاح المشرى وان كان نكاحه فاسدا لانه نكاح شبهة وإذا دخل المستأمن بلاد الاسلام فقتله مسلم عبدا فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فان كان يهوديا أو نصرانيا فقتل دية المسلم وان كان مجوسيا أو وثنيا فهو كالمجوسي فثمانمائة درهم في ماله حالة فان قتله خطأ فدينه على عاقلة وعليه الكفارة في ماله أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت الخداج عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم . أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف فان كان مع هذا المستأمن المقتول مال رد إلى ورثته كما يرد مال المعاهد إلى ورثته إذا كان الدم ممنوعا بالاسلام والأمان فالمال ممنوع بذلك وإذا دخل المسلم والذي دار الحرب مستمنا فخرج بمال من ماله لم يشتري لهم به شيئا فاما ما مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهله من أهل دار الحرب لان أقل ما فيه أن يكون خروجه المسلم به أمانا للكافرين (١) وإذا استأمن العبد من المشركين على أن يكون مسلما ويعتق فذلك للإمام آمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار ثقيف من زل اليه من عبدا فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فنزل اليه خمسة عشر عبدا من عبيد ثقيف فأعتقهم ثم جاء ساداتهم بعدهم مسلمين فسألو رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم اليهم فقال هم أحرار لا سبيل عليهم ولم يردهم وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارعة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولا لمبغلة فقبل منه ولم تعرض له فان ارتيب به أحلف فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفردا ليس في جماعة عتق مثلها لان حالها جميعا يشبه ما دعيا ومن ادعى شيئا يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عينته وإذا أتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد عدله المسلمون فأراد المقام معهم فهذه الدار لا تصلح الا لئومن أو معطى خزية فان كان من أهل الكتاب قبل له ان أردت المقام فأذ الجزية وان لم ترده فارجع الى ما منك فان استنظر فأحب الى أن لا ينظر الا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسجدوا في الارض أربعة أشهر وأكثر ما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لان الجزية في الحول فلا يقيم في دار الاسلام مقام من يؤدى الجزية ولا يؤديها وان كان من أهل الاوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عريبا كان أو أعجميا ولا ينظر الا كائنا كان هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين بتجارة ظاهرين فلا سبيل عليهم لان حال هؤلاء حال من لم يرل يؤتمن من التجار وإذا دخل الحرب دار الاسلام مشركا ثم أسلم قبل يؤخذ فلا سبيل عليه ولا على ماله ولو كان جماعة من أهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلموا بعد الاسار فهم في أموالهم ولا سبيل على دماءهم للاسلام فان كان هذا بلاد الحرب فأسلم رجل في أي حال ما أسلم فيها قبل أن يؤسر أحرز له اسلامه ولم يكن عليه رق وهكذا ان صلى والصلاة من الايمان أمسك عنه فان زعم أنه مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وان زعم أنه صلى صلاته وأنه على غير الايمان كان فيا ان شاء الامام قتله وحكمه حكم أسرى المشركين

(الحربي اذا جأ إلى الحرم) (قال الشافعي) رضى الله عنه ولو أن قوما من أهل دار الحرب لجؤا إلى الحرم فكانوا عمتين فيه أخذوا كما يؤخذون في غير الحرم فتحكم فيهم من القتل وغيره كما تحكم فيهم

(١) لم يتكلم هنا على المال الذي وقذ كره فيما تقدم أن فيه قولين فتنبه كتبه متحججه

وكان على احاطة من  
أنهم لم يتحمل منه فواسع  
له فيما بينه وبين الله  
تعالى في امرأته الحرة أو  
الامة أن ينفي ولدها قال  
ولو قال كنت أعزل عنها  
ألحقت الولد به الا أن  
يدعى استبراء بعد الوطء  
فيمدون دليلا له وقال  
بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة هي حرام بحرمته الله لم تحلل لا حد قبلي ولا تحلل لاحد بعدي ولم تحلل لي الا ساعة من نهار وهي ساعتها هذه محرمة قيل انما معنى ذلك والله أعلم أنهم لم تحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تذكر كغيرها فان قال ما دل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عاصم بن ثابت وخبيب (١) وابن حسان يقتل ابني سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل على أنها لا تمنع أحدا من شيء وجب عليه وأنها انما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(( الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبد مسلم )) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فاشتري عبد مسلم فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على مائة صاحبه الاول أو يكون الشراء جائزا وعليه أن يبيعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعته أو وهبه فبيعه وهبته جائزة ولا يكون حرا باذخاله اياه دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما أعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن نقيف مسلما فان قال قائل أفرايت ان ذهبنا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما أعتقهم بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عبد مسلم ثم جاءه سيده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعبدين ولو كان ذلك يعتقه لم يشتريه حرار لم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب عليها حرب

(( عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب )) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان رقيقا محقون الدم بالاسلام

(( الغلام يسلم )) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو لذي ووصف الاسلام كان أحب الي أن يبيعه وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحب الي أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبده (٢) أجبره على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا وصف الاسلام وهو يبعقه في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قد نجا منه فيجتمعا الاول أن يكون قيدا كان حيا حيا وهذا قياس فيه شبهة

(( في المرتد )) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب أو هرب فلم يدرك هو أو خرس أو عته أو قفنا ماله ولم نقض فيه شيء وان لم يسلم قبل انقضاء عدة أمراته بانت منه أو قفنا أمهات أولاده ومدبريه وجميع ماله وبعنا من رقيقه مالا يرده عليه وما كان بيعه نظرا له ولم يحل من ديونه المؤجلة شيء فان رجع الى الاسلام دفعنا اليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام فماله في عي خمس فتكون أربعة أنجاسه للمسلمين ونجسه لاهل الخمس فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البينة وان جاء بها أعطى ماله ورثته من المسلمين وان لم يأت بها وقد علمت منه الردة فماله فيء وان قدم لقتل فشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقتله بعض الولاد الذين لا يرون أن يستتاب بعض المرتدين في يرأونه لورثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الشبهة لكان عليه القود

جارية يطؤها فليس هو ولده الآن يقرب به فان أقربوا أحد ثم جاءت بعده بآخر فله نقيبه لان اقراره بالاول ليس باقرار بالثاني وله عنده أن يقرب بواحد وينقي ثانيا وبالثاني وفي رابعهم قالوا لو أقر بواحد ثم جاءت بعده

(١) في نسخة وخسان ومع ذلك لم يذكروا السير فيمن كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان فخر

(٢) أي وله ولد صغير أجبره على بيعه أي بيع الولاد وهو لم يصف الخ تأمل

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كتاب المرتد وانما عرضت الجماعة لقوم من مارة الطريق وكابر وهم بالسلاح فان قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا وان قتلوا ولم يأخذوا ولا قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وان لم يقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الارض ونفيهم أن يطلبوا فينفوا من بلد الى بلد فاذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فان تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما لله من هذه الحدود ولزمهم ما للناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه فان كانت منهم جماعة ردوا لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يدعونه عزروا ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يحد من حضر المعركة الا من فعل هذا الان الحد انما هو بالفعل لا بالحضور ولا بالتقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء ولو أعطاهم السلطان أما ناعلي ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الا مان من حقوق الناس باطلا ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم الا أن يدعوا ولو فعلوا غير مرتدين عن الاسلام ثم ارتدوا عن الاسلام بعد فعلهم ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود لانهم فعلوها وهم من تلبسهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الاسلام قبل فعل هذا ثم فعلوه مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيئا من هذا لانهم فعلوه وهم مشركون فمتنعون قد ارتد طليحة فقتل ثابت ابن أفرم وعكاشة بن محصن بيده ثم أسلم فلم يقدمه ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعة عليه في الحكم الا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هذا ثم تابوا ثم فعلوا مثله أقيمت عليهم الحدود في الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه وهم مشركون (قال) والشافعي قول آخر في موضع آخر اذا ارتد عن الاسلام ثم قتل مسلما متعنا وغير متعنا قتل به وان رجع الى الاسلام لان المعصية باردة ان لم تزد ثم ارتد خير فاعليه القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي أنه اذا سرق العبد من المغنم فبلغت سرقة تمام سهم حر وأكره فكان ربع دينار وأكره أنه يقطع لانه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار وأكره من السهم ربع قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد العبد عن الاسلام ولحق بدار الحرب ثم أمناه الامام على أن لا يرده الى سيده فأمانه باطل وعليه أن يدفعه الى سيده فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله اليه فأتى في يديه ضمن لسيده قيمته وكان كالغاصب وان لم يمت كان لسيده عليه أجرة في المدة التي حبسه عنه فيها واذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتص منه وان لم يكن فيها قصاص فعليه الارش ولا تقطع يدا أحد الا السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف ضربا شديدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعفى عنه في دم ولا جرح والى الوالى قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به ولى المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نائرة واحتج لهم بعض من يذهب مذاهمهم بأمر (٣) المحدث بن زياد ولو كان حديثه مما ثبتناه فان ثبت فهو كما قالوا ولا أعرف الى يومى هذا تابا وان لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب والقتل فيه الى ولى المقتول من قبل أن الله جمل وعلا يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال عز وجل فن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فيبين في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل الى ولى الدم دون السلطان الا في المحارب فانه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا بفعل ذلك حكما مطلقا يذكرفيه أولياء الدم واذا كان بمن قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى

(١) الأونج وهو المراد كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس باطلا تأمل

بولد فلم ينفعه حتى مات  
فهوا بنه ولم يدعه قط ثم  
قالوا الوأ ن قاضيا زوج  
امرأة رجل في مجلس  
القضاء ففارقها ساعة  
ملك عقده نكاحها  
ثلاثا ثم جاءت بولد استه  
أشهر لزم الزوج قالوا  
هذا فراش قيل وهل  
كان فراشا قط يمكن فيه

والحكم الاول في يده النبي ورجله اليسرى ما بقي منهم ما بقي لا يتحول الى غيرهما فاذا لم يبق منهم شيء يكون فيه حكم تحول الحكم الى الطرفين الآخرين فكان فيهما ولا تقطع قطاع الطريق الا فيما تقطع فيه السارق وذلك ربع دينار يأخذه كل واحد منهم فصاعداً أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالخجارة مثله بالسلاح من الحديد واذا عرض للصوم فلاحداً في فعل وان اختلفت أفعالهم فقدمهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصاب ومن أخذ المال قطعت يده النبي ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جماعتهم ولم يفعل شيئاً من هذا قاسمهم ما أصابوا أو لم يقاسمهم عز وجل حبس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عفو لأن الله جل وعز حذهم بالقتل أو القتل والصلب أو القتل ولم يذكر الأولياء كما ذكرهم في القصاص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لولايته سلطاناً وقال في الخطأ فدية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا ذكر القصاص في القتل ثم قال عز وجل فمن عفى له من أخيه شيئاً فاتباع بالمعروف فذكر في الخطأ والعمد أهل الدم ولم يذكرهم في المحاربة فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما استهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجده بعينه أخذوا ولم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وان تاب المحاربون من قبل أن تقدر عليهم سقط عنهم ما لله عز وجل من الحد ولزمهم بالناس من حق فن قتل منهم دفع إلى أولياء المقتول فان شاء عفا وان شاء قتل وان شاء أخذ الفدية حالاً من مال القاتل ومن جرح منهم جرحاً فيه قصاص فالجرح بين خيرتين ان أحب فله القصاص وان أحب فله عقل الجروح فان كان فيهم عبد فأصاب دماً عدا فولى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتؤدى اليه فدية قتله ان كان حراً وان كان عبداً فقيمة قتله فان فضل من ثمنه شيء رد إلى مالكة فان عجز عن الفدية لم يضمن مالكة شيئاً وان كان كافراً فالفدية في ولول القتل إلا أن يشاء مالك العبد اذا عفى له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته واذا كانت في المحاربين امرأة فكفها حكم الرجال لأنني وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة اذا قتلت واذا أحدث المسلم حدثاً في دار الاسلام فكان مقيمها ممتنعاً ومستخفياً ولحق بدار الحرب فسأل الامان على احدائه فان كان فيها حقوق للمسلمين لم ينبغ للامام أن يؤمنه عليها ولو آمنه عليها فشاء طالبها وجب عليه أن يأخذها وان كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استأمن أو جاء مؤمناً سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع فدارت طليحة عن الاسلام وثبنا وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة ابن محصن ثم أسلم فلم يقدر بواحد منهم ما لم يؤخذ منه عقل لو اخدمتهما وانما أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام فقال وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ولم أعلم أمر بذلك في أحد من أهل الاسلام فان قال قائل فلم لا تجعل ذلك في أهل الاسلام المتنعين كما تجعله في المشركين المتنعين قيل لما وصفتنا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم وأموال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه مع اسلامه فان الحدود انما هي على المؤمنين لا على المشركين ووجدت الله عز وجل حد المحاربين وهم ممنعون كما حذرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم ولم يسقط عنهم بعظم الذنب شيئاً كما أسقط عن المشركين واذا بقي العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استأمن الامام على أن لا يرده على سيده فعليه أن يرده على سيده وكذلك لو قال على أنك حر كان عليه أن يرده إلى سيده وأما ان الامام في حقوق الناس باطل واذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أبوه وأبند وأخذ المال فان كان ما أخذ من حصه الذي ليس بأبيه يبلغ ربع دينار فصاعداً قطع كان مالهما مختلطاً ولم يكن لان أحدهما لا يملك بخلافه مال غيره الا مال نفسه فان

الجماع (قال الشافعي)  
رحمه الله اذا أحاط  
العلم أن الولد ليس من  
الزوج فالولد منى عنه  
بلا لعان

تم ما بهامش الجزء  
الرابع من المختصر  
ويليه في هامش الجزء  
الخامس الباقي منه  
وأوله كتاب العدد

استيقنا أن قد وصل اليدين ربع دينار من غير مال أبيه أو ابنه قطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا  
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حد واحد ودهم لو قطعوا على المسلمين إلا أنى أتوقف في أن  
أقتلهم إن قتلوا أو أضرمهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حضر القتال عبدا كان أو حرا لم يقطع لأن  
لكل واحد منهم ما فيه نصيب الحرب سهمه والعبد بما يرضخ له ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال  
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نجران كتابي وغيره فلا غرم عليه ولا  
قطع وكذلك إن سرق مائة من مجوسى فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والغرم إلا فيما يحل ثمنه فإذا بلغت  
قيمة الطرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق لشيئين وعاء يحل بيعه والانتفاع به إذا غسل  
ونجر قد سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكيرة  
والأخرى مائة وكانت قيمة الذكيرة ربع دينار لم يسقط عنه  
القطع أن يكون معهما مائة والمائة كالأشئ  
وكانه منفرد بالذكيرة لأنه سارق  
لهما والله أعلم

تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس  
ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب النكاح.